

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفوائد
المستجبات

فِي مَشْرِحِ اَخْصَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ

تَأْلِيفَ

عن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين

5124. - ...

تحقیق

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

العزم الثاقف

مؤسسة الرسالة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القول المُنْتَخَبَاتُ
في شرح أخصر المختصرات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

وطني المصيبة
شارع حبيب أبي شحلا
بناء المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
صرب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

ISBN 9953 - 4 - 0144 - 6

Resalah
Publishers

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٣م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

القول المُنْتَخِب

فِي شَرْحِ أَخْصَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ

حقائق

اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب البيع

وسائر المعاملات من الربا، والرهن، والضمان، والصلح، والحجر، والوكالة، وغير ذلك مما يأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى. وهو مأخوذ من الباع؛ لمد كل من المتبايعين يده للآخر أخذاً وعطاءً، أو من المبيعة - أي المصافحة - كل منهما الآخر عنده^(١)، وهو جائز بالإجماع^(٢) لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣)، وحديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(٤) متفق عليه.

وهو لغة: دفع عوض وأخذ معوض عنه^(٥)، وشرعاً: مبادلة عين مالية مباحة النفع بلا حاجة أو منفعة مباحة مطلقاً كمر في دار وبقعة تحفر بئراً، بخلاف نحو جلد ميتة مدبوغ، لأنه لا ينتفع به مطلقاً بأحدهما كبيع كتاب بكتاب أو بممر في دار، وبيع نحو ممر في دار بكتاب، أو بممر في دار أخرى، أو مبادلة عين مالية، أو منفعة مباحة مطلقاً بمال في الذمة من نقد أو غيره، وكذا مبادلة مال في الذمة بمال في الذمة إذا قبض أحدهما قبل التفرق، أو بعين مالية أو منفعة مباحة فشمل حينئذ تسع صور^(٦).

(١) «المصباح المنير» (ص ٩٦)، و«الإنصاف» (٨/١١).

(٢) ينظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٢) و«موسوعة الإجماع» (١/١٦٦).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٤) البخاري في البيوع باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (٣/١٠) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع باب الصدق في البيع والبيان (٣/١١٦٤) عن حكيم بن حزام.

(٥) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (١/٣٢٧): الباء والياء والعين أصل واحد، وهو بيع الشيء، وربما سمي الشئ بيعاً، والمعنى واحد. اهـ

ينظر: «الصحاح» (٣/١١٨٩) و«المصباح المنير» (١/٩٦) و«التوقيف» (ص ١٥٣) و«أنيس الفقهاء» (ص ١٩٩).

(٦) يضاف إلى هذا القيد ليكون جامعاً مانعاً:

(تنعقد) سائر المعاملات من بيع وغيره (بمعاطة) نصاً^(١) ، في القليل والكثير لعموم الأدلة^(٢) . ولأنه تعالى أحل البيع ولم يتبين كيفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف، والمسلمون في أسواقهم ومبايعاتهم على ذلك، كأعطني بهذا الدرهم ونحوه خبزاً، فيعطيه ما يرضيه مع سكوته، أو يساومه^(٣) سلعة بثمن فيقول: خذها، أو هي لك ونحو ذلك .

(و) كذا نحوه هبة وهدية وصدقة (بإيجاب) كقول بائع: بعثك كذا، وملكتك كذا ونحو ذلك، (وقبول) كقول مشتر: قبلت ذلك، ونحوه، وصح تقدم إيجاب على قبول بلفظ أمر وماض مجرد عن استفهام، كقول مشتر بعني أو اشتريت منك كذا بكذا، فيقول: بعثك، أو بارك الله لك .
وصح تراخي أحدهما عن الآخر مادام في المجلس، ولم يشتغلا بما يقطع البيع عرفاً، وإنما ينعقد (بسبعة شروط):

أحدها: (الرضا) فإن أكرها أو أحدهما بغير حق لم يصح، لحديث «إنما البيع عن تراض»^(٤) .

والثاني: الرشد (و) هو (كون عاقد جائز التصرف)، أي: حرّاً مكلفاً رشيداً، فلا يصح من مجنون مطلقاً، ولا من سفيه وصغير، لأنه قول

= (للتملك على التأيد غير رباً وقرض) وهذا القيد في «منتهى الإرادات» (٢/٢٤٩) و«شرحه» (٢/١٤٠) الذي هو عمدة المؤلف، وكذا «كشاف القناع» (٣/١٤٦) . ينظر: «المطلع» (ص ٢٢٧) و«الإنصاف» (١١/٥) .

(١) «الممتع في شرح المقنع» (٨/٣) .

(٢) كقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع﴾ ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه - مع كثرة وقوع البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول .

ينظر: «الشرح الكبير» (١١/١٣) .

(٣) السوم: طلب المبيع بالثمن الذي تصوره به البيع . ينظر: «التوقيف» (ص ٤١٩) .

(٤) أخرجه ابن ماجه في التجارات باب بيع الخيار (٢/٧٣٧)، عن أبي سعيد الخدري، وقال البوصيري: إسناده صحيح ورجاله موثقون .

يعتبر له الرضا فاعتبر فيه الرشد، كالإقرار، إلا في شيء يسير كغيف وحزمة بقل ونحوهما فيصح من القن^(١) ومن الصغير ولو غير مميز، ومن السفية، وإلا إذا أذن لمميز أو سفية وليهما فيصح، ولو في الكثير لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾^(٢)، ويحرم الإذن لهما بلا مصلحة، لأنه إضاعة، وإلا إذا أذن لقن سيده فيصح تصرفه لزوال الحجر عنه بإذنه له، وفي «التنقيح»: ويصح من القن قبول هبة ووصية بلا إذن سيد، نصاً^(٣). ويكونان لسيده.

(و) الثالث: (كون مبيع) معقود عليه ثمناً كان أو مُثْمَناً، (مالاً) لأن غيره لا يقابل به (وهو) أي: المال شرعاً: (ما فيه منفعة مباحة) مطلقاً، وما يباح اقتناؤه بلا حاجة كبغل، وحمار، ودود قر^(٤)، وبزره^(٥)، ونحو ذلك، وكنحل منقرد عن كُوراته^(٦). قال في «المغني»^(٧): إذا شاهدها محبوسة بحيث لا يمكنها [أن]^(٨) تمتنع. أو مع كوارته خارجاً عنها، وفيها إذا شوهده داخلاً فيها لحصول العلم به بذلك، ويدخل ما فيها من العسل تبعاً، ولا

(١) هو الرقيق. ينظر «التوقيف» (ص ٥٩٠).

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

(٣) «التنقيح» (ص ١٢٢ - ١٢٣).

(٤) القَرُ: الحرير على الحال التي يكون عليها عندما تنسجه دودة الحرير. ويعمل منه الإبريسم، وهو معرَّب.

ينظر: «تهذيب اللغة» (٨/ ٢٦١) و«المغرب» (ص ٥٢٢) و«القاموس الفقهي» (ص ٣٠٢).

(٥) بزره بفتح الباء وكسرهما: ولد الدود قبل أن يدب، أي يجوز بيعه، لأنه يتففع به في المال، ويحصل منه الدود الذي يستخرج منه الحرير. اهـ من «حاشية ابن قاسم» (٤/ ٣٣٥).

(٦) كواره النحل - بالضم وتكسر وتشدد الأولى: شيء يتخذ للنحل من القضبان أو الطين ضيق الرأس أو هي عسلها في الشمع «القاموس المحيط»: (ص ٦٠٧).

(٧) «المغني» (٦/ ٣٦٢).

(٨) الزيادة من «المغني» (٦/ ٣٦٢).

يصح بيع كواراة بما فيها من عسل ونحل ؛ للجهالة .

ويصح بيع هر وفيل ، لأنه يباح نفعه واقتناؤه أشبه البغل ، وما يصاد عليه كبومة تجعل شُباشاً^(١) ، أو يصاد به كديدان وسباع بهائم تصلح لصيد كفهذ ، وسباع طير تصلح لصيد كباز وصقر ، وولدها وبيضها ، إلا الكلب ، فإنه لا يصح بيعه لأنه لا ينتفع به إلا لحاجة ، وكقرد لحفظ ، وعلق^(٢) لمص دم ، ولبن آدمية انفصل منها ، لأنه طاهر ينتفع به كلبن الشاة ، بخلاف لبن الرجل . ويكره بيعه نصّاً^(٣) ، وكقن مرتدّ ومريض وجان تحتم قتله .

ولا يصح بيع منذور عتقه نذر تبرر ، ولا ميتة ولو طاهرة إلا سمْكاً وجراداً ، ولا بيع سرجين^(٤) نجس بالإجماع^(٥) ، ولا بيع دهن نجس أو متنجس ، لأنه لا يظهر أشبه نجس العين ، ويجوز أن يستصبح بدهن متنجس في غير مسجد .

وحرم بيع مصحف مطلقاً لما فيه من ابتذاله وترك تعظيمه ، ويصح بيعه لمسلم ، ولا يصح لكافر وإن ملكه ألزم بإزالة يده عنه لثلاثيتمته ، وقد

(١) قال الخفاجي في «شفاء الغليل» (١٣٩): شباش: هو أن يوضع الطائر في الشرك يصاد به طائر آخر. اهـ. وقال في «شرح المنتهى» (١٤٢/٢): أي تخاط عينها وتربط لينزل عليها الطير. اهـ.

(٢) هو دود أسود في الماء يمص الدّم. وقد يشترط موضع المحاجم من الإنسان ويرسل عليه العلق حتى يمص دمه. ينظر «لسان العرب» (٢٦٧/١٠).

(٣) قال أحمد: أكره للمرأة أن تبيع لبنها. «الفروع» (١٤/٤) وينظر «الإنصاف» (٣٨/١١).

(٤) هو: الزُّبْلُ. وقال الأصمعي: لا أدري كيف أقوله ، وإنما أقول: روث. «مختار الصحاح» (٣٧١/١).

(٥) كذا بالأصل. ولعله سقطت كلمة وهي (لأنه) نجس بالإجماع. وعبرة «شرح المنتهى» (١٤٣/٢) ولا بيع سرجين نجس للإجماع على نجاسته. اهـ.

ينظر «الشرح الكبير» (٤٨/١١) و«الفروع» (٨/٤) و«الممتع في شرح المقنع» (٢١/٣). والسرجين إذا كان طاهراً كروث حمام صح بيعه. كما في «شرح المنتهى» (١٤٣/٢).

نهى النبي ﷺ عن السفر بالمصحف لأرض العدو مخافة أن تناله أيديهم^(١) ، ولا يكره شراؤه^(٢) ولا إبداله بمصحف لمسلم ولو مع دراهم من أحدهما ، ويجوز نسخه بأجرة ، ويجوز شراء كتب الزندقة^(٣) ونحوها ليتها. ولا يصح شراء خمر ليريقها لأنه لا فائدة فيها ، ولا آلة لهو ، وترياق^(٤) فيه لحوم الحيات .

(و) الرابع : (كونه) أي المبيع (مملوكاً لبائعه) ملكاً تاماً ومثله الثمن حتى الأسير بأرض العدو إذا باع ملكه بدار الإسلام أو بدار الحرب نفذ تصرفه فيه لبقاء ملكه عليه (أو) كونه (مأذوناً له فيه) أي البيع من مالكة ، أو من الشارع كولي صغير ونحوه ، وناظر وقف وقت عقد ، ولو ظن المالك أو المأذون له عدمهما^(٥) ، فلا يصح بيع فضولي^(٦) وكل تصرفه ولو أجزى بعد^(٧)

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو (١٥/٤) ، ومسلم في الإمارة باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم (٣/١٤٩٠ - ١٤٩١) عن ابن عمر .

(٢) على وجه الاستنقاذ له من تبذله «شرح المنتهى» (١٤٣/٢) .

(٣) الزنديق : الذي لا يؤمن بالآخرة وأن الله واحد . والمشهور على ألسنة الناس : أن الزنديق الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر . وهذا اللفظ ليس عربيّاً . بل العرب تقول في معناه : ملحد ودهري . ينظر «تهذيب اللغة» (٩/٤٠٠) و«المعرب» (ص ٣٤٢) و«المصباح المنير» (١/٣٤٩) .

(٤) ما يستعمل لدفع السم من الأدوية والمعاجين ، وهو معرّب . قال ابن عمر : وما أبالي ما أتيت إن شربتُ ترياقاً . إنما كرهه من أجل ما يقع فيه من لحوم الأفاعي والخمر . اهـ من «مجمع بحار الأنوار» للفتي (١/٢٦٣) . وفيه لغات : الدرياق .

ينظر «المعرب» للجواليقي (ص ٢٩٤) و«المصباح المنير» (١/١٠٢) .

(٥) أي الملك أو الإذن في بيعه . «شرح المنتهى» (١٤٣/٢) .

(٦) هو : من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي . «التوقيف» (ص ٥٥٩) و«الكلام على بيع الفضولي» للعلائي (ص ٢٥) .

(٧) في الأصل : بعدد . والتصويب من «شرح المنتهى» (١٤٣/٢) .

إلا إذا اشتراه في ذمته ونواه لشخص لم يسمه، ثم إن أجازته من اشترى له، ملكه من حين العقد؛ لأنه اشترى لأجله أشبه ما لو كان بإذنه، فتكون منافعه ونماؤه له، وإلا يُجزؤه من اشترى له وقع لمشتريه ولزمه كما لو لم ينوه لغيره.

ولا يصح بيع ما لا يملكه ولا أذن له فيه؛ لحديث حكيم بن حزام مرفوعاً: «لا تبع ما ليس عندك»^(١) رواه ابن ماجه والترمذي وصححه.

ويصح بيع موصوف بصفات سلم لم يعين؛ لقبول ذمته للتصرف إذا قبض المبيع أو قبض ثمنه بمجلس عقد، ولا يصح بلفظ سلف أو سلم، ولو قبض ثمنه بمجلس عقد، لأن السلم لا يصح حالاً.

ولا يصح بيع أرض موقوفة مما فتح عنوة^(٢) ولم يقسم كمزارع مصر والشام والعراق، لأنها موقوفة أقرت بأيدي أهلها بالخراج، غير الحيرة - بكسر الحاء - مدينة قرب الكوفة^(٣)، وغير أليس^(٤) - بضم الهمزة وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة فسين مهملة - مدينة بالجزيرة، وغير بانقيا^(٥) - بالموحدة أوله وكسر النون - وغير أرض بني صلوبا - بفتح الصاد المهملة وضم اللام^(٦) - لفتح هذه القرى صلحاً^(٧)، إلا المساكن فيصح بيعها مطلقاً

(١) سنن ابن ماجه التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك (٧٣٧/٢)، والترمذي في البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك (٥٣٤/٣)، وقال: حسن.

وأخرجه أيضاً أبو داود في البيوع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده (٧٦٩/٣)، والنسائي في البيوع باب بيع ما ليس عند البائع (٢٨٩/٧).

(٢) أي قهراً. «المصباح المنير» (٥٩٣/٢).

(٣) ينظر: «الروض المعطار» للحميري (ص ٢٠٧).

(٤) بلدة على صلب الفرات، فتحها خالد بن الوليد. «الروض المعطار» (ص ٢٩).

(٥) أرض بالنجف دون الكوفة. «الروض المعطار» (ص ٧٦).

(٦) من قرى الموصل. «معجم البلدان» (٥١٩/٢).

(٧) روى يحيى بن آدم في «كتاب الخراج» (ص ٥٣، ٥٤) عن عبد البر بن مغفل قال: لا تباع=

ولو مما فتح عنوة، لأن الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة في زمن عمر وبنوها وتبايعوها من غير نكير^(١)، فكان كإجماع، إلا إذا باعها الإمام لمصلحة أو باعها غيره وحكم به من يرى صحته.

وتصح إجارة الأرض الموقوفة مما فتح عنوة مدة معلومة بأجر معلوم. ولا يصح بيع رباع مكة وهي المنازل^(٢)، ولا الحرم، ولا إجاتها، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ في مكة: «لا تباع رباعها، ولا تكرى بيوتها»^(٣) رواه الأثرم، وعن مجاهد موقوفاً: «مكة حرام بيع رباعها، حرام إجاتها»^(٤) رواه سعيد، وروي أنها كانت تدعى السوائب على عهد رسول الله ﷺ^(٥)، ذكره مسدد في «مسنده». ولا يصح بيع ماء عِدٍّ^(٦) - بكسر العين وتشديد الدال - كماء عين،

= أرض دون الجبل إلا أرض بني صلوبا وأرض الحيرة فإن لهم عهداً. وفي لفظ: ليس لأهل السواد عهد إلا أهل الحيرة وأليس وبانقيا.

(١) ينظر: «كتاب الخراج» ل يحيى بن آدم (ص ١٠٧) و«الأموال» لابن زنجويه (٢/٦٢٥) و«الخراج» لأبي يوسف (ص ٤٢) و«الشرح الكبير» (١١/٧٠) و«الاستخراج لأحكام الخراج» لابن رجب (ص ١٢٩).

(٢) «مجموع بحار الأنوار» (٢/٢٨٤).

(٣) أخرجه الحاكم كتاب البيوع (٢/٥٣) وقال: صحيح الإسناد. قال الدارقطني في «سننه» (٣/٥٧): «والصحيح أنه موقف اهـ. وقال البيهقي في «سننه» (٦/٣٥): «والصحيح أنه موقف». والموقوف رواه عبدالرزاق (٥/١٤٨)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٢٩٧) بنحوه، وقال: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف. وينظر «التحقيق» لابن الجوزي (٧/١٣٩).

(٤) أخرجه عبدالرزاق في الحج، باب الكراء في الحرم (٥/١٤٧).

(٥) وأخرجه أيضاً ابن ماجه في المناسك باب أجر بيوت مكة (٢/١٠٣٧) وقال البيهقي (٦/٣٥): هذا منقطع.

(٦) ماء عِدٍّ - بكسر العين -: الماء الذي لا انقطاع له مثل ماء العين. والعِدُّ هو الكثير.

«المصباح المنير» (٢/٥٤١) وينظر «لسان العرب» (٣/٢٨٢).

ونقع بئر لحديث: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلاء والنار»^(١) رواه أبو عبيد والأثرم. ولا يصح ماء في معدن جار كقار وملح ونفط.

ولا بيع نابت من كلاء وشوك ونحو ذلك ما لم يُحْزَه، لأنه لا يملك إلا بالحوز، فلا يدخل في بيع أرض ومشتريها أحق به، ويحرم دخول لأجل ذلك بغير إذن رب الأرض إن كانت محوطة، وإلا جاز إن لم يحصل بدخوله ضرر.

(و) الخامس: (كونه) أي المبيع وكذا الثمن المعين (مقدوراً على تسليمه)، لأن غير المقدور على تسليمه كالمعدوم، فلا يصح بيع عبد آبق، لحديث النهي عن بيعه^(٢)، ولا نحو جمل شارد عُلِمَ مكانه أو لا، لحديث مسلم عن أبي هريرة يرفعه «نهى عن بيع الغرر»^(٣)، وفسره القاضي وجماعة: بما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر^(٤) ولو لقادر على تحصيلهما، لأنه مجرد توهم لا ينافي تحقق عدمه ولا ظنه، بخلاف ظن القدرة على تحصيل مغضوب.

ولا يصح بيع سمك في ماء، لأنه غرر إلا سمكاً مرئياً بماء محوز يسهل أخذه منه كحوض، فيصح لأنه معلوم ممكن تسليمه، كما لو كان بطشت، ولا يصح بيع طائر يصعب أخذه ولو أُلِفَ الرجوع لأنه غرر.

ولا بيع مغضوب إلا لغاصبه أو القادر على أخذه منه، وله الفسخ إن عجز عن تحصيله من الغاصب بعد البيع؛ إزالة للضرر.

(١) أبو عبيد في الأموال (ص ٢٧١)، وأخرجه أيضاً أبو داود في البيوع باب في منع الماء (٣/٧٥٠)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وهو حديث صحيح. ينظر «إرواء الغليل» (٦/٦).

(٢) رواه ابن ماجه في التجارات باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام (٢/٧٤٠)، عن أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه مسلم في البيوع (٣/١١٥٣).

(٤) ينظر: «معونة أولي النهي» (٤/٢٤).

(و) السادس: (كونه) أي المبيع والضمن المعين (معلوماً لهما) أي المتعاقدين، لأن الجهالة به غرر، وحديث: «من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه»^(١) يرويه عمر بن إبراهيم الكردي وهو متروك الحديث^(٢)، ويحتمل أن معناه إذا أراد شراءه فهو بالخيار بين العقد عليه وتركه (برؤية) مقارنة للعقد يفترق بها المبيع جميعه كوجهي ثوب منقوش، أو برؤية بعض تدل على باقيه، كرؤية أحد وجهي ثوب غير منقوش، وظاهر الصبرة^(٣) المتساوية ووجه الرقيق، وما في ظروف وأعدال من جنس واحد متساوي الأجزاء لحصول العلم بالمبيع بذلك.

فلا يصح البيع إن سبقت الرؤية العقد بزمان يتغير فيه المبيع ظاهراً ولو كان التغير فيه شكاً بأن مضى زمن يشك في تغيره تغيراً ظاهراً، للشك في وجود شرطه، والأصل عدمه، فإن سبقت العقد بزمان لا يتغير فيه عادة تغيراً ظاهراً صح البيع، لحصول العلم بالمبيع بتلك الرؤية، ولا حد لذلك الزمن إذ المبيع^(٤) منه ما يسرع تغيره، وما يتباعد، وما يتوسط، فيتغير كل بحسبه.

ولا يصح البيع إن قال: بعثك هذا البغل فبان فرساً، ونحو ذلك

(١) أخرجه الدارقطني، كتاب البيوع (٣/ ٤ - ٥) عن ابن سيرين عن أبي هريرة... به قال الدارقطني عقبه: عمر بن إبراهيم يقال له الكردي يضع الأحاديث، وهذا باطل لا يصح، لم يروها غيره، وإنما يروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله. اهـ.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» كما في «تنقيح التحقيق» ١٢/٧ - عن مكحول مرسلًا. قال الذهبي عقبه: مع إرساله، فابن أبي مريم - أحد رجال السند - ضعيف. اهـ.

(٢) عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي الهاشمي، مولا هم. قال الدارقطني: كذاب. «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٨٠).

(٣) الصبرة: المجموعة من الطعام، سميت صبرة لإفراغ بعضها على بعض. «الزاهر» (ص ٣٠٥) و«مشارك الأنوار» (٢/ ٤٨).

(٤) في الأصل: البيع. والمثبت من «شرح المنتهى» (٢/ ١٤٦).

للجهل بالمبيع، ولا بيع الأنموذج^(١) بأن يريه صاعاً ويبيعه الصبرة على أنها مثله، وكروية المبيع معرفته بلمس أو شم أو ذوق فيما يعرف بذلك لحصول العلم بحقيقة المبيع، (أو) كونه معلوماً لهما (صفة تكفي في السلم) بأن يذكر ما يختلف به الثمن غالباً، ويأتي في السلم^(٢)؛ لقيام ذلك مقام رؤيته في حصول العلم به، فيصح بيع أعشى وشراؤه ما عرفه بلمس أو شم أو بذوق بعد إتيانه بما يعتبر في ذلك، كما يصح توكيله في بيع وشراء مطلقاً.

ثم إن وجد مشتر ما وصف له أو تقدمت رؤيته العقد بزمان لا يتغير فيه المبيع تغيراً ظاهراً، متغيراً فله الفسخ؛ لأن ذلك بمنزلة عيبه، ويختلف مشتر إن اختلفا في نقصه صفة أو تغيره عما كان عليه، لأن الأصل براءته من الثمن، وهو على التراخي فلا يسقط خياره، إلا بما يدل على الرضى من سوم ونحوه، وإن أسقط حقه من الرد فلا أرش^(٣) له، لأن الصفة لا يعتاض عنها.

ولا يصح بيع حملي بيطن إجماعاً، ذكره ابن المنذر^(٤)؛ للجهالة به، ولا لبن في ضرع؛ لحديث ابن عباس: نهى أن يباع صوف على ظهر، أو لبن في ضرع، رواه الخلال وابن ماجه^(٥)، ولا نوى في تمر، كبيض في طير، إلا إذا

(١) الأنموذج ما يدل على صفة الشيء. «المصباح المنير» (٢/ ٥٨٩).

(٢) (ص ٧٢٢).

(٣) الأرش: جزء من الثمن نسبته إليه نسبة ما يُنقص العيب من قيمة المبيع لو كان سليماً إلى تمام القيمة. ونص الإمام أحمد على أن الأرش: قسط ما بين قيمة المعيب صحيحاً ومعيباً من ثمنه. اهـ وسيأتي تعريفه في صلب الكتاب (ص ٦٩٢) وينظر «شرح منتهى الإرادات» (١٧٧/٢) و«القاموس الفقهي» (ص ٢٠) و«المطلع» (ص ٢٣٧) و«مجمع بحار الأنوار» (٦٧/١).

(٤) في الإجماع ص ١٠٢.

(٥) لم أجده في سنن ابن ماجه في مظانه. وأخرجه والدارقطني في «سننه» البيوع (٣/ ١٤)، والبيهقي في البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الصوف على ظهر الغنم (٥/ ٣٤٠) عن ابن=

بيع تبعاً، لأنه يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال .
ولا يصح بيع عَسْب الفحل - أي ضرابه - لحديث سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة مرفوعاً: نهى عن بيع المضامين، والملاقيح^(١)، قال أبو عبيد:
الملاقيح ما في البطون وهي الأجنة، والمضامين ما في أصلاب الفحول^(٢) .
ولا يصح بيع مسك في فأر^(٣) ما لم تفتح ويشاهد؛ لأنه مجهول كلؤلؤ

= عباس مرفوعاً. وقال البيهقي: تفرد برفعه عمر بن فروخ وليس بالقوي، وقد أرسله عنه
وكيع، ورواه غيره موقوفاً اهـ. قلت: الموقوف رواه الشافعي كما في ترتيب مسنده
(١٤٧/٢)، وأبو داود في المراسيل (ص ١٦٨)، والدارقطني (١٥/٣) والبيهقي (٣٤٠/٥)
وقال: هذا هو المحفوظ موقوف. وقال أيضاً في «معركة السنن» (١٤٩/٨): والصحيح
موقوف. ينظر «التلخيص الحبير» (٧/٣).

وأخرج مسدد في «مسنده» - كما في المطالب العالية - (٩٦/٢) أن أبا هريرة سئل عن شراء
اللبن في ضروع الغنم؟ فقال: لا خير فيه. وينظر: «نصب الراية» (٣٣/٤)، (٣٤).
(١) أخرجه البزار - كما في كشف الأستار ٨٧/٢ - وقال: لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا صالح
ولم يكن بالحافظ.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤/٤): وفيه صالح بن أبي الأخضر - وهو ضعيف،
ورواه مالك في الموطأ البيوع باب ما لا يجوز من بيع الحيوان (٦٥٤/٢)، وعبدالرزاق
(٢٠/٨) عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

ورواه البزار - كما في كشف الأستار ٨٧/٢ - والطبراني في الكبير (٢٣٠/١١) عن ابن عباس
مرفوعاً، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤/٤) وقال: وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي
حبية وثقه أحمد وضعفه جمهور الأئمة.

قلت: أخرج البخاري في الإجارة، باب عسب الفحل (٥٤/٣) عن ابن عمر قال: نهى
رسول الله ﷺ عن عَسْبِ الفحل.

وفي «صحيح مسلم» كتاب المساقاة (١١٩٦/٣) عن جابر: نهى رسول الله ﷺ عن بيع
ضراب الفحل.

(٢) غريب الحديث (٢٠٧/١)، (٢٠٨).

(٣) فأرة المسك: دوية تكون بناحية تُبْت يصيدها الصياد فيعصب سَرَّتْها بعصاب شديد،
وسرَّتْها مدلاة، فيجتمع فيها دمها، ثم تذبح فإذا سكنت قَوْر السَّرَّة المعصرة، ثم دفن في=

في صدف، ولا بيع لِفَتٍ^(١) وفجل وجزر قبل قلع نصًّا^(٢)، ولا ثوب مطوي، قال في «شرح المنتهى» لمصنفه: حيث لم ير منه ما يدل على بقيته^(٣). ولا بيع ثوب نسج بعضه على أن ينسج بقيته ولو منشوراً للجهاالة، فإن باعه المنسوج وسدى الباقي ولحمته^(٤)، وشرط على البائع إتمام نسجه صح لزوال الجهاالة.

ولا يصح بيع عطاء، وهو قسطه من الديوان قبل قبضه، لأنه مغيب فهو من بيع الغرر، ولا بيع رقعة به لأن المقصود هو دونها، ولا بيع معدن وحجارته قبل حوزة إن كان جارياً، وكذا إن كان جامداً وجهل، ولا يصح سلف فيه نصًّا^(٥)، لأنه لا يدرى ما فيه، فهو من بيع الغرر.

ولا يصح بيع ملامسة، كبعتك ثوبي هذا على أنك متى لمستہ فعليك بكذا، أو على أنك إن لمستہ فعليك بكذا. ولا بيع منابذة؛ لحديث أبي سعيد: «نهي عن الملامسة والمنابذة»^(٦) كقوله: متى نبذت هذا الثوب فلك بكذا، أو أي ثوب نبذته فلك بكذا، ولا بيع الحصاة، كارمها فعلى أي ثوب

= الشعير حتى يستحيل الدم الجامد مسكاً ذكياً بعدما كان دماً لا يُرام نتناً. «تهذيب اللغة»: (فأر) (٢٤٨/١٥).

(١) بقل زراعي جذري من الفصيلة الصليبية. وهو معروف، ويسمى: السلجم. ينظر: «قاموس الغذاء والتداوي بالنبات» لأحمد قدامة (ص ٦٣٤) و«المصباح المنير» (٢/٧٦٢) و«قصد السيليل فيما في اللغة العربية من الدخلي» للمجدي (٢/٤٢٣).

(٢) «الإنصاف» (١١/١١٥).

(٣) معونة أولي النهى (٤/٣١). وتام عبارته: فإن الناس لم يزالوا في جميع الأمصار والأعصار يتبايعون الثياب المطوية ويكتفون بتقليبهم منها ما يدل على بقيتها. اهـ.

(٤) السدي: وزان الخصى من الثوب: خلاف اللحم، وهو ما يُمد طولاً في النسج والسداة أخص منه «المصباح المنير» ١/٣٦٩. وينظر المعجم الوسيط ١/٤٢٤.

(٥) «شرح المنتهى» (٢/١٤٨).

(٦) البخاري في البيوع باب بيع الملامسة (٣/٢٥)، ومسلم في البيوع (٣/١١٥٢).

وقعت فهو لك بكذا وكذا، أو بعثك من هذه الأرض بقدر ما تبلغ هذه الحصة إذا رميتها، بكذا، لحديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «نهى عن بيع الحصة»^(١).

ولا يصح بيع ما لم يعين كعبد من عبيد، وشاة من قطيع، وشجرة من بستان ولو تساوت قيمها، لما فيه من الجهالة والغرر، ولا بيع الجميع إلا غير معين.

ولا يصح بيع شيء بعشرة دراهم ونحوها، إلا ما يساوي درهماً، لجهالة المستثنى، ويصح بيع شيء بعشرة دراهم مثلاً إلا بقدر درهم، لأنه استثناء للعشر، وهو معلوم.

ويصح بيع ما شوهد من حيوان وثياب وإن جهلاً عددها، لأن الشرط معرفته لا معرفة عدده.

ويصح بيع أمة حامل بحراً، لأنها معلومة، وجهالة الحمل لا تضر. ويصح بيع ما مأكوله في جوفه، كبيض ورمان ونحوه، لدعاء الحاجة إلى بيعه، كذلك. [لفساده إذا أخرج من قشره]^(٢).

ويصح بيع حب مشد في سنبله ويدخل الساتر تبعاً كنوى التمر، فإن استثنى القشر أو التبن بطل البيع، ويصح بيع تبن بدون حبه قبل تصفيته منه، لأنه معلوم بالمشاهدة.

ويصح بيع قفيز^(٣) من هذه الصبرة إن تساوت أجزاءها وزادت عليه، فإن اختلفت أجزاءها كصبرة بقال^(٤)، أو لم تزد عليه لم يصح البيع

(١) مسلم في البيوع (١١٥٣/٣)، وينظر لتعريف هذه البيوع: «المطلع» (ص ٢٣١) و«القاموس الفقهي» (ص ٩٢، ٩٣).

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل. والمثبت من «شرح المنتهى» (١٤٨/٢).

(٣) القفيز: مكيال كان يكال به قديماً، ويختلف مقداره في البلاد، ويعادل بالتقدير المصري الحديث نحو ستة عشر كيلوجراماً. «المعجم الوسيط» (٧٥١/٢).

(٤) البقال: من يبيع الأطعمة، أو من يبيع البقول ونحوها. وقال ابن السمعاني: هو من يبيع

للجهالة في الأولى، والإتيان بمن المبعضة في الثانية، وإن تلفت الصبرة ونحوها ما عدا قدر مبيع من ذلك تعين، أو قدر بعضه أخذه بقسطه، ويصح بيع صبرة جزافاً^(١) لحديث ابن عمر: كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً: فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه^(٢). متفق عليه، ويجوز بيعها جزافاً مع جهلها أو علمها بقدرها، ومع علم بائع وحده يحرم عليه بيعها جزافاً نصاً^(٣)، لأنه يقصد بذلك التغرير، ويصح البيع مع الحرمة للعلم بالمبيع بالمشاهدة، ولشتر الرد لأن كتمه ذلك غش وغرر، وكذا يحرم على مشتر علم قدر الصبرة وحده شراؤها جزافاً، ولبائع الفسخ؛ لتغرير المشتري له.

تنبيه:

يحرم على بائع جعل صبرة على نحو حجر أو ربوة مما ينقصها، ويثبت به لمشتري لم يعلمه الخيار لأنه عيب، وإن بان تحتها حفرة لم يعلمها بائع فله الفسخ، كما لو باعها بكيل معهود، ثم وجد ما كآل به زائداً. ويصح بيع صبرة علم قفزائها إلا قفيزاً، لأنه ﷺ نهى عن الثنيا إلا أن تعلم^(٤)، وهذه

= اليابس من الفاكهة. اهـ واللفظة عامية، والصحيح: البذل. «تاج العروس» (١٠٢/٢٨).

(١) الجزاف: بيع مجهول الكيل أو الوزن. والجزاف: الخدس والتخمين في البيع والشراء. وهو فارسي معرَّب.

ينظر: «المصباح المنير» (١٣٦/١)، «التوقيف» (ص ٢٤١) و«قصد السبيل» (٣٨٤/١).

(٢) البخاري في البيوع باب ما ذكر في الأسواق، وباب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً، وباب منتهى التلقي (٣/٢٠، ٢٣، ٢٨) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع (١١٦١/٣).

(٣) «الإنصاف» (١٣٧/١١).

(٤) أبو داود في البيوع باب في المخابرة (٣/٦٩٥)، والترمذي في البيوع باب ما جاء في النهي عن الثنيا (٣/٥٨٥)، وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي في البيوع باب النهي عن الثنيا حتى تعلم (٧/٢٩٦) من حديث جابر. وأخرجه مسلم في البيوع باب النهي عن المحاقلة=

معلومة، وكذا لو استثنى منها جزءاً مشاعاً معلوماً.

ولا يصح بيع ثمرة شجرة إلا صاعاً لجهالة أصعها، فتؤدي إلى جهالة ما يبقى بعد الصاع، ولا بيع نصف داره الذي يليه، لأنه لا يعلم إلى أين ينتهي قياس النصف، كما لو باعه عشرة أذرع من ثوب أو أرض، وعين الابتداء دون الانتهاء.

ولا يصح استثناء حمل مبيع من أمة أو بهيمة، أو استثناء شحم مأكول لأنهما مجهولان، وكذا استثناء رطل لحم أو شحم فلا يصح لجهالة ما يبقى، ويصح استثناء رأس مأكول وجلده وأطرافه نصاً^(١) حضراً وسفراً، لأنه ﷺ لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعامر بن فهيرة مروا براعي غنم، فذهب أبو بكر وعامر فاشترى منه شاة وشرطا له سلبها^(٢)، ولا يصح استثناء ما لا يصح بيعه مفرداً إلا في هذه الصورة؛ للخبر.

ولو أبى مشتر ذبح ما استثنى رأسه وجلده وأطرافه أو بعضها، ولم يشترطه عليه بائع في العقد، لم يجبر على الذبح، وعليه قيمته تقريباً، فإن باع لمشتري ما استثناءه صح كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها لمالك الأصل.

(و) الشرط السابع: (كون ثمن معلوماً) لمتعاقدين حال عقد البيع ولو برؤية متقدمة بزمان لا يتغير فيه، أو وصف كما تقدم في المبيع، لأنه أحد العوضين فاشترط العلم به كالمبيع، أو بمشاهدة كصبرة، ووزن صنجة^(٣)، ولو جهلاً، وبنفقة عبده فلان، أو ولده أو زوجته أو نفسه ونحو ذلك،

= (٣/١١٧٥)، وأحد دون قوله: «إلا أن تعلم».

(١) «الإنصاف» (١١/١٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٧) بنحوه.

وسلب الذبيحة: جلدها وأكارعها وبطنها. «المعجم الوسيط» (١/٤٤١).

(٣) ويقال لها: سَنَجَةٌ بالسین، وهو أفصح، وسنجة الميزان: ما يوزن به كالرطل والأوقية.

ينظر: «تاج العروس» (٦/٤٩، ٧٣)، و«المصباح المنير» (١/٣٩٥) و«المعجم الوسيط»

(١/٤٥٣).

شهرًا أو سنة أو يومًا ونحوه، لأن لها عرفاً يرجع إليه عند التنازع، بخلاف نفقة دابته.

ويرجع بائع مع تعذر معرفة قدر ثمن بأن تلفت الصبرة ونحوها بقيمة مبيع، لأن الغالب بيع الشيء بقيمته، ولو أسراً ثمناً بلا عقد ثم عقدها ظاهراً بأكثر، أو عقداً بيعاً سرّاً بثمن وعلانية بأكثر، فالثمن الأول؛ لأن المشتري إنما دخل عليه فلا يلزمه ما زاد. (فلا يصح البيع بما ينقطع به السعر)، أي يقف عليه للجهالة، ولا كما يبيع الناس، ولا بدينار أو درهم وثمّ نقود متساوية رواجاً، فإن غلب أحدها صح وصرف إليه.

ولا يصح البيع بعشرة صحاحاً، أو إحدى عشر مكسرة، ولا بعشرة نقداً، أو عشرين نسيئةً لنهيهِ ﷺ عن البيعتين في بيعة^(١)، وفسره العلماء بذلك^(٢)، ولا يصح بيع شيء بثمن معلوم ورطل خمر أو جلد ميتة نجس، ولا يصح بيع شيء بدينار إلا درهماً نصّاً^(٣)، ويصح بيع ما بوعاء جزافاً مع ظرفه أو دونه أو كل رطل بكذا على أن يسقط منه وزن الظرف.

ومن اشترى شيئاً في ظرف كسمن ونحوه فوجد فيه رُبّاً^(٤) أو غيره صح البيع في الباقي بقسطه من الثمن، كما لو باعه صبرة على أنها عشرة أقفزة فبانت تسعة، وله الخيار لتبعض الصفقة عليه، ولم يلزم البائع بدل الرُبِّ ونحوه، سواء كان عنده من جنس المبيع أم لا، فإن تراضيا على إعطاء البديل جاز.

(١) أخرجه الترمذي في البيوع باب النهي عن بيعتين في بيعة (٥٣٣/٣) وقال: حسن صحيح، والنسائي في البيوع باب بيعتين في بيعة (٣٩٥/٧ - ٣٩٦)، وأخرجه أبو داود في البيوع باب فيمن باع بيعتين في بيعة (٧٣٨/٣) بلفظ: من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا، قال الحاكم في «المستدرک» (٤٥/٢): صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي.

(٢) ينظر «معالم السنن» للخطابي (٩٧/٥ - ٩٨) و«شرح المنتهى» (١٥٢/٢).

(٣) «معونة أولي النهي» (٤٥/٤).

(٤) رُبُّ السمن والزيت: ثقله الأسود. «المعجم الوسيط» (٤٨٠/١).

ومن باع معلوماً ومجهولاً لم يتعذر علمه كهذا العبد وثوب لم يعين،
صح البيع في المعلوم بقسطه من الثمن، وبطل في المجهول، لأن المعلوم صدر
فيه البيع من أهله بشرطه، ومعرفة ثمنه ممكنة بتقسيط الثمن على كل منهما
وهو ممكن، لا إن تعذر علم المجهول ولم يتبين ثمن المعلوم: كبعتك هذه
الفرس وتحمّل الأخرى بكذا، فلا يصح لأن المجهول لا يصح بيعه، والمعلوم
مجهول الثمن، ولا سبيل إلى معرفته، لأنها إنما تكون بتقسيط الثمن
عليهما، والمجهول لا يمكن تقويمه، فإن بين ثمن كل منهما صح في المعلوم
بثمنه.

(وإن باع مشاعاً بينه وبين غيره، أو) باع (عبده وعبد غيره بغير إذن)
شريك (أو) باع (عبدًا وحرًا، أو) باع (خلاً وخرًا صفقة واحدة صح) البيع
(في نصيبه) من المشاع (و) صح في (عبده، و) صح في (الحل بقسطه) من
الثمن (ولمشر الخيار) بين رد وإمسك إن لم يعلم الحال، لتبعض الصفقة
عليه، وله الأرش إن أمسك فيما ينقصه تفريق، كزوجي خف ومصراعي
باب، ويقدر خمر خلاً وحر عبدًا.

وإن جمع بين بيع وإجارة، أو بين بيع وصرف، أو بين بيع وخلع، أو
بين بيع ونكاح بعوض واحد صحًا؛ لأن اختلاف العقدين لا يمنع الصحة،
وقسّط العوض عليهما ليعرف عوض كل منهما تفصيلاً، وإن جمع بين بيع
وكتابة^(١) بطل البيع وصحت الكتابة.

(ولا يصح بلا حاجة^(٢) بيع) ولو قل المبيع ممن تلزمه الجمعة (ولا)

(١) هي: أن يُكَاتِبَ عَبْدَهُ أو أُمَتَهُ على مال منجّم، ويكتب العبدُ عليه أنه يَغْتَقِ إذا أَدَّاهُ.

ينظر: «المصباح المنير» (٧١٩/٢) و«التوقيف» (ص ٥٩٩).

(٢) قال ابن بدران في «حاشيته على أخصر المختصرات» (ص ١٦٤): الحاجة هنا الاضطراب،
كمن اضطر إلى طعام أو شراب أو غيرها فوجده يباع وقت النداء، ويخاف من أنه إذا تركه لم
يجده بعد الصلاة، أو كان جائعاً وقت النداء. اهـ

ينظر «التنقيح المشيع» (ص ١٢٦) و«الإنصاف» (١٦٤/١١) و«كشف القناع» (٣/١٨٠)=

يصح (شراء ممن تلزمه الجمعة بعد نذائها) أي: أذان الجمعة، أي الشروع فيه (الثاني) أي: الذي عند المنبر عقب جلوس الإمام عليه لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(١)، والنهي يقتضي الفساد، وخص بالنداء الثاني لأنه المعهود في زمنه ﷺ فتعلق الحكم به.

والشراء أحد شقي العقد فكان كالشق الآخر، وأما النداء الأول فحدث في زمن عثمان^(٢)، قال المنقح: أو قبله أي لا يصح البيع ولا الشراء ممن تلزمه الجمعة قبل نذائها - لمن منزله بعيد بحيث إنه يدركها -^(٣) إذا سعى في ذلك الوقت.

وتحرم الصناعات كلها ممن تلزمه الجمعة بعد الشروع في النداء الثاني للجمعة، لأنها تشغل عن الصلاة، وتكون ذريعة إلى فواتها، ويستمر التحريم إلى انقضاء الصلاة إلا من حاجة، كمضطر إلى طعام أو شراب يباع فله شراؤه، وعريان وجد سترة تباع ونحو ذلك.

(وتصح سائر العقود) من إمضاء بيع خيار وإجارة وصلاح وقرض ورهن وغيرها بعد نداء الجمعة، لأن النهي عن البيع، وغيره لا يساويه في التشاغل المؤدي لفواتها.

(ولا) يصح (بيع عصير أو) بيع (عنب) أو زبيب ونحوه (لمتخذه خمرًا) ولو ذميًا.

(ولا) يصح بيع (سلاح في فتنة) أو لأهل حرب أو قطاع طريق ممن

= و«شرح المنتهى» (١٥٥/٢).

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٢) أخرجه البخاري، في الجمعة، باب المؤذن الواحد يوم الجمعة (١/٢١٩).

(٣) «التنقيح المشيع» (ص ١٢٦).

علم ذلك من مشتره ولو بقرائن، ولا بيع مأكول ومشروب ومشوم ممن يشرب عليه مسكراً، ولا بيع جوز وبيض ونحوهما لقمار، ولا بيع غلام وأمة لمن عرف بوطء دبر، أو لغناء لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوُزُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(١).

﴿ولا﴾ يصح بيع (عبد مسلم لكافر) ولو وكيلاً لمسلم (لا يعتق عليه) كالنكاح، فإن كان يعتق عليه كأبيه وابنه وأخيه صح شراؤه له، لأن ملكه لا يستقر عليه، وإن أسلم في يده أجبر على إزالة ملكه عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢).

(وحرّم ولم يصح بيعه) أي المسلم (على بيع أخيه) المسلم، كقوله لمن اشترى شيئاً بعشرة: أعطيك مثله - مثلاً - بتسعة زمن الخيارين، (وشراؤه على شرائه)، كقوله لمن باع شيئاً بتسعة: عندي فيه عشرة زمن الخيارين خيار المجلس وخيار الشرط (وسومه على سومه) أي: المسلم مع الرضا من بائع صريحاً، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يسم الرجل على سوم أخيه»^(٣) رواه مسلم، فإن لم يصرح بالرضا لم يحرم، لأن المسلمين لم يزالوا يتبايعون في أسواقهم بالمزايدة، ويصح العقد على السوم فقط، وكالبيع الإجارة وسائر العقود وطلب الولايات ونحوها، كخطبته على خطبة أخيه المسلم إذا أجيب فتحرم هذه كلها بعد الرضا الصريح، للإيذاء.

وإن قدم باد لبيع سلعته بسعر يومها وجهله، وقصده حاضر عارف به، وبالناس إليها حاجة حرمت مباشرته البيع له، لحديث مسلم عن جابر مرفوعاً: «لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»^(٤)،

(١) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤١.

(٣) صحيح مسلم في البيوع (٣/١١٥٤)، وأخرجه البخاري في الشروط باب الشروط في الطلاق (٣/١٧٦) بلفظ: نهى... أن يستام الرجل على سوم أخيه.

(٤) صحيح مسلم في البيوع (٣/١١٥٧).

وحديث ابن عباس : نهى النبي ﷺ أن تتلقى الركبان ، وأن يبيع حاضر لباد . قيل لابن عباس : ما قوله حاضر لباد؟ قال : لا يكون له سمساراً^(١) . متفق عليه .

ويبطل بيعه له رضي بذلك أهل البلد أو لا ؛ لعموم الخبر ، ولأن النهي يقتضي الفساد ، فإن كان القادم بالسلعة من أهل البلد ، أو ليس منهم وليس ثمَّ إليها حاجة ، أو قدم بها لبيعها بسعر يومها ، أو لم يجهل سعرها أو بعثها إلى الحاضر ، جاز للحاضر مباشرتها ، وصح البيع ؛ لزوال المعنى الذي لأجله امتنع بيعه له ، وإن استخبر قادمٌ حاضراً عن سعر جهله أخبره به وجوباً ، لوجوب النصح ، ولا يكره أن يشير حاضر على باد بلا مباشرة بيع له .

ومن استولى على ملك غيره بلا حق أو جحده أو منعه حتى يبيعه إياه ففعل ، لم يصح البيع لأنه ملجأ إليه ، ومن أشهد أنه يبيع ماله أو يهبه خوفاً وتقية عمل به .

ومن قال لآخر : اشترني من زيد فإني عبده ، ففعل فبان حرّاً ، فإن أخذ شيئاً من الثمن غرمه ، وإلا لم تلزمه العهدة حضر البائع أو غاب ؛ لأن الحاصل منه الإقرار دون الضمان ، وأدّب هو وبائع نصّاً^(٢) لتغريهما المشتري .

وتُحْدُ حرة قالت لرجل : اشترني من زيد فأنا أمته . ففعل ووطئت ، لزناها مع العلم ، ولا مهر لها لزناها مطاوعة ، ويلحق الولد بمشتر لأنه وطئها يعتقدها أمته ، فوطؤه وطء شبهة .

(١) البخاري في البيوع باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وفي الإجارة باب السمسرة (٣/٢٧ ، ٥٢) ، ومسلم ، البيوع (٣/١١٥٧) .

(٢) «شرح منتهى الإرادات» (٢/١٥٧) .

ومن باع شيئاً بثمن نسيئة^(١) ، أو حالاً لم يقبض ، لم يصح شراؤه له من مشتريه بنقد من جنس الأول أقل منه ، ولو نسيئة ، لخبر أحمد وسعيد ، عن غندر^(٢) ، عن شعبة^(٣) ، عن أبي إسحاق السبيعي^(٤) ، عن امرأته العالية^(٥) ، قالت : دخلت أنا وأم ولد زيد بن أرقم على عائشة ، فقالت أم ولد زيد بن أرقم : **إني بعت غلاماً من زيد بثمانمائة درهم إلى العطاء** ، ثم اشترته منه بستمائة درهم نقداً ، فقالت لها : **بئس ما اشتريت ، وبئس ما شريت** ، أبلغني زيداً أن جهاده مع رسول الله ﷺ بطل إلا أن يتوب^(٦) ، ولأن ذلك ذريعة إلى

(١) النسيئة : التأخير . «الزاهر» (ص ٢٩٦) و«المطلع» (ص ٢٣٩).

(٢) هو : أبو عبدالله محمد بن جعفر الهذلي البصري ، روى عن شعبة بن الحجاج والسفانين ، روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . توفي سنة ١٩٣ هـ . «تهذيب الكمال» (٥/٢٥) .

(٣) هو : أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي ، أمير المؤمنين في الحديث ، ثقة ثقة ، روى عن أبي إسحاق ، وحماد بن أبي سليمان . روى عنه سفيان الثوري وإسماعيل بن عليه . توفي سنة ١٦٠ هـ . «تهذيب الكمال» (١٢/٤٧٩) .

(٤) هو : أبو إسحاق عمرو بن عبدالله بن عبيد السبيعي الكوفي ، روى عن الأسود بن يزيد ، وجابر بن سمرة . روى عنه سفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج . توفي ١٢٦ هـ . «تهذيب الكمال» (١٠٢/٢٢) .

(٥) هي : العالية بنت أيفع والددة يونس بن أبي إسحاق ، تروي عن عائشة . روى عنها ابنها يونس . «طبقات ابن سعد» (٨/٤٨٧) ، و«الثقات» لابن حبان (٥/٢٨٩) .

(٦) أخرجه أحمد - كما في «نصب الراية» (٤/٤١) - وعبدالرزاق في «المصنف» في البيوع ، باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد اشتراءها بنقد (٨/١٨٤) وابن الجعد في «مسنده» (٣٧٦/١) ، والدارقطني في البيوع (٣/٥٢) . وقال : أم حجة والعالية مجهولتان لا يحتج بهما . اهـ ومال الشافعي إلى تضعيف هذا الأثر ، كما في الأم (٣/٧٩) .

قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٥/١٠٠) : وقال غيره : هذا الحديث حسن ، ويحتج بمثله ، لأنه قد رواه عن العالية ثبانتان : أبو إسحاق زوجها ، ويونس ابنها ، ولم يعلم فيها جرح ، والجهالة ترتفع عن الراوي بمثل ذلك .

الربا، وكذا العقد الأول غير صحيح حيث كان وسيلة إلى الثاني، إلا إن تغيرت صفة المبيع، مثل إن كان عبداً فهزل، أو نسي صنعة، أو عمي ونحوه، فيجوز بيعه بدون الثمن الأول، وكذا إن اشتراه بعرض أو نقد لا من جنس الأول أو قدره أو أكثر منه، وتسمى هذه المسألة مسألة العينة^(١)؛ لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عيناً، أي نقداً حاضراً، وعكسها مثلها.

وإن اشتراه أبو البائع أو ابنه ونحوه بنقد من جنس الأول أقل منه، صح ما لم يكن حيلة على الربا، فيحرم، ولا يصح كالعينة.

ومن احتاج لنقد فاشترى ما يساوي مائة - مثلاً - بأكثر؛ ليتوسع بثمنه، فلا بأس، نصاً^(٢) ويسمى التورق، وإن باع ما يجري فيه الربا نسيئة ثم اشترى من المشتري، بثمنه قبل قبضه من جنسه، أو بما لا يجوز بيعه به نسيئة لم يصح، روي عن ابن عمر^(٣)؛ لأنه وسيلة لبيع المكيل بالمكيل، والموزون بالموزون نسيئة، فلم يصح حسماً لمادة ربا النسيئة، فإن اشترى منه

= ثم إن هذا مما ضبطت فيه القصة، ومن دخل معها على عائشة، وقد صدقها زوجها وابنها وهما من هـ؛ فالحديث محفوظ. اهـ

ومن قوى الحديث: ابن الجوزي في «التحقيق» (١٢٩/٧) وأقره الذهبي في «التنقيح» (١٢٧/٧) وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» - كما في «نصب الراية» (٤٢/٤) - إسناده جيد. اهـ وكذا قواه ابن التركماني في «الجواهر النقي» (٣٣٠/٥). جاء في لفظ عبدالرزاق: (بش ما اشتريت، وبش ما اشترى).

(١) العينة اشتقاق من العين، وهو النقد الحاضر يحصل له من فوره. «تهذيب اللغة» (٢٠٧/٣).

وقد ألف في بيع العينة الشيخ حمد بن عبدالعزيز الخضيرى بعنوان «كتاب بيع العينة» وهو كتاب متقن.

(٢) «الإنصاف» (١٩٥/١١، ١٩٦).

(٣) ذكره في «المغني» (٢٦٣/٦).

بدرهم فسلمها إليه ثم أخذها منه وفاء مما عليه ، أو لم يسلمها إليه وتقاصاً ،
جاز . ويستحب الإشهاد على البيع .

تتمة:

يحرم التسعير ، وهو منع الناس البيع بزيادة على ثمن يقدره ، ويكره
الشراء به ، لحديث أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يا
رسول الله ، غلا السعر فسرّ لنا . فقال : «إن الله هو المسعر القابض الباسط
الرزاق ، إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا
مال» (١) . رواه أبو داود وغيره . وإن هُدّد من خالف حرم البيع وبطل .

وحرم احتكار وهو الشراء للتجارة وحبسه مع حاجة الناس إليه ، من
قوت آدمي ، نصّاً (٢) ، لحديث أبي أمامة أن النبي ﷺ نهى أن يحتكر
الطعام (٣) ، ويصح شراء محتكر ، لأن المحرم الاحتكار دون الشراء ، ولا
تكره التجارة في الطعام لمن لم يرد الاحتكار ، ويحبر محتكر على بيعه كما يبيع
الناس ، ولا يكره ادخار قوت أهله أو دوابه نصّاً (٤) ، لأنه ﷺ ادخر قوت
أهله سنة (٥) .

(١) أخرجه أبو داود في البيوع باب في التسعير (٧٣١/٣) ، والترمذي في البيوع باب في
التسعير (٦٠٥/٣) ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه في التجارات باب من كره أن يسعر
(٧٤١/٢) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) «الإنصاف» (١٩٨/١١) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في البيوع ، باب في احتكار الطعام (١٠٢/٦) والحاكم في
البيوع (١١/٢) ، وقد أخرج مسلم في «صحيحه» كتاب المساقاة (١٢٢٧/٣) عن معمر بن
عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يحتكر إلا خاطيء» .

(٤) «الإنصاف» (٢٠١/١١) .

(٥) أخرجه البخاري في النفقات باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله (١٩٠/٦) ،
ومسلم ، في الجهاد (١٣٧٩/٣) ، عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني
النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم . واللفظ للبخاري .

فصل

في الشروط في البيع

وهي ما يشترطه أحد المتعاقدين على الآخر فيه، وتعتبر مقارنته للعقد، (والشروط في البيع) وفي شبهه من نحو إجارة وشركة (ضربان: صحيح) لازم، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يقتضيه بيع كشرط تقابض، وحلول ثمن، وتصرف كل فيما يصير إليه، واشتراط رده بعيب قديم، فلا أثر لذلك، لأنه تحصيل للحاصل.

الثاني: ما كان من مصلحته (كشرط رهن وضامن) بالثمن (و) كذا شرط كفيل بيدن مشتر، ويدخل فيه لو باعه وشرط عليه رهن المبيع على ثمنه فيصح نصاً^(١)، أو شرط (تأجيل ثمن) أو بعضه إلى أجل معين، أو شرط صفة في مبيع ككون العبد كاتباً ونحوه، أو مسلماً، أو الأمة بكراً أو تحيض، أو الدابة هملاجة^(٢) أو لبوناً أو حاملاً، والفهد ونحوه صيوداً، أو الأرض خراجها كذا في كل سنة، والطائر مصوتاً أو يبيض، أو يجيء من مسافة معلومة، فيصح الشرط ويلزم، لأن في اشتراط هذه الصفات قصداً صحيحاً، وتختلف الرغبات باختلافها، فإن حصل للمشتري شرطه فلا فسخ، وإلا فله الفسخ؛ لفقد الشرط، ولحديث «المؤمنون عند شروطهم»^(٣)، أو أرش فقد الصفه كأرش عيب ظهر عليه، وإن تعذر رد

(١) «شرح المنتهى» (٢/١٦٠).

(٢) الهملاجة: حُسن سير الدابة. «المصباح المنير» (٢/٨٨١) و«التوقيف» (ص ٧٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود في الأقضية باب في الصلح (٤/١٩ - ٢٠) من حديث أبي هريرة بلفظ: المسلمون... قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/٦٩): بإسناد حسن. اهـ وضعفه ابن حزم، وعبدالحق، وله شواهد من حديث عائشة وأنس وعمر بن عوف ورافع بن =

لنحو تلف مبيع تعين أرش فقد الصفة كمعيب تعذر رده، وإن أخبره بائع بصفة في مبيع يرغب فيه لها، فصدقه بلا شرط، فبان فقدها، فلا خيار له، لتقصيره بعدم الشرط، أو شرط صفة فبان أعلى فلا خيار^(١).

(و) الثالث: (شرط بائع) على مشتر (نفعاً معلوماً في مبيع) غير وطء ودواغيه (ك) اشتراط بائع (سكنى الدار) المبيعة (شهرًا) مثلاً، وحملاً البعير المبيع ونحوه إلى محل معين، وخدمة العبد مدة معلومة، فيصح نصاً^(٢)، لحديث جابر أنه باع النبي ﷺ جملًا واشترط ظهره إلى المدينة، وفي لفظ قال: فبعته بأوقية واستثنيت حملانه إلى أهلي^(٣). متفق عليه.

ولبائع إجارة ما استثنى وإعارته، وإن باع مشتر ما استثنى نفعه صح البيع، وكان المبيع في يد المشتري الثاني مستثنى النفع كالأول، وللمشتري الثاني الفسخ إن لم يعلم، كمن اشترى أمة مزوجة أو داراً مؤجرة.

(و) كذا يصح شرط (مشتري نفع بائع) نفسه في مبيع (ك) شرط (حمل حطب) مبيع (أو تكسيه) وخياطة ثوب أو تفصيله، أو جز رطوبة^(٤)، أو حصاد زرع ونحوه بشرط علم النفع المشروط، واحتج أحمد على صحة ذلك بما روي أن محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة^(٥) حطب وشارطه على حملها^(٦)، ولأن ذلك بيع وإجارة، فإن شرط نفع غير مبيع، أو لم يعلم النفع

= خديج، وعبدالله بن عمر، ينظر: «التلخيص الحبير» (٢٦/٣، ٢٧).

(١) كشرط الأمة ثيباً فبانت بكرًا. ينظر «شرح المنتهى» (١٦١/٢).

(٢) «الشرح الكبير» (٢١٤/١١).

(٣) البخاري في الشروط باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز (١٧٤/٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في المساقاة (١٢٢١/٣).

(٤) الرطوبة: الفصفصة نباتٌ تعلف به الدواب، وهو المعروف: بالقت فارسية معربة.

ينظر: «المعرب» (ص ٤٦٩) «القاموس» (ص ١١٥) و«تاج العروس» (٧٥/١٨).

(٥) جرزة بالضم الحزمة من القت ونحوه. «القاموس» (ص ٦٤٩).

(٦) رواه صالح بن الإمام أحمد في «مسائل أحمد» (١٧٤/٢، ١٧٧) وذكر هذه المسألة ابن=

لم يصح، فإن تراضيا على أخذ عوض عن ذلك النفع المعلوم جاز.
(وإن جمع بين شرطين) ولو صحيحين كحمل حطب وتكسيه، أو
خياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع)، لحديث ابن عمرو مرفوعاً: «لا يحل
سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا بيع ما ليس عندك»^(١) رواه أبو داود
والترمذي، وقال: حسن صحيح. ما لم يكونا من مقتضاه، كاشتراط حلول
الثلث ونحوه، أو يكونا من مصلحته، كاشتراط رهن، وضمين معينين،
فيصح.

ويصح تعليق فسخ غير خلع بشرط، كبعتك كذا بكذا على أن تنقذي
الثلث إلى وقت معين ولو أكثر من ثلاثة أيام، أو على أن ترهنه بثلثه، وإلا
فلا بيع بيننا، فينعقد البيع بالقبول، وينفسخ إن لم يف بشرطه.

(و) الضرب الثاني من الشروط في البيع: (فاسد) وهو ثلاثة أنواع:
أحدها: ما (يبطله) أي العقد من أصله (كشرط عقد آخر من قرض
وغيره) كبيع وإجارة، وشركة وقرض، وصرف الثلث أو صرف غيره، وهو
بيعتان فيبيعة المنهي عنه، قاله أحمد^(٢). والنهي يقتضي الفساد، وكذا لو
باعه شيئاً على أن يزوجه ابنته، أو ينفق على عبده ونحوه.

(أو ما يُعلق البيع) وهو النوع الثاني، ولا ينعقد معه بيع: (كبعتك)
كذا (إن جئتني أو رضي زيد) بكذا، أو اشتريت كذا إن جئتني، أو رضي زيد
بكذا، لأنه عقد معاوضة يقتضي نقل الملك حال العقد، والشرط يمنعه.
(و) النوع الثالث: (فاسد لا يبطله) أي العقد كشرطه ما ينافي بمقتضاه

= قدامة في «المغني» (١٥٦/٦) وابن القيم في «الطرق الحكمية» (ص ١٦).

(١) أخرجه أبو داود في البيوع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده (٧٦٩/٣) والترمذي في
البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك ٥٢٥ - ٥٢٦ عن عبدالله بن عمرو. وأخرجه أيضاً
النسائي في البيوع باب بيع ما ليس عند البائع (٢٨٨/٧) وابن ماجه في التجارات باب النهي
عن بيع ما ليس عندك (٧٣٧/٢) قال الترمذي: حسن صحيح. اهـ

(٢) الإنصاف ٢٣١/١١.

(كشروط أن لا خسارة) في مبيع (أو) شرط أنه (متى نفق) المبيع (وإلا رده) لبايعه (ونحو ذلك)، أو اشترط بائع على مشتر أن لا يقفه أو لا يبيعه أو يهبه، فالشرط فاسد، والبيع صحيح، إلا شرط عتق فيصح ويجبر عليه مشتر أباء، لأنه مستحق لله تعالى، لأنه قرينة التزامها المشتري فأجبر عليه كالنذر، وكذا شرط خيار وأجل مجهولين، أو إن باعه مشتر فهو أحق به بالثمن، أو شرط الأمانة لا تحمل، فيصح البيع، وتبطل هذه الشروط.

ولمن فات غرضه بفساد الشرط من بائع ومشتري، الفسخ، علم الحكم أو جهله، لأنه لم يسلم له الشرط الذي دخل عليه؛ لقضاء الشرع بفساده، أو أخذ أرش نقص ثمن بسبب إلغاء شرطه، أو استرجاع زيادته بسبب إلغائه، (وإن شرط) بائع على مشتر (البراءة من كل عيب) فيما باعه له (مجهول) أي: العيب أو من عيب كذا إن كان (لم يبرأ) بائع بذلك، فلمشتري الفسخ بعيب لم يعلمه حال عقد، لما روى أحمد أن ابن عمر باع زيد بن ثابت عبداً بشرط البراءة بثمانمائة درهم، فأصاب زيد به عيباً، فأراد رده على ابن عمر فلم يقبله، فترافعا إلى عثمان، فقال عثمان لابن عمر: تحلف أنك لم تعلم بهذا العيب؟ قال: لا. فرده عليه، فباعه ابن عمر بألف درهم^(١). وهذه قضية اشتهرت ولم تنكر، فكانت كالإجماع.

وأيضاً خيار العيب إنما يثبت بعد البيع فلا يسقط بإسقاطه قبله كالشفعة، وإن سماه لمشتري برىء منه لدخوله على بصيرة، أو أبرأه من كل عيب بعد العقد، برىء منه لإسقاطه بعد ثبوته له كالشفعة.

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «مسائل الإمام أحمد» (٣/٩٠٣، ٩٠٤). ومالك نحوه في «الموطأ» البيوع، باب العيب في الرقيق (٢/٦١٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» البيوع. الرجل يشتري الشيء فيحدث به العيب (٦/٢١٢).

تتمة:

من باع ما يذرعه من نحو ثوب وأرض على أنه عشرة أذرع أو أشبار أو أجربة^(١) ونحوها، فبان أكثر، صح البيع، والزائد لبائع، ولكل الفسخ لضرر الشركة ما لم يعط بائع الزائد لمشتري مجاناً^(٢)، لأنه زاده خيراً، وإن بان أقل صح البيع، والنقص على بائع، ويخير بائع إن أخذه مشتري بقسطه من ثمن دفعاً لضرره، لا إن أخذه مشتري بجميعة، ولم يفسخ البيع لزوال ضرره، ولا يجبر أحدهما على المعاوضة.

ويصح في صبرة ونحوها على أنها عشرة أقفزة فتبين أقل أو أكثر، وكذا نحو زبرة حديد^(٣) ودَنٌّ^(٤) عسل ونحوه، فيبين أكثر أو أقل مما عين، ولا خيار لواحد منهما لأنه لا ضرر عليه في رد الزائد إن زادت، ولا في أخذ الناقص بقسطه، لأن نقصان القدر ليس بعيب في الباقي، ويأخذه مشتري ناقصاً بقسطه من ثمن.

(١) الجريب: الوادي، ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض. ف قيل فيها: جريب، وجمعها أجربة وجربان بالضم. ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرطل والكيل والذراع. «مصباح المنير» (١/١٣٠، ١٣١). ينظر «القاموس» (ص ٨٥) و«التوقيف» (ص ٢٤٠).

(٢) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٥/٢٩٩): والمَجَان، هو عطية الرجل شيئاً بلا ثمن. اهـ.

(٣) الزُّبْرَةُ: القطعة من الحديد، والجمع زُبُرٌ. «المصباح المنير» (١/٣٤٠).

(٤) الدَّنُّ كهيئة الحَبِّ - الجَرَّة - إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً، له عُشْعُشٌ لا يَقْعُدُ إلا أن يحفر له.

ينظر: «المصباح المنير» (١/٢٧٣) و«القاموس» (ص ١٥٤٥) و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٢/٨٩).

فصل

في الخيار في البيع والتصرف في المبيع قبل قبضه

وما يحصل به القبض والإقالة وما يتعلق بها

(والخيار) اسم مصدر اختار، وهو طلب خير الأمرين^(١)، وهو (سبعة أقسام) بالاستقراء بحسب أسبابه:

أحدها: (خيار مجلس) - بكسر اللام - موضع الجلوس، والمراد هنا مكان التبايع.

ويثبت خيار مجلس في بيع عند أكثر أهل العلم، ويروى عن عمر وابنه وابن عباس وغيرهم^(٢)، (فالمبتايغان بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما عرفاً) بما يعده الناس تفرقاً، لحديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(٣) متفق عليه، فإن كانا في مكان واسع، كمجلس كبير وصحراء، فبمشي أحدهما مستديراً لصاحبه خطوات، ولو لم يبعد عنه بحيث لا يسمع كلامه في العادة، وإن كانا في دار كبيرة ذات مجالس وبيوت فبمفارقتها إلى بيت آخر أو مجلس، وإن كانا في دار صغيرة فبصعود أحدهما السطح أو خروجه منها، وإن كانا في سفينة كبيرة فبصعود أحدهما أعلاها إن كانا أسفل أو بالعكس، وإن كانت صغيرة فبخروج أحدهما منها، فإن حجز بينهما بنحو حائط أو ناما لم يُعد

(١) «المطلع» (ص ٢٣٤)، وقد أُلّف في الخيار الدكتور عبدالستار أبو غدة مؤلفاً متقناً في مجلدين باسم: «الخيار وأثره في العقود».

(٢) روى عبدالرزاق في المصنف، كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار ما لم يفترقا، عن عمر وابن عمر.

(٣) البخاري في البيوع باب كم يجوز الخيار (٣/١٧) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع (٣/١١٦٣، ١١٦٤) عن ابن عمر، وحكيم بن حزام.

تفرقا، وخيارهما باق، ولو طالّت المدة لبقائهما بمحل عقد، وإن تفرقا مع إكراه أو فزع من مخوف استمر خيارهما إلى أن يتفرقا من مجلس باختيار، وإن أكره أحدهما بقي خياره فقط.

ولا يثبت خيار إن تباعا على أن لا خيار، وأسقطاه بعد عقد، وإن أسقطه أحدهما، أو قال لصاحبه: اختر. سقط خياره فقط، لحديث ابن عمر: فإن خيّر أحدهما صاحبه فتباعا على ذلك فقد وجب البيع^(١) - أي: لزم -.

وتحرم الفرقة خشية الإقالة؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا، إلا أن يكون صفقة خيار، فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله»^(٢). رواه النسائي وغيره.

ولا خيار في كتابة، وتولي طرفي عقد، وشراء من يعتق عليه، وقسمة إجبار، ونكاح، وخلع، وطلاق، وإبراء، وعتق على مال، ورهن، وضمان، وكفالة، وصلاح عن دم عمد.

ولا يثبت خيار المجلس أيضاً في بقية العقود، كالمساقاة، والمزارعة، والوكالة، والشركة ونحوها من العقود الجائزة، للتمكن من فسخها بأصل وضعها، وينقطع خيار مجلس بموت أحدهما، لأن الموت أعظم الفرقتين، لا بجنونه وهو على خياره إذا أفاق.

(و) الثاني من أقسام الخيار: (خيار شرط، وهو أن يشترطه أو) يشترطه (أحدهما) في صلب عقد، أو في زمن خياره مجلس وشرط، لأنه

(١) جزء من حديث «البيعان بالخيار» ينظر الحاشية السابقة.

(٢) النسائي في البيوع باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما (٢٥١/٧)، وأبو داود في البيوع باب في خيار المتبايعين (٧٣٦/٣)، والترمذي في البيوع باب ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا، (٥٥٠/٣)، وقال: حسن.

بمنزلة حال العقد (مدة معلومة) فيصح، ولو فوق ثلاثة أيام، لحديث: «المسلمون على شروطهم»^(١) وعلم منه أنه لا يصح اشتراطه بعد لزومه، ولا إلى أجل مجهول، ويصح فيما يسرع فسادة قبله، ويباع ويحفظ ثمنه.

(وحرّم) شرط خيار في عقد بيع جعل (حيلة) ليربح في قرض، (ولم يصح البيع) نصاً^(٢)، لأنه وسيلة لمحرّم، (وينتقل الملك فيهما) أي في زمن الخيارين السابقين (إلى مشتر)^(٣) والثلث إلى بائع، سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما، (لكن يحرم، ولا يصح تصرف) مشتر ولا بائع (في مبيع و) لا في (عوضه) أي المبيع من ثمن معين (مدهما) أي الخيارين (إلا عتق مشتر) فيصح (مطلقاً)، سواء كان الخيار لهما أو لبائع فقط. وملك بائع الفسخ لا يمنعه لقوته وسرايته، ولا ينفذ عتق بائع لمبيع ولا شيء من تصرفاته لزوال ملكه عنه، سواء كان الخيار لهما أو له أو لمشتري إلا بتوكيل مشتر، لأن الملك له، وليس تصرف بائع شرط الخيار له وحده فسخاً لبيع نصاً^(٤)، لأن الملك انتقل عنه، فلا يكون تصرفه استرجاعاً، كوجود ماله عند من أفلس، (وإلا تصرفه) أي المشتري (في مبيع، والخيار له) فقط، فيصح، لأنه إمضاء وإسقاط لخياره.

ولا يسقط خياره بتصرف في مبيع لتجربة، كركوب دابة لنظر سيرها، وحلب شاة لمعرفة قدر لبنها، لأنه المقصود من الخيار، فلم يبطل به، ويبطل خيارهما مطلقاً بتلف مبيع بعد قبض، وكذا قبله فيما هو من ضمان مشتر، بخلاف نحو ما اشتري بكييل فيبطل البيع بتلفه ويبطل معه الخيار، وبإتلاف مشتر يسقط مطلقاً، قبض أو لم يقبض، اشتري بكييل أو وزن أو لا،

(١) تقدم (ص ٦٧٨).

(٢) «المغني» (٤٧/٦).

(٣) في «أخصر المختصرات» (ص ١٦٦): لمشتري.

(٤) «الإنصاف» (٣١٧/١١).

لاستقرار الثمن بذلك في ذمته، والخيار يسقطه، وكخيار العيب إذا تلف المعيب.

وإن باع عبداً بأمة بشرط خيار فمات العبد قبل انقضاء أمد خيار ووجد بها عيباً فله ردها، ويرجع بقيمة العبد على مشتر لتعذر رده.

ويورث خيار الشرط إن طالب به مستحقه قبل موته، كشفعة، وحد قذف، وإلا فلا، ولا يشترط ذلك في إرث خيار غيره كخيار عيب وتدليس، لأنه حق فيه معنى المال ثبت لمورث، فقام وارثه مقامه.

(و) الثالث من أقسام الخيار: (خيار غبن^(١)) يخرج عن العادة نصاً^(٢)، لأنه لم يرد الشرع بتحديدده، فرجع فيه إلى العادة كالقبض والحرز، فإن لم يخرج عن عادة فلا فسخ، لأنه يتسامح به (ل) أجل (نجش) بأن يزيده من لا يريد شراء ليغره، من نجشت الصيد إذا أثرته، كأن الناجش يثير كثرة

(١) الغبنُ هو: النقص. «المطلع» (ص ٢٣٥) و«مشارك الأنوار» (١٥٧/٢)، قال ابن أبي موسى في «الإرشاد» (ص ١٩٧): ومن غبن في البيع بقدر ثلث قيمة المبيع فأكثر، فله فسخ البيع إذا علم بالغبن. وقيل: قد لزمه البيع، وليس له فسخ. والأول عنه أظهر. اهـ

وقال في «الإنصاف» (٣٣٨/١١): مرجع الغبن إلى العرف والعادة على الصحيح من المذهب. نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. اهـ

وقال العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله تعالى -: يحرم أنك تباع ما يساوي سبعة بعشرة، وهذا كثير في بياعات الناس، فلا يصح. وحرام إذا باع ما يساوي سبعة بإثني عشر.

ولعل هذا يستثنى منه أحوال الموسم؛ لأنه حدوث رغبة، فليس غبناً، فهذه الزيادة لا بأس بها، إنما الذي يحرم؛ الذي بالنسبة إلى وقته. اهـ
وهذا الذي قرره الشيخ بناءً على العرف.

وينظر: «العرف». حجيته، وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة» لعادل قوته (١/٤٢٩، ٤٣٤).

(٢) «الإنصاف» (٣٣٨/١١).

الثلث بنجش^(١) ، ولو كانت المزايدة بلا مواطأة مع بائع ، ومنه قول بائع : أعطيت في السلعة كذا ، وهو كاذب .

ويحرم النجش ؛ لتغريه المشتري ، ولهذا يحرم على بائع سوم مشتر كثيراً لبذل قريباً منه ، ذكره الشيخ تقي الدين^(٢) ، وإن أخبره أنه اشتراها بكذا ، وكان زائداً عما اشتراها به لم يبطل البيع ، وكان له الخيار ، صححه في «الإنصاف»^(٣) .

ولا أرش لمغبون مع إمساك مبيع ، ومن قال عند العقد : لا خلافة - أي خديعة - فله الخيار إذا خلب ، لما روي أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخادع في البيوع ، فقال : «إذا بايعت فقل : لا خلافة»^(٤) متفق عليه ، وهي بكسر الخاء : الخديعة^(٥) (أو) لأجل (غيره) ، أي غير النجش كمسترسل غبن ، وهو من جهل القيمة ولا يحسن يماكس من بائع ومشتري^(٦) ، ويقبل قوله في جهل القيمة إن لم تكذبه قرينة .

(١) «المطلع» (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر : «الاختيارات الفقهية» (ص ١٨٦) .

(٣) «الإنصاف مع الشرح الكبير» (١١/٣٤١) .

(٤) البخاري في البيوع باب ما يكره من الخداع في البيع (٣/١٩) وفي مواضع أخرى ، ومسلم في البيوع (٣/١١٦٥) .

والرجل هو : حبان بن منقذ بن عمرو بن خنساء . وقيل : والده منقذ بن عمرو . ينظر : «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب (ص ٣٦٤) و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/١١٥) و«المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للعراقي (٢/٧٧٣) .

(٥) «المصباح المنير» (١/٢٤١) .

(٦) المسترسل : اسم فاعل من استرسل إذا اطمأن واستأنس . هذا أصله في اللغة . قال الإمام أحمد : هو الذي لا يحسن أن يماكس . وفي لفظ : الذي لا يماكس . فإنه استرسل إلى البائع فأخذ ما أعطاه من غير مماكسة ولا معرفة بغبنه . اهـ من «المطلع» (ص ٢٣٥ ، ٢٣٦) .

وكركبان تلقاهم حاضر عند قريبهم من البلد، ولو كان التلقي بلا قصد نصاً^(١)، لأنه شرع لإزالة ضررهم بالغبن ولا أثر للقصد فيه، فإذا باعوا واشتروا قبل العلم بالسعر وغبنوا فلهم الخيار، لحديث: «لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار»^(٢) رواه مسلم.

والغبن محرم لما فيه من التغرير بالمشتري، وخياره كخيار عيب على التراخي، ولا يمنع الفسخ تعييه عند مشتر، وعليه الأرش لعيب حدث عنده إذا رده، كالمعيب إذا تعيب عنده ورده، ولا يمنع الفسخ تلفه عند مشتر، وعليه قيمته لبائعه لأنه فوته عليه.

(لا) لأجل (استعجاله) في المبيع، ولو توقف فيه ولم يستعجل لم يغبن، فلا خيار لهما لعدم التغرير، وكذا إجارة فيثبت فيها خيار الغبن إذا جهل أجرة المثل ولم يحسن يماكس فيها.

(و) الرابع: (خيار تدليس) من الدّلس بالتحريك بمعنى الظلمة^(٣) (بما يزيد به الثمن) ولو لم يكن عيباً (كتصرية) اللبن - أي جمعه - في الضرع، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر»^(٤) متفق عليه، (و) كـ (تسويد شعر جارية) وتجميده، وجمع ماء الرحي وإرساله

(١) «الإنصاف» (١١/٣٣٦).

(٢) مسلم، البيوع (٣/١١٥٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «القاموس» (ص ٧٠٣). والتدليس في البيع: كتمان عيبي السلعة عن المشتري وإخفاؤه.

«المطلع» (ص ٢٣٦) و«التوقيف» (ص ١٦٧).

(٤) البخاري في البيوع باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم (٣/٢٥)، ومسلم في البيوع (٣/١١٥٨، ١١٥٩) عن أبي هريرة.

قوله: لا تُصَرُّوا الإبل بضم التاء وفتح الصاد من صرى: إذا جمع. ينظر: «مشارك الأنوار» (٢/٥٤).

عند عرض لبيع، وكذا تحسين وجه الصبرة، وصقل وجه المتاع.

ويحرم تدليس كتحریم كتم عيب، لحديث عقبة بن عامر يرفعه: «المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بينه له»^(١) رواه أحمد وغيره، وحديث: «من غشنا فليس منا»^(٢)، وحديث: «من باع عيباً لم يبيعه» لم يزل في مقت من الله ولم تزل الملائكة تلعه»^(٣) رواه ابن ماجه.

(وخيار-غبين و) خيار (عيب و) خيار (تدليس على التراخي) لثبوتها لدفع ضرر متحقق، فلا يسقط بالتأخير بلا رضاء كالقصاص (ما لم يوجد دليل الرضا)، فإن وجد فلا خيار، لقيام دليل الرضا مقام التصريح به، (إلا في تصرية ف) له الخيار (ثلاثة أيام) منذ علم بها، لحديث: «من اشترى مصراً فهو بالخيار فيها ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها وإن شاء ردها، ورد معها صاعاً من تمر»^(٤) رواه مسلم، فإن أمسكها فلا أرش، لظاهر الخبر، وإن ردها رد معها صاعاً من تمر، ولو زاد صاع التمر عليها قيمة، إن حلبها، وله ردها بعد رضاه بالتصرية بعيب غيرها، ويرد معها صاعاً من تمر إن حلبها قياساً على التصرية، فإن عدم التمر فقيمتها موضع عقد، ويقبل رد اللبن بحاله إذا لم يتغير، كردها به قبل الحلب، وإن كان بغير مصراً لبن كثير فحلبه ثم ردها بعيب، رده إن بقي، أو رد مثله إن عدم، وما حدث بعد البيع فلا يرد له لأنه نماء منفصل.

(١) «المسند» (٤/١٥٨)، وابن ماجه في التجارات، باب من باع عيباً فليبينه (٢/٧٥٥)، قال الحاكم في «المستدرک» (٢/٨): صحيح على شرط الشيخين. وأقره الذهبي. اهـ.

(٢) جزء من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في الإيمان (١/٩٩).

(٣) سنن ابن ماجه، التجارات باب من باع عيباً فليبينه (٢/٧٥٥) عن واثلة بن الأسقع. قال البوصيري: في إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس، وشيخه ضعيف.

(٤) مسلم، البيوع (٣/١١٥٨).

(و) الخامس: (خيار عيب ينقص قيمة المبيع) عادة^(١). فما عده
التجار منقصاً أنيط الحكم به، لأنه لم يرد في الشرع نص في كل فرد منه يرجع
فيه إليه (كمريض) بحيوان يجوز بيعه على جميع حالاته، وبخر^(٢) في عبد
وأمة، وحول وخرس وكلف^(٣) وطرش^(٤) وقرع، وإن لم يكن له ربح^(٥)،
وتحريم عام بملك ونكاح وما يعد عيباً في نكاح ويأتي^(٦)، وكسعال ونحوه،
وحمل أمة لا دابة (و) ك(فقد عضو) كإصبع مبيع، أو ذهاب سن من كبير،
(و) ك(زيادته) أي العضو كإصبع زائدة أو سن، وكزنا من بلغ عشرين من أمة
وعبد، وكشربه مسكراً، وسرقته وإباقه، وبوله في فراشه، فإن كان من دون
عشر فليس ذلك فيه عيب، وكحمق كبير، وهو ارتكابه الخطأ على بصيرة،
وفزعه شديداً، وكونه أعسر لا يعمل بيمينه عملها المعتاد، وكثرة كذب،
وتخنث، وكونه خنثى، وإهمال الأدب والوقار في محالهما، نصاً^(٧)، قال
شارح «المنتهى»: ولعل المراد في غير الجلب

(١) العيب: الرداءة في السلعة.

وهو: نقیصة يقتضي العرف سلامة المبيع منه. ينظر: «المطلع» (ص ٢٣٦) و«الفروع»
(٤/١٠٠).

وقد يكون العيب إما بنقصان وصف كالعور والعمى، أو زيادته كالبرص والكلف.
وقد يكون نقصان عين كالخضاء، أو زيادتها كالأصبع الزائدة. اهـ من «بلغة الساغب
وبغية الراغب» لفخر الدين ابن تيمية (ص ١٨٤).

(٢) بخر الفم بخرأ من باب تعب أتننت ربحه. والجمع بخر. «المصباح المتير»
(١/٥٢).

(٣) هو: البهق. «المصباح المنير» (٢/٧٣٨).

(٤) الطرش: الصمم وقيل: أقل منه. «المصباح المنير» (٢/٥٠٧) و«قصد السبيل»
(٢/٢٥٧).

(٥) ربح منكرة. «شرح المنتهى» (٢/١٧٥).

(٦) في كتاب النكاح (ص ٢٤٧ من المخطوطة).

(٧) «الإنصاف» (١١/٣٧٠).

والصغير^(١) ، انتهى .

وعدم ختان ذكر كبير ، وعثرة مركوب ، وعضه ، ورفسه ، وحرنه^(٢) ، وكونه شموساً^(٣) ، أو بعينه ظفرة^(٤) ، وكذا ما بمعنى عيب ، كطول مدة نقل ما بدار مبيعة عرفاً ، ولا أجرة على بائع لمدة نقل اتصل عادة ، وكبق ونحوه غير معتاد بها ، وكونها ينزلها الجند ، قال الشيخ تقي الدين : وجار السوء عيب^(٥) ، وكون ثوب غير جديد ما لم يبين أثر استعماله ، لا معرفة غناء فليست بعيب ولا ثيوبة ؛ لأنها الغالب على الجواري ، ولا عدم حيض ، ولا كفر لأنه الأصل في الرقيق ، ولا فسق باعتقاد ، أو فعل غير زناً وشرب مسكر ونحوه مما سبق ، ولا تغفيل ولا عجمة لسان ، أو كونه تمتاماً ، أو فأفاء ، أو ألثغ^(٦) لأنها الأصل فيه ، ولا صداع وحمى يسيرين ، ولا سقوط آيات يسيرة عرفاً بمصحف ونحوه .

(فإذا علم) مشتر به (العيب خَيْر بين إمساك مع أرش) عيب (أو رد)

٢

- (١) «شرح منتهى الإرادات» (١٧٥/٢) وينظر : «الإنصاف» (٣٧٠/١١) .
- (٢) حرنت الدابة حَرَاناً - بالكسر والضم - فهي حرون : وهي التي إذا استدّرّ جريانها ، وقفت . خاصٌّ بذوات الحافر . «القاموس» (ص ١٥٣٤) .
- (٣) شمنس الفرس : استعصى على راكبه ، لأنه لا يكاد يستقرّ .
- قال ابن فارس : الشين والميم والسين : أصل يدل على تلون وقلة استقرار . «معجم مقاييس اللغة» (٢١٢/٣) و«المصباح المنير» (٤٤٠/١) .
- (٤) الطُّفْرُ : جليدةٌ تغشي العين . «القاموس» : (ص ٥٥٦) .
- (٥) الاختيارات (ص ١٨٧) .
- (٦) التمتام الذي يتردد في التاء . وقال أبو زيد : هو الذي يَعْجَل في الكلام ولا يفهمك . اهـ «المصباح المنير» (١٠٧/١) .
- والفأفاء : الذي يكثر من ترديد حرف الفاء في كلامه . «المعجم الوسيط» (٦٧٠/٢) .
- واللثغة : حُبْسَةٌ في اللسان حتى تصير الراء لاماً أو غيناً أو السين ثاء ونحو ذلك . «المصباح المنير» (٧٥٣/٢) .

مبيع معيب (وأخذ ثمن) كامل، لاستحقاقه بالفسخ استرجاع جميع الثمن، (وإن تلف مبيع أو أعتق ونحوه)، كأن صبغ ثوباً غير عالم بعيبه، أو نسج غزلاً أو وهب مبيعاً أو باعه (تعين أرش، وإن تعيب) عنده (أيضاً) أي عند مشتر (خير فيه)، أي في مبيع معيب، تعيب عنده (بين أخذ أرش) عيب أول (و) بين (رد) مبيع معيب تعيب عنده (مع دفع أرش) عيبه الحادث عنده، (ويأخذ ثمنه) كاملاً.

والأرش قسط ما بين قيمته صحيحاً ومعيباً من ثمنه، فلو قَوِّم صحيحاً بعشرة ومعيباً بثمانية، فقد نقص خمس قيمته، فيرجع بخمس الثمن قل أو كثر، ما لم يفض إلى ربا، ك شراء حلي فضة بزنته دراهم ويجده معيباً، أو قفيز مما يجري فيه الربا بمثله فيجده معيباً فيرد، أو يمسك مجاناً بلا أرش، لأن أخذه يؤدي إلى ربا الفضل، أو مسألة مُدَّ عجوة^(١).

وإن تعيب عند مشتر، فسخره حاكم لتعذر فسخ كل من بائع ومشتري، ورد بائع الثمن وطالب بقيمة المبيع معيباً بعيبه الأول، وإن لم يعلم عيبه حتى تلف عنده، ولم يرض بعيبه فسخ العقد، ورد بدله واسترجع الثمن، وكسب مبيع معيب من عقد إلى رد، لمشتري؛ لحديث: «الخراج بالضمان»^(٢) ولو تلف المبيع لكان من ضمانه.

(١) يأتي تفسيرها قريباً.

(٢) أخرجه أبو داود في البيوع باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً (٣/٧٧٧، ٧٨٠)، وقال: هذا إسناد ليس بذلك. اهـ وأخرجه النسائي في البيوع باب الخراج بالضمان (٧/٢٥٥)، والترمذي في البيوع باب فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً (٣/٥٨٢) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في التجارات باب الخراج بالضمان (٢/٧٥٤)، وضعفه ابن حزم. والصواب أنه حسن، كما حقق ذلك الألباني، بل قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٢١): «عَمِلْتُ به العلماء. اهـ ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٢٤، ٢٥) و«خلاصة البدر المنير» (٢/٦٦، ٦٧) و«إرواء الغليل» (٥/١٥٨).

ولا يرد نماء منفصلاً كثمرة ووولد بهيمة، إلا لعذر كولد أمة، فيرد معها، لتحريم التفريق، وله قيمته على بائع، وله رد أمة ثيب وطئها مجاناً، وإن وطئ بكرة ثم علم عيبها، أو تعيب مبيع عنده كثوب قطعته، أو نسي رقيق صنعة عنده، ثم علم عيبه فله الأرش للعيب الأول، أو رده مع أرش نقصه الحادث عنده، لقول عثمان في رجل اشترى ثوباً ولبسه ثم اطلع على عيبه: يرده وما نقص^(١). فأجاز الرد مع النقصان، رواه الخلال، وعليه اعتمد الإمام^(٢)، والأرش هنا: ما بين قيمته بالعيب الأول، وقيمته بالعيب الثاني.

ولا يرجع مشتر رد معيباً مع أرش عيب حدث عنده إن زال، كتذكرة صنعة نسيها لصيرورة المبيع مضموناً على المشتري بقيمته بفسخه بالعيب الأول، بخلاف مشتر أخذ أرش عيب من بائع، ثم زال سريعاً، فيرده لزوال النقص الذي لأجله وجب الأرش.

وإن دلس بائع عيباً بأن علمه وكتمه، فلا أرش على مشتر بتعيبه عنده، وإن تلف بغير فعله كموته أو أبق العبد ذهب على بائع دلس، نصاً^(٣)، لأنه غره. وإلا يكن دلس، فتلف، أو عتق، أو لم يعلم مشتر عيبه حتى صبغ نحو ثوب، أو نسج غزلاً، أو وهب مبيعاً، أو باعه أو بعضه، تعين أرش، نصاً^(٤)، لأن البائع لم يوفه ما أوجبه له العقد، ولم يوجد منه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٠/٦) بلفظ: أنه قضى في الثوب يشتريه الرجل وبه عوار أنه يرده إذا كان قد لبسه. وأخرج عبدالرزاق (١٥٤/٨) عن ابن سيرين، قال: خاصم إلى شريح رجل في ثوب باعه، فوجد به صاحبه خرقاً، قال: وقد كان لبسه، فقال الذي اشترى: قضى عثمان أمير المؤمنين: من وجد في ثوب عواراً، فليرده، فأجازه عليه شريح.

(٢) «شرح المنتهى» (١٧٨/٢).

(٣) «المغني» (٢٣٤/٦).

(٤) «الإنصاف» (٣٩٢/١١) و«الشرح الكبير» (٣٩٥/١١).

الرضا به ناقصاً، فإن فعل ذلك عالماً بعييه فلا أرش له، لرضاه بالمبيع ناقصاً.

وإن كسر ما مأكوله في جوفه كرمان وبَطِيخ فوجده فاسداً، أو ليس لمكسوره قيمة كبيض الدجاج، رجع بثمنه كاملاً لتين فساد العقد من أصله، لأنه وقع على ما لا نفع فيه، وإن وجد البعض فاسداً رجع بقسطه من الثمن، وليس عليه رد فاسده إلى بائعه، لأنه لا فائدة فيه. وإن كان لمكسوره قيمة، كبيض النعام وجوز الهند، خُيّر مشتر بين أخذ أرشه وبين رده مع أرش كسره، إن لم يدلس بائع كما مرَّ، ويأخذ ثمنه، ويتعين لمشتري أرش مع كسر لا تبقى معه قيمة، كنحو جوز هند، لأنه أتلفه.

وخيار عيب على التراخي، فلا يسقط إلا إن وجد دليل الرضا، كتصرفه في مبيع بعد علمه بالعيب، بنحو بيع أو إجارة أو استعمال لغير تجربة، فيسقط أرش الرد؛ لقيام دليل الرضا مقام التصريح به، وإن تصرف في بعضه فله أرش الباقي لا رده.

ولا يفتقر رد إلى حضور بائع ولا رضا، ولا قضاء حاكم كالطلاق. ولمشتري مع غيره^(١) معيياً أو بشرط خيار إذا رضي الآخر بإمضائه الفسخ في نصيبه.

ومن اشترى معيياً في وعائين صفقة لم يملك رد أحدهما بقسطه من الثمن، لأنه تفريق للصفقة مع إمكان عدمه، أشبه رد بعض المعيب الواحد، وله مع الإمساك الأرش إلا إن تلف أحدهما فله رد الباقي بقسطه، لأنه لا ضرر فيه على البائع، كرد الجميع. ويقبل قول مشتر بيمينه في قيمة التالف ليوزع الثمن عليهما.

ومع عيب أحد المبيعين أو ما في الوعاءين دون الآخر له رده بقسطه من الثمن، لأنه لا ضرر فيه على البائع، ولا يرد أحدهما إن نقص مبيع

(١) بأن اشترى شخصان فأكثر. «شرح المنتهى» (٢/١٧٩).

بتفريق كمصراعي باب، وزوجي خُفٍّ، وجد بأحدهما عيب فلا يرده وحده لما فيه من الضرر على البائع بنقص القيمة، أو حرم تفريق كأخوين ونحوهما بيعاً صَفَقَةً، وبأن أحدهما معيباً فليس له رده، لتحريم التفريق بين ذوي الرحم المحرم.

والمبيع بعد فسخ أمانة بيد مشتر لحصوله في يده بلا تَعَدٍّ، لكن إن قصر في رده فتلف ضمنه لتفريطه، كثوب أطارته الريح إلى بيته.

(وإن اختلفا) أي: بائع ومشتري (عند من حدث) العيب في المبيع مع الاحتمال، ولا بينة لأحدهما، (ف) القول (قول مشتر بيمينه)، وهذه المسألة من المفردات^(١)، فيحلف على البت أنه اشتراه وبه العيب، أو أنه ما حدث عنده، لأنه ينكر القبض في الجزء الفائت، والأصل عدمه كقبض المبيع، إن لم يخرج مبيع عن يد المشتري، فإن غاب عنه فليس له رده لاحتمال حدوثه عند من انتقل إليه، فلا يجوز له الحلف على البت، وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما، كإصبع زائدة وجرح طري، قبل قوله بلا يمين لعدم الحاجة إليه. ويقبل قول بائع بيمينه أن المبيع المعين بعقد ليس المردود، نصاً^(٢)، لإنكار بائع كونه سلعته، وإنكاره استحقاق الفسخ، فإن أقر بكونه معيباً،

(١) «المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد» (٢/٣٦٣)، وعن الإمام أحمد - رحمه الله - رواية أخرى: يقبل قول البائع. قال في «الإنصاف» (١١/٤٢٤): وهي أنصهما. اهـ

وقال ابن القيم في «الطرق الحكيمة» (ص ٢٢) في معرض حديثه عن الحكم بالقرائن والفراصة: (ومن ذلك أنهم قالوا في تداعي العيب هل تكوّن عند البائع أو حدث عند المشتري: إن القول قول من يدل الحال على صدقه، فإن احتمل الحال صدقهما، ففيها قولان: أظهرهما أن القول قول البائع لأن المشتري يدعي ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه ولزومه، والبائع ينكره). اهـ

ينظر: «التحقيق» لابن الجوزي (٧/١٣٠).

(٢) «الإنصاف» (١١/٤٢٧).

وأنكر أنه المبيع فقول مشتر، إلا في خيار شرط إذا أراد المشتري رد ما اشتراه بشرط الخيار، وأنكر البائع كونه المبيع، فالقول قول مشتر بيمينه، لاتفاقهما على استحقاق الفسخ.

ويقبل قول مشتر في عين ثمن معين بعقد، أنه ليس المردود إن رد عليه بعيب لما تقدم، فإن رد عليه بخيار شرط فقياس التي قبلها يقبل قول بائع، ويقبل قول قابض من بائع وغيره بيمينه في ثابت في ذمة من ثمن مبيع، وقرض وسلم وأجرة، وقيمة متلف، إذا أراد رده بعيب وأنكر مقبوض منه، لأن الأصل بقاء شغل الذمة، إلا إن خرج من يده فلا يملك رده، كما تقدم.

ومن باع قِثًا تلزمه عقوبة من قصاص أو غيره ممن يعلم ذلك، فلا شيء له، لرضاه به معيياً، وإن علم بعد البيع خيّر بين رد وبين أخذ أرش مع إمساك، وإن لزمه مال والبائع معسر قدم حق مجني عليه لسبقه على حق مشتر، فيباع فيها، ولمشتري جهل الحال الخيار، وإن كان بائع موسراً تعلق أرش وجب بجناية مبيع قبل بيع بذمته، ولا خيار لمشتري لأنه لا ضرر عليه.

(و) السادس: (خيار) في مبيع بد (تخيير ثمن)، فإذا أخبر بثمان فعقد به تولية^(١)، أو شركة^(٢) أو مرابحة^(٣) أو وضیعة^(٤). (فمتى بان) المبيع (أكثر)

(١) التولية: مصدر ولى تولية. والأصل في التولية تقليد العمل. ثم استعملت في البيع برأس المال، فيقول: وليتك. أو بعته برأس ماله. أو: بما اشتريته. أو: برقمه. ينظر: «المطلع» (ص ٢٣٨) و«المقنع» (١١/٤٣٤).

(٢) الشركة: اختلاط نصيبين فصاعداً لا امتزاج واجتماع. وهي هنا: بيع بعض السلعة بقسطه من الثمن. ويصح بقوله: شَرَكْتُكَ في نصفه، أو ثلثه. ينظر: «المقنع» (١١/٤٣٤) و«التوقيف» (ص ٤٢٩).

(٣) المرابحة: البيع بزيادة على الثمن الأول. فيقول: رأس مالي فيه مائة بعته بها وبيع عشرة.

ينظر: «المقنع» (١١/٤٣٩) و«التوقيف» (ص ٦٤٧).

(٤) المواضعة: أن يخبر برأس ماله، ويقول: بعته هذا به، وأضع لك عشرة. «الشرح»

مما أخبره به بائع، أو الثمن أقل مما أخبره به (أو أنه اشتراه مؤجلاً) ولم يبينه حط الزائد، ويحط قسطه في مراهبة، وينقصه في مواضعه لأنه تبع له، وأجل ثمن في مؤجل، ولا خيار لمشتري.

ولا تقبل دعوى بائع غلطاً في إخبار برأس ماله بلا بينة، لأنه مدع لغلطه على غيره أشبه المضارب إذا ادعى الغلط في الربح بعد أن أقر به، (أو) بان أنه اشتراه (ومن لا تقبل شهادته له) كأحد عمودي نسبه، أو وزوجه، (أو) بان بأنه اشتراه (بأكثر من ثمنه حيلة) كشرائه من غلام دكانه، أو من غيره وكتمه، فللمشتري الخيار إذا علم بين الإمساك والرد كالتدليس، فإن لم يكن حيلة جاز.

وكذا لو اشترى اثنان شيئاً وتقاسماه، وأراد أحدهما بيع نصيبه، وكان من المتقومات التي لا ينقسم عليها الثمن بالأجزاء كالثياب ونحوها، (أو) اشترى شيئاً من المتقومات أيضاً ف(باع بعضه بقسطه) من الثمن (ولم يبين ذلك فلمشتري) لم يبين له الحال على وجهه (الخيار) بين الرد والإمساك، دفعاً لما قد يلحقه من الضرر، وإن اشترى شيئاً لرغبة تخصه كحاجة إلى إرضاع نحو ولده لزمه أن يخبر بالحال، كالشراء بثمن غال لأجل الموسم الذي كان حال الشراء وذهب، وكذا لو اشترى داراً بجواره، فإن كتمه فللمشتري الخيار، لأنه تدليس.

(و) السابع من أقسام الخيار: (خيار) يثبت (لاختلاف المتبايعين) في الثمن، وكذا لو اختلف المؤجر والمستأجر في الإجارة، (فإذا اختلفا) أو اختلف ورثتهما (في قدر ثمن) بأن قال بائع ووارثه: الثمن مائة. وقال مشتر ووارثه: ثمانون، (أو) اختلفا في قدر (أجرة ولا بينة) لأحدهما، تحالفاً لأن كلاً منهما مدع ومنكر صورة، وكذا حكماً، لسماع بينة كل منهما (أو) كان (لهما) أي لكل منهما بينة بما ادعاه، تحالفاً لتعارض البينتين

وتساقطهما، فيصيران كمن لا بينة لهما، فيه (حلف بائع) أولاً (ما بعته بكذا، وإنما بعته بكذا)، فيجمع بين النفي والإثبات، فالنفي لما ادعي عليه، والإثبات لما ادعاه، ويقدم النفي عليه، لأنه الأصل في اليمين، (ثم) يحلف (مشتري ما اشتريته بكذا، وإنما اشتريته بكذا) لما تقدم، ويحلف وارث إن علم الثمن على البت، وإلا فعلى نفي العلم.

(ولكل الفسخ) ولو بلا حاكم؛ لأنه لاستدراك الظلامة أشبه رد المغيب، وعلم منه أنه لا يفسخ بنفس التحالف، لأنه عقد صحيح فلم يفسخ باختلافهما وتعارضهما في الحجة، كما لو أقام كل منهما بينة (إن لم يرض) أحدهما (بقول الآخر)، فإن رضي أقر العقد لأن من رضي صاحبه بقوله منهما حصل له ما ادعاه فلا خيار له، وإن نكل^(١) أحدهما عن اليمين، وحلف الآخر أقر العقد بما حلف عليه الحالف منهما، لأن النكول كإقامة البينة على من نكل.

(وبعد تلف) مبيع اختلفا في قدر ثمنه (يتحالفان) كما لو كان المبيع باقياً (ويغرم مشتري قيمته) أي المبيع إن فسخ البيع، ويقبل قول مشتري في القيمة لأنه غارم، ويقبل قوله في قدر المبيع التالف وفي صفته، وإن تعيب عنده قبل تلفه ضم أرشه إليه، لأنه مضمون عليه حين التعيب.

تتمة:

كل غارم يقبل قوله بيمينه في قيمة ما يغرمه وقدره وصفته، وإن ثبت أنه معيب قبل قول مشتري في تقدمه على البيع، لأن الأصل براءته مما يدعي عليه، (وإن اختلفا في أجل أو شرط ونحوه) كرهن وضمنين، (فقول ناف) بيمينه لأن الأصل عدمه، كما يقبل قول منكر مفسد لبيع ونحوه (أو) اختلفا في (عين مبيع) كقول أحدهما: بعثني هذه الجارية. فيقول: بل العبد (أو) اختلفا في (قدره) كأن قال بائع: بعثك قفيزين. فقال مشتري: بل ثلاثة

(١) نَكَلَ عن اليمين: امتنع منها. «المصباح المنير» (٢/٨٥٩).

(فقول بائع) نصّاً^(١) ، لأنه كالغارم ولا تفاقمهما على وجوب الثمن واختلافهما في التعيين .

(ويثبت) الخيار (للخلف في الصفة) إذا باعه بالوصف (و) لـ (تغير ما تقدمت رؤيته) العقد ، وتقدم في السادس من شروط البيع^(٢) ، وإن اختلفا في صفة ثمن اتفقا على ذكره في البيع أخذ نقد البلد ، نصّاً^(٣) لأن الظاهر أنهما لا يعقدان إلا به ، ثم إن تعدد نقد فعاله رواجاً ، فإن استوت فالوسط منها للتسوية بين حقيهما ، وعلى مدعي المأخوذ اليمين لاحتمال ما قاله خصمه ، وإن اختلفا في شرط صحيح وفاسد ، أو في أجل أو رهن أو قدرهما - أي الأجل في غير السلم والرهن - أو في ضمين ، فقول منكره يمينه ، لأن الأصل عدمه ، كما يقبل قول منكر مفسد لبيع ونحوه ، لأن الأصل في العقود الصحة .

وإن أقاما بينتين قدمت بينة مدعي الصحة ، وإن اختلفا في قدر مبيع ، فقول بائع لأنه منكر للزيادة ، وكذا في عينه ، وإن تشاحا في أيهما يُسَلَّم ، والثن معين في العقد ، نصب حاكم عدلاً يقبض منهما ويسلم المبيع ثم الثمن ، وإن كان الثمن ديناً أجبر بائع على تسليم مبيع ، ثم مشتر على تسليم ثمن إن كان الثمن حالاً بالمجلس ، وإن كان الثمن حالاً دون مسافة قصر حجر على مشتر في ماله كله حتى يسلم الثمن .

وإن غيب ماله ببلد بعيد أو كان ماله به ، أو ظهر عسره فلبائع الفسخ كمفلس ، وإن أحضر بعض الثمن لم يملك أخذ ما يقابله من مبيع إن نقص بتشقيص كمصراعي باب ، ولا يملك بائع مطالبة بثن في ذمة زمن خيار ، ولا يملك أحدهما قبض معين من ثمن ومثن زمن خيار شرط أو مجلس إلا بإذن صريح ممن له الخيار .

(١) «الإنصاف» (١١/٤٨٣) .

(٢) (ص ٦٦٣) .

(٣) «الإنصاف» (١١/٤٧٨) .

(و) يحصل قبض في (صبرة) بيعت جزافاً بنقل (ومنقول بنقل) كأحجار طواحين، وفي حيوان بتمشيته (و) في (ما يتناول) كدراهم وكتب ونحوها (بتناولها) وفي نحو أرض وبناء وشجر (بتخلية) بائع بينه وبين مشتر بلا حائل، ولو كان بالدار متاع بائع، لكن يعتبر في قبض مشاع بنقل إذن شريكه، فإن أبى نصب حاكم من يقبض، ولو سلمه بائع بلا إذن شريكه فهو غاصب، وقرار الضمان فيه إن تلف على مشتر إن علم بالحال، وإلا فعلى بائع لتغريره المشتري.

ويكره زلزلة الكيل؛ لاحتماله الزيادة على الواجب بها، وتصح استنابة من عليه الحق للمستحق، ومتى وجده قابض زائداً قدرأً لا يتغابن به عادة أعلمه بالزيادة وجوباً، ولم يجب عليه الرد بلا طلب، وإن قبضه ثقة بقول باذل إنه قدر حقه ولم يحضر كي له أو وزنه ثم اختبره فوجده ناقصاً قبل قوله في قدر نقصه، لأنه منكر، فالقول قوله بيمينه، وإن صدقه قابض في قدره برىء مقبض من عهده، ولا تقبل دعوى نقصه بعد تصديقه، ولا يتصرف فيه قابض قبل اختباره لفساد القبض، لأن من شرط قبضه بكيل ونحوه، حضور مستحق أو نائبه ولم يوجد.

وأجرة كيال ووزان وعداد وذراع ونقاد، وتصفية ما يحتاج لتصفية على باذل: بائع وغيره. وأجرة نقل على آخذ، نصاً^(١)، وأجرة دلال^(٢) على بائع إلا مع شرط. ولا يضمن ناقد أمين حاذق خطأ متبرعاً كان أو بأجرة، فإن لم يكن حاذقاً أو أميناً ضمن كما لو كان عمداً.

(والإقالة فسخ) لا بيع. يقال: أقالك الله عثرتك، أي أزالها^(٣) (تسن

(١) «الإنصاف» (١١/٥١٦).

(٢) الدلال: من يجمع بين البيعين، ومن ينادي على السلعة لتباع بالممارسة. «المعجم الوسيط» (٢/٢٩٤).

(٣) الإقالة: أصلها رفع المكروه، وهي في البيع: رفع العقد بعد وقوعه. «التوقيف» =

للنادم) من المتعاقدين، لحديث ابن ماجه، عن أبي هريرة يرفعه: «من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيامة»^(١) وتصح الإقالة قبل قبض مبيع، وفي سلم قبل قبضه، لأنها فسخ، وبعد نداء الجمعة.

وتصح من مُضَارَب وشريك ولو بلا إذن رب مال أو شريك، ولا تصح من وكيل في شراء. ولا خيار فيها ولا شفعة كالرد بالعيب، ولا يحث بها من حلف أن لا يبيع، ومؤنة رد على بائع لرضاه ببقاء المبيع أمانة بيد مشتر بعد التقايل، فلا يلزمه مؤنة ردّ، بخلاف الرد بالعيب لاعتباره مردوداً، ولا تصح مع تلف مضمن، ولا مع موت عاقد، ولا بزيادة على ثمن أو نقصه أو بغير جنسه، وما حصل قبل التقاتل من كسب ونماء منفصل فلمشتر، لحديث: «الخراج بالضمان»^(٢).

= (ص ٨١).

- (١) سنن ابن ماجه، التجارات باب الإقالة (٢/ ٧٤١)، وأخرجه أبو داود في البيوع، باب في فضل الإقالة (٣/ ٧٣٨)، قال الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٤٥): صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي. ينظر: «إرواء الغلیل» (٥/ ١٨٢).
- (٢) تقدم تخريجه (ص ٦٩٢).

فصل

في الربا والصرف

(الربا) محرم بالإجماع، لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١)، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «اجتنبوا السبع الموبقات»^(٢) فعده منها، وهو لغة: الزيادة^(٣)، وشرعاً: (نوعان: ربا فضل) في أشياء (وربا نسيئة) في أشياء. (فربا الفضل يحرم في كل مكيل) مطعوم كبر ونحوه، أو لا كأشنان^(٤) (و) في كل (موزون) من نقد أو غيره مطعوم كسكر، أو غيره كقطن (بيع بجنسه متفاضلاً) لحديث عبادة بن الصامت يرفعه: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد»^(٥) رواه الإمام أحمد، ومسلم. (ولو سيراً لا يتأتى) كتمر، لعموم الخبر، (ويصح به) أي: يصح بيعه بجنسه، بشرط كونه (متساوياً، و) يصح (بغيره) أي: بغير جنسه (مطلقاً) متساوياً أو لا (بشرط قبض قبل تفرق) لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٦). رواه مسلم.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا، باب قول الله: إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً... (٣/١٩٥)، ومسلم في الإيمان (١/٩٢).

(٣) «التوقيف على مهمات التعريف» (ص ٣٥٤).

(٤) الأشنان: ما تغسل به الأيدي على أثر الطعام. معرب. وهو عند العرب: الحُرْض.

ينظر: «المعرب» (ص ١٢٤) و«المصباح المنير» (١/٢١) و«لسان العرب» (٧/١٣٥).

(٥) مسند أحمد (٥/٣٢٠) ومسلم، المساقاة (٣/١٢١٠، ١٢١١).

(٦) مسلم، المساقاة (٣/١٢١١) وهو جزء من حديث عبادة بن الصامت.

و(لا) يصح بيع (مكيل بجنسه وزناً) كرطل تمر برطل تمر (ولا عكسه) كبيع موزون بمثله كيلاً، لحديث «الذهب بالذهب وزناً بوزن، والفضة بالفضة وزناً بوزن، والبر بالبر كيلاً بكيل، والشعير بالشعير كيلاً بكيل»^(١) رواه الأثرم من حديث عباد، ولأنه لا يعلم العلم بالتساوي مع مخالفة المعيار الشرعي (إلا إذا علم تساويهما في المعيار الشرعي) فيصح البيع للعلم بالتمائل، ويصح البيع إذا اختلف الجنس كيلاً ووزناً وجزافاً، لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٢) رواه مسلم وأبو داود.

ويصح بيع لحم بمثله وزناً من جنسه رطباً ويابساً إذا نزع عظمه، ويصح بيع لحم بحيوان من غير جنسه، كقطعة من لحم إبل بشاة، لأنه ربوي بيع بغير أصله ولا جنسه، ويصح بيع غسل بمثله إذا صفي كل منهما من شمع، ويصح بيع فرع من جنس معه غيره لمصلحته كجبن، فإن فيه ملحاً، أو منفرداً كسمن بسمن متمائلاً كيلاً إن كان مائعاً وإلا فوزناً، ويصح بيع فرع بفرع غيره، كزبد بمخيض ولو متفاضلاً لاختلافهما جنساً بعد الانفصال، إلا مثل زبد بسمن فلا يصح بيعه به لاستخراجه منه، ولا بيع فرع بأصله كأقط أو زبد أو سمن أو مخيض بلبن لاستخراجه منه، ولا بيع نوع مسته النار كخبز شعير بنوعه الذي لم تمسه كعجين. والجنس^(٣): ما شمل أنواعاً مختلفة بالحقيقة،

(١) وأخرجه أيضاً الطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٦/٤).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) هو عبارة عن لفظ يتناول كثيراً، ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير، وهو كالجنس عند النحويين والفقهاء: اللفظ العام. فكل لفظ عمّ شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. وعند آخرين: لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو: الحيوان، فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك.. فالعام جنس وما تحته نوع. وقد يكون جنساً لأنواع، ونوعاً لجنس كالحيوان، فإنه نوع =

والنوع^(١) : ما شمل أشياء مختلفة بالشخص ، وقد يكون النوع جنساً باعتبار ما تحته ، والجنس نوعاً باعتبار ما فوقه كالذهب والفضة ، والبر والشعير ، والتمر والملح ، وفروعها أجناس ، كالأدقة والأخباز ، والأدهان ، فدقيق البر جنس ، وخبزه جنس ، واللحم أجناس ، واللبن أجناس باختلاف أصولها ، فلهم البقر والجواميس جنس ، ولبنها جنس ، ولحم الضأن والمعز جنس ، ولبنها جنس ، وهكذا سائر الحيوانات . فيجوز بيع رطل لحم ضأن ، برطلي لحم بقر ، والشحم ، والألية ، والمخ ، والقلب ، والطحال ، والرئة ، والكلية ، والكبد ، والأكارع أجناس ، فيجوز بيع رطل شحم برطلي مخ ، أو برطلي إليه لأنهما جنسان .

ويصح بيع دقيق ربوي بدقيقه إذا استويا نعومة ، ومطبوخه بمطبوخه ، وخبزه بخبزه ، مثلاً بمثل إذا استويا نشافاً أو رطوبة ، ويصح بيع عصيره بعصيره ، ورطبه برطبه ، ويابسه بياپسه .

ولا يصح بيع منزوع نواه مع نواه ، بما نزع نواه مع نواه ، لزوال التبعية ، فصار كمؤء عجوة ودرهم ، ولا بيع منزوع نواه بما نواه فيه لعدم التساوي ، ولا بيع حب بدقيقه أو سويقه ، ولا بيع دقيق حب بسويقه ، ولا بيع نيئه بمطبوخه ، ولا بيع أصله بعصيره ، ولا بيع خالصه بمشوبه ، أو مشوبه بمشوبه ، ولا بيع المحاقلة^(٢) ، وهو بيع الحب المشتد في سنبله

= بالنسبة إلى الجسم ، وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس .

«الكليات» (ص ٣٣٨ ، ٣٣٩) وينظر : «المصباح المنير» (١/ ١٥٤) و«التوقيف» (ص ٢٥٦) .

(١) النوع : من الشيء الصنف ، وتنوع صار أنواعاً ونوعته تنوعاً جعلته أنواعاً متنوعة . قال الصغاني : النوع أخص من الجنس . ومثل : هو الضرب من الشيء كالثياب والثمار حتى في الكلام . «المصباح المنير» (٢/ ٨٦٧) .

(٢) المحاقلة من الحقل وهو الزرع قبل أن يغلظ سوقه . وقيل : الأرض التي تزرع . «المطلع» (ص ٢٤٠) .

بجنسه، ويصح بغير جنسه، ولا بيع المزابنة^(١)، وهي بيع الرطب على النخل بالتمر، لحديث ابن عمر: «نهي عن المزابنة»^(٢) متفق عليه، إلا في العرايا^(٣) وهي بيعه خرصاً بمثل ما يؤول إليه إذا جف، وصار تمرأ كَيْلاً فيما دون خمسة أوسق، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «رخص في العرايا بأن تباع بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق»^(٤). متفق عليه، فلا يجوز في الخمسة لوقوع الشك فيها، وإنما رخص في ذلك لمحتاج لرطب ولا ثمن معه، لحديث محمود بن لبيد. متفق عليه^(٥)، وإنما يصح ذلك بشرط

(١) المزابنة: مفاعلة من الزَّيْن، وهو: الدفع، كأن كل واحد منهما يزن صاحبه عن حقه بما يزداد منه. وهي: بيع معلوم بمجهول من جنسه، أو بيع مجهول بمجهول من جنسه. «المطلع» (ص ٢٤٠).

(٢) البخاري في البيوع، باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام، وباب بيع المزابنة، وباب بيع الزرع بالطعام كَيْلاً (٢٩/٣، ٣١، ٣٥)، ومسلم في البيوع (١١٧١/٣).
(٣) العرايا: جمع عرية. وهي لغة: كل شيء أفرد من جملة. وشرعاً ما ذكره المؤلف. «المطلع» (ص ٢٤١).

(٤) البخاري في البيوع، باب بيع التمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة، وفي المساقاة باب الرجل يكون له عمر (٣٢/٣، ٨١)، ومسلم في البيوع (١١٧١/٣).

(٥) كذا قال: متفق عليه. وذكره في المغني (١١٢/٦) ولم يعزه إلى أحد، وذكره في الكافي (٩٤/٣) قال: روى محمود بن لبيد، قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ فسمى رجالاً محتاجين من الأنصار، شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يبتاعون به رطباً يأكلونه، وعندهم فضول من التمر، فرخص لهم أن يبتاعوا العرية بخرصها من التمر يأكلونه رطباً. وقال: متفق عليه.

وانتقده الزيلعي في نصب الراية (٣٦/٤) وقال: ووهم في ذلك، فإن هذا ليس في الصحيحين ولا في السنن، بل ولا في شيء من الكتب المشهورة، ولم أجد له سنداً بعد الفحص البالغ، ولكن الشافعي ذكره في كتابه في باب العرايا بغير إسناد. اهـ

وقال الحافظ في «التلخيص» (٣٣/٣) في تنبيهه: قال الشيخ الموفق في «الكافي» بعد أن ساق هذه الحديث: متفق عليه. وهو وهم منه. اهـ

الحلول وتقابضهما بمجلس العقد، فالقبض فيما على نخل بتخليته، وفي تمر بكيل أو نقل لما علم كيـله، وعلم منه أن الرطب لو كان مجذوذاً لم يجز بيعه بالتمر، للنهي عنه، والرخصة وردت في ذلك ليؤخذ شيئاً فشيئاً لحاجة التَّفَكُّه، وأن المشتري إن لم يكن محتاجاً للرطب، أو كان محتاجاً إليه ومعه نقد لم يصح، ولا تصح في بقية الثمار، ولا زيادة مشتر على القدر المأذون فيه ولو اشتراه من عدد في صفقات.

ويصح بيع تراب معدن بغير جنسه، وبيع تراب صاغة بغير جنسه، لعدم اشتراط الماثلة، ولا تضر جهالة المقصود لاستتاره بأصل الخلقة في المعدن، وحل عليه تراب الصاغة، ولا يصح بجنسه للجهل بالتساوي، ويصح بيع نخل عليه رطب، أو تمر بمثله، أو بتمر أو رطب، لأن الربوي في ذلك غير مقصود بالبيع، وكذا عبد له مال إذا اشتراه بثمر من جنس ماله واشترطه إن لم يقصده.

ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما، كمد عجوة، ودرهم بمثلهما أو بمدين أو درهمين، وكبيع محلى بفضة أو ذهب، بفضة أو ذهب، وتسمى مسألة مد عجوة^(١) ودرهم، لأنها مثلت بذلك، ولا يصح ذلك سداً لذريعة الربا، إلا أن يكون يسيراً لا يقصد، كخبز فيه ملح بمثله.

ويصح قوله: أعطني بنصف هذا الدرهم نصفاً، وبالأخر فلوساً أو حاجة، وقوله لصائع: صغ لي خاتماً وزنه درهماً^(٢)، وأعطيك مثل زنته، وأعطيك أجرتك درهماً.

(١) العجوة: ضرب من أجود التمر بالمدينة. «المطلع» (ص ٢٤١) و«طلبة الطلبة»

(ص ١٩٧) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٨٠).

(٢) كذا بالأصل. والمعنى: واجعل وزنه درهماً.

وفي «شرح المنتهى» (٢/ ١٩٩): وَزَنُّهُ دِرْهَمٌ.

ومرجع كيل عرف المدينة على عهده عليه السلام، ووزن عرف مكة كذلك، لحديث عبد الملك بن عمير مرفوعاً: «المكيال مكيال المدينة، والميزان ميزان مكة»^(١) وما لا عرف له هناك يعتبر عرفه في موضعه أشبه القبض والحرز، وكل مائع مكيل، لحديث: كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع^(٢)، وقيس عليه سائر المائعات.

(وربما النسئة) من النساء بالمد وهو التأخير^(٣) (يحرم فيما) أي في مبيعين (اتفقا في علة ربا فضل ك) بيع (مكيل بمكيل) مثله (و) بيع (موزون بموزون) مثله (نساء).

وإن اختلف الجنس (إلا أن يكون الثمن) أو المثلث (أحد التقدين) أي الذهب والفضة (فيصح) لأنه لو حرم النساء في ذلك لسد باب السلم في الموزونات، وقد رخص فيه الشرع. وأصل رأس ماله النقدان، إلا في صرفه بفلوس نافقة، فيشترط الحلول والتقابض نصاً^(٤)، إلحاقاً لها بالنقد، ومشى في «الإقناع»^(٥) على خلاف ذلك، ويصح (بيع مكيل بموزون وعكسه) كبيع

- (١) أخرجه أبو داود في البيوع، باب في قول النبي عليه السلام المكيال مكيال المدينة (٦٣٣/٣)، والنسائي في البيوع، باب الرجحان في الوزن (٢٨٤/٧) عن ابن عمر. وصححه ابن حبان، والدارقطني، والنووي، وابن دقيق العيد، والعلاني. قاله في «فيض القدير» (٣٧٤/٦) وفيه: قال بعضهم عن ابن عباس قيل وهو خطأ. اهـ
- (٢) أخرجه البخاري الوضوء، باب الوضوء بالمد (٥٨/١)، ومسلم في الحيض (٢٥٨/١) عن أنس ومن حديث سفينة رواه مسلم (٢٥٨/١).
- (٣) ينظر: «المطلع» (ص ٢٣٩) و«التوقيف» (ص ٦٩٨) و«الدر النقي» (٤٤٧/٢).
- (٤) «الإنصاف» (٩٨/١٢).

(٥) (٢٥٦/٢) وعبارته: وإن كان أحدهما نقداً فلا، ولو في صرف فلوس نافقة به، اختاره الشيخ وغيره، خلافاً لما في «التنقيح». اهـ

وقوله: فلا: أي فلا يشترط الحلول والتقابض. وهذا أحد قولي شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه قال كما في «الاختيارات» (ص ١٨٩): ولا يشترط الحلول والتقابض في=

موزون بمكيل (مطلقاً) حالاً أو نساء، ويصح فيما لا يدخله ربا فضل، كثياب وحيوان وتبن وغيره، لحديث ابن عمرو أنه أمره النبي ﷺ أن يأخذ على قلائص^(١) الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة^(٢).

= صرف الفلوس النافقة بأحد النقيدين. وهو رواية عن أحمد، نقلها ابن منصور، واختارها ابن عقيل. اهـ

وتعليل ذلك: أن اشتراط الحلول والتقابض معتبر في جنس الذهب والفضة، سواء كان ثمناً أو كان صرفاً، أو كان مكسوراً بخلاف الفلوس. ولأن الفلوس هي في الأصل من باب العروض والشمية عارضة لها. والقول الآخر الذي أثبتته المؤلف هو الذي عليه أكثر الأصحاب. ونص عليه أحمد. وهو القول الآخر لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وتعليل ذلك: أن هذه الصورة من جنس الصرف، فإن الفلوس النافقة تشبه الأثمان، فيكون بيعها بجنس الأثمان صرفاً.

قال ابن تيمية كما في «الفتاوى» (٤٦٩/٢٩) لما ذكر القولين: والأظهر المنع من ذلك، فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان، وتجعل معيار أموال الناس. اهـ وهذا هو الأصح، لقوة التعليل. والله أعلم.

تنبيه: هذه المسألة مما اختلف فيها الإقناع والمنتهى، ولم يذكرها الشيخ عبدالعزيز الحجيلان في كتابه «المسائل التي اختلف فيها الإقناع والمنتهى».

ينظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤٥٩/٢٩) و«الإنصاف» (٩٨/١٢) و«كشاف القناع» (٢٦٤/٣).

(١) القلائص: جمع قُلُوص بالفتح: الناقة الشابة، بمنزلة الجارية من النساء. ينظر: «المصباح المنير» (٧٠٤/٢).

(٢) المسند (١٧١/٢، ٢١٦) وأخرجه - أيضاً - أبو داود في البيوع، باب الرخصة في ذلك (٦٥٢/٣) عن عمرو بن الحريش عن عبدالله بن عمرو، قال الحاكم في «المستدرک»: صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي. اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (٤١٩/٤): أخرجه الدارقطني - من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو - وغيره، وإسناده قوي. اهـ وما بين =

رواه أحمد وغيره .

ولا يصح بيع كاليء بكاليء ، وهو بيع دين بدين^(١) ، لنهي ﷺ عن ذلك^(٢) ، ولا بيع دين لغير من هو عليه مطلقاً ، ولا بيعه بمؤجل لمن هو عليه ، ولا جعله رأس مال سلم ، ولا تصارف المدينين بجنسين في ذمتيهما ، لأنه بيع دين بدين . ويصح تصارفهما إن أحضر أحد الدينين ، نصاً^(٣) ، أو كان أمانة ، لأنه بيع دين بعين .

ومن وكّل غريمه في بيع سلعته ، وأخذ دينه من ثمنها ، فباع الوكيل بغير جنس ما عليه ، لم يصح أخذه من ثمن السلعة ، نصاً^(٤) ، لأنه لم يأذن له في مصارفة نفسه ، ولأنه متهم .

ومن عليه دينار فبعث إلى غريمه بدينار ناقص وتتمته دراهم لم

= شرطتين ليس من كلام الحافظ .

وقد جاء ذلك من فعل ابن عمر بن الخطاب ورافع بن خديج . علقهما البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة . ينظر : «الفتح» (٤/٤١٩) .
(١) ينظر : «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/٢٠) و«المصباح المنير» (٢/٧٤١) و«المطلع» (ص ٢٤١) .

(٢) الدارقطني في البيوع (٣/٧١) والحاكم في البيوع (٢/٥٧) من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ . . . به .

قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث في «سننه» البيوع ، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين (٥/٢٩٠) : موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي . وشيخنا أبو عبدالله - يعني الحاكم - قال في روايته عن موسى بن عقبة ، وهو خطأ . والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره ، روى هذا الحديث في كتاب السنن عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا فقال : عن موسى بن عقبة . . اهـ

وقد أخرج هذا الحديث ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/٢٣٣٦) في ترجمة : موسى بن عبيدة هذا ، وقال في نهاية الترجمة : والضعف على رواياته بيّن . اهـ
(٣) «معونة أولي النهي» (٤/٢١٦) .

(٤) المصدر السابق (٤/٢١٧) .

[يجز] ^(١) لأنه من مسألة مد عجوة ودرهم.

(و) يصح (صرف ذهب بفضة وعكسه) كصرف فضة بذهب، مأخوذ من الصريف، وهو تصويت النقد بالميزان ^(٢) (وإذا افترق متصارفان) تفرقاً يبطل خيار مجلس صح فيما قبض و(بطل العقد فيما لم يقبض) لفوات شرطه، ويقوم الاعتياض عن أحد العوضين وسقوطه عن ذمة أحدهما مقام قبضه.

ويصح ولا يبطل صرف باشتراط خيار فيه، كسائر الشروط الفاسدة في البيع، وإن ظهر ما صorf به معيياً، أو مغصوباً بطل العقد، وإن ظهر بعضه بطل فيه فقط.

ولكل من المتصارفين الشراء من الآخر من جنس ما صرف منه بلا مواطاة، لحديث أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير. فجاءه بتمر جنيب ^(٣) فقال: «أكلُ تمر خبير هكذا؟» قال: لا والله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل بع التمر بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جنيباً» ^(٤) متفق عليه، ولم يأمره أن يبيعه من غير من اشترى منه، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

(١) ما بين معقوفين من «شرح منتهى الإرادات» (٢/٢٠٠). وفي الأصل طمس.

(٢) الصرف - بالفتح - ردُّ الشيء من حالة إلى أخرى، أو إبداله بغيره. وتصريف الرياح: صرفها من حال إلى حال. ومنه تصريف الكلام والدراهم. والصريف: الصوت، ومنه صريف الأقلام. «التوقيف» (ص ٤٥٤). «المصباح المنير» (١/٤٦٢).

(٣) الجنيب: من أطيب أنواع التمر.

ينظر: «مشارك الأنوار» (١/١٩٨) و«المصباح المنير» (١/١٥٣).

(٤) البخاري في البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خبير منه (٣/٣٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم في المساقاة (٣/١٢١٥).

ولو صارف شخصاً على دينار بعشرة دراهم، فأعطاه خمسة عن نصفه، ثم اقترضها منه، ودفعها إليه ثانياً عن النصف الباقي، صح ذلك، ما لم يكن حيلة، وهي التوصل إلى محرم بما ظاهره الإباحة.

والحيل كلها غير جائزة في شيء من أمور الدين، لأنه تعالى إنما حرم المحرمات لمفسدتها وضررها، ولا يزول ذلك مع بقاء معناها^(١).

ومن عليه دينار فقضاه دراهم متفرقة كل نقدة بحسابها منه صح، وإلا فلا.

ويجوز الصرف والمعاملة بنقد مغشوش لمن يعرفه. قال أحمد^(٢): إذا كان شيئاً اصطالحوا عليه مثل الفلوس اصطالحوا عليها، فأرجو أن لا يكون بها بأس. ولأن غايته اشتماله على جنسين لا غرر فيهما، ولا استفاضته في الأعصار، فإن لم يعرف الآخر غشه لم يجز لما فيه من التغرير.

ويحرم كسر السكة الجائزة بين المسلمين للخبر^(٣)، ولما فيه من التضيق

(١) قرّر ذلك مستدلاً ومعللاً: ابن بطة العكبري في كتابه «إبطال الحيل» وهو مطبوع. ولشيخ الإسلام ابن تيمية رسالة في ذلك هي: «إقامة الدليل على إبطال التحليل». وجاء في «طبقات الخنابلة» (٢٠٥/١) أن القاضي أبا يعلى صنّف كتاب «إبطال الحيل». وقد نقل عنه ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢٠/٣٠) وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤٠١/٣) وغيرها) وأطال ابن القيم هنا النَّقْسَ في الحديث عن الحيل بما لا يدع بقية لقادم. ينظر: «إعلام الموقعين» (من الجزء ٣/ ص ١٥٩ حتى ص ١١٧ من ج ٤).

(٢) نقلها صالح عن أبيه. ذكرها ابن النجار في «معونة أولي النهى» (٢٣١/٤) ولم أقف عليها في المطبوع من «مسائل صالح» والله أعلم.

(٣) أخرج أبو داود في البيوع، باب في كسر الدراهم (٧٣٠/٣)، وابن ماجه في «سجارات»، باب النهي عن كسر الدراهم والدنانير (٧٦١/٢) عن عبدالله المزني قال: نهى رسول الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس. وفي إسناده: محمد بن فضاء. ترجمة ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢١٧٨/٦) وأورد له

عليهم، إلا أن يختلف في شيء منها هل هو رديء أو جيد؟ فيجوز كسره للحاجة.

والدراهم الزيوف^(١) لا تباع ولا تخرج في معاملة ولا صدقة لئلا تختلط بجيدة، وتخرج على من لا يعرفها، نصًّا^(٢)، وقال: لا أقول إنه حرام، قال في «الشرح»: فقد صرح بأنه إنما كرهه لما فيه من التغيرير بالمسلمين^(٣).

والكيميااء^(٤) غشٌّ، فتحرم؛ لأنها تشبيه المصنَّع من ذهب أو فضة

= هذا الحديث. ونقل عن ابن معين والنسائي: ضعف محمد بن فضاء هذا.

وقال البخاري: سمعت سليمان بن حرب يضعف محمد بن فضاء المعبرِّ يقول: كان يبيع الشراب. من «تهذيب الكمال» (٢٧٨/٢٦) وقال البخاري - أيضاً - في «التاريخ الصغير» (١٤٥/٢): وقال سليمان بن حرب: روى ابن فضاء هذا الحديث: «نهى النبي ﷺ عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم» وإنما ضرب السكة حجاج بن يوسف، لم يكن في عهد النبي ﷺ. اهـ

وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٤/٤): وهذا الحديث رواه محمد بن فضاء - وليس بالقوي - عن أبيه عن علقمة بن عبدالله المزني عن أبيه. والله أعلم. اهـ قال الحلبي - كما نقله عنه البيهقي في «الشعب» (٢٣٤/٤): والبأس أن تكون زائفاً، فيكسر لئلا يغتر به مسلم.

ووجه النهي عن الكسر أنه كتمزيق الورقة التي فيها ذكر الله أو ذكر رسول الله إذا كانت الحروف تتقطع والكلم يتفرق. وفي ذلك إضرار بقدر المكتوب. ومتى كسر لعذر فإنما إثم الكسر على ضاربه، لأنه هو الذي غرَّ ودلس، فأحوج إلى الكسر، لإظهار الغش، والله أعلم. اهـ

(١) الرديئة. لأنها مطلية بالزئبق المعقود بمزاوجة الكبريت. ينظر: «المصباح المنير» (٣٥٧/١).

(٢) «الشرح الكبير» (١٢٩/١٢).

(٣) «الشرح الكبير» (١٢٩/١٢).

(٤) الكيميااء: لفظ عبراني معرب أصله «كيميه» ومعنى هذه الكلمة: أنه من الله. قال=

بالمخلوق^(١). قال الشيخ تقي الدين: هي باطلة في العقل محرمة بلا نزاع بين العلماء، ثبتت على الروباص^(٢) أو لا. ولو كانت حقاً مباحاً لوجب فيها خمس أو زكاة، ولم يوجب فيها عالم شيئاً. والقول بأن قارون عملها باطل^(٣).

تتمة:

يتميز ثمن عن مثنى بباء البدلية، فما دخلت عليه الباء فهو الثمن، فدينار بثوب، الثمن الثوب لدخول الباء عليه، ويصح اقتضاء نقد من نقد آخر، كذهب من فضة وعكسه، إن أحضر أحدهما أو كان أمانة أو عارية أو غصباً، والآخر مستقر في الذمة لا رأس مال سلم بسعر يومه، ولا يشترط حلول ما في الذمة إذا قضاها بسعر يومه.

= في «المعجم الوسيط»: الكيمياء الحيلة والخذق؟ وكان يراد بها عند القدماء: تحويل بعض المعادن إلى بعض. وعلم الكيمياء عندهم: علم يعرف به طرق سلب الخواص من الجواهر المعدنية، وجلب خاصة جديدة إليها، ولا سيما تحويلها إلى ذهب. ينظر: «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لابن الأكفاني (ص ٧١) و«المعجم الوسيط» (٨٠٨/٢).

(١) بالمخلوق: أي الذي خلقه الله تعالى من ذلك.

قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٣٦٨/٢٩): ومن زعم أن الذهب المصنوع مثل المخلوق، فقله باطل في العقل والدين. . اهـ

ثم أطال شيخ الإسلام في تقرير ذلك والاستدلال له شرعاً وعقلاً.

(٢) هو ما يُستخرج به غشُّ النقد. «كشاف القناع» (٢/٢٣٠ - ٢٣١).

(٣) ولابن القيم - رحمه الله - رسالة مفردة في بيان بطلان الكيمياء وفسادها من أربعين وجهاً. ذكرها في «مفتاح دار السعادة» (٩٣/٢) وأشار المحقق إلى أنه لم يعرف عن وجودها شيئاً، ينظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٦٨/٢٩، ٣٧٧)، «شرح المنتهى» (٢/٢٠٥).

فصل

في بيع الأصول والثمار وما يتعلق بها

والأصول^(١) جمع أصل، وهو ما يبنى عليه غيره (وإذا باع) شخص (داراً) أو وهبها أو رهنها أو وقفها أو أقر بها أو وصى بها (شمل البيع) والهبة وما عطف عليهما (أرضها) إن لم تكن موقوفة، وشمل ما فيها من معدن جامد (و) شمل (بناؤها) وفناءها إن كان لها فناء (و) شمل (سقفها) وباباً منصوباً، وسلماً، ورقاً مسمورين (و) شمل (خاية^(٢) مدفونة) ورحى منصوبة، وأجرنه^(٣) مبنية، وأساسات حيطان، وما فيها من شجر مغروس، ومن عرش (لا قفلاً ومفتاحاً ودلواً وبكرة^(٤)) ونحوها) ككثر وحجر مدفونين، لأن اللفظ لا يشمله ولا هو من مصلحتها، ولا حجر رحي فوقاني لعدم اتصاله، ولا ما فيها من معدن جار، وماء نبع (أو) باع (أرضاً) أو وهبها ونحو ذلك (شمل) البيع ونحوه (غرسها وبناؤها) ولو لم يقل بحقوقها لاتصالهما بها، وكونهما من حقوقها (لا زرعاً) لا يحصد إلا مرة كُبُرٌ وشعير ونحوهما، (و) لا (بذرة) أي الزرع (بلا شرط)^(٥) ويبقى لبائع إلى أول وقت أخذه بلا أجره، ما لم يشترطه مشتر ونحوه، فإن اشترطه فهو له.

(١) ينظر: «الكليات» (ص ١٢٢) و«التوقيف» (ص ٦٩). و«المعجم الوسيط» (٢٠/١).

(٢) وعاء الماء الذي يحف فيه. «المعجم الوسيط» (٢١٢/١).

(٣) هي الموضع الذي يداس فيه البر ونحوه، وتجفف فيه الثمار. «المعجم الوسيط» (١١٩/١).

(٤) البكرة: التي يُستقى عليها - بفتح الكاف - فتجمع على بَكَرٍ، وتُسَكَّن فتجمع على بكرات. «المصباح المنير» (٨٢/١).

(٥) في «أخصر المختصرات» (ص ١٧١): (إلا بشرط).

وقصب سكر كزرع^(١) ، وقصب فارسي كثمرة^(٢) ، وعروقه لمشتري^(٣) ،
ويصح أن يشترط مشتر زرعاً في أرض مبيعة ، ولو قصيلاً^(٤) أو ذا حب ،
وبذره ولو مستتراً في الأرض (فيصح^(٥) مع جهل ذلك) ، لأنه بالشرط
يدخل تبعاً للأرض ، فهو كأساسات الحيطان (وما يجز أو يلقط مراراً) كرطبة
وقثاء وباذنجان ودُّباء ، أو يتكرر زهره كورد وياسمين (فأصوله لمشتري)
ومتهب ونحوه ، لأنه يراد للبقاء أشبه الشجر (وجزة ولقطة ظاهرتان) من
رطبة وقثاء ونحوه (لبائع) ونحوه ، لأنه يجني مع بقاء أصله أشبه الشجر
المؤبر ، وعليه قطعها في الحال ، لأنه ليس له حد ينتهي إليه ، وربما ظهر غير
ما كان ظاهراً فيعسر التمييز (ما لم يشترطه مشتر) ، فإن شرطه كان له ،
لحديث : «المسلمون عند شروطهم»^(٦) .

ويثبت الخيار لمشتري أرض ظن دخول زرع ، أو دخول ثمرة على
شجر في البيع ، والقول قوله بيمينه في جهل ذلك إن جهله مثله ، ولا تدخل
مزارع قرية بيعت بلا نص أو قرينة .

(ومن باع) أو وهب أو رهن (نخلًا تشقق طلعه) ولو لم يؤبر^(٧)

(١) فيبقى لبائع إلى أوان أخذه . «شرح المنتهى» (٢/٢٠٨) و«حاشية عثمان على
المنتهى» (٢/٣٧١) .

(٢) فما ظهر منه فلبائع ، ويقطعه فوراً . «شرح المنتهى» (٢/٢٠٨) و«حاشية عثمان
على المنتهى» (٢/٣٧١) .

(٣) لأنها تترك في الأرض للبقاء فيها ، أشبهت الشجر . «شرح المنتهى» (٢/٢٠٨) .

(٤) القصيلُ : ما جُزَّ . «الزاهر» (ص ٣٢٩) .

(٥) في «أخصر المختصرات» (ص ١٧١) : (ويصح) .

(٦) تقدم تخريجه (ص ٦٧٨) .

(٧) أَبَرَ النَّخْلُ أُبْرًا : لَفَّحَهُ . «المعجم الوسيط» (١/٢) . وينظر : «المصباح المنير»
(١/١) .

(فالشمر له مُبَقَّى إلى جُداد) ما لم تجر عادة بأخذه بسرائاً، أو يكن بصره خيراً من رطبه، أو (ما لم يشترطه مشتر) لحديث: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع»^(١) متفق عليه، بخلاف وقف ووصية، فإن الثمرة تدخل فيهما، نصاً^(٢)، أبرت أو لم تؤبر (وكذا) أي كحكم نخل تشقق طلعه (حكم شجر فيه ثمر باد) أي ظاهر لا قشر عليه ولا نَوْر^(٣) له كتين وتوت وجميز^(٤) (أو ظهر من نوره كمشمش) وتفتح وسفرجل ولوز وخوخ وإجاص^(٥) وعنب، وكذا ما بدا في قشره وبقي فيه إلى أكله كرمان، وما بدا في قشرين كجوز (أو خرج من أكمامه) جمع كِمٍّ، بكسر الكاف وهو الغلاف^(٦) (كورد وقطن) وياسمين وبنفسج، لأن ذلك كله بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) أي تشقق الطَّلْع وخروج الثمر من النور والأكمام وبدو ما يبدو (والوَرَق مطلقاً لمشتري).

ويصح شرط بائع ما لمشتري أو جزءاً منه معلوماً، وإن ظهر أو تشقق بعض ثمرة ولو من نوع فلبائع، وغيره لمشتري، إلا إذا ظهر أو تشقق بعض

(١) البخاري في البيوع باب من باع نخلاً قد أبرت... (٣/٣٥) وفي المساقاة باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط (٣/٨١) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع (٣/١١٧٢).

(٢) «شرح المنتهى» (٢/٢٠٩).

(٣) نور الشجرة: زهرها. «المصباح المنير» (٢/٨٦٥).

(٤) الجُمَيز: ضربٌ من الشجر يشبه ثمره التين. «المعجم الوسيط» (١/١٣٤).

(٥) قال في «القاموس» (٧٨٩): الإجاص: المشمش والكمثرى بلغة الشاميين. اهـ وفي «التهذيب بمحكم الترتيب» لابن شهيد (ص ٢٦٣) أن العامة يقولون للكمثرى: إجاص. قال أبو بكر: والإجاص: ضرب من المشمش. اهـ وردّه اللخمي في «المدخل إلى تقويم اللسان» (ص ٢١) بأن أبا حنيفة حكى أن أهل الشام يسمون الكمثرى إجاصاً. اهـ.

(٦) «المصباح المنير» (٢/٧٤٣).

ثمرة في شجرة فالكل لبائع ونحوه، ولكل السقي لمصلحة عرفاً، ولو تضرر صاحبه لدخولهما في العقد على ذلك.

(ولا يصح بيع ثمر قبل بدو صلاحه) لأنه ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع^(١). متفق عليه، والنهي يقتضي الفساد، (ولا) يصح بيع (زرع قبل اشتداد حبه) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى تزهو، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري^(٢). رواه مسلم (لغير مالك أصل) أي: أصل شجر (أو) لغير مالك (أرضه) أي الزرع، فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها لمالك أصلها، أو باع الزرع قبل اشتداده لمالك أرضه، صح البيع، وإن باعه على غيرهما لم يصح (إلا بشرط قطع) في الحال، لأن المنع لخوف التلف وحدوث العاهة قبل الأخذ، بدليل قوله ﷺ في حديث أنس: «أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه»^(٣) رواه البخاري، وهذا مأمون فيما يقطع في الحال (إن كان منتفعاً به) فإن لم ينتفع به كثرة الجوز وزرع الترمس^(٤) لم يصح (و) كان (ليس مشاعاً) فإن كان مشاعاً بأن باعه النصف ونحوه بشرط القطع لم يصح، لأنه لا يمكنه قطعه إلا بقطع ملك غيره، فلم يصح اشتراطه، (وكذا بقول ورطوبة) فلا يصح بيعها مفردة لغير مالك الأرض إلا بشرط القطع في الحال، لأن ما في الأرض مستور مغيب وما يحدث منه معدوم فلم يجز بيعه كالذي يحدث في الثمرة، فإن شرط قطعه

(١) البخاري في البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٣/٣٤) ومسلم في البيوع (٣/١١٦٥).

(٢) صحيح مسلم (٣/١١٦٥-١١٦٦).

(٣) صحيح البخاري البيوع باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع، وباب بيع المخاضرة (٣/٣٤، ٣٦) وأخرجه أيضاً مسلم في المساقاة (٣/١٢١).

(٤) الترمس: شجرة لها حب مُفْلَطُحٌ مُرٌّ، يؤكل بعد نقعه. «المعجم الوسيط» (١/٨٤).

صح، لأن الظاهر منه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر .
 (ولا) يصح بيع (قثاء ونحوه) كباذنجان (إلا لَقْطَةً لَقْطَةً) موجودة،
 لأن ما لم يخلق لا يجوز بيعه (أو) إلا (مع أصله) فيجوز، لأنه أصل تكرر
 ثمرته أشبه الشجر، (وإن ترك ما شُرْط قطعه) حيث لا يصح بدونه (بطل
 البيع بزيادة) لئلا يتخذ ذلك وسيلة إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها .
 ووسائل الحرام حرام كبيع العينة (غير) زيادة (يسيرة) عرفاً، فيعفى
 عنها لعسر التحرز منه (إلا الخشب) إذا اشتراه بشرط قطعه في الحال فأخر
 قطعه حتى زاد (فلا) يبطل البيع (ويشتركان) أي البائع والمشتري (فيها) أي
 في زيادة الخشب، نصّاً^(١) .

(وحصاد) لزرع اشتراه (ولقَاطٌ) للَقْطَةِ اشتراها (وجَدَاذٌ) لثمرة
 اشتراها (على مشتر) لأن ذلك من مؤنة نقل ما اشتراه، بخلاف أجرة الكيِّال
 ونحوه، فإنها على البائع لأنها من مؤنة التسليم، وإن شرط ذلك على البائع
 صح، كشرط حمل الحطب أو تكسيه (وعلى بائع سقي) ما بيع من ثمرة بدا
 صلاحها وحب اشتد، إن احتيج إليه، لأنه يجب عليه تسليمه كاملاً، ولا
 يحصل كاملاً إلا به، بخلاف ما إذا باع الأصل، وعليه ثمرة للبائع، فإنه لا
 يلزم المشتري سقيها، لأن البائع لم يملكها من جهته، وإنما بقي ملكه
 عليها، ويجبر البائع على السقي إن أباه (ولو تضرر أصل) بالسقي، لأنه
 دخل على ذلك .

(وما تَلَف) من ثمر بيع بعد بدو صلاحه قبل أوان أخذه، أو قبل بدو
 صلاحه بشرط القطع قبل التمكن منه (سوى يسير) منه لا ينضبط لقلته
 (بآفة) أي جائحة^(٢) (سماوية) أي لا صنع لآدمي فيها، كجراد وحر وبرد

(١) «شرح منتهى الإرادات» (٢/ ٢١٢) .

(٢) هي الآفة تصيب الثمر من حرٍّ مفرطٍ أو صِرٍّ أو بردٍ أو برَدٍ يعظم حجمه،
 فينقص الثمر ويلقيه . قاله الأزهرى في «الزاهر» (ص ٣٠٠) وفيه في موضع آخر (ص=

ورريح وعطش، ولو كان تلفه بعد قبض بتخلية (ف)ضمانه (على بائع) لحديث جابر مرفوعاً: «أمر بوضع الجوائح». وحديث: «إن بعث من أخيك ثمراً فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق»^(١) رواهما مسلم.

ويقبل قول بائع في قدر تالف، لأنه غارم (ما لم يُبَّعْ مع أصل) فإن بيع معه فمن ضمان مشتر (أو يؤخر) مشتر (أخذاً عن عادته) فإن أخره فمن ضمانه، لتلفه بتقصيره (وصلاح بعض ثمرة شجرة، صلاح لجميع أنواعها الذي في البستان) لأن اعتبار الصلاح في الجميع يشق، وكالشجرة الواحدة، وكذا اشتداد بعض حب فيصح بيع الكل تبعاً لا إفراداً، وعلم منه أن صلاح نوع ليس صلاحاً لغيره (فصلاح ثمر نخل أن يحمر أو يصفر، و) صلاح (عنب أن يتموه بالماء الحلو) ويطيب أكله، لحديث: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب»^(٢). متفق عليه.

(و) صلاح (بقية ثمر بُدُوّ نضج ويطيب أكل) وصلاح حب أن يشتد أو يبيض (ويشمل بيع دابة) كفرس (عذارها) أي لجامها^(٣) (ومقودها) بكسر

= (٣٩٩) قال: الجائحة: هي المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله حتى لا تبقي له شيء... اهـ

وفي الجوائح مؤلف جيد للدكتور سليمان الثنيان باسم «الجوائح وأحكامها» قال في تعريفها اصطلاحاً: ما لا يستطيع دفعه، ولا تضمينه إذا أتلّف أو أنقص العوض قبل تمام قبْضِهِ. اهـ من الكتاب المذكور (ص ٢٨).

(١) صحيح مسلم، المساقاة (٣/ ١١٩٠). وأخرج البخاري في البيوع، باب إذا باع الثمر قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٣/ ٣٤) ومسلم، المساقاة (٣/ ١١٩٠) من حديث أنس نحوه.

(٢) البخاري، في البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (٣/ ٣٢) ومسلم في البيوع (٣/ ١١٦٧).

(٣) اللجام: الخديدة في الفرس. ثم سموها مع ما يتصل بها من سيور وآلة لجاماً. =

الميم (ونعلها)^(١) لتبعيته لها عرفاً (و) يشمل بيع (قنٍّ) ذكر أو أنثى (لباسه) المعتاد الذي (لغير جمال) لأنه مما تتعلق به حاجة المبيع أو مصلحته، وجرت العادة ببيعه معه، وأما الذي للجمال من لباس وحلي فهو لبائع، لأنه زيادة على العادة، ولا تَعَلَّقُ به حاجة المبيع، وإنما يلبسه إياه لينفقه به، ولا يشمل البيع مالاً معه، أو بعض ذلك، إلا بشرط، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من باع عبداً وله مال، فماله للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع»^(٢) رواه مسلم.

= «المعجم الوسيط» (٢/ ٨١٥).

- (١) التَّعَلُّقُ هنا: حديد متقوِّسٌ يوقى به حافر الدابة. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٣٥).
 (٢) صحيح مسلم البيوع (٣/ ١١٧٣)، ولفظه: ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه... واللفظ الذي ذكره المؤلف عند أبي داود البيوع باب في العبد يباع... (٣/ ٧١٣) وقد فات المؤلف أن يعزوا الحديث إلى البخاري، أخرجه البخاري في المساقاة باب الرجل يكون عمر (٣/ ٨١) بلفظ مسلم.

فصل

في السلم

والسلم: لغة أهل الحجاز، والسلف: لغة أهل العراق. فهما لغة شيء واحد. سمي سلماً؛ لتسليم رأس ماله في المجلس، وسلفاً؛ لتقديمه، ويقال السلف للقرض^(١).

(ويصح السلم) بلفظه، وبلفظ سلف (بسبعة شروط):

أحدها: (أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته) لأن ما لا تنضبط صفاته، يختلف كثيراً، فيفضي إلى المنازعة والمشاقة، وعدمها مطلوب شرعاً، (كمكيل) من حب وتمر، ودهن، ولبن، ونحوها (و) كـ (نحوه) أي: المكيل من موزون كذهب وفضة، وحديد ونحاس، ورصاص، وقطن، وصوف، وكتان وإبريسم، ونحو ذلك كشحم ولحم نيئاً ولو مع عظمه، لأنه كالنوى في التمر، إن عُيِّن محل يقطع منه كظهر وفخذ، وكمدروع من ثياب، ومعدود من حيوان، ولو آدمياً، كعبد صفته كذا.

ولا يصح في أمة وولدها أو أخيها ونحوه؛ لندرة جمعهما في الصفة، ولا في حيوان حامل لجهل الولد وعدم تحققه، وكذا شاة لبون^(٢).

ولا يصح السلم في فواكه معدودة، كرمان وخوخ ونحوهما، ولو سلم فيها وزناً، لاختلافها صغراً وكبراً، بخلاف نحو عنب ورطب، ولا في بقول ولا في جلود لاختلافهما ولا يمكن ذرعها، ولا في رؤوس وأكارع، لأن أكثرها العظام، ولا في بيض ونحوه، ولا في أواني مختلفة أوساطاً

(١) ينظر: «الزاهر» (ص ٢٣٤ و ٢٩٢) و«المصباح المنير» (١/ ٣٨٩) و«مشارك الأنوار» (٢/ ٢٧٠)، «التعريفات» للجرجاني (ص ١٢٦) و«طلبة الطلبة» (ص ٢٣٨).

(٢) في الأصل: لبونا. والمثبت من «شرح المنتهى» (٢/ ٢١٥).

ورؤوساً كقماقم^(١) ، ولا فيما لا ينضبط كجوهر ولؤلؤ ومرجان وعقيق ونحوها ، لاختلافها اختلافاً كثيراً ، ولا في مغشوش أثمان ، ولا فيما يجمع أخلاطاً غير متميزة كمعاجين مباحة ، ولا في ند^(٢) وغالية لعدم^(٣) ضبطها بالصفة .

ويصح فيما فيه شيء لمصلحته غير مقصود ، كجبن فيه إنفحة^(٤) ، وكخبز أو عجين فيه ماء وملح ، ويصح في أثمان ، ويكون رأس المال غيرها ، ويصح في فلوس ولو نافقة وزناً وعدداً ، أو يكون رأس مالها عرضاً ، لأنها ملحقة بالنقد كما تقدم ، ويصح في عرض بعرض ، ولا يصح السلم إن جرى بين مسلم فيه ورأس مال ربا .

(و) الثاني : (ذكر جنس ونوع ، وكل وصف^(٥) يختلف به الثمن غالباً) ففي نحو بُرّ يقال صعيدي أو بحيري^(٦) بمصر ، والشام حوراني أو شمالي ، وبالبصرة بحري أو شمالي ، ويذكر قدر حب كصغار أو كبار ، متناول الحب

(١) القُمُقمُ : ما يُسَخَّن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس . هو رومي معرب ، وقد تكلمت به العرب . قال عنترة :

وكان رُبّاً أو كحياً مُقعداً حشّ الوقود به جوانب قُمقم

ينظر «المعرب» (ص ٤٩٩) و«المطلع» (ص ١٢٤٥) و«المعجم الوسيط» (٢/ ٧٦٠) .

(٢) الندّ : ضرب من النبات يُتَبَخَّر بعوده . «المعجم الأوسط» (٢/ ٩١٠) .

(٣) هي : أخلاط من الطيب كالمسك والعنبر . «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٦٠) .

(٤) الإنفحةُ : مادة خاصة تستخرج من الجزء الباطني من معدة الرضيع من العجول أو الجداء أو نحوهما ، بها خميرة تُجَبَّن اللبن . «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٣٨) وينظر : «المصباح المنير» (٢/ ١٨٤٦) .

(٥) في الأصل : (وكل) ما (يختلف به ..) والمثبت من «أخصر المختصرات» (ص ١٧٣) .

(٦) بالتصغير . نسبة إلى بُحيرة : بلاد قرب الإسكندرية . «لب الباب» للسيوطي (١٠٧/١) .

أو مدوره، وذكر لونه كأحمر و أبيض، إن اختلف ثمنه بذلك (و) ذكر (حدائثه وقدم) وجودة ورداءة، وذكر سن حيوان، وفي صيد^(١) أحبولة أو كلب أو صقير أو فنج أو شبكة، ويذكر في تمر النوع والجودة والكبر أو ضدهما، والبلد، ويذكر في رقيق نوعاً، كرومي أو حبشي، وطول بشبر، قال أحمد: يقول خماسي سداسي أعجمي أو فصيح^(٢). وذكر أو أنثى، وكحلاء أو دعجاء أو بكاراة أو ثيوبة وسمناً أو هزالاً، وكل ما يختلف به الثمن، ولا يصح شرطه أجود أو أردأ.

وله أخذ دون ما وصف من جنسه، لأن الحق له وقد رضي بدونه، وله أخذ غير نوعه كمعز عن ضأن، وبقر عن جواميس، ويلزمه أخذ أجود منه من نوعه، لأنه أتاه بما تناوله العقد وزاده نفعاً، وعلم منه أنه لا يلزمه الأخذ من غير نوعه ولو أجود كضأن عن معز، فإن رضيا جاز.

(و) الثالث: (ذكر قدره) كيلاً في مكيل، ووزناً في موزون، وذرعاً في مذروع، لحديث: «من أسلم في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»^(٣)، ولأنه عوض في الذمة، فاشترط معرفة قدره كالثمن. (ولا يصح) السلم (في مكيل وزناً وعكسه) فلا يصح في موزون كيلاً، نصاً^(٤)، لأنه مبيع يشترط معرفة قدره فلم يجز بغير ما هو مقدر به في الأصل، ولا يصح شرط صنجة^(٥) أو مكيال أو ذراع لا عرف له، لأنه لو تلف فات العلم به، ولأنه غرر لا يحتاج إليه العقد، وإن عين فرداً مما له عرف صح العقد دون التعيين.

(١) في الأصل: (صيد صيد) والصحيح ما أثبتته من «شرح المنتهى» (٢/٢١٦).

(٢) ينظر «الشرح الكبير» (١٢/٢٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في السلم، باب السلم في وزن معلوم، وباب السلم إلى أجل

(٣/٤٤، ٤٦) ومسلم في المساقاة (٣/١٢٢٧) عن ابن عباس.

(٤) «الإنصاف» (١٢/٢٥٣).

(٥) صنجة الميزان: تقدم الكلام عليها.

(و) الرابع: (ذكر أجل معلوم) نصاً^(١)، للخبر^(٢). له وقع في الثمن عادة، لأن اعتبار الأجل لتحقيق الفرق، ولا يحصل بمدة لا وقع لها في الثمن (كشهر) ونحوه مما له وقع في الثمن، قال في «الكافي»: كنصفه - أي الشهر -^(٣) ويصح أن يسلم في جنسين إلى أجل واحد إن بين ثمن كل جنس، ويصح في جنس إلى أجلين إن بين قسط كل أجل وثمرته.

ويصح أن يسلم في شيء يأخذ منه كل يوم جزءاً معلوماً مطلقاً، سواء بين ثمن كل قسط أو لا، لدعاء الحاجة إليه، ومتى قبض البعض وتعذر الباقي رجع بقسطه من الثمن، ولا يجعل للمقبوض فضلاً على الباقي، لأنه مبيع واحد متماثل الأجزاء، فقُسِّط الثمن على أجزائه بالسوية، وإن قالوا: محله رجب أو إليه أو فيه أو شعبان ونحوه، صح وحلّ بأوله، وإن قالوا: إلى أوله أو إلى آخره يحل بأول جزء منهما.

ويقبل قول مدين في قدر الأجل وفي عدم مضيه بيمينه، لأن العقد اقتضى الأجل، والأصل بقاءه، ويقبل قوله - أيضاً - في مكان تسليم، نصاً^(٤)، لأن الأصل براءة ذمته من مؤنة نقله إلى موضع ادعى المسلم شرط التسليم فيه.

ومن أتى بما له من دين سلم أو غيره قبل محله ولا ضرر عليه في قبضه لزمه قبضه، نصاً^(٥)، لحصول غرضه، فإن كان فيه ضرر كالأطعمة والحبوب، والحيوان، أو الزمن مخوفاً^(٦)، لم يلزمه قبضه قبل محله، وإن أحضره في محله أو بعده لزمه قبضه مطلقاً، كميع معين، فإن أبى قبضه،

(١) «الشرح الكبير» (٢٥٩/١٢).

(٢) أي حديث ابن عباس السابق، وفيه: «إلى أجل معلوم».

(٣) الكافي (١٦١/٣).

(٤) «الإنصاف» (٢٦٦/١٢).

(٥) «الإنصاف» (٢٦٩/١٢).

(٦) في الأصل: مخوف. والثبت من «شرح المنتهى» (٢١٩/٢).

قال له حاكم: إما أن تقبض أو تبرىء، فإن أباهما قبضه الحاكم له، لقيامه مقام الممتنع.

ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه، أو أعسر بنفقة زوجته فبذلها أجنبي فأبت، لم يجبرا لما فيه من المنة عليهما، وملك الزوج الفسخ لإعسار زوجها، كما لو لم يبذلها أحد، فإن ملكه لمدين وزوج وقبضاه، ودفعاه لهما، أجبرا على قبوله.

وتسلم الحبوب نقية من تبين وعقد ونحوها وتراب إلا يسيراً، لا يؤثر في كيل، والتمر جافاً.

(و) الخامس: (أن يوجد غالباً في محله) أي عند حلوله، لأنه وقت وجوب تسليمه، وإن عدم وقت عقد كسلم في رطب في الشتاء، بخلاف عكسه، لأنه لا يمكن تسليمه غالباً عند وجوبه أشبهه ببيع الآبق.

ويصح إن عيّن ناحية تبعد فيها آفة، كتمر البصرة، لا إن عيّن قرية صغيرة أو بستاناً، لحديث ابن ماجه وغيره: أنه أسلف إليه ﷺ رجل من اليهود دنانير في تمر مسمى، فقال اليهودي: من تمر حائط بني فلان، فقال ﷺ: «أما من حائط بني فلان فلا، ولكن كيل مسمى إلى أجل مسمى»^(١)،

(١) أخرجه ابن ماجه في التجارات، باب السلف في كيل معلوم.. (٢/٧٦٥، ٧٦٦) عن

عبدالله بن سلام قال في «الزوائد»: في إسناد الوليد بن مسلم، وهو مدلس. اهـ

قلت: صرح الوليد بن مسلم بالتحديث جاء ذلك في رواية ابن حبان للحديث، كما في «موارد الظمان» (٦/٤٥٨) وهو مطول. ورواه كذلك الحاكم في «المستدرک» كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر إسلام زيد بن سعة مولى النبي ﷺ (٣/٦٠٥) وقال عقبة: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وهو من غرر الحديث.. اهـ وتعقبه الذهبي فقال: ما أنكره وأرآه، لاسيما قوله: «مقبلاً غير مدبر» فإن لم يكن في غزوة تبوك قتال. اهـ

قلت: ما أنكره الذهبي - رحمه الله - غير متجه، فإن لفظ الأثر: «.. ثم توفي زيد في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر، ورحم الله زيدا» فقلوه: توفي لا يدل على أن هناك قتالاً، لأن لفظ الوفاة يختلف عن لفظ القتل. وقوله: «مقبلاً غير مدبر» هو كذلك لأنه أقبل على تبوك بنية =

ولأنه لا يؤمن انقطاعه، فإن سلم إلى محل يوجد فيه عامماً فانقطع، وتحقق بقاؤه، لزم تحصيله ولو شق، كبقية الديون.

(فإن تعذر) مسلم فيه (أو) تعذر (بعضه) بأن لم يوجد، خير بين (صبر) إلى وجوده فيطالب به، وبين فسخ فيما تعذر أو في الكل (أو أخذ رأس ماله) إن وجد أو عوضه إن عدم لتعذر رده.

(و) الشرط السادس: (قبض الثمن) أي قبض رأس مال السلم (قبل التفرق) من مجلس عقده تفرقاً يبطل خيار مجلس، لئلا يصير بيع دين بدين، وكقبض في الحكم ما بيده من أمانة أو غصب فيصح جعله رأس مال سلم في ذمة من هو تحت يده، ولا يصح جعل ما في ذمته رأس مال سلم، لأن المسلم فيه دين، فإذا كان رأس ماله ديناً، كان بيع دين بدين، بخلاف نحو أمانة وغصب.

(و) الشرط السابع: (أن يُسلم في الذمة فلا يصح السلم في عين) حاضرة، لأنه يمكن بيعها في الحال، فلا حاجة إلى السلم فيه (ولا) في (ثمرة

= قتالهم، ولم يتخلل عن رسول الله ﷺ أو يرجع أثناء الطريق. ورحم الله الحافظ المزني عندما قال: هذا حديث حسن مشهور في «دلائل النبوة».

وقد أخرج الحديث - أيضاً - الطبراني في «الكبير» (٢٥٣/٥، ٢٥٥) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٤٧٥/١، ٤٧٦) والبيهقي في «الدلائل» (٢٧٨/٦، ٢٨٠) وأبو نعيم في «الدلائل» (١٠٨/١، ١١٢).

قال الهيثمي في «المجمع» (٢٤٠/٨): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات» اهـ وقال ابن حجر في «الإصابة» (٦٠٧/٢): رجال الإسناد موثقون. وقد صرح الوليد فيه بالتحديث. ومداؤه على محمد بن أبي السري الراوي له عن الوليد، وثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم، وقال ابن عدي: محمد كثير الغلط. ووجدت لقصته شاهداً من وجه آخر، لكن لم يسم فيه. . . رواه ابن سعد. اهـ بتصرف.

قلت: لابن أبي السري متابعان: عبد الوهاب بن نجدة الحوطي عند الطبراني وأبي الشيخ. ويعقوب بن حميد بن كاسب عند ابن ماجه. كلاهما يروي هذا الحديث عن الوليد بن مسلم. ينظر: مصادر الحديث السابقة.

شجرة معينة) ولا يشترط في السلم ذكر مكان الوفاء إن لم يعقد ببرية أو سفينة ونحوها للجهالة، فيشترط تعيينه بالقول (ويجب الوفاء موضع العقد) للسلم إذا كان محل إقامة (إن لم يشرط في غيره) فإن شرط في غيره صح وتعين.

(ولا يصح بيع مسلم فيه قبل قبضه) ولو لمن هو عليه (ولا) تصح (الحوالة به ولا) الحوالة (عليه، ولا أخذ رهن و كفيل به) رويت كراهته عن علي^(١) وابن عباس^(٢) وابن عمر^(٣)، (ولا) يصح (أخذ غيره) عوضاً (عنه) أي: المسلم فيه.

وتصح هبة دين سلم وغيره لمدين فقط.

ويصح بيع دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد دخول أو نحوه مما يقرره، وأجرة استوفى نفعها، وأرش جناية وقيمة متلف، وجعل بعد عمل لمدين فقط بشرط قبض عوضه قبل تفرق؛ لخبر ابن عمر^(٤). إن بيع بما لا يباع به نسيئة.

ومن استحق على غريمه مثل ما له عليه من دين جنساً وقدرأ وصفة حالين أو مؤجلين أجلاً واحداً، تساقطاً إن استويا، أو سقط من الأكثر بقدر الأقل إن تفاوتتا، بدون تراخ، لأنه لا فائدة في أخذ الدين من أحدهما ثم

(١) روى عبدالرزاق في البيوع، باب الرهن والكفيل في السلم (٩/٨) وابن أبي شيبة في البيوع (٢٠/٦) عن علي: أنه كره الرهن والكفيل في السلم.

(٢) روى ابن أبي شيبة في البيوع، من كره الرهن في السلم (٢١/٦) عن ابن عباس: أنه كان يكره الرهن في السلم.

(٣) روى ابن أبي شيبة الرهن في السلم (٢٠/٦) عن محمد بن قيس قال: سئل ابن عمر عن الرجل يسلم السلم ويأخذ الرهن، فكرهه، وقال: ذلك السلف المضمون. وقد روي عن ابن عباس، وابن عمر جواز ذلك. ينظر: مصنف عبدالرزاق (١٠/٨) وابن أبي شيبة (١٧/٦، ٢٠)، و«سنن البيهقي» (١٩/٦).

(٤) تقدم تخريجه (ص ٦٨٣).

رده عليه، إلا إذا كانا أو أحدهما رأس مال سلم، ولو تراضيا فلا يصح، لأنه تصرف في دين سلم قبل قبضه، وإلا إذا تعلق بأحدهما حق كييع رهن لتوفية دينه من مدين غير المرتهن.

ومن عليها دين من جنس واجب نفقتها لم يحتسب به مع عسرتها، لأن قضاء الدين مما فضل، ومتى نوى مدين وفاء بدفع برىء وإلا فمتبرع، لحديث: «وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)، وما ذكره في الأصول: أن رد الأمانة وقضاء الدين واجب لا يتوقف على النية، أي نية التقرب^(٢). وتكفي نية حاكم وفاء قهراً من مال مدين لا امتناعه أو غيبته لقيامه مقامه، ومن عليه دين لا يعلم به ربه، وجب عليه إعلامه.

(١) تقدم (ص ٥٣، ١١٢).

(٢) قال الزركشي في «المنثور» (٣/ ٢٨٥): النية تنقسم إلى نية التقرب، ونية التمييز.

فالأولى: تكون في العبادات، وهو إخلاص العمل لله تعالى.

والثانية: تكون في المتحمل للشيء وغيره، وذلك كأداء الديون إذا أقبضه من جنس حقه، فإنه يحتمل التملك هبة وقرضاً ووديعة وإباحة، فلا بد من نية تميز إقباضه عن سائر أنواع الإقباض. ولا يشترط نية التقرب. ذكره الإمام في مواضع. اهـ.

فصل في القرض

بفتح القاف، وحكي كسرهما مصدر قرض الشيء يقرضه - بكسر الراء - إذا قطعه، ومنه المقرض والقرض اسم مصدر بمعنى الاقتراض^(١).
وشرعاً: دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله^(٢)، وهو من المرافق المندوب إليها للمقرض، لحديث ابن مسعود يرفعه «ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقته مرة»^(٣). رواه ابن ماجه، ولأن فيه تفرجاً وقضاء لحاجة أخيه المسلم أشبه الصدقة عليه.

وإن قال معط: ملكته. ولا قرينة على رد بدله؛ فهبة، وإن اختلفا في أنه هبة أو قرض ولا قرينة فقول آخذ يمينه، ولا يجب على مقرض ولا يكره لمقرض. نصاً^(٤)، لكن لا يقترض إلا ما يقدر أن يوفيه، إلا اليسير الذي لا يتعذر مثله، وله أخذ جعل على اقتراضه بجاهه لا على كفالته، وشرط علم قدره ووصفه، وكون مقرض يصح تبرعه (وكل ما صح بيعه) من مكيل وموزون وغيره (صح قرضه إلا بني آدم) لأنه لم ينقل قرضهم، ولا هو من المرافق.

ويتم القرض بقبول ويملك، فلا يملك مقرض استرجاعه إلا إن حجر على مقرض لفلس، فيملك الرجوع فيه بشرطه؛ لحديث: «من أدرك

(١) «القاموس» (ص ٨٤٠) و«المطلع» (ص ٢٤٦) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٩٣).

(٢) «معونة أولي النهى» (٣٠٣/٤) وينظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٥٨٠).

(٣) ابن ماجه، في الصدقات، باب القرض (٨١٢/٢)، قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف.. اهـ وضعف إسناده - أيضاً - البيهقي في «السنن» (٣٥٣/٥).

وقد جمع له طوقاً الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (٥/٢٢٥، ٢٢٩) وحسنه.

(٤) «الشرح الكبير» (٣٢٤/١٢).

متاعه بعينه . . .»^(١) ويأتي^(٢) ، وله طلب بدله من مقرض في الحال .
وإن شرط مقرض رده بعينه لم يصح الشرط ، لأنه ينافي بمقتضى
العقد ، وهو التوسع بالتصرف ، ورده بعينه يمنع ذلك ، ويجب على مقرض
قبول مثلي^(٣) رد بعينه وفاء ، بخلاف مُتَقَوِّم^(٤) ، ما لم يتعيب مثلي رد بعينه فلا
يلزمه قبوله (ويجب) على مقرض (رد مثل فلوس) اقترضها ، ولم تحرم
المعاملة بها ، غلت أو رخصت ؛ لأنها مثلية .

(و) يجب رد مثل (مكيل وموزون) لا صناعة فيه مباحة يصح السلم
فيه ، لأنه يضمن في الغصب والإتلاف بمثله ، فكذا هنا (فإن فُقد) المثل
(فقيمته يوم فقد) لأنه يوم ثبوتها في الذمة (و) يجب (قيمة غيرها) أي المثليات
لأنه لا مثل له ، فضمن بقيمته كما في الإتلاف والغصب ، وإنما تعتبر القيمة
(يوم قبضه) لاختلاف القيمة في الزمن اليسير بكثرة الراغب وقلته .

ويجوز قرض ماء كيلاً كسائر المائعات ، ويجوز قرضه لسقي مقدراً
بأنبوبة أو نحوها مما يتخذ من فخار ورصاص ونحوه على هيئتها ، ويجوز

(١) أخرجه البخاري في الاستقراض باب إذا وجد ماله عند مفلس . . . (١٦/٣) ، ومسلم
في المساقاة (٣/١١٩٣) عن أبي هريرة .

(٢) في الحجر (ص ٧٦٤) .

(٣) المثل لغة : أعم الألفاظ الموضوعة للمشابهة . وفي الاصطلاح : ما حصره كيل أو وزن ،
وقد يلحق بهما المعدود والمزروع .

«الكليات» (ص ٨٥١) و«مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي» للشيخ علي
الهندي (ص ١٣) .

وقد كتب في المثلي والقيمي . الشيخ الدكتور علي محي الدين القره داغي وذلك في كتابه القيم :
«قاعدة المثلي والقيمي في الفقه الإسلامي» .

(٤) هو خلاف المثلي . فالمثلي ما له وصف ينضبط به كالحبوب . . ونحوها . والقيمي ما لا
وصف له ينضبط به في أصل الخلقة حتى ينسب إليه .

والقيمة الثمن الذي يقاوم به المتاع ، أي يقوم مقامه . والجمع القِيمَ اء من «المصباح المنير»
(٢/٧١٤) بتصرف .

قرض خبز وخمير عدداً ورده عدداً، بلا قصد زيادة، لحديث عائشة قالت: قلت: يا رسول الله، الجيران يستقرضون الخبز والخمير، ويردون زيادة ونقصاً؟ فقال: «لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس، لا يراد به الفضل»^(١). رواه أبو بكر^(٢) في «الشافى»، ولمشقة اعتباره بالوزن مع دعاء الحاجة إليه، ويثبت البدل حالاً ولو مع تأجيله، لأنه وعد لا يلزم الوفاء به، وأيضاً شرط الأجل زيادة بعد استقرار العقد فلا يلزم، وكذا كل دين حال أو مؤجل حل، فلا يصح تأجيله لما تقدم.

ويجوز شرط رهن فيه، لأنه ﷺ استقرض من يهودي شعيراً ورهنه درعه^(٣). متفق عليه، ويجوز شرط ضمين أيضاً (ويحرم كل شرط يجر نفعاً) كشرطه أن يسكنه داره، أو يقضيه خيراً منه، أو يقضيه ببلد آخر ولحملة مؤنة، لأنه عقد إرفاق وقربة، فشرط النفع فيه يخرج عن موضوعه، فإن لم يكن لحملة مؤنة جاز، لأنه مصلحة لهما من غير ضرر.

ولا يفسد القرض بفساد الشرط (وإن وقاه أجود) مما أخذ منه كصحاح عن مكسرة، أو أجود نقداً، أو سكة مما اقترضه أو أرجح سيراً في

(١) أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (١٨٤/٧) قال الحافظ ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (١٩١/٣) هذا الحديث غير مخرج في شيء من الكتب الستة، قال شيخنا: في إسناده من يجهل حاله. وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢١٧٠/٦) عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «لا بأس أن يستقرض القوم من جيرانهم الخبز فيقضون أصغر منه أو أكبر». قال ابن عدي: حديث منكر لا يرويه عن الزهري غير محمد بن عبد الملك، وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف جداً.

ينظر: «إرواء الغليل» (٢٣٢/٥).

(٢) هو عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد أبو بكر المعروف بغلام الخلال.

(٣) البخاري، في البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة، وباب شراء الإمام الخوارج بنفسه، وفي السلم باب الكفيل في السلم، وباب الرهن في السلم (٨/٣)، (٤٥، ٤٦)، ومسلم في المساقاة (١٢٢٦/٣).

قضاء ذهب أو فضة (أو أهدي إليه هدية بعد وفاء بلا شرط فلا بأس) لأن النبي ﷺ استلف بكرة فرد خيراً منه، وقال: «خيركم أحسنكم قضاء»^(١) متفق عليه، من حديث أبي رافع.

وإن فعل مقترض ذلك قبل الوفاء ولم ينو مقرض احتسابه من دينه، أو لم ينو مكافأته عليه لم يجز، إلا إن جرت عادة به بينهما قبل قرض، لحديث أنس مرفوعاً: «إذا أقرض أحدكم فأهدي إليه أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك»^(٢). رواه ابن ماجه، وفي إسناده من تكلم فيه.

وكذا حكم كل غريم، فإن استضافه مقترض حسب له ما أكل، ومن طوّل ببدل قرض أو غصب ببلد آخر لزمه أداء البدل إلا ما لحمله مؤنة، كحديد ونحوه، وقيمته ببلد القرض أو الغصب أنقص فلا يلزمه إلا قيمته بها، لأنه لا يلزمه حملة إلى بلد الطلب فيصير كالمعتذر، فإن كانت قيمته ببلد القرض أو الغصب مساوية لبلد الطلب أو أكثر لزمه دفع المثل ببلد الطلب لما سبق. وعلم منه أنه إن طوّل بعين الغصب بغير بلده لم يلزمه، وكذا لو طوّل بأمانة أو عارية ونحوها بغير بلدها، لأنه لا يلزمه حملها إليه، ولو بذله مقرض أو غاصب بغير بلد قرض أو غصب ولا مؤنة لحمله، كأثمان؛ لزم قبوله، مع أمن البلد والطريق؛ لعدم الضرر عليه.

ومن اقترض من رجل دراهم وابتاع منه بها شيئاً، فخرجت زيوفاً، فالبيع جائز، ولا يرجع عليه بشيء، نصّاً^(٣)، لأنها دراهمه، فعيها عليه،

(١) أخرجه مسلم دون البخاري، في المساقاة (٣/١٢٢٤) ينظر: «إرواء الغليل» (٢٣٦/٥).

(٢) سنن ابن ماجه، الصدقات، باب القرض (٢/٨١٣)، قال البوصيري في الزوائد: في إسناده عتبة بن حميد الضبي ضعفه أحمد، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ويحيى بن أبي إسحاق لا يعرف حاله. اهـ

(٣) «الشرح الكبير» (١٢/٣٥٢).

وله على المقترض بدل ما أقرضه له بصفته زيوفاً، وحمله في «المغني»^(١) على ما إذا باعه السلعة بها وهو يعلم عيبها، فأما إن باعه في ذمته ثم قبضها غير عالم بها فينبغي أن يجب له دراهم لا عيب فيها، ويرد عليه هذه، ثم لمقترض ردها عن قرضه، ويبقى الثمن في ذمته.

(١) «المغني» (٦/٤٤٠).

فصل

في الرهن

وهو لغة: الثبوت والدوام^(١)، ومنه ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٢)،
وشرعاً: توثقة دين، غير سلم ودين كتابة، ولو في المال، كعين مضمونة
بعين يمكن أخذه أو بعضه منها إن كانت من جنس الدين، أو من ثمنها إن لم
تكن من جنسه^(٣).
وأجمعوا على جوازه^(٤)، لقوله تعالى: ﴿فَرِهَنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(٥)،
وحديث عائشة: أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه^(٦).
متفق عليه.

ويجوز حضراً وسفراً، لأنه روي أن ذلك كان بالمدينة^(٧)، وذكر السفر
في الآية خرج مخرج الغالب، ولهذا لم يشترط عدم الكاتب. ويصح زيادة
رهن لا دينه (وكل ما جاز بيعه) من الأعيان (جاز رهنه) إلا المصحف، فلا

(١) ينظر: «القاموس» (ص ١٥٥١) و«المطلع» (ص ٢٤٧) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٩٣)
قال ابن فارس في «حلية الفقهاء» (ص ١٤١): أصل الرهن: حبس الشيء على حق.
اهـ.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٣٨.

(٣) ينظر: «معونة أولي النهى» (٣١٧/٤) و«المطلع» (ص ٢٤٧).

(٤) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرهن في السفر والحضر جائز. وانفرد مجاهد فقال: لا
يجوز في الحضر. اهـ «الإجماع» (ص ١٣٨).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٦) البخاري، الرهن، باب من رهن درعه (٣/١١٥)، ومسلم في المساقاة (٣/١٢٢٦).

(٧) جاء ذلك في حديث أنس المتقدم، وذلك في لفظ لأحمد (٣/١٣٣): أنه مشى إلى النبي ﷺ
بخبز شعير وإهالة سنخة. قال: «وقد رهن رسول الله ﷺ درعاً له عند يهودي بالمدينة،
فأخذ منه شعيراً لأهله...» الحديث.

يصح رهنه ولو لمسلم، لأنه وسيلة إلى بيعه الحرام.

(وكذا) يجوز رهن (ثمر وزرع لم يبدُ صلاحهما) بلا شرط قطع، لأن النهي عن بيعها لعدم أمن العامة، وبتقدير تلفها لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن.

(و) كذا (قِنْ) ذكراً أو أنثى فيصح رهنه (دون ولده ونحوه) كوالده وأخيه، لأن تحريم بيعه وحده للتفريق بين ذوي الرحم المحرم، وهو مفقود هنا، لأنه إذا استحق بيع الرهن بيعاً معاً؛ دفعاً لتلك المفسدة.

(ويلزم في حق راهن بقبض) لقوله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(١)

وقبض رهن كقبض مبيع على ما سبق، ولراهن الرجوع فيه قبل قبضه ولو أذن فيه، لعدم لزوم الرهن إذن، وله التصرف فيه بما شاء، فإن تصرف فيه بما ينقل الملك أو رهنه ثانياً بطل الرهن الأول، سواء أقبض الثاني أو لا، لخروجه عن إمكان استيفاء الدين من ثمنه، وإن دبره أو كاتبه أو أجره أو زوج الأمة لم يبطل، لأنه لا يمنع ابتداء الرهن، فلا يقطع استدامته، كاستخدامه.

وإن رهنه ما بيده أمانة أو غصباً، لزم وصار أمانة، لا يضمّنه مرتتهن إلا بتعد أو تفريط، واستدامه قبض رهن شرط للزومه، فيزيله أخذ راهن بإذن مرتتهن، ولو أخذه إجارة أو عارية أو أمانة لزوال الاستدامة التي هي شرط للزوم، وإن أجره أو أعاره لمرتتهن أو لغيره بإذن مرتتهن فلزومه باق (وتصرف كل منهما فيه) أي في الرهن (بغير إذن الآخر باطل إلا عتق راهن) فينفذ، ولو بلا إذن مرتتهن، موسراً كان الراهن أو معسراً، نصاً^(٢)، لأنه إعتاق من مالك تام الملك، فنفذ؛ كعتق المؤجر، بخلاف غير العتق، ولأنه مبني على التغليب والسراية.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٢) «الإنصاف» (١٢/٤١١).

ويجزم عتق راهن لرهن بلا إذن مرتهن، لإبطاله حقه من عين الرهن،
(وتؤخذ قيمته) أي الرهن المعتق (منه) أي الراهن (رهناً) مكانه إن كان
موسراً أو أيسر (وهو) أي الرهن (أمانة في يد مرتهن) ولو قبل عقد، كبعد
وفاء دين، فلا يضمّنه إلا بتعد أو تفريط كسائر الأمانات.

(وإن رهن) ما يصح رهنه (عند اثنين) بدين لهما (فوفى) راهن
(أحدهما) دينه، انفك نصيبه من الرهن، لأنه عقد واحد مع اثنين بمنزلة
عقدين، أشبه ما لو رهن كل واحد النصف مفرداً، فإن كان الرهن لا تنقصه
القسمة كمكيل فلراهن مقاسمة من لم يوفه، وأخذ نصيب من وفاه من
الرهن، وإلا لم تجب قسمته لضرر المرتهن، ويبقى بيده نصفه رهن^(١) ونصفه
أمانة (أو رهناه) أي رهن اثنان واحداً شيئاً (فاستوفى من أحدهما) ما عليه
(انفك) الرهن (في نصيبه) أي الموفى لما عليه، لما تقدم.

(وإذا حلّ الدين) الذي به الرهن (وامتنع) راهن (من وفائه فإن كان)
قد (أذن لمرتته في بيعه) إذا حل الدين (بإعائه) واستوفى دينه من ثمنه؛ لأنه
وكيل ربّه (وإلا) يكن أذن في بيعه، أو كان أذن ثم رجع لم يبع (أُجبر) أي
أجبره حاكم (على الوفاء) من غير رهن، لأنه قد يكون له غرض فيه،
والمقصود الوفاء، (أو) أجبره على (بيع الرهن) ليوفى من ثمنه إن امتنع عن
الوفاء من غيره (فإن أبى) من الوفاء ومن البيع (حُبس أو عُزر) أي حبسه
حاكم أو عزّره حتى يفعل ما أمر به (فإن أصر) على الامتناع من كل منهما
(بإعائه) أي الرهن (حاكم) نصّاً^(٢)، بنفسه أو أمينه (ووفى دينه) لقيامه مقام
الممتنع (وغائب كمتنع) فيبيعه الحاكم أو أمينه، ولا يبيعه مرتته إلا بإذن
ربه أو الحاكم.

(وإن شرط) راهن (أن لا يباع) الرهن (إذا حلّ الدين، أو) شرط

(١) في «شرح المنتهى»: (نصفه رهناً..). على الحال. ولعله الأصوب.

(٢) «شرح المنتهى» (٢/٢٣٨).

مرتهن أنه (إن جاءه بحقه في وقت كذا، وإلا فالرهن له بالدين، لم يصح الشرط) لمنافاته مقتضى العقد، والرهن صحيح؛ لحديث: «لا يغلق الرهن»^(١) رواه الأثرم عن [معاوية بن] ^(٢) عبدالله بن جعفر.

وإن اختلفا في رد رهن أو في عينه أو قدره أو في دين به أو في قبضه، وليس هو بيد مرتهن، فتقول رهن يمينه، لأن الأصل عدمه، وإن قال رهن: رهنتك ما بيدك بألف فقال: بعثنيه بها، أو قال: بعثكه. قال: رهنتنيه بها، حلف كل على نفي ما ادعى عليه، وأخذ رهن رهنه، وبقي الألف بلا رهن.

(ولمرتهن أن يركب ما يُركب) من حيوان مرهون بقدر نفقته (ويجلب

(١) أخرجه البيهقي، في كتاب الرهن، باب ما روى في غلق الرهن (٤٤/٦) وقال عقبه: هذا مرسل. اهـ

وقد أخرجه ابن ماجه، كتاب الرهن، باب لا يغلق الرهن (٨١٦/٢) عن أبي هريرة. قال البوصيري: في إسناده محمد بن حميد الرازي. وهو ضعيف. اهـ بتصرف.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» كتاب البيوع (٣٢/٣) من وجه آخر عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ: «لا يغلق الرهن، له غنمه، وعليه غرمه» قال الدارقطني: هذا إسناد حسن متصل. اهـ وكذا أخرجه ابن حزم في «المحل» (٥٠٠/٨) من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري... به وقال عقبه: هذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب. اهـ ونقل عن الحافظ في «التلخيص» (٤٢/٣) أنه قال: سنده حسن. اهـ وعبارته في «المحل» هذه لا تفيد ذلك. وقد حسنه - أيضاً - ابن عبد البر في «التعهد» (٤٣٠/٦) وأخرجه مالك في الأقضية، باب ما لا يجوز من غلق الرهن (٧٢٨/٢) عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلق الرهن. وهو في «المراسيل لأبي داود» (ص ١٧٠). ينظر «بيان الوهم والإيهام» (٩٠/٥).

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل. والمثبت من «المغني» (٥٠٧/٦) و«سنن الدارقطني» (٤٤/٦) ومعاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب القرشي المدني. روى عن أبيه عبدالله وعبدالله بن عتبة بن مسعود... وغيرهم. روى عنه جماعة. ثقة. وقول ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٧٠): مقبول. غير مقبول. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٩٦/٢٨).

ما يُحْلَب) منه (بقدر نفقته) متحريراً للعدل؛ لحديث البخاري وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً: «الرهن يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة»^(١) (بلا إذن) رهن ولو كان حاضراً، لأنه مأذون فيه شرعاً، ولا ينهك المركوب والمحلوب، بالركوب والحلب نصاً^(٢)، لأنه إضرار به.

(وإن أنفق) مرتهن (عليه) أي على الرهن (بلا إذن رهن مع إمكان) استئذان^(٣) (لم يرجع) عليه بشيء، لأنه متبرع حكماً، فلم يرجع بعوضه، كالصدقة على مسكين، ولتفريطه بعدم الاستئذان (وإلا) أي وإلا يمكن استئذانه لغيبته أو استتاره (رجع) على رهن (بالأقل مما أنفق) على رهن أ (أو نفقة مثله إن نواه) ولو لم يستأذن حاكماً في الإنفاق، أو لم يشهد أنه ينفق ليرجع على ربه (و) حيوان (معار ومؤجر ومودع) ومشارك بيد أحدهما بإذن الآخر إذا أنفق عليه مستعير، ومستأجر ووديع وشريك (كرهن) فيما سبق تفصيله.

وإن مات قن فكفنه فكذلك (ولو خرب) رهن كدار انهدمت (فعمره) أي الرهن مرتهن بلا إذن رهن (رجع) مُعمر (بألته فقط) لأنها ملكه، بخلاف نفقة الحيوان لحرمته، وعدم بقائه بدونها.

وإن جنى الرهن تعلق الأرض برقبته، فإن استغرقه خير سيده بين فدائه بالأقل من الأرض أو قيمته ويبقى الرهن بحاله، وبين بيعه في الجناية، أو تسليمه لوليها، فيملكه ويبطل الرهن فيهما، لاستقرار كونه عوضاً عنها، وإلا يستغرقه أرض بيع منه بقدره، أي قدر أرض الجناية، إن لم يفده سيده، وباقيه رهن، فإن تعذر بيع بعضه بيع الكل، للضرورة، وباقي ثمنه رهن.

(١) البخاري، الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب (٣/ ١١٥، ١١٦).

(٢) «الشرح الكبير» (١٢/ ٤٩٠).

وإن جني عليه فالخصم سيده، فإن غاب فالمرتهن، لتعلق حقه بموجب الجناية، ولسيد أن يعفو على مال، وأن يقتص إن أذن مرتهن، أو أعطاه ما يكون رهناً، فإن اقتص بدونهما في نفس أو دونها، أو عفى على مال فعليه قيمة الأقل من الجاني والمجني عليه، يجعل رهناً مكانه.

وإن وطىء مرتهن أمة مرهونة ولا شبهة له، حُذَّ، وَرَقَّ ولده، ولزمه المهر، وإن أذن راهن فلا مهر كالخرة المطاوعة، وكذا لا حد إن ادعى جهل تحريره، ومثله يجهله، لكونه حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية، وولده حر؛ لأنه من وطء شبهة.

فصل

في الضمان

وهو جائز بالإجماع في الجملة^(١) لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾^(٢)، قال ابن عباس: الزعيم: الكفيل^(٣). وقوله ﷺ: «الزعيم غارم»^(٤). رواه أبو داود والترمذي وحسنه، وهو مشتق من الضم، أو من التضمن، لأن ذمة الضامن تتضمن الحق^(٥).
وشرعاً: التزام من يصح تبرعه ما وجب أو ما سيجب على آخر^(٦).
فلذلك قال: (ويصح ضمان جائز التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد (ما) (وجب) (يصح) وجب (أو) ما (سيجب على) شخص (غيره) مع بقاءه على

(١) «المغني» (٧٢/٧).

(٢) سورة يوسف، الآية: ٧٢.

(٣) أخرجه ابن الأنباري في «الوقف والابتداء» كما في «الدر المنثور» (٤/٥٦٠) والخطي في «مسائل نافع بن الأزرق عن عبدالله بن عباس» (ص ٥٦).

(٤) أبو داود، في البيوع، باب في تضمين العارية (٣/٨٢٤ - ٨٢٥)، والترمذي، في البيوع، باب ما جاء في أن العارية مؤداة (٣/٥٥٦)، وابن ماجه، كتاب الصدقات، باب الكفالة (٢/٨٠٤) عن أبي أمامة. قال الترمذي: حسن غريب. اهـ ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٥٤).

(٥) قول الفقهاء: الضمان مأخوذ من الضم. خطأه جماعة. قال في «المصباح المنير» (٢/٤٩٨): وهو غلط من جهة الاشتقاق، لأن نون الضمان أصلية، والضم ليس فيه نون، فهما مادتان مختلفتان. اهـ

والصحيح أن الضمان مصدر ضمَّته أضمنه ضماناً: إذا كَفَّلْتُهُ، وأنا ضامن، وضمين.
وقد حكى في «الإنصاف» اختلاف الفقهاء في اشتقاقه.

ينظر: «الكليات» (ص ٥٧٥) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٠٣) و«المطلع» (ص ٢٤٨) و«الإنصاف» (٥/١٣).

(٦) ينظر: «منتهى الإرادات» - بحاشية ابن قائد - (٢/٤٢٦) و«التنقيح المشيع» (ص ١٤٤).

مضمون عنه؛ لحديث: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»^(١) (لا الأمانات) كوديعة وعين مؤجرة ومال شركة وعين أو ثمن بيد وكيل في بيع أو شراء فلا يصح ضمانها، لأنها غير مضمونة على صاحب اليد، فكذا على ضامنه (بل) يصح ضمان (التعدي فيها) لأنها مع التعدي مضمونة كالغصب، فعلى هذا لا يصح ضمان الدَّالِّين فيما يعطونه لبيعه، إلا أن يضمن تعديهم فيه أو هربهم به.

(ولا) يصح ضمان (جزية) بعد وجوبها، ولا قبله من مسلم ولا كافر، لفوات الصغار عن المضمون بدفع الضامن، ولا يصح ضمان دين كتابة، لأنه ليس بلازم ولا مآله إلى اللزوم؛ لأن المكاتب له تعجيز نفسه والامتناع من الأداء.

ويحصل الضمان بلفظ: أنا ضمين، وكفيل، وقبيل، وحميل، وزعيم، وبلفظ ضمننت دينك، أو تحملته، ونحو ذلك، ويصح بإشارة مفهومة من آخرس لقيامها مقام نطقه، لا بكتابة منفردة عن إشارة، ومن لا تفهم إشارته لا يصح ضمانه.

(وشرط) لصحة ضمان (رضى ضامن فقط) لأن الضمان تبرع بالتزام الحق، فاعتبر له الرضى، كال تبرع بالأعيان، ولا يعتبر رضى مضمون عنه، لأن أبا قتادة ضمن الميت في الدينارين^(٢)، وأقره الشارع. ولصحة قضاء دينه بغير إذنه وأولى ضمانه، ولا رضى من ضامن له، لأنه وثيقة لا يعتبر لها قبض، فلم يعتبر لها رضى كالشهادة.

ولا يعتبر معرفة مضمون له ومضمون عنه، ولا يعتبر العلم بالحق

(١) الترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «نفس المؤمن...» (٣/ ٣٨٠) وابن ماجه في الصدقات، باب التشديد في الدين (٢/ ٨٠٦).

قال الترمذي: حسن. اهـ وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٢٦) وأقره الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري في الحوالات، باب إذا أحوال دين الميت على رجل جاز (٣/ ٥٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾^(١) وهو غير معلوم لأنه يختلف، ولا وجوبه إن آل إلى العلم به وإلى الوجوب. فيصح: ضمنت لزيد ما على بكر، وإن جهله الضامن، أو ضمنت لزيد ما يداينه بكر^(٢) وما يقر له به، أو يثبت له عليه، لما تقدم، وله إبطاله قبل وجوبه، لأنه إنما يلزم بالوجوب.

ويصح ضمان دين ضامن فأكثر، فيثبت الحق في ذمة الجميع، فأيهم قضاء برئوا، وإن برىء المدين برىء الكل، وإن أبرأ مضمون له أحدهم برىء ومن بعده لا من قبله.

(ولرب حقّ مطالبة من شاء منهما) أي من الضامن والمضمون عنه، لثبوت الحق في ذمتهما، وله مطالبتهما معاً في الحياة والموت، فأيهما قضا برىء الكل، كما تقدم، لأن الضمان وثيقة، فإذا برىء الأصيل زالت الوثيقة، كالرهن.

ويصح ضمان عهدة مبيع^(٣)، وألفاظ ضمان العهدة: ضمنت عهده، أو ثمنه، أو دركه^(٤)، أو يقول لمشتري: ضمنت خلاصك منه، أو

(١) سورة يوسف، الآية: ٧٢.

(٢) في الأصل: (بكر) والمثبت من «شرح منتهى الإرادات» (٢/٢٤٨).

(٣) قال عثمان بن قائد في «حاشية المنتهى» (٢/٤٣٠) وعهدة المبيع لغة: الصك، أي: الكتاب الذي تكتب به المعاملات والأقارير.

واصطلاحاً: ضمان الثمن أو جزء منه عن أحدهما للآخر، إن ظهر ما يوجبه. اهـ
ينظر: «المعجم الوسيط» (٢/٦٣٤) و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٢/٥٥٢)
و«حاشية ابن قاسم على الروض» (٥/١٠٤).

(٤) الدّرك في البيع: التبعة. يقال: ما لحقك من درك فعليّ خلاصه. وهو ضمان الثمن للمشتري إن خرج المبيع مستحقاً أو معيباً أو ناقصاً. ينظر: «النظم المستعذب» (١/١٣٦)
و«المصباح المنير» (١/٢٦٠) و«القاموس الفقهي» (ص ٢٢٥) و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٢/٤١٦) و«نظرية الضمان الشخصي - الكفالة» (ص ٢٤٥).

متى خرج المبيع مستحقاً فقد ضمنت لك الثمن .
ويصح ضمان عين مضمونة كغصب وعارية ومقبوض على وجه
سوم .

وإن شرط خيار في ضمان ، أو في كفالة فساد .
ويصح قول جائر التصرف لمثله : ألق متاعك في البحر وعلي ضمانه ،
لصحة ضمان ما لم يجب ، فيضمنه القائل . وإن قال : ألقه وأنا وركبان
السفينة ضماناً له ، ففعل ، ضمن قائل وحده بالحصة . وإن قال : كل منا
ضامن لك متاعك ، أو قيمته ، لزم قائلًا ضمان الجميع ، سواء سمع الباقيون
فسكتوا ، أو قالوا : لا نفعل ، أو لم يسمعوا ، وإن ضمنه الجميع فالغرم على
عدددهم ، كضمانهم ما عليه من الدين .

ويجب إلقاء متاع إن خيف تلف معصوم بسببه ، فإن ألقى بعضهم
متاعه في البحر لتخف ، لم يرجع به على أحد ، وكذا لو قيل له : ألق متاعك ،
فألقاه . وإن ألقى متاع غيره بلا إذنه ليخففها ، ضمنه ، وإن سقط عليه متاع
غيره فخشى أن يهلكه ، فدفعه ، فوقع في البحر ، لم يضمنه .

تتمة:

لو قضى ضامن الدين أو أحال به ولم ينو رجوعاً على مضمون عنه لم
يرجع ، لأنه متطوع ، سواء ضمن بإذنه أو لا ، وإن نواه رجوع على مضمون
عنه ، لأنه قضاء يبرئ من دين واجب ، فكان من ضمان من هو عليه ،
كالحاكم إذا قضاه عنه عند امتناعه ، ولو لم يأذن مضمون عنه في ضمان ولا
قضاء ، لما سبق ، ويرجع بالأقل مما قضى أو قدر الدين ، وكذا في الرجوع
وعدمه كل كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجباً ، فيرجع إن نواه ، لا زكاة
ونحوها ، مما يفتقر إلى نية ، ككفارة ، لأنها لا تجزى بغير نية ممن هي عليه .

وإن أنكر مقضي عنه القضاء ، وحلف ، لم يرجع مدعي القضاء عليه
بشيء ، إلا بيينة ، وإن اعترف مضمون له بالقضاء ، وأنكر مضمون عنه ، لم

يسمع إنكاره؛ لاعتراف رب الحق بأن الذي له صار للضامن، فوجب قبول قوله. لأنه إقرار على نفسه.

ويصح ضمان الحال مؤجلاً، نصاً^(١)، وإن ضمن المؤجل حالاً لم يلزمه أدائه قبل أجله، لأنه فرع المضمون فلا يلزمه ما لا يلزمه، وإن عجله ضامن لم يرجع على مضمون عنه حتى يحل، ولا يحل دين مؤجل بموت مضمون عنه ولا بموت ضامن، لأن التأجيل من حقوق الميت، فلم يبطل بموته كسائر حقوقه، ومحلله إن وثق الورثة، قاله في «شرح المنتهى» للمصنف^(٢).

(وتصح الكفالة) مصدر كفّل، بمعنى التزم^(٣). وهي شرعاً: التزام رشيد (بيدن) أي: بإحضار (من عليه حق مالي) من دين أو عارية ونحو ذلك إلى ربه^(٤).

والجمهور على جوازها^(٥)، لعموم حديث «الزعيم

(١) «الإنصاف» (٥٧/١٣).

(٢) معونة أولي النهى (٤٠٥/٤).

(٣) هذا أول باب الكفالة. ولم يفصل بينها وبين باب الضمان بفصل أو باب تحت الضمان. والكفالة لغة: من كفّل. قال ابن فارس: الكاف والفاء واللام أصل صحيح يدل على تضمين الشيء للشيء... ومن الباب: الكفيل وهو الضامن. اهـ «معجم مقاييس اللغة» (١٨٧/٥). ينظر «الزاهر» (ص ٣٣١) و«المطلع» (ص ٢٤٩) و«القاموس» (ص ١٣٦١). وأكثر متون المذهب على فصل الكفالة البدنية عن باب الضمان بفصل. ينظر: «المقنع» (ص ١١٩) و«الوجيز» (٥١١/٢) و«منتهى الإرادات» (٤٣٥/٢) و«زاد المستقنع» (ص ٤٩) و«دليل الطالب» (ص ٢٦٦) و«مغني ذوي الأفهام» (ص ١١٩) و«كافي المبتدي» (ص ٢٤٠) وصنيع المؤلف سبقه إليه في: «عمدة الفقه» (ص ٤٧) و«التسهيل» (ص ١١٦).

(٤) «منتهى الإرادات» (٤٣٥/٢).

(٥) والخلاف في ذلك مع بعض الشافعية. وهو مذهب الظاهرية. وأصل خلاف بعض الشافعية، قول الشافعي في الدعوى والبيّنات: (.. غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة). اهـ إلا أن محققى الشافعية أكدوا أن معنى قول الشافعي هذا: ضعف من جهة القياس فحسب =

= قرر ذلك الرملي في «نهاية المحتاج» والشربيني في «مغني المحتاج». قال الشاشي في «حلية العلماء»: وتصح كفالة البدن على المنصوص. وقال في «الدعوى والبيئات»: الكفالة بالبدن ضعيفة.

فمن أصحابنا من قال: هي صحيحة قولاً واحداً. وقوله: ضعيفة. يعني في القياس. ومن أصحابنا من قال: فيها قولان. أظهرهما: أنه نصح، وهو قول عامة الفقهاء. اهـ والنع مذهب داود، وتبعه ابن حزم في «المحل» حيث قال: ولا يجوز ضمان الوجه أصلاً، لا في مال ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء. اهـ واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعِنَا عَنْدهُ﴾. ولأنها كفالة بنفس؛ فأشبهت الكفالة في الحدود.

واحتج الجمهور بعموم قوله ﷺ: «الزعيم غارم» فلم يفرّق. ويقول تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ (يوسف: ٦٦). قال القرطبي في «التفسير»: هذه الآية أصل في جواز الحماله بالعين والوثيقة بالنفس. اهـ

ولأنها وثيقة بالحق كالرهن. ولأنه سبب يتوصل به إلى ما له على طريق الوثيقة كالوثيقة بالمال. ولأن من عليه المال عليه أن يحضر أو يوكل من يحضر، وإذا ثبت أن ذلك عليه صح أن يضمن عنه، ولا يلزم عليه الحدود ولا يقال إن عليه أن يحضر ويقتل أو يحد.

وقد جاءت الآثار عن السلف بصحتها. بل قال الجوهري في «نوادير الفقهاء» (ص ٢٨٢): وأجمع الصحابة ومن بعدهم على إجازة الكفالة بالنفس - وإن لم يكن معه مال - وإنما الاختلاف بعدهم. اهـ

والراجح قول الجمهور، لوضوح أدلته وقوتها.

قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ...﴾ الحماله في الحدود ونحوها - بمعنى إحضار المضمون فقط - جائزة مع التراضي، غير لازم إذا أبى الطالب، وإنما الحماله في مثل هذا على أن يلزم الحميل ما كان يلزم المضمون من عقوبة، ولا يجوز إجماعاً. اهـ فهذا واضح لنقض استدلالهم بالآية والتعليل.

ينظر: «بداية المبتدي» (ص ١٤٥) و«متن القدوري» (ص ٧٠) و«الاختيار» (١١٦/٢) و«نوادير الفقهاء» (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) و«الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٢/٦٠٢) و«المعونة» له (٢/١٢٣) و«الكافي» لابن عبدالبر (٢/١٢٩) و«بداية المجتهد» (٢/٣٧٩) و«الجامع

غارم»^(١) ولدعاء الحاجة إلى الاستيثاق بضمان المال والبدن، وكثير من الناس يمتنع من ضمان المال فلو لم تجز الكفالة لأدى إلى الحرج، وتعطل المعاملات المحتاج إليها.

وتنعتقد بما ينعتقد به ضمان، لأنها نوع منه، وإن ضمن معرفته أخذ به ضامن المعرفة، نصاً^(٢)، كأنه قال: ضمنت لك حضوره متى أردت، لأنك لا تعرفه، فإن عجز عن إحضاره مع حياته لزمه ما عليه لمن ضمن معرفته له، ولا يكفي أن يُعرّفه باسمه أو مكانه.

(و) تصح الكفالة (ب) بدن (كل) من عنده (عين يصح ضمانها) كعارية وغصب، ولا تصح ببدن من عليه حد لله كحد زنا، أو لادمي كحد قذف، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا كفالة في حد»^(٣)، ولأنه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني ولا من عليه قصاص، لأنه بمنزلة الحد، ولا بزوجة لزوجها في حق الزوجية له عليها، ولا بشاهد، لأن الحق عليهما لا يمكن استيفاؤه من الكفيل، ولا بمكاتب لدين كتابة، لأن الحضور لا يلزمه، إذ له تعجيز نفسه، ولا إلى أجل مجهول أو بشخص مجهول، ولو في ضمان، بأن قال: ضمنت إلى نزول المطر ونحوه، أو ضمنت

= لأحكام القرآن (٢٢٥/٩) و«الأم - مع المزني» (٢٣٥/٣) و«حلية العلماء» للشاشي (٦٨، ٦٧/٥) و«مغني المحتاج» (٢٠٣/٢) و«نهاية المحتاج مع حواشيه» (٤٤٥/٤) و«حاشية عميرة» (٣٢٧/٢) و«حاشية الشرواني على التحفة» (٦٤٢/٦) و«المغني» (٩٦/٧)، (٩٧) و«التوضيح» (٦٦٩/٢) و«بلغة الراغب» (ص ٢٢٠).

(١) تقدم تخريجه (ص ٧٣٢).

(٢) «شرح المنتهى» (٢٥٢/٢).

(٣) أخرجه البيهقي في الضمان، باب الكفالة بالبدن (٧٧/٦) وقال: تفرد به بقية عن أبي محمد عمر بن أبي عمر الكلاعي، وهو من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكورة. اهـ وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٨١/٥) في ترجمة عمر بن أبي عمر الكلاعي، وقال: غير محفوظ. اهـ

أحد هذين، فلا يصح الضمان للجهالة، ولو قال: كفلت لك هذا المدين على أن تبرئني من الكفالة بفلان، أو ضمنت لك هذا الدين بشرط أن تبرئني من ضمان الدين الآخر، لم يصح، لأنه شرط فسخ عقد في عقد، كالبيع بشرط فسخ بيع آخر.

(وشرط) لصحة كفالة (رضى كفيل فقط) فلا يشترط رضى مكفول به، ولا مكفول له، كضمان.

ومتى سلم كفيل مكفولاً به للمكفول له بمحل عقد، وقد حل الأجل إن كانت الكفالة مؤجلة، برىء الكفيل، لأن الكفالة عقد على عمل، فبرىء منه بعمله كالإجارة، وسواء كان عليه فيه ضرر أو لا، فإن سلمه في غير محل العقد، أو غير موضع شرطه لم يبرأ، لأن رب الحق قد لا يقدر على إثبات الحجة فيه، لنحو غيبة شهوده (فإن مات) المكفول (أو تلفت العين) المضمونة، التي تكفل ببدن من هي عنده (بفعل الله تعالى، قبل طلب) أو سلم مكفول نفسه، أو سلمه كفيل قبل حلول الأجل، ولا ضرر على مكفول له في قبضه (برىء) كفيل. وعلم منه أنه لا يبرأ بتلفها بعد طلبه بها، ولا بتلفها بفعل آدمي، ولا بغصبها، ولا يبرأ بموت كفيل إن مات هو، ولا بموت مكفول له.

ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر، وإن سلم نفسه برئاً، وإن كفل الكفيل آخر، والآخر آخر، برىء كلُّ براءة من قبله، لا عكسه، كضمان.

(وتجاوز الحوالة) في الجملة إجماعاً^(١). وهي مشتقة من التحول، لأنها تحول الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال

(١) «المغني» (٥٦/٧) وهذا أول الكلام على باب الحوالة. ولم يفصل بينها المؤلف وبين الكفالة بفصل. وأكثر الخنابلة على جعل باب للحوالة. ينظر: «الكافي» (٢٨٧/٣) «الزاد» (ص ٤٩) و«الوجيز» (٥١٥/٢) و«التسهيل» (ص ١١٧) و«دليل الطالب» (ص ٢٦٧).

عليه^(١) . وهي ثابتة بالسنة ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً : «مطل الغني ظلم ، ومن أحيل على غني فليتبّع»^(٢) . متفق عليه . وفي لفظ : «ومن أحيل بحقه على مليء فليحتل» ، وهي عقد إرفاق ، ولا خيار فيها .
والحوالة شرعاً : انتقال مال من ذمة إلى ذمة^(٣) . وتصح بلفظها ، كأحلتك ، أو بمعناها الخاص بها كأتبعتك بدينك على زيد ونحوه ، ولا تصح إلا (على دين مستقر) نصاً^(٤) ، كبذل قرض ، وثمن مبيع بعد لزوم بيع ، لأن غير المستقر عرضة للسقوط ، فلا تصح على مال سلم ، ولا على رأس ماله ، ولا على صداق قبل دخول أو مال كتابة ، ولا بجزية على مسلم أو ذمي ؛ لفوات الصغار عن المحيل ، ولا أن يحيل ولد على أبيه ؛ لأنه لا يملك طلب أبيه .

وإنما تصح الحوالة (إن اتفق الدينان جنساً) فلا تصح بدنانير على دراهم (ووقتاً) فلا يصح بحالٍ على مؤجل ، ولا مع اختلاف أجل (ووصفاً) فلا يصح بصحاح على مكسّره ، (وقدراً) أي : معرفة قدر المال المحال به وعليه ، لا اعتبار التسليم ، والجهالة تمنع منه .

(وتصح) الحوالة (بخمسة) على خمسة (من عشرة ، وعكسه) فتصح بخمسة من عشرة على خمسة ؛ للموافقة ، ولا تصح بعشرة على خمسة ، ولا عكسه ، للتخالف .

(١) «حلية الفقهاء» لابن فارس (ص ١٤٢) و«المطلع» (ص ٢٤٩) و«الدر النقي» (٣/ ٥٠٧) و«التوقيف» (ص ٢٩٩) .

(٢) البخاري في الحوالة ، باب الحوالة . . . وباب إذا أحال على مليء فليس له رد (٣/ ٥٥) ، ومسلم ، في المساقاة ، باب تحريم مطل الغني . . . (٣/ ١١٩٧) ، واللفظ الآخر أخرجه أحمد (٢/ ٤٦٣) دون قوله : «بحقه» والبيهقي (٦/ ٧٠) .

(٣) «المستوعب» (٢/ ٢١٧) و«منتهى الإرادات» (٢/ ٤٤١) و«هداية الراغب» (ص ٢٧٤) و«الروض المربع» - مع حاشية - (٥/ ١١٥) .

(٤) «الإنصاف» (١٣/ ٩٤) .

ويعتبر لصحة الحوالة رضى محيل؛ لأن الحق عليه، فلا يلزمه أدائه من جهة الدين الذي على المحال عليه (ويعتبر) أيضاً (رضى محتال^(١)) على غير (مليء) وأما على المليء^(٢) فلا يعتبر رضاه، ويجبر على اتباعه، نصاً^(٣)، لظاهر الخبر^(٤)، ولأن للمحيل وفاء ما عليه من الحق بنفسه وبمن يقوم مقامه، وقد أقام المحال عليه مقام نفسه في التقبيض، فلزم المحتال القبول، ولو كان المليء المحال عليه ميتاً.

ويبرأ محيل بمجردھا، ولو أفلس محال عليه بعدها، أو جحد الدين وعلمه المحتال، أو صدق المحيل، أو ثبت بينة فماتت، أو مات محال عليه وخلف تركه، أو لا، إذ الحوالة بمنزلة الإيفاء، والمليء الذي يجبر محتال على اتباعه، هو القادر بماله وقوله وبدنه، بأن يجد مالاً يوفي به، وأن لا يكون مماطلاً، وأن يمكن حضوره مجلس الحكم.

وإن ظنه مليئاً، أو جهله، ولم يشترط الملاءة، فبان مفلساً، لم يرجع؛ لتفريطه بترك اشتراطها، فإن اشترطها فبان المحال عليه معسراً رجع على محيل دينه؛ لأن الفلاس عيب، ولم يرض به، أشبه المبيع إذا بان معيباً. ومتى صحت الحوالة فرضي المحتال، والمحال عليه بخير منه، أو دونه في الصفة أو القدر، أو بتعجيله أو بتأجيله، أو عوضه، جاز ذلك، لأن الحق لهما، لكن إن جرى بين العوضين ربا نسيئة اشترط القبض بمجلس التعويض.

وإذا بطل بيع وقد أحيل بائع بالثمن، أو أحال مديناً له على المشتري بالثمن، بطلت الحوالة، ولا تبطل إن فسخ البيع بعد أن أحيل بائع، أو

(١) في «أخصر المختصرات» (ص ١٧٧): (محيل ومحتال).

(٢) المليء مهموزٌ هو القادر على الوفاء من غير ماطلة. ينظر: «المغني» (٦٢/٧) و«الدر النقي» (٥٠٩/٣).

(٣) «شرح منتهى الإرادات» (٢٥٧/٢). وينظر: «الإنصاف» (١٠٣، ١٠٢/١٣).

(٤) المتقدم في الصفحة السابقة.

أحال بالثمن، على أي وجه كان الفسخ، لأن البيع لم يرتفع من أصله فلم يسقط الثمن، ولمشتر الرجوع على بائع فيهما، وكذا نكاح فسخ، وقد أحيلت الزوجة بالمهر، وإجارة فسخ، وقد أحيل مؤجر أو أحال بأجرة، ولبائع أن يحيل المشتري على من أحاله عليه في الأولى، ولمشتر أن يحيل محالاً عليه من قبل بائع على بائع في الثانية.

ومن طالب مدينه فقال: أحلت عليّ فلاناً الغائب، وأنكره الدائن، فقلوه، ويعمل بالبينة إن كانت.

فصل

في الصلح وأحكام الجوار

والصلح لغة: التوفيق والسَّلم^(١) - بفتح السين وكسرهما - وهو ثابت بالإجماع^(٢)، لقوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(٣)، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٤). رواه أبو داود، وغيره.

والصلح خمسة أنواع:

أحدها: يكون بين مسلمين وأهل حرب.

والثاني: بين أهل عدل وبغي.

والثالث: بين زوجين خيف شقاق بينهما، أو خافت إعراضه.

والرابع: بين متخاصمين في غير مال.

والخامس: بين متخاصمين فيه، وهو المذكور بقوله: (والصلح في

الأموال قسمان: أحدهما) صلح (على الإقرار) والثاني: صلح على الإنكار.

(وهو) أي الصلح على الإقرار (نوعان: أحدهما) (الصلح على جنس الحق،

مثل أن يُقر) جائز التصرف (له) أي لمن يصح تبرعه (بدين) معلوم (أو) يقر

(١) «القاموس» (ص ٢٩٣) و«الدر النقي» (٣/ ٥٠٥) و«المطلع» (ص ٢٥٠)، «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٤٦٠) و«المصباح المنير» (١/ ٤٧٢).

(٢) «المغني» (٥/ ٧).

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٨.

(٤) أبو داود، في الأفضية، باب في الصلح (٤/ ١٩ - ٢٠).

وأخرجه الترمذي، في الأحكام، باب (٣/ ٦٢٥، ٦٢٦)، وابن ماجه، في الأحكام، باب في

الصلح (٢/ ٧٨٨) من حديث عمرو بن عوف وقال الترمذي: حسن صحيح. اهـ

وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٤٩) وينظر: «خلاصة البدر المنير» (٢/ ٨٧) وما سبق

(ص ٦١٥).

له بـ (عين) بيده (فيضع) المقر له عن المقر بعض الدين (أو يهب له البعض) من العين المقر بها (ويأخذ) المقر له (الباقى) من الدين أو العين، (فيصح) ذلك (ممن يصح تبرعه) لأن جائر التصرف لا يمنع من إسقاط بعض حقه أو هبته، كما لا يمنع من استيفائه. وقد كلم ﷺ غرماء جابر ليعفوا عنه^(١) (بغير لفظ صلح) فلا يصح بلفظ صلح، لأنه هضم للحق (بلا شرط) أو بشرط أن يعطيه الباقي، وإن لم يذكر لفظ الشرط، كعلى أن تعطيني كذا منه، أو تعوضني منه كذا، لأنه يقتضي المعاوضة، فكأنه عاوض عن بعض حقه ببعض، أو يمنعه حقه بدون إعطائه منه، فلا يصح، لأنه أكل مال الغير بالباطل.

ولا يصح عن دين مؤجل، ببعضه حالاً، إلا في مال كتابة.
ولا يصح صلح عن حق، كدية خطأ، أو قيمة متلف غير مثلي، بأكثر من حقه المصالح عنه من جنسه، لأن الدية والقيمة ثبتت في الذمة بقدره، فالزائد لا مقابل له، فيكون حراماً، لأنه من أكل المال بالباطل.
ويصح الصلح عن متلف مثلي، كبر، بأكثر من قيمته من أحد النقلين، ويصح عن حق كدية خطأ، وقيمة متلف، بعرض قيمته أكثر من الدية، أو قيمة المتلف المثلي، لأنه لا ربا بين العوض والمعوّض عنه.
ومن قال لغريمه: أقر لي بديني وأعطيك، أو وخذ منه مائة. ففعل لزمه ما أقر به، ولم يصح الصلح.

النوع (الثاني) من قسمي الصلح على إقرار، أن يصالح (على غير جنسه) بأن أقر له بدين، أو عين، ثم صالحه عنه بغير جنسه، فهو معاوضة.

(١) أخرجه البخاري، في البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي، وفي الاستقراض باب إذا قضى دون حقه أو حله... وباب إذا قاص أو جازفه في الدين، وباب الشفاعة في وضع الدين، وفي الهبة باب إذا وهب ديناً على رجل، وفي الصلح باب الصلح بين الغرماء... (٣/٢١، ٨٤، ٨٦، ١٣٧، ١٧١) وفي مواضع أخرى.

ويصح بلفظ الصلح كسائر المعاوضات، بخلاف ما قبله؛ لأن المعاوضة عن الشيء ببعضه حرام (فإن كان) الصلح (بأثمان عن أثمان) بأن أقر له بدينار فصالحه عنه بعشرة دراهم (ف) هو (صرف) يعتبر فيه التقابض قبل التفرق (و) إن كان (بعرض عن نقد) كأن أقر له بدينار وصالحه عنه بثوب ونحوه (وعكسه) بأن أقر له بثوب مثلاً فصالحه عنه بدينار (ف) الصلح في ذلك (بيع) يشترط له شروطه، كالعلم به، والقدرة على التسليم، والتقابض بالمجلس إن جرى بينهما ربا.

والصلح عن نقد أو عرض مقرّ به بمنفعة، كسكنى دار، وخدمة قن معينين، إجارة، فيعتبر له شروطها، وتبطل بتلف الدار، وموت القن، كباقي الإجازات.

ولو صالح الورثة من وُصِّي له بخدمة رقيق، أو سكنى دار معينة، أو بحمل أمة معينة بدراهم مسماة؛ جاز لأنه إسقاط حق فيصح في المجهول للحاجة.

ومن صالح عن عيب في مبيعه بشيء صح، وليس من الأرض في شيء، ويرجع به إن بان عدم العيب، أو زال سريعاً بلا كلفة، ولا تعطيل نفع على مشتر.

ويصح الصلح عما تعذر علمه من دين، كمن بينهما معاملة وحساب مضى عليه زمن طويل، أو تعذر علمه من عين، كقفيز حنطة وقفيز شعير اختلطاً وطحناً، بمال معلوم نقد ونسيئة، لقوله ﷺ لرجلين اختصما في موارد دَرَسَتْ بينهما: «استهما، وتوخيا الحق، وليحلل أحكما صاحبه»^(١). رواه أحمد وأبو داود، ولأنه إسقاط حق فصح في المجهول

(١) أحمد (٣٢٠/٦) وأبو داود، الأفضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ (١٤/٤) عن أم سلمة، وقال الحاكم في «المستدرک» (٥٩/٤): صحيح على شرط مسلم. وأقره الذهبي. ينظر: «إرواء الغلیل» (٢٥٢/٥) وفيه: أنه حسن. اهـ

للحاجة، وسواء كان الجهل من الجهتين، أو ممن هو عليه، فإن وقع الصلح بمجهول لم يصح، لأن تسليمه واجب والجهل به يمنعه، فإن لم يتعذر علم المجهول كتركة باقية، صالح الورثة الزوجة على حصتها منها مع الجهل بها، كإبراء من المجهول، جزم به في «التنقيح»^(١) وقدمه في «الفروع»^(٢)، قال في «التلخيص»^(٣) : وقد نزل أصحابنا الصلح عن المجهول المقرر به بمعلوم منزلة الإبراء من المجهول، فيصح على المشهور، لقطع النزاع، وظاهر كلامه في «الإنصاف»^(٤) أن الصحيح المنع؛ لعدم الحاجة إليه، ولأن الأعيان لا تقبل الإبراء، وقطع به في «الإقناع»^(٥)، قال في «الفروع»^(٦) : وهو ظاهر نصوصه.

(القسم الثاني) من قسمي الصلح في المال، الصلح (على الإنكار: بأن يدعى عليه) أي: بأن يدعي شخص على آخر عيناً أو ديناً (فينكر أو يسكت) وهو يجهل المدعى به (ثم يصالحه) على نقد أو نسيئة (فيصح) الصلح للخبر^(٧)، (ويكون) الصلح على الإنكار (إبراءً في حقه) أي المدعى عليه،^٨ لأنه بذل العوض لدفع الخصومة عن نفسه، لا في مقابلة حق ثبت عليه، فلا شفعة فيه إن كان شقصاً من عقار، ولا يستحق لعيب وجده في مصالح عنه شيئاً، لأنه لم يبذل العوض في مقابلته، لا اعتقاده أنه ملكه قبل الصلح، فلا معاوضة.

(١) «(ص ١٤٨).

(٢) (٢٦٧/٤).

(٣) «التلخيص» لفخر الدين ابن تيمية. غير مطبوع. ينظر: «الإنصاف» (١٣/١٤٩).

(٤) «الإنصاف» (١٣/١٤٨).

(٥) (٣٦٩/٢).

(٦) (٢٦٧/٤).

(٧) المتقدم (ص ٧٥٢).

(و) يكون الصلح (بيعاً في حق مدّع) فله رد المصالح به عما ادعاه بعيب يجده، لأنه أخذه على أنه عوض ما ادعاه، وثبت في مشفوع الشفعة، لأنه أخذه عوضاً عما ادعاه، كما لو اشتراه به.

(ومن علم كذب نفسه) من مدع ومدعى عليه (فالصلح باطل في حقه) أما المدعي؛ فلأن الصلح مبني على دعواه الباطلة، وأما المدعى عليه فلأنه مبني على جحده حق المدعي، ليأكل حقه بالباطل، وما أخذه مدع عالم كذب نفسه مما صولح به، أو أخذه مدعى عليه مما انتقصه من الحق بجحده، فهو حرام، لأنه أكل مال الغير بالباطل، وإن صالح المنكر بشيء، ثم أقام مدع بينة أن المنكر أقر قبل الصلح بالملك، لم تسمع، ولو شهدت بأصل الملك، لم ينقض الصلح.

ومن قال لآخر: صالحني عن الملك الذي تدعيه، لم يكن مقرّاً به، لاحتمال إرادة صيانة نفسه عن التبذل، أو حضور مجلس الحكم بذلك.

وإن صالح أجنبي عن منكر لدين بإذنه أو بدونه، صح؛ لجواز قضائه عن غيره بإذنه وبغير إذنه، لفعل علي وأبي قتادة - رضي الله عنهما - وأقرهما عليه عليه السلام ^(١)، أو صالح عن منكر لعين بإذنه، أو بدونه، صح، ولو لم يقل: إنه وكله؛ لأنه افتداء للمنكر من الخصومة، وإبراء له من الدعوى، ولا يرجع بشيء مما صالح به عن المنكر إن دفع بدون إذنه في الصلح أو الدفع، لأنه أدى عنه ما لا يلزمه، فكان متبرعاً، كما لو تصدق عنه، فإن أذن له في الصلح، أو في الأداء عنه، رجع عليه إن نواه.

(١) حديث علي أخرجه الدارقطني في البيوع (٧٨/٣، ٧٩)، والبيهقي، كتاب الضمان، باب وجوب الحق بالضمان (٧٣/٦) وضعفه. وحديث أبي قتادة أخرجه البخاري في الحوالة باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز، وفي الكفالة باب من تكفل عن ميت ديناً، فليس له أن يرجع (٥٧، ٥٥/٣) وغيره.

يصح الصلح عما ليس بمال مع إقرار ومع إنكار، كعن قَوَدٍ في نفس ودونها، وعن سكنى دار ونحوها، وعن عيب في عوض أو معوض، وإن لم يجز بيع ذلك؛ لأنه لقطع الخصومة، فيصح عن قود بفوق دية ولو بلغ ديات؛ لما روي أن الحسن والحسين وسعيد بن العاص بذلوا للذي وجب له القصاص على هذبة بن خشرم سبع ديات، فأبى أن يقبلها، ولأن المال غير متعين، فلم يقع العوض في مقابلته.

ويحرم أن يجري شخص في أرض غيره أو في سطحه ماء، ولو تضرر بتركه، بلا إذنه، ويصح صلحه عن ذلك بعوض، ويعتبر لصحة ذلك علم قدر الماء الذي يجريه، لاختلاف ضرره بكثرته وقلته بساقية، وعلم قدر ماء مطر برؤية ما يزول عنه من سطح أو أرض أو بمساحته، وتقدير ما يجري فيه الماء، ولا يعتبر علم قدر عمقه، لأنه إذا ملك عين الأرض أو نفعها كان له إلى التخوم^(١) فله النزول فيه ما شاء. وفي «الإقناع»^(٢) يعتبر إن وقع إجارة. ولا يعتبر علم مدة الإجراء للحاجة، وإن صالحه على سقي أرضه من نهره أو من عينه أو بئر المعين مدة، ولو كانت معينة، لم يصح الصلح لعدم ملك الماء، وإن صالحه على ثلث النهر أو العين ونحوه صح، والماء تبع للقرار. ويصح شراء ممر في دار ونحوها من مالك، وشراء موضع بحائط يفتح باباً، وشراء بقعة تحفر بئراً، وعلو بيت ولو لم يبن، إذا وَصَفَ^(٣)، ليبني عليه، أو ليضع عليه بنياناً، أو خشباً موصوفين، وإذا زال ما على العلو فله إعادته، وله الصلح على عدمها، كما له الصلح على زواله، وله فعل ما تقدم من الممر وفتح الباب وحفر البقعة بئراً ووضع البناء والخشب على علو غيره صلحاً أبداً، أو إجارة مدة معينة، وإذا مضت بقي. وللمالك العلو أجرة المثل، ولا يطالب بإزالة بنائه وخشبه، لأنه العرف فيه.

(١) التخوم جمع تخم وهو حد الأرض. «المصباح المنير» (١/ ١٠٠).

(٢) (٣٧٣/ ٢) وعبارته: وإن كان إجارة، اشترط ذكر العمق. اهـ

(٣) أي وصف البيت ليعلم. «شرح المنتهى» (٢/ ٢٦٧).

فصل في حكم الجوار

بكسر الجيم مصدر جاور، وأصله الملازمة، ومنه قيل للمعتكف مجاور، للملازمة الجار جاره في المسكن^(١). وفي الحديث: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»^(٢).

(وإذا حصل في أرضه) أي: الإنسان التي يملكها، أو بعضها، أو يملك نفعها، أو بعضه (أو) على (جداره أو) في (هوائه غصن شجرة غيره) أو عِرْقُهُ (أو غرفته، لزم) رب الغصن أو العرق^(٣) (إزالته) برده إلى ناحية أخرى، أو قطعه، سواء أضر ضرراً، أو لا، ليخلي ملكه الواجب إخلاؤه، والهواء تابع للقرار (وضمن) رب غصن أو [عِرْق]^(٤) (ما تلف به، بعد طلب) بإزالته، لصيرورته متعدياً بإبقائه (فإن أبي) رب غصن [أو عرق]^(٥) (إزالتهما) لم يجبر في الغصن (لأن حصوله في هوائه ليس من فعله (ولواه) ناحية، إن أمكن ذلك بلا قطع (فإن لم يمكن) إزالته (إلا بقطعه (فله قطعه) أي الغصن (بلا حكم) حاكم ولا غرم؛ لأنه لا يلزمه إقرار مال غيره في ملكه بلا رضاه. ولا يصح صلح رب الغصن عن ذلك، ولا صلح مَنْ

(١) ينظر: «حلية الفقهاء» (ص ١٥٥) و«المصباح المنير» (١/١٥٧).

(٢) أخرجه البخاري، في الأدب، باب الوصاء بالجار... (٧/٧٨)، ومسلم في البر (٤/٢٠٢٥) عن عائشة.

(٣) في الأصل: (رب الغصن أو الغرفة أو العرق) وما أثبت من «شرح المنتهى» (٢/٢٦٨) و«معونة أولي النهى» (٤/٤٦٦).

(٤) في الأصل: (أو غرفة) والتصويب من: «شرح منتهى الإرادات» (٢/٢٦٨) وأصله: «معونة أولي النهى» (٤/٤٦٦).

(٥) في الأصل: (أو غرفة) والمثبت من المصدرين السابقين.

مال حائطه، أو زلق خشبُه إلى ملك غيره عن ذلك؛ بعوض، لأن شغله لملك الآخر لا ينضبط، فإن اتفقا على أن الثمرة له أو بينهما جاز، لأنه أصلح من القطع، ولم يلزم الصلح، لأنه يؤدي إلى ضرر رب الشجر، لتأييد استحقاق الثمرة عليه، أو مالك الهواء، لتأييد بقاء الغصن في ملكه، فلكل منهما فسخه، فإن مضت مدة ثم امتنع رب الشجر عن دفع ما صالح به من الثمرة، فعليه أجرة المثل.

(ويجوز فتح باب لاستطراقٍ في دربٍ نافذ) لأنه ارتفاق بما لا يتعين له مالك، ولا إضرار فيه على المارين (لا إخراج جناح) وهو الرّوشن^(١)، على أطراف خشب أو حجر مد فوّه في الحائط (وساباط) وهو المستوفي للطريق على جدارين^(٢) (وميزاب) فيحرم إخراجها بنافذ (إلا بإذن إمام) أو نائبه، لأنه نائب المسلمين، فإذا كاذبهم، ولحديث أحمد: أن عمر اجتاز على دار العباس، وقد نصب ميزاباً إلى الطريق، فقلعه، فقال: تقلعه وقد نصبه رسول الله ﷺ بيده، فقال: والله لا تنصبه إلا على ظهري، فانحنى حتى صعد على ظهره فنصبه^(٣). ولجريان العادة به (مع أمن الضرر) بأن يمكن عبور محمل من تحته، وإلا لم يجز وضعه، ولا إذنه فيه، فإن كان الطريق منخفضاً وقت وضعه، ثم ارتفع لطول الزمن، فحصل به ضرر؛ وجبت

(١) الروشن: الكوة، والشرقة، والرّف.

ينظر: «القاموس» (ص ١٥٤٩) و«المعجم الوسيط» (١/٣٤٧).

(٢) «القاموس» (ص ٨٦٤) وعبارته:

سقيفة بين دارين تحتها طريق. جمعها: سوابيط، وساباطات.

(٣) أحمد في «المسند» (١/٢١٠) من حديث عبيد الله بن عباس. قال ابن أبي حاتم:

سألت أبي عنه فقال: هو خطأ. وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٠٦، ٢٠٧)، رجاله

ثقات، إلا أن هشام بن سعيد لم يسمع من عبيد الله. اهـ

وضعفه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣/١٧٨٩).

ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٥١).

إزالته، ذكره الشيخ تقي الدين^(١) (وفعل ذلك) أي: إخراج جناح، وساباط، وميزاب (في ملك جار، و) في (درب مشترك؛ حرام، بلا إذن مستحق) لأن الدرب ملكهم، فلم يجوز التصرف فيه إلا بإذنهم.

ويجوز فتح باب في ظهر دار في درب غير نافذ بلا إذن أهله لغير استطراق، كإضوء وهواء؛ لأن الحق لأهله في الاستطراق ولم يزاحمهم فيه، ولأن غايته التصرف في ملك نفسه برفع بعض حائطه، ويجوز نقل باب في درب غير نافذ من أوله إلى آخره، لتركه بعض حقه في الاستطراق، فلم يمنع منه، بلا ضرر، فإن كان فيه ضرر منع منه، كأن فتحه في مقابلة باب غيره ونحوه، ولا يجوز نقل الباب إلى داخل^(٢) إن لم يأذن من فوقه، فإن أذن جاز، ويكون إعارة لازمة، فلا رجوع للآذن، كإذنه في نحو بناء على جداره.

تتمة:

يحرم أن يحدث بملكه ما يضر بجاره، كحمام يتأذى جاره بدخانه، أو يتضرر حائطه بمائه، ومثله مطبخ، وككنيف^(٣) يتأذى بريجه، أو يصل إلى

(١) «الاختيارات» (ص ٢٠٠). وعبارة الشيخ - رحمه الله تعالى -: والساباط الذي يضر بالمارة، مثل أن يحتاج الراكب أن يحني رأسه إذا مرَّ هناك، وإن غفل عن نفسه رمى عمامته، أو شجَّ رأسه، ولا يمكن أن يمر هناك جمل عالٍ إلا كسرت قتيه، والجمل المحمل لا يمر هناك، فمثل هذا الساباط: لا يجوز إحداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين، بل يجيب على صاحبه إزالته، فإن لم يفعل كان على ولاية الأمور إلزامه بإزالته حتى يزول الضرر، حتى لو كان الطريق منخفضاً ثم ارتفع على طول الزمان، وجب إزالته إذا كان الأمر على ما ذكر. والله أعلم. اهـ

(٢) أي لا يجوز نقل الباب بدرب غير نافذ من أوله إلى داخل منه. «شرح المنتهى» (٢/ ٢٧٠).

(٣) الكنيف: الساتر، ويسمى الترس كنيفاً، لأنه يستر صاحبه. وقيل للمرحاض: كنيف، لأنه يستر قاضي الحاجة، والجمع كُنُفٌ. «المصباح المنير» (٢/ ٧٤٤).

بثّره، ورَحَى يهتز بها حيطانه، وتَثُور يتعدى دخانه إليه، ودكان حِدَادَة ونحوه، يتأذى بدقه ويهز الحيطان، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»^(١) وهذا إضرار بجاره، وله منعه من ذلك، كما له منعه من ابتداء إحياء ما بجواره لتعلق مصالحه به، وله تعلية داره، ولو أفضى إلى سد الفضاء عن جاره، قاله الشيخ تقي الدين^(٢)، وإن ادعى فساد بثّره بكنيف جاره، أو بالوعته^(٣)، اختبر بالنفط^(٤) يلقي فيهما، فإن ظهر طعمه أو ريحه بالماء

(١) أخرجه ابن ماجه، في الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (٢/ ٧٨٤) وأحمد (٥/ ٣٢٦ - ٣٢٧، ١/ ٣١٣) عن عبادة بن الصامت. وابن عباس.

وقد جاء هذا الحديث عن جماعة من الصحابة: كأبي سعيد، وأبي هريرة، وجابر، وعائشة، وثعلبة بن أبي مالك، وأبي لبابة رضي الله عنهم.

قال النووي في «الأربعين» (ص ٧٤): حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً. ورواه مالك في «الموطأ» عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا، فأسقط أبا سعيد. وله طرق يقوي بعضها ببعض. اهـ وتابعه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢١٠) وابن حجر الهيتمي في «فتح المبین» (ص ٢٣٩) والطوفي في «التعين في شرح الأربعين» (ص ٢٣٥) وقال العلائي: للحديث شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به. اهـ من «فيض القدير» (٦/ ٤٣٢). وينظر: «نصب الراية» (٥/ ١٦٣ وما بعدها)، «إرواء الغليل» للألباني (٣/ ٤١٢).

(٢) «الاختيارات» (ص ١٩٨).

(٣) البالوعة: ثقب ينزل فيه الماء. «المصباح المنير» (١/ ٨٤) و«المعجم الوسيط» (١/ ٦٩).

(٤) النَّفْط بالكسر - وهو أفصح - وقد يفتح، قال الجوهرى: دُهْنٌ. اهـ وقال ابن سيدة: الذي تطلّى به الإبل للجرب والدَّبَر والقِرْدَان. اهـ وعن أبي حنيفة: النَّفْط: حُلَابَةُ جَبَلٍ في قعر بئر توقد به النار. اهـ وقال في «المعجم الوسيط»: هو مزيج من الهدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام، أو قطران الفحم الحجري، =

حولتا، إن لم يمكن إصلاحهما.

ومن له حق ماء يجري على سطح جاره، لم يجوز لجاره تعلية سطحه،
ليمنع الماء أن يجري على سطحه؛ لما فيه من إبطال حق جاره.

ويحرم تصرف في جدار جار، أو جدار مشترك بينه وبين غيره بفتح
رَوَزَنَةٍ، وهي الكُوَّة - بفتح الكاف وضمها أي الخرق في الحائط -^(١) أو بفتح
طاق، أو بضرب وتد ونحوه، إلا بإذن مالكة أو شريكه (وكذا) يحرم (وضع
خشب) على جدار جار، أو مشترك (إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به ولا ضرر
ف) يجوز نصًّا^(٢)، و(يجز) رب الجدار أو الشريك فيه على تمكينه منه إن أبي،
لحديث أبي هريرة: «لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة على جداره»، ثم
يقول أبو هريرة مرفوعاً: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين
أكتافكم^(٣). متفق عليه. ولأنه انتفاع بحائط جاره على وجه لا يضره أشبه
الاستناد إليه، ولم يجوز لرب الحائط أخذ عوض عنه إذن، لأنه يأخذ عوض ما
يجب عليه بذله.

(و) جدار (مسجد كـ) جدار (دار) نصًّا^(٤)، لأنه إذا جاز في ملك
الآدمي مع شحه وضيقه، فحق الله أولى، والفرق بين فتح الباب والطاق
وبين وضع الخشب، أن الخشب يمسك الحائط، والباب والطاق يُضَعِّقُه،
ووضع الخشب تدعو الحاجة إليه، بخلاف غيره.

= وهو سريع الاشتعال، وأكثر ما يستعمل في الوقود. اهـ

ينظر: «تاج العروس» (١٤٧/٢٠، ١٤٨) و«المصباح المنير» (٨٤٩/٢) و«المعجم
الوسيط» (٩٤١/٢).

(١) «المعجم الوسيط» (٣٤٣/١).

(٢) «الإنصاف» (١٩٩/١٣).

(٣) البخاري، في المظالم، لا يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره (١٠٢/٢)، ومسلم
في المساقاة (١٢٣٠/٣).

(٤) «الشرح الكبير» (٢٠٢/١٣).

وإن خيف سقوط الحائط باستمراره عليه لزمه إزالته، ومن وجد بناءه أو خشبه على حائط جاره، أو مشترك، ولم يعلم سببه، وزال، فله إعادته، لأن الظاهر وضعه بحق، وكذا سيل^(١) مائه في أرض غيره، أو مجرى ماء سطحه على سطح غيره ونحوه، وإذا اختلفا في أنه بحق أو باطل، فقول صاحبه بيمينه، عملاً بالظاهر.

وله أن يستند ويسند قماشه إلى حائط غيره، ويجلس في ظله بلا إذنه، لمشقة التحرز منه وعدم الضرر. ويجوز نظره في ضوء سراج غيره بلا إذنه، نصاً^(٢)، لما تقدم (وإن طلب شريك في حائط أو سقف انهدم) مشاعاً بينه وبين غيره أو بين سفل أحدهما وعلو الآخر (شريكه) فيه (للبناء معه، أجبر) على البناء معه، نصاً^(٣)، (ك) ما يجبر على (نقض)ه معه (خوف سقوط) الحائط أو السقف، دفعاً لضرره، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»^(٤). (وإن بناه) شريك بإذن شريكه، أو بإذن حاكم، أو بدون إذنها (بنية الرجوع) على شريكه، وبناه شركة (رجع) عليه، لأنه قام عنه بواجب (وكذا) إن احتيج لعمارة (نهر ونحوه) كبئر، ودولاب^(٥)، وناعورة^(٦)، وقناة^(٧) مشتركة بين اثنين فأكثر، فيجبر الشريك على العمارة إن امتنع، فإن عمرها أحدهم فالماء بينهم على الشركة، ويرجع عليهم بما أنفق كالحائط. وإن عجز قوم عن عمارة نهرهم أو قناتهم، فأعطوها لمن يعمرها،

(١) في «شرح المنتهى» (٢/ ٢٧١)، و«معونة أولي النهى» (٤/ ٤٧٦): مسيل.

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/ ٤٧٧).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٤٧٧).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) هو الآلة التي تديرها الدابة ليستقي بها. «المعجم الوسيط» (١/ ٣٠٥).

(٦) هي: دولاب ذو دلاء أو نحوها يدور بدفع الماء أو جرّ الماشية، فيخرج الماء من البئر أو النهر إلى الحقل. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٣٤).

(٧) مجرى الماء المحفور. «المصباح المنير» (٢/ ٧١١)، و«المعجم الوسيط» (٢/ ٧٦٤).

ويكون له منها جزء معلوم؛ صح، ومن له علو من طبقتين، والسفلى
 لآخر، أو له طبقة ثالثة، وما تحتها لغيره؛ فانهدم السفلى في الأولى، أو
 السفلى أو الوسط أو هما في الثانية، لم يشارك رب العلو في بناء ما انهدم تحته،
 لأن الحيطان إنما تبني لمنع النظر^(١)، وهذا يختص به من تحته، دون رب
 العلو، وأجبر على بنائه مالكة ليمكن رب العلو من انتفاعه به، ويلزم
 الأعلى جعل سترة تمنع مشاركة الأسفل، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢).
 إذ الإشراف على الجار إضرار به، فإن استويا فلم يكن أحد الجارين أعلى من
 الآخر، اشتركا في السترة، فإن امتنع أحدهما من ذلك أجبر، لأنه حق عليه،
 فأجبر عليه كسائر الحقوق. وليس له الصعود على سطحه قبل بناء سترة
 حيث كان يشرف على جاره، ولا يلزمه سد طاقه إذا لم يشرف منه على
 جاره.

ولا يجبر ممتنع من بناء حائط بين ملكيهما، ويبني الطالب في ملكه إن
 شاء. ومن هدم بناء له فيه شركة خيف سقوطه، فلا شيء عليه، وإلا يخف
 لزمته إعادته كما كان، لتعديده بهدمه على حصة شريكه.

(١) ولمنع الوصول إلى الساكن، ونحو ذلك. ينظر: «شرح منتهى الإرادات»
 (٢/ ٢٧٣) و«معونة أولي النهى» (٤/ ٤٨١).
 (٢) تقدم تخريجه.

فصل

في الحجر على المفلس وغيره

وهو بفتح الحاء وكسرها، وهو لغة: التضييق والمنع، وسمي العقل حَجْرًا، لأنه يمنع صاحبه من تعاطي ما يقبح وتضر عاقبته^(١). وشرعاً: منع مالك من تصرفه في ماله^(٢). سواء كان المنع من قبل الشرع، كالصغير والمجنون والسفيه، أو الحاكم، كمنعه المشتري من التصرف في ماله حتى يقضي الثمن الحال.

(و) الحجر لفلس: منع حاكم (مَنْ) عليه دين و(ماله لا يفي بما عليه) من الدين (حالاً) منصوب على الحال و(يجب الحجر عليه) أي: المفلس (بطلب بعض غرمائه) فيلزم الحاكم إجابتهم إلى ذلك، وحجر عليه، لحديث كعب بن مالك: أن رسول الله ﷺ حجر على معاذ، وباع ماله^(٣). رواه

(١) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (١٣٩/٢): الحاء والجيم والراء أصل واحد مطرد، وهو المنع والإحاطة على الشيء... اهـ

ينظر: «الزاهر» (ص ٣٢٧) و«حلية الفقهاء» (ص ١٤٢) «الكليات» (٦٢٠) و«المصباح المنير» (١٦٧/١) و«الدر النقي» (٤٩٩/٣).

(٢) «الإقناع» (٣٨٧/٢) و«هداية الراغب» (ص ٢٧٨).

(٣) أخرجه الدارقطني، كتاب في الأقضية والنكاح (٢٣٠/٤، ٢٣١) عن كعب بن مالك. وأخرجه - مطولاً - عبدالرزاق، في البيوع، باب المفلس والمحجور عليه (٢٦٨/٨، ٢٦٩). كما أخرجه - مرسلاً عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك قال: كان معاذ بن جبل شاباً سخياً، وكان لا يمسك شيئاً... -: سعيد بن منصور في سننه (كما في «المنتقى» (٣٦٥/٢) وإسحاق بن راهويه (كما في المطالب العالية ١١٩/٢، ١٢٠) وأبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٢، ١٦٣) قال ابن حجر في «المطالب» (١٢٠/٢): هذا الحديث إسناده صحيح ولكنه مرسل، ولم يخرجوه في كتبهم، بل أخرج أبو داود منه في المراسيل المفرد قطعة منه. وقد خالف عبدالرزاق هشام بن =

الخلال. فإن لم يسأله أحد منهم لم يُجْزَ عليه، ولو سأله المفلس.
 (و) يد (سن إظهاره) أي الحجر على السفیه، والمفلس، ليعلم الناس حالهما، فلا يعاملان إلا على بصيرة، ويسن الإشهاد على الحجر، ليثبت عند من يقوم مقام الحاكم لو زال فيمضيه، ولا يُتَّجَّجُ إلى ابتداء حجر ثانٍ، ويتعلق بالحجر على المفلس أحكام: (فلا ينفذ تصرفه في ماله بعد الحجر) عليه، لتعلق حق غرمائه بماله الموجود والحادث بنحو إرث، لأنه يباع في ديونهم، فتعلقت حقوقهم به كالرهن (ولا) يصح (إقراره عليه) أي على ماله، ولو كان صانعاً كقصّار وحائك، فأقر بما في يده من المتاع لأربابه، فلا يقبل، ويباع حيث لا بينة، ويقسم ثمنه بين الغرماء (بل) يصح إقراره (في ذمته فيطالب) به (بعد فك حجره)، وإن لزمه كفارة كقَر بصوم لثلاث يضر بغرمائه، وإن تصرف في ذمته بشراء أو إقرار أو إصداق أو ضمان صح، لأنه أهل للتصرف، والحجر يتعلق بماله، لا بذمته، ويتبع به بعد فك حجره.

وإن جنى محجور عليه جنابة توجب مالاً أو قصاصاً شارك مجني عليه الغرماء، لثبوت حقه على الجاني بغير اختيار المجني عليه.

(و) الثاني أن (من سلمه) أي: المفلس (عين مال) يبيع أو قرض أو رأس مال سلم (جاهل الحجر) فهو أحق بها، فيه (أخذها إن كانت) باقية (بحالها و) كان (عوضها) أي العين (كله باق) في ذمته (ولم يتعلق بها حق للغير) كرهن، وجنابة، وحق شفعة، فإن تعلق بها حق للغير، أو تلف

= يوسف، فرواه عن معمر موصولاً قال: عن ابن كعب عن أبيه، ورواه ابن المبارك، عن معمر، فأرسله. اهـ ونقل في «التلخيص الحبير» (٤٤/٣) عن عبدالحق: المرسل أصح من المتصل. وعن ابن الطلاع: هو حديث ثابت. اهـ وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» (كما في الإرواء ٥/٢٦٢): المشهور في الحديث الإرسال. اهـ وقد صححه الحاكم في «المستدرک» (٥٨/٢) و(٢٧٠/٣) وأقره الذهبي.

بعضها، أو بيع، أو وُقِفَ، ونحوه، أو مات مفلس؛ فلا رجوع، لحديث أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل باع متاعه، فأفلس الذي ابتاعه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجد متاعه بعينه، فهو أحق به، وإن مات المشتري، فصاحب المتاع أسوة الغرماء»^(١). رواه مالك، وأبو داود مرسلًا، ورواه أبو داود مسندًا، وقال: حديث مالك أصح. ولأن الملك انتقل عن المفلس إلى الورثة، أشبه ما لو باعه، وكذا إن زادت السلعة زيادة متصلة، كسمن، وتعلم صنعة، وتجدد حمل في بهيمة، فإن زادت كذلك فلا رجوع، لأن الزيادة للمفلس، لحدوثها في ملكه، فلم يستحق رب العين أخذها منه، كالحاصلة بفعله (ويبيع حاكم ماله) أي المفلس وجوباً، بثمن مثله المستقر في وقته، أو أكثر إن حصل راغب (ويقسمه) أي الثمن (على غرمائه) فوراً لأن هذا جُل المقصود من الحجر عليه، وتأخير مظل، وظلم للغرماء.

وسن إحضار المفلس عند بيع ماله، ليضبط الثمن، ولأنه أعرف بالجد من متاعه، فيتكلم عليه، ولأنه أطيب لنفسه، ووكيله كهو، ويحضر معه غرماءه، لأنه أطيب لقلوبهم، وأبعد للتهمة، وربما وجد أحدهم عين ماله، أو رغب في شيء فزاد في ثمنه.

وسن بيع كل شيء في سوق، وأن يبدأ بأقله بقاء كبطيخ، وأكثره كلفة كحيوان، ويجب أن يترك لمفلس ما يحتاجه من مسكن وخادم صالح لمثله، ما

(١) مالك، في البيوع، باب ما جاء في إفلاس الغريم (٢/ ٦٧٨) وأبو داود، البيوع، باب في الرجل يفلس...

ورواه أبو داود - أيضاً - عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبي هريرة (٣/ ٧٩٣) وقال عقبه: حديث مالك أصح. اهـ قال الخطابي في «المعالم» (٣/): هذا الحديث مسنداً من هذا الطريق يضعفه أهل النقل في رجلين من رواته، ورواه مالك مرسلًا، فدل أنه لا يثبت مسنداً... اهـ ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٥).

لم يكونا عين مال غريم، فله أخذهما، للخبر^(١)، ويشتري له بدلتهما، أو يترك له من ماله بدلتهما، دفعاً للحاجة، ويبدل أعلى من مسكن وخادم وثوب ونحوه بصالح مثله، لأنه الأحظ للمفلس والغرماء، ويجب أن يترك له من ماله ما يتجر به إن كان تاجراً، ويترك له آلة محترف إن كان ذا صنعة، ويجب له ولعياله أدنى نفقة مثلهم، من مأكّل ومشرب وكسوة وتجهيز من مات منهم من ماله حتى يقسم، وأجرة مناد ونحوه من المال.

ويبدأ في قسم ماله بمن جنى عليه قسّ المفلس، لتعلق حقه بعين الجاني، فيعطى الأقل من ثمنه أو الأرض. ثم بمن عنده رهن لازم من الغرماء، فيخص بثمره إن كان بقدر دينه أو أقل، لأن حقه متعلق بعين الرهن، فإن بقي له دين خاصّ الغرماء، وإن فضل شيء من الرهن ردّ على المال. ثم بمن له عين مال، فيأخذها، بشرطه المتقدم^(٢)، أو كان استأجر عيناً من مفلس قبل حجر عليه، فيأخذها، لاستيفاء نفعها مدة إجارته، لتعلق حقه بالعين والمنفعة، وهي مملوكة له في تلك المدة فإن اتفق الغرماء مع المفلس على بيعها بيعت، والإجارة بحالها، وإن بطلت الإجارة في أثناء المدة لنحو موت العبد المؤجر، أو انهدام الدار، ضرب له بما بقي له من أجرة عجلها، ثم يقسم الباقي على قدر ديون من بقي. ولا يلزمهم بيان أن لا غريم سواهم، ثم إن ظهر رب دين حال رجع على كل غريم بقسطه، لأنه لو كان حاضراً لقاسمهم، كغريم الميت يظهر بعد قسم ماله، ولم تنقض القسمة، لأنهم لم يأخذوا زائداً عن حقهم، وإنما تبين مزاحمتهم فيما قبضوه من حقهم.

ويلزم الحاكم إجبار مفلس محترف على الكسب، أو إيجار نفسه فيما يليق به من صنائعه، ليوفي بقية دينه، بعد قسمة ما وجد من ماله.

(١) المتقدم قبل قليل.

(٢) في الصفحة السابقة.

ولا تجبر امرأة مفلسة على نكاح، ولو رُغب فيها بما تُوفي به دينها، لأنه يترتب عليها بالنكاح ما قد تعجز عنه.

(ومن لم يقدر على وفاء شيء من دينه) الحال (أو هو مؤجل) فـ(تحرم مطالبته) به (وحبسه، وكذا ملازمته) وتجب تخليته، رضي غريمه أو لا، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(١) وفي إنظار المعسر فضل عظيم، لحديث بريدة مرفوعاً: «من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل، فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثليه صدقة»^(٢) رواه أحمد بإسناد جيد.

وإن ادعى مدين العسرة، ولم يصدقه رب الدين، ودينه عن عوض، كتمن أو قرض، أو عرف له مال سابق، والغالب بقاؤه؛ حبس، أو كان دينه من غير عوض مالي، كعوض خلع، وصدّاق، وضمان، وكان قد أقر أنه مليء؛ حبس، لأن الأصل بقاء المال، ومؤاخذه له بإقراره، إلا أن يقيم بيّنة بإعساره، ويعتبر فيها أن تُجبر باطن حاله، لأن الإعسار من الأمور الباطنة التي لا يطلع عليها غالباً إلا المخالط له، ولا يحلف مع البيّنة، لما فيه من تكذيبها، أو يدّعي تلفاً لماله، ويقيم بيّنة به، ويحلف معها إن طلب رب الحق يمينه، لأن اليمين على أمر محتمل، غير ما شهدت به البيّنة.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢) أحمد في «المسند» (٣٦٠/٥). وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢٩/٢) وأقره الذهبي. بل قال في «المهذب» - كما في «فيض القدير» (٩٠/٦): إسناده صالح. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٣٥/٤): رجاله رجال الصحيح. اهـ. وقال الألباني في «الصحيحة» (١٧٠/١): إسناده صحيح، رجاله ثقات محتج بهم في «صحيح مسلم». اهـ.

وقد أخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب الصدقات، باب إنظار المعسر (٨٠٨/٢) لكن ضعف إسناده في «الزوائد». وقال الدميري - كما في «فيض القدير» (٩٠/٦): انفرد به ابن ماجه بسند ضعيف. اهـ وفيه - أيضاً - أن العراقي ضعف إسناده. اهـ.

ويحرم إنكار معسر وحلفه أن لا حق عليه، ولو تأول، نصاً^(١)،
 لظلمه رب الدين فلا ينفعه التأويل (ولا يحل) دين (مؤجل بفلس) نصاً^(٢)،
 فلا يشارك ربه ذوي الديون الحالة، لأن الأجل حق للمفلس، فلا يسقط
 بفلسه، كسائر حقوقه، ولا يوقف له من مال المفلس، ولا يرجع على
 الغرماء بشيء إذا حل دينه، لعدم ملكه المطالبة به حين القسمة، ويشارك من
 حل دينه قبل القسمة في الكل، وفي أثناء القسمة فيما بقي منها.
 ولا يحل دين مؤجل بجنون (ولا بموت) لحديث «من ترك حقاً أو مالاً
 فلورثته»^(٣)، والأجل حق للميت، فينتقل إلى ورثته، ومحل ذلك (إن وثق
 الورثة برهن محرز، أو كفيل مليء) على الأقل من قيمة الدين أو التركة، فإن
 لم يوثق بذلك حل، لأن الورثة قد لا يكونوا أملياء، ولم يرض بهم الغريم،
 فيؤدي إلى فوات الحق (وإن ظهر غريم) دينه حال (بعد القسمة) أي قسمة
 مال المفلس (رجع على الغرماء بقسطه) كما تقدم.

(١) «شرح منتهى الإرادات» (٢/ ٢٧٧).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» (٢/ ٢٨٥).

(٣) أخرجه البخاري، في الكفالة، باب الدين، وفي الاستقراض باب الصلاة على من
 ترك ديناً (٣/ ٥٩، ٨٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم في الفرائض (٣/ ١٢٧، ١٢٣٨)
 عن أبي هريرة بلفظ: «من ترك مالاً فلورثته».

فصل

في الحجر لحظ نفس المحجور عليه

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾^(١) وأضاف الأموال إلى الأولياء، لأنهم مدبروها.

(ويحجر على الصغير والمجنون والسفيه لحظهم) فلا يصح تصرفهم في أموالهم، ولا ذمهم، قبل الإذن، لأن تصحيح تصرفهم يفضي إلى ضياع أموالهم، وفيه ضرر عليهم (ومن دفع إليهم ماله بعقد) كبيع وإجارة (أو) بـ (لا) عقد كوديعة وعارية (رجع فيما^(٢) بقي) من ماله، لبقاء ملكه عليه (لا ما تلف) منه بنفسه كموت قن أو حيوان، أو بفعل محجور عليه، كقتله له، فلا يرجع بشيء، لأنه سلطه عليه برضاه، علم الدافع بحجر المدفوع إليه أو لا، لتفريطه، لأن الحجر عليه في مظنة الشهرة.

(ويضمنون) أي المحجور عليهم لحظ أنفسهم (جناية) على نفس أو طرف ونحوه، على ما يأتي تفصيله في الجنايات^(٣) (و) يضمنون (إتلاف ما لم يُدفع إليهم) من المال، لاستواء المكلف وغيره، ومن أعطوه مالا بلا إذن ولي ضمنه، لتعديده بقبضه ممن لا يصح منه دفع حتى يأخذه منه ولي.

ولا يضمن من أخذ من محجور عليه مالا ليحفظه من الضياع، كأخذه^(٤) من غاصب أو غيره ليحفظه لربه، ولم يفرط، لأنه محسن بالإعانة على رد الحق لمستحقه، فإن فرط ضمن.

(ومن بلغ) من ذكر وأنثى وخثنى (رشيداً) انفك الحجر عنه (أو) بلغ

(١) سورة النساء، الآية: ٥.

(٢) في «أخصر المختصرات» (ص ١٨٠): (بما).

(٣) في لوحة (٢٩٧) من مخطوطة الكتاب.

(٤) في الأصل: كأخذ. والمثبت من «شرح المنتهى» (٢/٢٨٩).

(مجنوناً ثم عقل ورشد انفك الحجر عنه) لقوله تعالى: ﴿وَابْلُوا أَلَيْسَ﴾^(١) الآية، ولأن الحجر عليه إنما كان لعجزه عن التصرف في ماله، حفظاً له، وقد زال، فيزول الحجر، لزوال علته (بلا حكم) بفكه، وسواء رشده الولي أو لا، لأن الحجر عليه لا يحتاج إلى حكم فيزول بدونه، ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢)، واشتراط الحكم زيادة تمنع الدفع عند وجود ذلك، وهو خلاف النص (وأعطي) من انفك الحجر عنه (ماله) للآية، ويستحب بإذن قاض، وإشهاد برشد، ودفع، ليأمن التبعة (ولا) يعطى ماله (قبل ذلك بحال) ولو صار شيخاً، لظاهر الآية.

(وبلوغ ذكر بإمناء) باحتلام أو غيره، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾^(٣) (أو تمام خمس عشرة سنة) لحديث ابن عمر: عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن عشرة سنة فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني^(٤). متفق عليه. وفي رواية البيهقي بإسناد حسن: فلم يجزني ولم يرني بلغت^(٥).

(أو نبات شعر خشن) أي يستحق أخذه بالموسى^(٦)، لا زغب^(٧) ضعيف (حول قبلة) لأنه ﷺ لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، حكم بأن يقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، وحكم بأن يكشف عن مؤتراتهم، فمن

(١) سورة النساء، الآية: ٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

(٣) سورة النور، الآية: ٥٩.

(٤) البخاري، في الشهادات، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم (٣/١٥٨) وفي المغازي باب غزوة الخندق... (٥/٤٥)، ومسلم في الإمارة (٣/١٤٩٠) بنحوه. واللفظ الذي ذكره المصنف عند ابن ماجه، الحدود، باب من لا يجب عليه الحد (٢/٨٥٠).

(٥) «السنن الكبرى» (٦/٥٥).

(٦) هي آلة الحديد. «المصباح المنير» (٢/٨٠٥).

(٧) بفتح الحاء: صغار الشعر وليته حين يبدو من الصبي... «المصباح المنير» (١/٣٤٥).

أنبت فهو من المقاتل، ومن لم ينبت ألقوه بالذرية. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لقد حكم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة»^(١). متفق عليه.

(و) بلوغ (أنثى بذلك) الذي يحصل به بلوغ الذكر (و) تزيد عليه (بحيض) لحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٢). رواه الترمذي وحسنه (وحملها دليل إمناء) لإجراء الله تعالى العادة بخلق الولد من مائهما، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾^(٣) الآية. وإذا ولدت حكم ببلوغها من أقل مدة الحمل وهو ستة أشهر؛ لأنه اليقين.

(ولا يُدفع إليه) أي من بلغ رشيداً ظاهراً (ماله حتى يُختبر بما يليق به، ويؤنس رشده، ومحله) أي الاختبار (قبل بلوغ) لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا أَلِيَمَیْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾^(٤) الآية (والرشد هنا إصلاح المال).

والناس يختلفون في ذلك، فيختلف إيناس الرشد باختلافهم، فولد التاجر يعلم رشده (بأن يبيع ويشترى فلا يغبن غالباً) غبناً فاحشاً (ولا يبذل ماله في حرام) كقمار، وغنائه وشراء محرم، كآلة لهو، ونحو ذلك (و) لا في (غير فائدة) وولد رئيس وكاتب باستيفاء على وكيله فيما وُكِّل فيه.

(١) البخاري، في الجهاد، باب إذا نزل العدو على حكم رجل (٢٨/٤) وفي مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ (٢٢٧/٤) وفي المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب (٥٠/٥) وفي الاستئذان، باب قول النبي ﷺ قوموا إلى سيدكم (١٣٥/٧)، ومسلم في الجهاد (١٣٨٨/٣) عن أبي سعيد الخدري، بلفظ: تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذريتهم، قال: فقال النبي ﷺ: «قضيت بحكم الله»، وفي لفظ: «قضيت بحكم الملك».

(٢) الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار (٢١٥/٢) عن عائشة، أبو داود، الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار (٤٢١/١)، وابن ماجه، الطهارة، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار (٢١٤/١).

(٣) سورة الطارق، الآية: ٥.

(٤) سورة النساء، الآية: ٦.

ويؤنس رشد أنثى باشتراء قطن، واستجادته، ودفعه، ودفع أجرته إلى الغزّالات، واستيفاء عليهن.

ومن نوزع في رشده، فشهد به عدلان ثبت. وإلا بأن لم يشهد أحد، فادعى محجور عليه علم وليه برشده، حَلَفَ أنه لا يعلم رشده، لاحتمال صدق مدع.

ومن تبرع في حجر، فثبت كونه مكلفاً رشيداً؛ نفذ تصرفه، لتبين أهليته له.

(ووليهم) أي المحجور عليهم لحظ أنفسهم (حال الحجر) عليهم (الأب) لكمال شفقتة (الرشيد) لأن غير الرشيد محجور عليه (ثم) وليهم بعد الأب (وصيته) لأنه نائبه، أشبه وكيله في الحياة، ولو كان بجُعْلٍ وثَمَّ متبرع، أو كان الأب أو وصيه كافراً على كافر، إن كان عدلاً في دينه، ولا ولاية لكافر على مسلم (ثم) بعد الأب ووصيته، وليهم (الحاكم) لانقطاع الولاية من جهة الأب، فتكون للحاكم، كولاية النكاح، لأنه ولي من لا ولي له. وتكفي العدالة في الولي ظاهراً، فإن عدم حاكم أهل، فأمين يقوم مقامه، وعلم منه أنه لا ولاية للجد، والأم، وباقي العصابات.

(و) يجب على الولي أن (لا يتصرف لهم) أي المحجور عليهم (إلا بالأحظ) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١)، فإن تبرع الولي بصدقة أو هبة، أو حابي، بأن باع من مال موليه بأنقص من ثمنه، أو اشترى له بأزيد، أو زاد في النفقة على الإنفاق بالمعروف، ضمن لتفريطه، وللولي تعجيل نفقة موليه مدة جرت به عادة أهل بلده، إن لم يفسدها، وإلا فتدفع إليه يوماً بيوم، فإن أفسدها بإتلاف، أو دفع لغيره أطعمه معاينة، وإلا كان مفراطاً، وإن أفسد كسوته ستر عورته فقط في بيت إن لم يمكن تحيّل على إبقائها عليه ولو بتهديد.

ولا يصح أن يبيع ولي أو يشتري أو يرهن من مالهم لنفسه، لأنه مظنة التهمة، إلا الأب، فله ذلك، لأن التهمة منتفية بين الوالد وولده، إذ من طبعه الشفقة عليه، وترك حظ نفسه لحظه. وللأب ولغيره من الأولياء مكاتبة قنه، وعتقه على مال، وتزويجه لمصلحة، وإذنه في تجارة، وسفر بمال مع أمن بلد، وطريق، لجريان العادة به، ولأب وغيره مضاربة بمالهم بنفسه، لحديث ابن عمرو^(١) مرفوعاً: «من ولي يتيماً له مال، فليتجر به، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة». وروي موقوفاً على عمر، وهو أصح^(٢).

ولمحجور ربحه كله، لأنه نماء ملكه، فلا يستحقه غيره إلا بعقد، ولا يعقدها الولي لنفسه للتهمة، ولولي دفع مال محجور عليه لغيره مضاربة بجزء معلوم من ربحه، لأن عائشة - رضي الله عنها - أبضعت مال محمد بن أبي بكر^(٣).

- (١) في الأصل: عن ابن عمر. والتصويب من «سنن الترمذي» ينظر الحاشية الآتية.
- (٢) الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم (٢٤/٣) عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خطب الناس فقال... فذكره. قال الترمذي: وإنما روي هذا الحديث من هذا الوجه. وفي إسناده مقال. لأن المثني بن الصباح يضعف في الحديث.
- وروي بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب فذكر هذا الحديث. اهـ
- قال في «نصب الراية» (٣٣٧/٢): وقال صاحب «التنقيح» - رحمه الله - قال مهنا: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؟ فقال: ليس بصحيح. اهـ وأشار ابن الجوزي إلى ضعفه في «التحقيق» (٥٠/٥).
- والموقوف على عمر. أخرجه الدارقطني في كتاب الزكاة، باب استقراض الوصي من مال اليتيم (١١١/٢) والبيهقي في الزكاة، باب من تجب عليه الصدقة (١٠٧/٤) وقال: هذا إسناد صحيح، وله شواهد عن عمر.
- (٣) أخرجه عبد الرزاق، كتاب الزكاة، باب صدقة مال اليتيم، (٦٦/٤، ٦٧) وابن أبي شيبه، كتاب الزكاة، ما قالوا في مال اليتيم زكاة (١٤٩/٣).

ولولي بيع مال موليه نساء، وله قرضه ولو بلا رهن لمصلحة، وله شراء أضحية لمحجور عليه موسر، نصاً^(١). وله مداواته لمصلحة، ولو بأجرة، نصاً^(٢). وله ترك صبي بمكتب لتعلم خط ونحوه بأجرة، لأنه من مصالحه، وله شراء لعب غير مصورة لصغيرة تحت حِجرِه من مالها، نصاً^(٣)، للتمرن، وله - أيضاً - تجهيزها إذا زوجها، أو كانت مزوجة بما يليق بها من لباس وحلي وفرش على عادتهن في ذلك البلد، وله خلط نفقة موليه بماله إذا كان أرفق به، وله بيع عقاره لمصلحة، نصاً^(٤)، ولو بلا ضرورة، أو زيادة على ثمن مثله.

ولولي صغير وسفيه ومجنون، غير حاكم وأمينه؛ الأكل الحاجة من مال موليه، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٥)، ولحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير وليس لي شيء، ولي يتيم، فقال: «كل من مال يتيمك غير مسرف»^(٦). رواه أبو بكر. ولا يأكل الحاكم ولا أمينه شيئاً، لاستغنائهما بما لهما في بيت المال، فيأكل من يباح له الأقل من أجرة مثله وكفايته، ولا يلزمه عوضه إذا أيسر؛ لأنه عوض عن عمله، ولظاهر الآية، ومع عدم الحاجة يأكل من

(١) «المقنع» مع «الشرح الكبير» مع «الإنصاف» (٣٨٣/١٣).

(٢) «الإنصاف» (٣٨٥/١٣) و«شرح منتهى الإرادات» (٢٩٣/٢).

(٣) «الإنصاف» (٣٨٥/١٣).

(٤) «الإنصاف» (٣٨٧/١٣).

(٥) سورة النساء، الآية: ٦.

(٦) أبو بكر، نسبه إليه هكذا في «معونة أولي النهى» (٥٨٣/٤) وهو غلام الخلال،

وقد أخرجه أبو داود، في الوصايا، باب ما جاء في ما لولي اليتيم أن ينال من مال اليتيم

(٢٩٢/٣)، والنسائي، في الوصايا، باب ما للوصي (٢٥٦/٦) وابن ماجه، في

الوصايا، باب في قوله: ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف (٩٠٧/٢)، قال الألباني:

هذا إسناد حسن. اهـ «إرواء الغليل» (٢٧٧/٥).

مالهم ما فرضه له حاكم، فإن لم يفرض له شيئاً لم يأكل منه، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾^(١).

ولناظرٍ وقفٍ ولو لم يحتاج أكل منه بمعروف، إلحاقاً له بعامل الزكاة، فإن شرط له الواقف شيئاً فله ما شرطه (ويقبل قوله) أي الولي (بعد فك حجر) عن محجور عليه (في) وجود (منفعة) أي غبطة في بيع عقار (و) وجود (ضرورة) في ذلك (و) في (تلف) مال، أو قدر نفقة، ولو على عقار محجور عليه، أو كسوة لمحجور عليه، أو لزوجته، أو رقيقه، ونحوه، فيقبل قول الولي في ذلك، لأنه أمين ما لم تخالفه عادة وعرف، فيرد للقرينة، ويحلف ولي حيث قبل قوله، لاحتمال صدق الآخر.

و(لا) يقبل قول ولي (في دفع مال بعد رشد) أو بعد عقل، لأنه قبض المال لمصلحته، أشبه المستعير (إلا) أن يكون الدفع (من) ولي (متبرع) فيقبل قوله في دفع المال إذن، لأنه قبض المال لمصلحة المحجور عليه فقط، أشبه الوديع، ولا يقبل قول ولي في قدر زمن إنفاق إلا بيينة، لأن الأصل عدم ما يدّعيه.

وليس لزوج حرة رشيدة حجر عليها في تبرع زائد على ثلث مالها.

ولولي حر مميّز، وسيد قن مميّز، أن يأذن له أن يتّجر، لقوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا آلَكُمْ﴾^(٢) ولأنه عاقل محجور عليه، فصح تصرفه بإذن وليه وسيده، كالعبد الكبير والسفيه، وكذلك يصح أن يأذن له أن يدّعي على خصم، وأن يقيم بيينة على الخصم، وأن يحلفه إذا أنكر.

(ويتعلق) جميع (دين) قن (مأذون له) في تجارة إن استدان فيما أذن له فيه، أو غيره (بذمة سيد) لأنه غر الناس بإذنه له، وكذا ما اقترضه ونحوه بإذن سيده، لأنه تصرف لسيده (و) يتعلق (دين غيره) أي غير المأذون له في

(١) سورة النساء، الآية: ٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

تجارة، بأن اشترى في ذمته، أو اقترض بغير إذن سيده، وتلف ما اشتراه، أو اقترضه بيده، أو بيد سيده، برقبته .

(و) يتعلق (أرش جناية قن وقيم متلفاته برقبته) فيفديه سيده بالأقل من الدين أو قيمته، أو يبيعه ويعطيه أو يسلمه لرب الدين .
تتمة:

ويجوز للرفيق المأذون له هدية مأكول، وإعارة دابة، وعمل دعوة، وتصدق بيسير بلا إسراف في الكل، لأنه ﷺ «كان يجيب دعوة المملوك»^(١) . ولرفيق غير مأذون له في تجارة أن يتصدق من قوته بما لا يضر به، كرغيف ونحوه، كفلس وبيضة، لجريان العادة بالمساحة فيه، ولزوجة، وكل متصرف في بيت كأجير، الصدقة منه بلا إذن صاحبه، بنحو ذلك، لحديث عائشة مرفوعاً: «إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجر ما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئاً»^(٢) . متفق عليه، ولم يذكر إذنًا، ولأن العادة السماح وطيب النفس به، إلا أن يمنع رب البيت منه، أو يكون رب البيت بخيلاً، ويشك في رضاه، فيحرم الإعطاء من ماله بلا إذنه، لأن الأصل عدم رضاه إذن .

(١) الترمذي، كتاب الجنائز، باب (٣/٣٢٨) وابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للعبد أن يعطي ويتصدق (٢/٧٧٠) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - .

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس . ومسلم الأعور يضعف، وهو مسلم بن كيسان تكلم فيه . وقد روى عنه شعبة وسفيان الملائني . اهـ ينظر: «أخلاق النبي ﷺ وآدابه» لأبي الشيخ (١/٣٦٤، ٣٦٥) .

(٢) البخاري، الزكاة، باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد . وباب أجر المرأة إذا تصدقت . . (٢/١١٩، ١٢٠) وغيرها . ومسلم، كتاب الزكاة (٢/٧١٠) .

فصل في الوكالة

بفتح الواو وكسرهما، اسم مصدر بمعنى التوكيل. وهي لغة: التفويض، تقول: وكلت أمري إلى الله - أي: فوضته إليه واكتفيت به - وتطلق - أيضاً - بمعنى الحفظ ومنه: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (١) أي: الحفيظ. (٢) وهي شرعاً: استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة (٣).

(وتصح الوكالة) مطلقة، ومنجزة، ومؤقتة، كانت وكيلى شهراً أو سنة، وتصح معلقة، نصّاً (٤)، كقوله: إذا قدم زيد فبيع هذا، أو إذا دخل رمضان فافعل كذا، وإذا طلب أهلي منك شيئاً فادفعه لهم ونحوه، وتصح (بكل قول) أو فعل (يدل على إذن) نصّاً (٥)، كبيع عبدي فلاناً، أو اعتقه، ونحوه، أو فوضت إليك أمره، أو جعلتك نائباً عني في كذا، أو أقمته مقامي، لأنه لفظ دل على الإذن فصح، كلفظها الصريح. قال في «الفروع» (٦): ودل كلام القاضي على انعقادها بفعل دال كبيع، وهو ظاهر كلام الشيخ فيمن دفع ثوبه إلى قصار أو خياط، وهو أظهر، كالقبول.

(١) سورة آل عمران، الآية: (١٧٣).

(٢) قال ابن فارس: الواو والكاف واللام: أصل صحيح يدل على اعتماد غيرك في أمرك... قال: وسمي الوكيل: لأنه يوكل إليه الأمر. اهـ من «معجم مقاييس اللغة» (١٣٦/٦) ونحوه قال في «حلية الفقهاء» (ص ١٤٥): الوكالة: أن يكل المرء أمره إلى غيره ممن يقوم مقامه... اهـ

ينظر: «الزاهر» (ص ٣٣٢) و«الدر النقي» (٣/٥١٣).

(٣) «المستوعب» (٢/٢٧٥) «التنقيح المشبع» (ص ١٥٤) و«معونة أولي النهى» (٤/٦٠١).

(٤) «الفروع» (٤/٣٤٠).

(٥) «الإنصاف» (١٣/٤٣٧).

(٦) «الفروع» (٤/٣٤٠).

(و) يصح (قبولها) أي الوكالة (بكل قول أو فعل يدل^(١) عليه)، لأن وكلاءه ﷺ لم ينقل عنهم سوى امتثال أوامره، ولأنه أذن في التصرف، فجاز قبوله بالفعل، كأكل الطعام، ولو كان القبول متراخياً عن الإذن، فلو بلغه أن زيداً وكله في بيع عبده منذ سنة، فقبل، أو باعه من غير قول؛ صح لأن الإذن قائم، ما لم يرجع عنه.

(وشرط كونهما) أي: الموكل والوكيل (جائزي التصرف) لأن غير جائز التصرف ممنوع من التصرف لنفسه، فلا يصح منه أن يتوكل لغيره، ولا أن يوكله (ومن) يصح (له تصرف في شيء فله توكل) فيه (وتوكيل فيه) لأن النائب فرع عن المستنيب سوى أعمى، ونحوه، كمن يريد شراء عقار لم يره، إذا وكل عالماً بالمبيع فيما يحتاج لرؤية، كجوهر، وعقار، فيصح، وإن لم يصح منه ذلك بنفسه، لأن منعهما التصرف في ذلك لعجزهما عن العلم بالمبيع، لا لمعنى فيهما يقتضي منع التوكيل.

فلا يصح أن يوجب نكاحاً عن غيره، مَنْ لا يصح منه إيجابه لموليته، لنحو فسق، لأنه إذا لم يجز أن يتولاه أصالة، لم يجز بالنيابة، كالمرأة، ولا يصح أن يقبله لغيره، من لا يصح منه قبوله لنفسه، ككافر يتوكل في قبول نكاح مسلم لمسلمة، سوى قبول نكاح أخته ونحوها لأجنبي تحل له، وسوى قبول حر واجد الطول^(٢) نكاح أمة لمن تباح له، وسوى توكل غني في قبض زكاة لفقير، وسوى طلاق امرأة نفسها وغيرها بوكالة؛ فيصح، لأنها إذا ملكت طلاق نفسها بجعله لها، ملكت طلاق غيرها بالوكالة.

ولا تصح وكالة في بيع ما سيملكه، أو في طلاق من يتزوجها، لأن الموكل لا يملكه حين التوكيل، ويصح: إن ملكت فلاناً فقد وكلتك في عتقه، لأنه يصح تعليقه على ملكه، بخلاف: إن تزوجت فلانة فقد وكلتك في طلاقها.

(١) في «أخصر المختصرات» (ص ١٨١): دالٌّ.

(٢) الطول: القدرة، والغنى والسعة. «القاموس» (ص ١٣٢٨).

ولو قال من ادّعى عليه وكيل غائب، عن دين ثابت: موكلك أخذ حقه، لم يقبل قوله إلا بينة، لأنه مقرّ، مدع الوفاء، ولا يؤخر الطلب حتى يحضر الموكل، ليحلف أنه لم يأخذه منه، لأنه وسيلة لتأخير حق متيقن لشكوك فيه، أشبه ما لو ذكر المدّعى عليه أن له بينة غائبة عن البلد بالوفاء، فلا يؤخر الحق لحضورها.

(وتصح) الوكالة (في كل حق آدمي) متعلق بمالٍ وما يجري مجراه، من عقد كبيع، وهبة، وإجارة، ونكاح، وفسخ لنحو بيع، وطلاق، ورجعة، وتملك مباح، وصلاح، وإقرار، وعق، وإبرار، ولو لأنفسهما إن عيّنا^(١).
و(لا) تصح وكالة في (ظهار) لأنه قول منكر وزور محرم، أشبه بقية المعاصي (و) لا (لعان وأيمان) ونذر، وإيلاء، وقسامة، لتعلقها بعين الخالف والناذر، فلا تدخلها النيابة، كالعبادات، ولا في قسم لزوجات، ولا في شهادة، ولا في التقاط، ولا في دفع جزية، ولا في معصية، ولا في رضاع.
وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء منه، وتصح في المطالبة بحقوقه كلها أو ما شاء منها، وفي الإبراء منها أو ما شاء منها. ولا تصح في عقد فاسد، أو في كل قليل وكثير، لأنه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله، وطلاق نسائه، وغير ذلك، فيعظم الضرر.

(و) تصح الوكالة (في كل حق لله تعالى تدخله النيابة) من إثبات حد واستيفائه، لحديث: «واغدا يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». فاعترفت، فأمر بها، فرجمت^(٢)، متفق عليه. ومن عبادة تتعلق بالمال،

(١) قوله (ولو لأنفسهما إن عيّنا) أي نفس المعتق، والمبرأ. فيملكان ذلك بالوكالة الخاصة، لا بالوكالة العامة. فلو وكل عبده، أو غريمه، أم امرأته في عتق عبيده، أو إبراء غرمائه، أو طلاق نسائه، انصرف إلى غير المخاطب.

«حاشية عثمان بن قائد على المنتهى» (٥٢٠/٢) وينظر: «معونة أولي النهى» (٦١٢/٤)، (٦١٣) و«شرح المنتهى» (٣٠٢/٢).

(٢) البخاري، في الوكالة، باب الوكالة في الحدود (٦٥/٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في=

كتفرقة صدقة ونذر وزكاة، لأنه ﷺ كان يبعث عماله لقبض الصدقات وتفريقها^(١)، وحديث معاذ^(٢) يشهد به. ويصح قوله: أخرج زكاة مالي من مالك، لأنه اقتراض من مال وكيل، وتوكيل له في إخراجه.

وتصح وكالة في فعل حج وعمرة، فيستنب من يفعلهما عنه مطلقاً في النفل، ومع العجز في الفرض، على ما سبق في الحج^(٣)، وتدخل ركعتا طواف تبعاً. ولا تصح وكالة في عبادة بدنية محضة، كصلاة، وصوم، وطهارة من حدث، لتعلقها بيدن من هي عليه.

ولو كُيل توكيل فيما يعجز عنه لكثرتة، ولو في جميعه، لدلالة الحال على الإذن فيه، وفي ما لا يتولى مثله بنفسه، كالأعمال الدنية في حق أشرف الناس المترفعين عنها عادة، لأن الإذن إنما ينصرف لما جرت به العادة، ولا يصح أن يوكل وكيل فيما يتولى مثله بنفسه ويقدر عليه، لأنه لم يؤذن له في التوكيل، ولا تضمنه الإذن له، فلم يجوز كما لو نهاه، إلا بإذن موكل فيجوز، لأنه عقد أذن له فيه، أشبه سائر العقود، قال في «الفروع»^(٤): ولعل ظاهر ما سبق: يستنب نائب في الحج لمرض، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، - رحمهما الله تعالى^(٥) -.

= الحدود (٣/ ١٣٢٥) عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني.

(١) من ذلك بعثه ﷺ لابن اللثية. أخرجه البخاري، الأحكام، باب هدايا العمال (١١٤/ ٨) ومسلم، الإمارة (٣/ ١٤٦٣).

(٢) هو ما أخرجه البخاري في أول الزكاة (٢/ ١٠٨)، ومسلم في الإيمان (١/ ٥٠)، عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن... وفيه: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم». (٣) (ص ٥٢٢).

(٤) «الفروع» (٤/ ٣٤٧، ٣٤٨).

(٥) الوكيل إذا وكل غيره دون إذن فقي المذهب روايتان معروفتان، إلا فيما اقتضته دلالة الحال، مثل أن يكون العمل لا يباشره مثله أو يعجز عنه لكثرتة، فله الاستنابة بغير خلاف =

ويتعين على وكيل حيث جاز له: أن يوكل أمين، فلا يجوز له استنابة غيره^(١) إلا مع تعيين موكل، وإن وكل أميناً فخان، فعليه عزله، لأن إبقاءه تفريط وتضييع. وكذا وصي له أن يوكل، وحاكم له أن يستنيب.

= لكن هل له الاستنابة في الجميع، أو في القدر المعجوز عنه خاصة؟

على وجهين، الأول اختيار صاحب «المغني» والثاني: قول القاضي وابن عقيل. اهـ من «القواعد» لابن رجب (٢/٢٤).

ومذهب الحنفية أن لا يوكل الوكيل إلا بإذن، واستثنوا بعض الصور منها: دفع الزكاة، وقبض الدين إذا وكل من في عياله.

ومذهب المالكية - أيضاً - أنه لا يوكل الوكيل إلا بإذن، غير أنهم استثنوا: أن يكون وكيلاً بها. واستثنوا - أيضاً - ما إذا وكل على ما لا يستطيع أن يقوم به منفرداً، فيوكل من يساعده في العمل، لا من يستقل بالعمل وحده.

ومذهب الشافعية: ليس لوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وُكِّل فيه. وإن لم يتأت لكونه لا يحسن أو لا يليق به فله التوكيل. ولو كثر وعجز عن الإتيان به فالمذهب أنه يوكل فيما زاد على الممكن.

هذا مجمل مذاهب الفقهاء، وفي هذه المسألة، ولهم تفاصيل كثيرة فيها، وليس هذا موضع بسط لها.

واحتج من منع: بأنه لم يأذن له بالتوكيل ولا تضمنه إذنه، فلم يجز، كما لو نهاه، ولأنه استئمان فيما يمكنه النهوض فيه، فلم يكن له أن يوليه من لم يأمنه عليه، كالوديعة.

واحتج من أجاز إذا مرض أو غاب - كالرواية الثانية عن الإمام أحمد - وهو قول ابن أبي ليلى: أن الوكيل له أن يتصرف بنفسه، فملكه بنائبه، كالمالك.

قال في «المغني»: والأول أولى. ولا يشبه الوكيل المالك، فإن المالك يتصرف في ملكه كيف يشاء، بخلاف الوكيل. اهـ وهذا هو الصواب - إن شاء الله تعالى -.

ينظر: «رد المحتار» (٨/٢٦٥، ٢٦٦) و«تحفة الفقهاء» (٢/٣٨٧) و«مواهب الجليل»

(٧/١٩١) و«التاج والإكليل» (٧/١٩١) و«روضة الطالبين» (٤/٣١٣) و«مغني المحتاج»

(٢/٢٢٦) و«المغني» (٧/٢٠٧ - ٢٠٩) و«الشرح الكبير» (١٣/٤٥٥) و«الفقه الإسلامي

وأدلته» (٥/٩٩) و«الوكالة» لطالب قائد (ص ٢٠٩).

(١) أي الأمين. «شرح المنتهى» (٢/٣٠٤).

وقول موكل لوكيله: وكل عنك. يصح، فإن فعل فالوكيل وكيل وكيله، ينزل بموت الأول، وعزله: ووكل عني، أو وكل ويطلق، فَوَكَّلَ، فهو وكيل موكله، فلا ينزل بموت الوكيل الأول، ولا بعزله، فلا يملك الأول عزله، لأنه ليس وكيله، وإن مات الموكل، أو جُنَّ، ونحوه، انعزلا، سواء كان أحدهما فرع الآخر، أو لا.

ولا يوصي وكيل مطلقاً، ولا يعقد مع فقير، أو قاطع طريق، إلا بإذن موكل، لأنه تغرير بالمال، ولا يبيع نساء إلا بإذن، فإن فعل لم يصح، لأن الإطلاق ينصرف إلى الحلول، ولا يبيع بغير نقد، فإن فعل لم يصح، ولا بغير نقد البلد، أو غالبه إن جَمَعَ^(١) نقوداً، أو الأصلح إن تساوت رواجاً، إلا إن عينه موكل، لأن إطلاق الوكالة إنما يملك به الوكيل فعل الأحظ لموكله.

وإن وكل عبد غيره في بيع أو شراء، ونحوه من عقود المعاوضات، ولو في شراء نفسه من سيده، صح ذلك إن أذن فيه سيده، وإن لم يأذن له لم يصح، للحجر عليه فيما لا يملكه العبد. وعلم منه صحة توكيله فيما يملكه بلا إذن سيده، كطلاق، ورجعة، وصدقة بنحو رفيف.

(وهي) أي الوكالة (وشركة، ومضاربة، ومساقاة، ومزارعة، ووديعة، وجعالة ومسابقة، وعارية، (عقود جائزة) من الطرفين (لكل) من المتعاقدين (فسخها) أي هذه العقود، وتبطل بموت وجنون مُطَبِّقٍ، لكن لو وكل ولي يتيم، أو ناظر وقف، ثم مات؛ لم يبطل بموته، لأنه متصرف على غيره.

وتبطل وكالة بسكر يفسق به^(٢) فيما ينافيه^(٣)، كإيجاب نكاح ونحوه، وبفلس موكل فيما حجر عليه فيه، وبردته (ولا يصح بلا إذن) موكل (بيع

(١) أي البلد. «شرح المنتهى» (٢/٣٠٥).

(٢) بخلاف ما أكره عليه فإنه لا يفسق به. «شرح المنتهى» (٢/٣٠٦).

(٣) أي الفسق. «شرح المنتهى» (٢/٣٠٦).

وكيل لنفسه) بأن يشتري ما وكل في بيعه من نفسه لنفسه (ولا) يصح (شراؤه منها) أي من نفسه (لموكله) بأن وكل في شراء شيء، فاشتراه من نفسه لموكله، لأنه خلاف العرف في ذلك، وللحق التهمة له بذلك، وإن أذن له في ذلك؛ صح.

ويتولى طرفي العقد فيهما، كأب الصغير ونحوه، إذا باع من ماله لولده، أو اشترى منه له (وولده) أي الوكيل (ووالده ومكاتبه) ونحوهم ممن ترد شهادته له، كزوجته، وابن بنته وأبي أمه (كنفسه) فلا يجوز للوكيل البيع لأحدهم، ولا الشراء منه مع الإطلاق، لأنه يتهم في حقهم، ويميل إلى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن، كتهمته في حق نفسه، بخلاف نحو أخيه وعمه، وكذا حاكم، وأمينه، ووصي، وناظر وقف، ومضارب، قال المنقح: وشريك عنان، ووجوه^(١). فلا يبيع أحد منهم لنفسه وولده ووالده ونحوه، ولا يشتري من نفسه ولا من ولده ووالده، لما تقدم.

(وإن باع) وكيل في بيع، أو باع مضارب (بدون ثمن مثل) أو بدون ما قدر له (أو اشترى بأكثر منه) أي ثمن المثل أو بأكثر مما قدر له (صح) البيع أو الشراء، لأن من صح بيعه وشراؤه بثمن، صح منه بأزيد (وضمن) وكيل، وكذا مضارب (زيادة) عن ثمن مثل، (أو) عن مقدر في شرائه، وضمنا (نقصاً) في بيع عن ثمن مثل أو عن مقدر، ولا يضمنان ما يتغابن به عادة، كالدرهم في عشرة فيما لم يقدر، لعسر التحرز منه، ويضمنان جميع النقص فيما قدر، وفيما لا يتغابن به عادة، كاثنتين في عشرة، لأنه تفريط بترك الاحتياط، وطلب الأخط. وفي بقاء العقد، وتضمنين المفرط جمع ما بين المصالح.

ولا يضمن قن أذن له سيده في بيع وشراء، فباع بأنقص، أو اشترى

(١) لم أجدها في المطبوع من «التنقيح المشيع» (ص ١٥٥) وقد نقلها عنه الشويكي في «التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح» (٧٠٣/٢).

بأزيد لسيدته، كما لو أتلّف ماله، ولا يضمن صغير أذن له وليه في التجارة، فباع بأنقص، أو اشترى بأزيد لنفسه، كما لو أتلّف مال نفسه، وإن باع وكيل أو مضارب بأزيد مما قدر لهما، أو من ثمن المثل، أو اشترى بأنقص، صح، لوقوعه بالمأذون فيه وزيادة تنفع ولا تضر.

(ووكيل) في بيع (مبيع يسلمه) أي: يملك تسليمه لمشتريه (ولا) يملك أن (يقبض ثمنه) لأنه قد يوكل في البيع من لا يؤمن على قبض الثمن. وكذا الوكيل في النكاح لا يملك قبض المهر (إلا بقرينة) تدل على ذلك، كأن كان عرف البلد قبض الوكيل لثمن ما باعه، فيقبضه (ويسلم وكيل الشراء الثمن) وإن أخره بلا عذر، فتلف، ضمنه.

(ووكيل) في (خصومة لا يقبض) أي لا يكون وكيلاً في القبض، لأن الإذن لم يتناوله نطقاً، ولا عرفاً، وقد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض، وليس لوكيل خصومة إقرار على موكله مطلقاً، نصّاً^(١)، كإقراره عليه بقود وقذف، وكالولي (و) وكيل في (قبض) دين أو عين (مخاصم) لأنه لا يتوصل إلى القبض إلا بالإثبات، فالإذن فيه إذن فيه عرفاً.

(والوكيل أمين لا يضمن) ما تلف بيده (إلا بتعد أو تفريط) لأنه نائب الموكل في اليد والتصرف، فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك، وسواء كان متبرعاً أو بجعل، فإن فرط أو تعدى ضمن (ويقبل قوله) أي الوكيل (في نفيهما) أي التعدي والتفريط، بيمينه، لأنه أمين، ولا يكلف بينة، لأنه مما تتعذر إقامة البينة عليه، ولئلا يمتنع الناس من الدخول في الأمانات مع الحاجة إليها، ويقبل إقراره على موكله في كل ما وكل فيه، من بيع وغيره، ولو نكاحاً، لأنه يملك التصرف فيه، فقبل قوله فيه كولي المجبرة.

(و) يُقبل قول وكيل في (هلاك) عين، أو ثمنها، إذا قبضه، وقال موكله: لم يتلف (بيمينه) لأنه أمين، ولو كان بجعل (ك) ما يقبل (دعوى)

وكيل (متبرع ردّ العين أو) رد (ثمنها) لموكل، لأنه قبض العين لنفع مالها لا غير، كالمودع، لا وكيل بجعل فلا يقبل قوله في الردّ، لأن في قبضه نفعاً لنفسه، أشبه المستعير و(لا) يقبل قوله في ردها (لورثته) أي الموكل لأنهم لم يأمنوه، ولا في ردها إلى غير من ائتمن، ولو بإذن الموكل، كأن أذن له في دفع دينار لزيد قرضاً، فقال الوكيل: دفعته له، وأنكره زيد فلا يقبل في الكل (إلا بينة).

ولا يقبل قول ورثة وكيل في دفع لموكل، لأنه لم يأتمنهم، ولا يقبل قول أجير مشترك كصباغ، وصائع، وخياط، في رد العين. وظاهره: أنه يقبل قول أجير خاص، وأطلق في «الإقناع»^(١) أنه لا يقبل قول أجير في الرد، ولا قول مستأجر نحو دابة في ردها، ولا مضارب، ومرتين، وكل من قبض العين لحظ نفسه كالمستعير. ودعوى الكل تلفاً بحادث ظاهر، كحريق، ونهب، ونحوهما، لم يقبل، إلا بينة تشهد بالحادث الظاهر؛ لعدم خفائه. وإن قال وكيل لموكله: أذنت لي في البيع نساء، أو بغير نقد البلد، أو بعرض، وأنكره موكل، فقول وكيل. أو اختلفا في صفة الإذن، بأن قال: وكلتني في شرائه بعشرة، فقال الموكل: بل بخمسة، أو وكلتني في شراء عبد، قال: بل أمة، أو أن أبيعه من زيد، قال: بل من عمرو، أو قال موكل: أمرتك ببيعه نسيئة برهن أو ضامن، وأنكره وكيل، ولا بينة، فالقول قول وكيل بيمينه، لأنه أمين.

وإن باع الوكيل السلعة وقال للموكل: بذلك أمرتني، فقال: بل أمرتك برهنها، صدّق ربها، فأتت أو لم تفت، لأن الاختلاف هنا في جنس التصرف، وإن اختلفا في أصل الوكالة، فقول منكر، لأن الأصل عدم الوكالة، ويصح: بع ثوبي هذا بكذا، فما زاد عنه فلك، نصاً^(٢).

(١) (٤٣٦/٢).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» (٣١٧/٢).

ومن عليه حق من دين أو عين، فادّعى إنسان أنه وكيل ربه في قبضه، أو أنه أحيل به عليه، فصدقه، لم يلزمه دفع إليه، لأنه لا يبرأ به، لجواز إنكار رب الحق، أو ظهوره حياً في الوصية، وإن كذبه لم يستحلف، لعدم الفائدة، إذ لا يقضى عليه بالنكول، وإن دفعه للمدعي ذلك، فأنكر صاحب الحق الوكالة، أو الحوالة، حلف أنه لم يوكله، ولا أحاله، لاحتمال صدق المدعي، ورجع رب الحق على دافع وحده، إن كان المدفوع ديناً، لعدم براءته بدفعه لغير ربه، أو وكيله، ولأن الذي أخذه مُدّعي الوكالة، أو الحوالة، عين مال الدافع في زعم رب الحق، فتعين رجوعه على الدافع، فإن نكل لم يرجع بشيء.

وفي مسألة الوصية يرجع بظهوره حياً، ويرجع دافع على مُدّع لو وكالة، أو حوالة، أو وصية، بما دفعه مع بقاءه، لأنه عين ماله، أو يرجع ببدله مع تلف بتعديه، أو تفريطه، لأنه بمنزلة الغاصب، فإن تلف بيد مدعي الوكالة بلا تعد، ولا تفريط، لم يضمنه، ولم يرجع عليه دافع بشيء، لأنه مقر بأنه أمين، حيث صدقه في دعواه الوصية، أو الوكالة.

وأما دعوى حوالة فيرجع دافع على قابض مطلقاً.

وإن كان المدفوع لمدعي وكالة أو وصية عيناً، كوديعة ونحوها، ووجدها ربها بيد الغاصب أو غيره، أخذها، وإلا يجدها، ضمّن أيهما شاء، لأن القابض قبض ما لا يستحقه، والدافع تعدى بالدفع إلى من لا يستحقه، فتوجهت المطالبة على كلّ منهما.

ويرجع دافع لم يصدق على مدفوع إليه مطلقاً، سواء كان ديناً أو عيناً، بقي أو تلف، لأنه لم يقر بوكالة، ولم تثبت بينة، ومجرد التسليم ليس تصديقاً.

فصل في الشركة

بفتح الشين مع كسر الراء وسكونها، وبكسر الشين مع سكون الراء^(١). وهي جائزة بالإجماع^(٢)، لقوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾^(٣)، وقوله ﷺ: «يقول الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما»^(٤) رواه أبو داود.

وتكره شركة مسلم مع كافر، كمجوسي، نصاً^(٥)، لأنه لا يأمن معاملته بالربا، وبيع الخمر، ونحوه، ولا تكره مع كتابي، لا يلي التصرف، لحديث الخلال، عن عطاء قال: نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم^(٦). ولا انتفاء المحذور بتولي المسلم التصرف.

(١) الشين والراء والكاف أصلان، أحدهما: يدل على مقارنة وخلاف انفراد. والآخر يدل على امتداد واستقامة.

فالشركة: أن يشترك الرجلان في مال، أو في عمل يعملانه. ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٢/٢٦٥) و«حلية الفقهاء» (ص ١٤٤) و«التوقيف» (ص ٤٢٩).

(٢) ينظر: «المغني» (١٠٩/٧) «الإجماع» (ص ٩٥) و«نواذر الفقهاء» (ص ٢٧٤).

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٤) أبو داود، البيوع، باب في الشركة (٦٧٧/٣) عن أبي هريرة، قال الحاكم في «المستدرک» (٥٢/٢): صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

(٥) «شرح المنتهى» (٣١٩/٢).

(٦) الخلال في «الجامع» - أهل الملل والردة والزنادقة - (١٨٨/١) وروى ابن أبي شبة، البيوع والأفضية، في مشاركة اليهود والنصارى (٩/٦) عن ليث قال: كان عطاء وطاووس ومجاهد يكرهون شركة اليهودي والنصراني إلا إذا كان المسلم هو الذي يرى الشراء والبيع.

(والشركة: خمسة أضرب) جمع ضرب - أي صنف^(١) - أحدها: (شركة عنان) ولا خلاف في جوازها، بل في بعض شروطها، سميت بذلك لاستوائيهما في المال والتصرف، كالفارسين يستويان في السير، فإن عناني^(٢) فرسيهما يكونان سواء. أو مَنْ عَنْ الشَّيْءِ إِذَا عَرَضَ، لَأَنَّهُ عَنْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مشاركة صاحبه^(٣).

(وهي) أي شركة العنان (أَنْ يُخْضِرَ كُلُّ) واحد (من عدد) اثنين فأكثر (جائز التصرف) فلا تعقد مع صغير ولا سفيه، ولا على ما في الذمة (من ماله) فلا تعقد بنحو مغصوب (نقداً) ذهباً، أو فضة، مضروباً، ولو بسكة^(٤) كفار (معلوماً) قدرأ وصفة، ولو مغشوشاً قليلاً، أو كان من جنسين كذهب وفضة، أو كان متفاوتاً بأن، أحضر أحدهما مائة والآخر مائتين (ليعمل) متعلق بِخُضْرٍ (فيه)، أي المال جميعه (كلُّ) مَنْ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ (على أَنْ لَهُ مِنْ الرِّبْحِ جِزْءٌ أَشْأَعاً معلوماً) ولو أكثر من نسبة ماله، كأن جعل لرب السدس نصف الربح لقوة حذقه، أو يقال: على أَنْ الرِّبْحَ بَيْنَنَا، فَيَسْتَوُونَ فِيهِ، لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ إِضَافَةً وَاحِدَةً بِلَا تَرْجِيحٍ، أَوْ لِيَعْمَلَ فِيهِ الْبَعْضُ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ رِبْحِ مَالِهِ، وَتَكُونَ الشَّرْكَةُ إِذَا عَنَانًا وَمُضَارَبَةً، وَلَا تَصَحُّ إِنْ أَحْضَرَ كُلُّ مِنْهُمَا مَالاً عَلَى أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، وَلَهُ مِنَ الرِّبْحِ بِقَدْرِ مَا لَهُ، لِأَنَّهُ إِبْضَاعٌ لَا شَرْكَةَ، وَهُوَ دَفْعُ الْمَالِ لِمَنْ يَعْمَلُ فِيهِ بِلَا عَوْضٍ.

ولا تصح إن عقدوها على أن يعمل أحدهم بدون ربح ماله، لأن من لا يعمل لا يستحق ربح مال غيره ولا بعضه، وفيه مخالفة لموضوع الشركة.

(١) «القاموس» (ص ١٣٨).

(٢) عنان الفرس: سير اللجام الذي تمسك به الدابة. «القاموس المحيط» (ص ١٥٧٠).

(٣) «حلية الفقهاء» (ص ١٤٤).

(٤) «السَّكَّةُ»: حديدة منقوشة تضرب عليها النقود. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٤٠).

وتتعدد الشركة بما يدل على الرضى، من قول، أو فعل يدل على إذن كل منهما للآخر في التصرف وائتمانه، ويغني لفظ الشركة عن إذن صريح بالتصرف، لدلالته عليه، وينفذ التصرف من كلٍّ بحكم الملك في نصيبه، وبحكم الوكالة في نصيب شريكه، ولا يشترط خلط أموالهما، فما تلف منها قبل خلط فهو من ضمان الجميع.

ولا تصح الشركة إن لم يذكر الربح في العقد، كالمضاربة، لأنه المقصود منها، فلا يجوز الإخلال به، وإن أقر بعضهم بمتعلق بالشركة، كأجرة دلال، وحمال، ومخزن، ونحوه، فهو من مال الجميع، والخسارة في مال الشركة بقدر ما لكل من الشركاء، سواء كانت لتلف، أو نقصان ثمن، أو غيره، لأنها تابعة للمال.

ومن قال من شريكين: عزلت شريكي، صح تصرف المعزول في قدر نصيبه فقط، وصح تصرف العازل في جميع المال، لعدم رجوع المعزول عن إذنه. ولو قال أحدهما: فسخت الشركة انعزلاً، لأن فسخ الشركة يقتضي عزل نفسه من التصرف في مال صاحبه، وعزل صاحبه من التصرف من مال نفسه، وسواء كان المال نقداً أو عرضاً، ويقبل قول منكر القسمة إذا ادعاها صاحبه، لأن الأصل عدمها.

ولا تصح شركة عنان ولا مضاربة بنقرة^(١) لم تضرب لأنها كالعروض، ولا بمغشوش غشاً كثيراً، ولا فلوس ولو نافقتين، لأنها كالعروض، بل الفلوس عروضٌ مطلقاً.

تتمة:

لكل من الشركاء أن يبيع ويشترى، ويأخذ ويعطي، ويطالب ويخاصم، ويحيل ويحتال، ويرد بعيب للحظ ولو رضي شريكه، وأن يقر بالعيب، وأن يقايل، وأن يؤجر ويستأجر، وأن يبيع نساءً، وأن يودع

(١) النقرة: القطعة المذابة من الذهب والفضة. «القاموس المحيط» (ص ٦٢٦).

لحاجة، وأن يرهن ويرهن، وأن يفعل كل ما فيه حظ للشركة، وليس له أن يكتب قثاً من الشركة، أو يزوجه، أو يعتقه ولو بمال، إلا بإذن، ولا أن يهب من مال الشركة، أو يقرض، أو يحايي، أو يضارب، أو يشارك بالمال، أو يخلطه بغيره، أو يأخذ به سفتجة^(١)، بأن يدفع من مال الشركة إلى إنسان، ويأخذ منه كتاباً إلى وكيله ببلد آخر، ليستوفي منه، أو يعطيها؛ بأن يشتري عرضاً، ويعطي بثمانه كتاباً إلى وكيله ببلد آخر، ليستوفي منه. ولا أن يستدين عليها إلا بإذن شريكه في الكل. وإن قال: اعمل برأيك، ورأى مصلحة؛ جاز الكل، وما استدان بدون إذن فعله، وربحه له.

تتمة:

والاشتراط فيها نوعان: صحيح، كشرط أن لا يتجر إلا في نوع كذا، أو أن لا يتجر إلا في بلد بعينه، أو أن لا يبيع إلا بنقد كذا، أو أن لا يسافر بالمال.

ونوع فاسد، وهو قسمان: مفسد لها، وهو: ما يعود بجهالة الربح، كشرط دراهم لزيد الأجنبي، والباقي من الربح لهما، واشتراط ربح ما يشتري من رقيق لأحدهما وما يشتري من ثياب للآخر، ونحو ذلك، فتنفسد الشركة، والمضاربة به، لإفضائه إلى جهل حق كل منهما من الربح، أو إلى فواته.

وقسم فاسد غير مفسد: كاشتراط أحدهما على الآخر ضمان المال إن تلف بلا تعد ولا تفريط، أو أن ما عليه من الخسارة أكثر من قدر ماله، أو أن يعطيه ما يختار من السلع برأس ماله، أو أن لا يفسخ الشركة مدة كذا، ونحو ذلك، فهذه الشروط كلها فاسدة، لتفويتها المقصود من عقد الشركة، والشركة، أو المضاربة، صحيحة.

(١) بفتح السين والتاء هي: كتاب لصاحب المال إلى وكيله في بلد آخر، ليدفع إليه بدله، وفائدته السلامة من خطر الطريق، ومؤنه الحمل. «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٩٣).

وإذا فسدت الشركة قسم ربح شركة عنان ووجوه على قدر المالين، وقسم أجر ما تقبله من عمل في شركة أبدان بالسوية، وتوزيع وضيفة على قدر ما لكل، ورجع كل من شريكين في عنان ووجوه وأبدان بأجرة نصف عمله، ومن تعدى من الشركاء، بمخالفة، أو إتلاف، ضمن كالغاصب، وربح مالٍ لربه، نصاً^(١)، لأنه نماء مال تصرف فيه غير مالكة بغير إذنه، فكان لمالكه.

وعقد فاسد في مضاربة، وشركة، ووكالة، ووديعة، ورهن، وهبة، وصدقة، وهدية، ووقف، كعقد صحيح في ضمان وعدمه، فلا يضمن منها ما لا يضمن في العقد الصحيح.

الضرب (الثاني: المضاربة) من الضرب في الأرض، أي السفر فيها للتجارة، وهذه تسمية أهل العراق. وأهل الحجاز يسمونها: قراضاً، من قرض الفأر الثوب أي قطعه، كأن رب المال اقتطع للعامل قطعة من ماله، وسلمها له واقتطع له قطعة من ربحها^(٢). وحكى ابن المنذر الإجماع على جوازها^(٣). ولحاجة الناس إليها.

(وهي) شرعاً^(٤): (دفع مال) أي نقد مضروب، غير مغشوش كثيراً، لما تقدم^(٥) أو ما في معنى الدفع، كوديعة، وعارية، وغصب، إذا قال ربها لمن هي تحت يده: ضارب بها على كذا. (معين) أي المال فلا يصح: ضارب بأحد هذين الكيسين، تساوى ما فيهما أو اختلف، علما ما فيهما، أو

(١) «شرح المنتهى» (٢/٣٢٦).

(٢) ينظر: «القاموس» (ص ١٣٨) و(ص ٨٤٠)، «المطلع» (ص ٢٦١) و«الدر النقي» (٣/٥١١) و«المصباح المنير» (ص ١/٤٩٠) و«معونة أولي النهى» (٤/٧١٧) و«طلبة الطلبة» (ص ٣٠١).

(٣) «الإجماع» (ص ٩٨).

(٤) ينظر: «الكافي» (٣/٣٤١) و«معونة أولي النهى» (٤/٧١٧) و«التوضيح» (٢/٧١٧).

(٥) (ص ٧٩٧).

جهلاه، لأنه عقد تمنع الجهالة صحته (معلوم) قدره، فلا تصح بصبرة دراهم أو دنانير، لأنه لا بد من الرجوع إلى رأس المال عند الفسخ ليعلم الربح، ولا يمكن ذلك مع الجهل (لمن يتجر فيه) أي المال، وهو متعلق بدفع (بجزء) متعلق (ببتجر) (معلوم مُشاع من ربحه) كنصفه أو ربحه.

(وإن ضارب) العامل (لآخر) أي أخذ مضاربة لشخص آخر (فأضر) اشتغاله بالعمل في مال الثاني ربّ المال (الأول، حُرم) عليه ذلك، لأنه يمنعه مقصود المضاربة من طلب النماء والحظ، فإن لم يضر الأول، بأن كان مال الثاني يسيراً لا يشغله عن العمل في مال الأول جاز (و) إن ضارب لآخر بحيث يضر الأول (رد) العامل (حصته) من ربح المضاربة الثانية (في الشركة) الأولى، نصّاً^(١)، فيدفع لرب المضاربة الثانية نصيبه من الربح، ويؤخذ نصيب العامل، فيضم لربح مضاربة الأول، ويقسمه مع ربحها على ما اشترطاه، لأنه استحققه بالمنفعة التي استحققت بالعقد الأول. ورده في «المغني» كما ذكره صاحب «المنتهى» في «شرحه»^(٢).

(١) «معونة أولي النهى» (٤/٧٣٥).

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/٧٣٥).

وعبارة «المغني» (٧/١٦٠): والنظر يقتضي أن لا يستحق رب المضاربة الأولى من ربح الثانية شيئاً، لأنه إنما يستحق بمال أو عمل، وليس له في المضاربة الثانية مال ولا عمل. وتعدّي المضارب إنما كان بترك العمل، واشتغاله عن المال الأول، وهذا لا يوجب عوضاً، كما لو اشتغل بالعمل في مال نفسه، أو أجر نفسه، أو ترك التجارة للعب، أو اشتغال بعلم، أو غير ذلك. ولو أوجب عوضاً لأوجب شيئاً مقدراً لا يختلف ولا يتقدر بربحه في الثاني. والله أعلم. اهـ

وقال ابن رزين في «شرحه» - كما في «الإنصاف» ٩٨/١٤ - والقياس أن رب الأولى ليس له شيء من ربح الثانية، لأنه لا عمل له فيها، ولا مال. اهـ

قال في «الإنصاف» - أيضاً -: واختاره الشيخ تقي الدين. قال في «الفائق»: وهو المختار. واختاره في «الحاوي الصغير». اهـ وينظر «حاشية ابن قاسم» (٥/٢٥٩).

وقول المؤلف: (فأضر اشتغاله...) يفهم منه أنه إذا لم يكن فيه ضرر على الأول، يجوز أن =

ولا يصح لرب المال الشراء من مال المضاربة لنفسه، نصاً^(١)، لأنه ملكه كشرائه من وكيله وعبد المأذون، وإن اشترى شريك نصيب شريكه؛ صح، لأنه ملك غيره.

ولا نفقة لعامل في مال المضاربة، لأنه دخل على العمل بجزء، فلا يستحق غيره، إلا بشرط، نصاً^(٢)، كالوكيل. وقال الشيخ، وابن القيم: أو عادة^(٣). ويصح شرطها سفرأ وحضراً، لأنها في مقابلة عمله، وإن شرطت مطلقة، واختلفا فيها، فله نفقة مثله عرفاً، وإن تعدد رب المال، فهي على قدر ما لكل.

وللعامل التسري من مال المضاربة بإذن رب المال، فإذا اشترى أمة للتسري ملكها، وصار ثمنها قرضاً عليه لرب المال، لخروجه من المضاربة، مع عدم وجود ما يدل على التبرع به من رب المال، وإن وطىء عامل أمة من المال بغير إذن عزر، نصاً^(٤)، لأن ظهور الربح مبني على التقويم، وهو غير متحقق، لاحتمال أن السلعة تساوي أكثر مما قومت به، فهو شبهة في درء الحد، وإن لم يظهر ربح، وعليه المهر، وإن ولدت منه، وظهر ربح، صارت أم ولد، وولده حر، وعليه قيمتها، وإن لم يظهر فهي وولدها ملك لرب المال.

= يضارب لآخر. وهو صحيح، وهو المذهب مطلقاً، وعليه أكثر الأصحاب. اهـ من «الإنصاف» (٩٦/١٤).

وما قرره المؤلف - تبعاً للمتن - هو من مفردات المذهب. ينظر «المنح الشافيات» (٤١٦/٢) و«الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني» (١٩/٢).

(١) «الإنصاف» (١٠٥/١٤).

(٢) «الإنصاف» (١٠٨/١٤).

(٣) قال في «الإنصاف» (١٠٩/١٤): قال - أي ابن تيمية -: ليس له نفقة، إلا بشرط أو عادة فيعمل بها. وكأنه أقام العادة مقام الشرط. وهو قوي في النظر. اهـ.

ينظر: «الاختيارات» (ص ٢١٣) و«الفتاوى» (٩٠/٣٠) و«إعلام الموقعين» (٦/٢).

(٤) «الإنصاف» (١١٣/١٤).

ولا يطاء رب المال أمة من المضاربة ولو عدم الربح، لأنه ينقصها إن كانت بكرة، أو يعرضها للتلف والخروج من المضاربة، ولا حد عليه، لأنها ملكه، وإن ولدت منه خرجت من المضاربة، وحسبت قيمتها عليه، فإن كان فيه ربح فلعامل حصة منه.

ولا ربح لعامل حتى يستوفي رأس المال (وإن تلف رأس المال أو) تلف (بعضه بعد تصرف) عامل في المضاربة (أو) ربح في أحد سلعتيه و(خسر) في الأخرى (جبر) رأس المال (من ربح) إن كان (قبل قسمة) الربح ناضاً^(١)، أو قبل تنضيضه، مع محاسبة، نصاً^(٢). فإن تقاسما الربح والمال ناضاً، أو تحاسباً بعد تنضيض المال، وأبقيا المضاربة، فهي مضاربة ثانية، فما ربح بعد ذلك لا يجبر به وضعية الأول، ولو قسم رب المال والعامل الربح، أو أخذ أحدهما منه شيئاً بإذن صاحبه، والمضاربة بحالها، ثم خسر، كان على العامل رد ما أخذه من الربح، لأننا تبيننا أنه ليس بربح، ما لم تنجبر الخسارة، نصاً^(٣).

وتفسخ مضاربة فيما تلف من مالها قبل عمل، ويصير الباقي رأس المال، فإن تلف الكل، ثم اشترى العامل للمضاربة شيئاً، فهو كفضولي، وإن تلف بعد شرائه في ذمته، وقبل نقد ثمن فالمضاربة بحالها، ويطالب العامل ورب المال، بالثمن لتعلق حقوق العقد برب المال، ومباشرة العامل، وإن دفعه عامل بنية الرجوع، رجع به على رب المال، للزومه له أصالة. والعامل بمنزلة الضامن. وتحرم قسمة الربح والعقد باق إلا باتفاقهما، لأنه وقاية لرأس المال، فلم يجبر ربه على القسمة، لأنه لا يأمن

(١) نصّ المال: صار المتاع نقداً. قاله في «معونة أولي النهى» (٧٣٧/٤) ينظر: «المصباح المنير» (٨٣٨/٢).

(٢) «معونة أولي النهى» (٧٣٩/٤).

(٣) «شرح المنتهى» (٣٢٣/٢).

الخسران فيجبره بالربح، ولا العامل، لأنه لا يأمن أن يلزمه ما أخذه في وقت لا يقدر عليه، فإن اتفق على قسمه أو بعضه، جاز، لأنه ملكهما، كالشريكين.

تتمة:

العامل أمين يصدق بيمينه في قدر رأس مال، وفي ربح وعدمه، وفي هلاك وخسران، وفيما يذكر أنه اشتراه لنفسه، أو للمضاربة، وفي نفي ما يدعي عليه من خيانة، أو تفريط، لأن الأصل عدمهما.

وإذا شرط العامل النفقة، ثم ادعى أنه أنفق من ماله بنية الرجوع، فله ذلك سواء، كان المال بيده، أو رجع إلى ربه، كالوصي إذا ادعى النفقة على اليتيم.

وإذا اشترى العامل شيئاً، وقال المالك: كنت نهيتك عنه، وأنكر. فقله، لأن الأصل معه.

ولو أقر عامل بربح، ثم ادعى تلفاً، أو خسارة، قُبِلَ قوله، لأنه أمين، ولا يقبل قوله إن ادعى غلطاً، أو كذباً، أو نسياناً، أو اقتراضاً تم به رأس المال بعد إقراره به لربه، كأن قال عامل: هذا رأس مال مضاربتك. ففسخ ربه، وأخذه. فادعى العامل أن المال كان خسر، وأنه خشي إن وجدته ناقصاً يأخذه منه، فاقترض ما تممه به، ليعرضه عليه تاماً، فلا يقبل قوله فيه، لأنه رجوع عن إقرار بحق لآدمي.

ولا يقبل قوله في رد مال المضاربة إلى ربه بلا بينة، نصاً^(١)، لأنه قبضه لنفع له فيه، أشبه المستعير، والقول قول المالك في ذلك. ويقبل قول مالك في صفة خروجه عن يده، كأن قال: أعطيتك ألفاً قراضاً، على النصف من ربحه. وقال العامل: بل قرضاً لا شيء لك من ربحه، فقول رب المال، لأن الأصل بقاء ملكه عليه، فإذا حلف، قسم الربح بينهما، وإن خسر المال، أو

(١) «معونة أولي النهى» (٧٥٦/٤).

تلف، فقال ربه: كان قرضاً. وقال العامل: كان قراضاً، أو بضاعة، فقول ربه - أيضاً - لأن الأصل في قبض مال الغير الضمان، فلو أقاما بينتين، قُدِّمَتْ بينة عامل، لأن معها زيادة علم، ولأنه خارج. وإن قال رب المال: كان بضاعة. وقال العامل: كان قراضاً، حلف كل منهما على إنكار ما ادعاه خصمه، وكان له أجر عمله، لا غير.

ويقبل قول مالك بعد ربح في قدر ما شرط لعامل، فإن أقاما بينتين، قدمت بينة عامل - أيضاً - ويصح دفع عبد، أو دابة، أو قربة، أو قدر، أو آلة حرث، ونحو ذلك لمن يعمل به بجزء من أجرته. ويصح خياطة ثوب، ونسج غزل، وحصاد زرع، ورضاع قن، واستيفاء مال، وبناء دار، وطاحون، ونجر باب^(١)، ونحو ذلك، بجزء مشاع منه، لأنها عين تنمي بالعمل عليها، فصح العقد عليها ببعض نمائها. ويصح دفع دابة، أو نحل، أو عبد، أو أمة، لمن يقوم به مدة معلومة بجزء منه، كربعه، أو خمسه، والنماء ملك لهما، على حسب ملكيهما، لا بجزء من نماء كدّر، ونسل، وصوف، وعسل، ونحو ذلك، لحصول نمائه بغير عمل، وله أجر مثله.

والضرب (الثالث: شركة الوجوه، وهي أن يشتركا) بلا مال (في ربح ما يشتريان في ذمهما بجاهيهما) أي بوجوههما، وثقة التجار بهما^(٢) والجاه والوجه واحد، يقال: فلان وجيه ذو جاه^(٣).

وهي جائزة لاشتغالها على مصلحة بلا مضرة، ولا يشترط لصحتها ذكر جنس ما يشتريانه، ولا ذكر قدره، ولا ذكر وقت الشركة. فلو

(١) التَّجْرُ: نَحْتُ الخشب. ويقال للقطع - أيضاً - ينظر: «القاموس» (ص ٦١٧) و«تاج العروس» (١٨٣/١٤) و«المعجم الوسيط» (٩٠٣/٢).

(٢) «الكافي» (٣٣٩/٣) و«الروض المربع» - مع الحاشية - (٢٦٥/٥) و«التوضيح» (٧٢١/٢).

(٣) الجاه والوجاهة: القدر والمترلة. «القاموس» (ص ١٦٠٧) ينظر: «تحرير الفاظ التنبيه» (ص ٢٠٦).

قال أحدهما للآخر: كلما اشتريت من شيء فبيننا، وقال له الآخر كذلك، صح العقد، ولا يعتبر ذكر شروط الوكالة، لأنها داخلة في ضمن الشركة، بدليل المضاربة، وشركة العنان.

(وكلٌّ) من شريكي الوجوه (وكيل الآخر) في بيع وشراء (وكفيله بالثمن) لأن مبناها على الوكالة والكفالة. وملك فيما يشتريان كما شرطاً، لحديث: «المؤمنون عند شروطهم»^(١) وربح كما شرطاً، من تساو وتفاضل لأن أحدهما قد يكون أوثق عند التجار، وأبصر بالتجارة، ولأنها منعقدة على عمل وغيره، فكان ربحها على ما شرطاً، كشركة العنان. والخسران بتلف، أو بيع بنقص عما اشتري به، على قدر الملك، فمن له الثلثان مثلاً فعليه ثلثا الوضعية، وهكذا، سواء كان الربح بينهما كذلك، أو لا، وتصرفهما كتصرف شريكي عنان، على ما سبق^(٢).

والضرب (الرابع: شركة الأبدان) سميت بذلك: لاشتراكهما في عمل أبدانها^(٣). (وهي) نوعان: أحدهما (أن يشتركا فيما يملكان بأبدانها من مباح كاصطياد ونحوه) كاحتشاش، وتلصص على دار الحرب، واحتج أحمد بأن النبي ﷺ قد أشرك بين عمّار وسعد وابن مسعود. فجاء سعد بأسيرين، ولم يجيئنا بشيء^(٤). وكان ذلك في غزوة بدر، وكانت غنائمها لمن

(١) تقدم تخريجه (ص ٦٧٨).

(٢) (ص ٧٩٠).

(٣) الأبدان: جمع بدن وهو: الجسد.

ينظر: «الدر النقي» (٣/ ٥١١) و«القاموس الفقهي» (ص ٣٢).

(٤) أبو داود، في البيوع، باب في الشركة على غير رأس مال (٣/ ٦٨١)، والنسائي، في المزارعة، باب شركة الأبدان (٧/ ٥٧) وفي البيوع، باب الشركة بغير مال (٧/ ٣١٩)، وابن ماجه، في التجارات، باب الشركة والمضاربة (٢/ ٧٦٨) عن عبدالله قال: اشتركت أنا وعمار وسعد يوم بدر، فجاء سعد بأسيرين، ولم أجيء وعمار بشيء.

قال في «الإرواء» (٥/ ٢٩٥): ضعيف... لانقطاعه بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود، =

أخذها، قبل أن يشرك الله تعالى بينهم^(١).

(أو) أن يشتركا فيما (يتقبلان في ذمهما من عمل، كخياطة) وحدادة وقصارة، وهذا هو النوع الثاني. ولو قال أحدهما: أنا أتقبل، وأنت تعمل، والأجرة بيننا؛ صح، لأن تقبل العمل يوجب الضمان على المتقبل، ويستحق به الربح، فصار كتقبله المال في المضاربة، والعمل يستحق به العامل الربح، كعمل المضارب، فينزل منزلة المضاربة (فما تقبله أحدهما) من عمل (لزمهما عمله، وطولبا به) لأن مبناها على الضمان، فكأنها تضمنت ضمان كل واحد منهما عن الآخر ما يلزمه، ولكل من الشريكين طلب أجرة عمل، ولو تقبله صاحبه، ويبرأ مستأجر بدفعها لأحدهما، وتلفها بيد أحدهما بلا تفريط: عليهما، لأن كلاً وكيل الآخر، ولا يشترط لصحتها اتفاق صنعة الشريكين، فلو اشترك حداد ونجار، أو خياط وقصار، فيما يتقبلان في ذمهما من عمل، صح، لاشتراكهما في كسب مباح، أشبه ما لو اتفقت الصنائع. ولا يشترط لصحة الشركة معرفة الصنعة لواحد منهما.

(وإن ترك أحدهما) أي الشريكين (العمل) لعذر (أو لا) لعذر، بأن كان حاضراً صحيحاً (فالكسب بينهما) على ما شرطاً (ويلزم من عذر) بنحو مرض في ترك عمل مع شريكه (أو لم يعرف العمل أن يقيم مقامه) في العمل

= فإنه لم يسمع منه. اهـ

(١) قال أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٨٠): فكانت الأنفال الأولى إلى النبي ﷺ، فقسمها رسول الله ﷺ يوم بدر على ما أراه الله من غير أن يحمّسها، على ما ذكرناه في حديث سعد. ثم نزلت بعد ذلك آية الخمس، فنسخت الأولى، وفي ذلك آثار. اهـ
وقد تعقبه ابن كثير - رحمه الله - في ذلك، حيث قال في «التفسير» (٤/١٠): فيه نظر. ويردّ عليه حديث علي بن أبي طالب في شارفه اللذين حصلا له من الخمس يوم بدر. وقد بينت ذلك في كتاب «السيرة» بياناً شافياً. اهـ

ينظر: «السيرة» (٢/٤٦٦).

(بطلب شريك) له بذلك لدخولهما على العمل، فلزمه أن يفي بمقتضى العقد، وللآخر الفسخ إن امتنع، أو لم يمتنع.

ولا تصح شركة دلائن، لأن الشركة الشرعية لا تخرج عن الوكالة والضمان، ولا وكالة هنا، لأنه لا يمكن توكيل أحدهما على بيع مال الغير، ولا ضمان، لأنه لا دين بذلك يصير في ذمة واحد منهما، ولا تقبل عمل^(١).

والضرب (الخامس شركة المفاوضة، وهي) لغة: الاشتراك في كل شيء^(٢)، وشرعاً^(٣): (أن يفوض كل) من اثنين فأكثر (إلى صاحبه كل تصرف مالي) من بيع، وشراء في الذمة، ومضاربة، وتوكيل، ومسافرة

(١) وفي المذهب قول آخر في شركة الدلائن.

فقال في «الموجز»: تصح.

وقال شيخ الإسلام: وقد نص أحمد على جوازها... قال: ووجه صحتها: أن بيع الدلال وشراء بمتزلة خياطة الخياط ونجارة النجار، وسائر الأجراء المشتركين، ولكل منهم أن يستنيب، وإن لم يكن للتوكيل أن يوكل.

ومأخذ من منع ذلك: أن الدلالة من باب الوكالة، وسائر الصناعات من باب الإجارة، وليس الأمر كذلك.

ومحل الخلاف في شركة الدلائن: التي فيها عقد. فأما مجرد النداء والعرض وإحضار الديون فلا خلاف في جوازه.

وتسليم الأموال إلى الدلائن مع العلم باشتراكهم، إذن لهم بيعها، ولو باع كل واحد ما أخذه ولم يعط غيره واشتركا في الكسب، جاز في أظهر الوجهين. اهـ وهذا اختيار الشريف أبي جعفر، وابن عقيل.

ينظر: «الاختيارات» (ص ٢١٤، ٢١٥) و«الإنصاف» (١٤/١٦٦، ١٦٧).

(٢) «حلية الفقهاء» (ص ١٤٤)، «طلبة الطلبة» (ص ٢٢٠) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٠٥) و«المطلع» (ص ٢٦٢).

(٣) هي في الشرع: قسمان: صحيح، فاسد. فالصحيح نوعان، بدأ المؤلف بالنوع الأول.

ينظر: «معونة أولي النهى» (٤/٧٧٩).

بالمال، وارتهان، وتقبل ما يرى من الأعمال. أو^(١) (يشتركا في كل ما يثبت لهما وعليهما فتصح؛ إن لم يدخلا فيها كسباً نادراً) أو غرامة، لأنها لا تخرج عن أضرب الشركة التي تقدمت (وكلها جائزة. ولا ضمان فيها إلا بتعداً أو تفريط)^(٢).

وإن أدخلها فيها كسباً نادراً، كوجدان لقطعة، أو ركاز، أو ما يحصل من ميراث، أو أدخلها فيها ما يلزم أحدهما من ضمان غصب، أو أرش جنائية، أو ضمان عارية، ونحو ذلك، فهي حينئذ فاسدة، لأنه عقد لم يرد الشرع بمثله، ولما فيه من كثرة الغرر، لأنه قد يلزم فيه ما لا يقدر الشريك عليه، ولكل من الشريكين في هذا القسم ما يستفيده، وله أجره عمله.

(١) هذا بيان النوع الثاني من الصحيح.

(٢) هذا بيان القسم الثاني وهو: الفاسد.

فصل في المساقاة

من السقي^(١) (وتصح المساقاة على شجر) مغروس معلوم (له ثمر يؤكل) لمن يعمل عليه، بجزء مشاع معلوم من ثمره النامي بعمله، وسواء النخل، والكرم، والرمان، والجوز، واللوز، والزيتون، وغيرها، لحديث ابن عمر قال: عامل النبي ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. متفق عليه^(٢).

(و) تصح المساقاة على (ثمرة موجودة بجزء) مشاع معلوم (منها) لأنه إذا جاز في المعدوم مع كثرة الغرر، فعلى الموجود مع قلته أولى.

وتصح المغارسة، وهي: دفع (شجر) معلوم، له ثمر مأكول بلا غرس، مع أرض لمن (يغرسه ويعمل عليه حتى يثمر بجزء) مشاع معلوم (من الثمرة أو) من (الشجر) عينه (أو منهما) أي من الشجر والثمرة^(٣). فإن

(١) «الزاهر» (ص ٣٤٨) و«التوقيف» (ص ٦٥٣). والمساقاة، مفاعلة من السقي، وهي: دفع شجر إلى من يقوم بمصلحته بجزء معلوم من ثمرته. اهـ من «الإنصاف» (١٨١/١٤) وينظر: «شرح الزركشي» (٢٠٨/٤) وقال في «المستوعب» (٣١٥/٢): المساقاة: هو أن يسلم نخله، أو كرمه، أو شجره الذي له ثمر مأكول إلى من يقوم بسقيه ومصلحه، بجزء شائع معلوم من ثمره بجعل العامل.

ويصح عقدها على النخل والكرم، وعلى كل شجرة لها ثمر يؤكل، ولا يصح على شجرة لا تحمل شيئاً. اهـ

وصوب في «الإنصاف» (١٨٢/١٤، ١٨٣): صحتها على ما يقصد ورقه أو زهره. ونحوه: كورد وياسمين. اهـ

(٢) البخاري، الحرث والمزراعة، في المزارعة بالشطر ونحوه (٦٨/٣)، ومسلم، المساقاة (١١٨٦/٣).

(٣) ينظر: «الإنصاف» (١٩٥/١٤).

قال شيخ الإسلام: والمزراعة أحل من الإجارة، لاشتراكهما في المغنم والمغرم. اهـ =

لم يكن الغراس من رب الأرض، فسدت على المذهب^(١)، وربُّ الأرض بالخيار بين تكليف رب الغراس أخذه، ويضمن له نقصه، وبين تملكه بقيمته، إلا أن يختار ربه أخذه، وإن اتفقا على إبقائه بأجرة، جاز.

وإن دفع أرضاً وشجراً لمن يعمل عليه بجزء من الأرض والشجر لم يصح، كما لو جعل له في المساقاة جزءاً من الشجر (فإن فسخ مالك المساقاة، أو مات (قبل ظهور ثمرة) وبعد عمل (فلعامل أجرته) لاقتضاء

= «الاختيارات» (ص ٢١٩).

(١) هذه المسألة مخرّجة على اشتراط كون البذر من رب الأرض في المزارعة. والمشهور عن أحمد - رحمه الله - كما في قال الخرقي: أنه يشترط كون البذر من رب الأرض، وعلى هذا عامة الأصحاب، حتى أن القاضي وكثيراً من أصحابه لم يذكروا خلافاً، لأنه عقد يشترك العامل ورب المال في نمائه، فوجب أن يكون رأس المال كله من أحدهما، كالمساقاة والمضاربة. ونقل عنه مهنا ما يدل على جواز كون البذر من العامل. واختارها أبو محمد. اهـ من «شرح الزركشي» (٢١٣/٤).

وعبارة ابن قدامة - رحمه الله - في «المغني» (٥٦٣/٧): وهو الصحيح إن شاء الله. وينظر: «الشرح الكبير» (٢٤٠/١٤) واستدل لذلك: بقول ابن عمر: دفع رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها، على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها. وفي لفظ: على أن يعملوها، ويزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها. أخرجهما البخاري (٦٨/٣) فجعل عملها من أموالهم، وزرعها عليهم، ولم يذكر شيئاً آخر. وظاهره أن البذر على المسلمين، ولو كان شرطاً لما أخذ بذكره، ولو فعله النبي ﷺ وأصحابه لنقل، ولم يجز الإخلال بنقله. ولأن عمر - رضي الله عنه - فعل الأمرين جميعاً... إلخ. اهـ وقال شيخ الإسلام: ولا يشترط كون البذر من رب الأرض، وهو رواية عن أحمد، واختارها طائفة من أصحابه.

ولو كان من إنسان الأرض، ومن ثانياً العمل، ومن ثالث البذر، ومن رابع البقر، صح، وهو رواية عن أحمد. اهـ «الاختيارات» (ص ٢١٩). وقال في «الأنصاف» (٢٤١/١٤): وهو أقوى دليلاً. وفي متن الزاد: وعليه عمل الناس. قال الشيخ البليهي في «السلسيل» (٥٤٠/٢): وعليه العمل أيضاً في البلاد النجدية في هذا الزمن وقبله. اهـ

العقد العوض المسمى، ولم يرض العامل بإسقاط حقه منه (أو) فسخ (عامل) المساقاة، أو هرب قبل ظهور ثمرة (فلا شيء له) لإسقاط حقه برضاه، كعامل المضاربة إذا فسخ قبل ظهور الربح (وتملك الثمرة بظهورها فعلى عامل تمام عمل إذا فسخت بعده) أي بعد ظهور الثمرة فيما ساقا عليه، والثمر بينهما، على ما شرطاً في العقد.

وإن بان الشجر المساقى عليه مستحقاً لغير المساقى، بعد عمل عامل فيه، فلربه أخذه وثمره، لأنه عين ماله، ولا شيء عليه للعامل، لأنه لم يأذن، وله أجر مثله على الغاصب، لأنه غرّه واستعمله.

(وعلى عامل) في مساقاة ومغارسة ومزارعة (كل ما فيه نمو أو صلاح) لثمر وزرع، من سقي بماء حاصل، لا يحتاج إلى حفر بئر، ولا إدارة دولاب، وإصلاح طريقة (وحصاد ونحوه) كدياس، وتشميس ما يحتاج إليه، وإصلاح محله، وحفظ ثمرة، وزرع إلى قسمه (وعلى رب أصل حفظه)، ونحوه، كسد حائط، وإجراء نهر، وحفر بئر، وثمر دولاب، وما يديره من بهائم، وشراء ما يلحق به من طلع فحال، وتحصيل زبل، وسباخ^(١)، لأن هذا كله ليس من العمل، فهو على رب المال.

(وعليهما) أي العامل ورب المال (بقدر حصتيهما جذاذ) نصاً^(٢)، ويصح شرطه على عامل، نصاً^(٣)، ولا يصح أن يشترط على أحدهما ما على الآخر كله أو بعضه، ويفسد العقد به، لمخالفته مقتضاه، ويتبع في الكلف السلطانية^(٤) العرف، ما لم يكن شرط، فيعمل به. وما طلب من قرية من

(١) سَبَخَ القطن: لَفَّه. ينظر: «القاموس» (ص ٣٢٢) و«المعجم الوسيط» (١/٤١٢).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» (٢/٣٤٦).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٤٦).

(٤) الكلف: جمع كلفة، كغرف جمع غرفة، وهي: ما تحمّلت من المشقة. قاله عثمان.

وقال الفتوحى: التي للسلطان عادة بأخذها. اهـ وهي: الرسوم والضرائب.

«معونة أولي النهى» (٤/٨٠١) و«حاشية عثمان على المنتهى» (٣/٥٦) و«العرف حجته» =

وظائف سلطانية ونحوها؛ فعلى قدر الأموال، وإن وضعت على الزرع فعلى ربه، وعلى العقار على ربه، ما لم يشترطه على مستأجر^(١).

والخراج على رب المال، لأنه على رقبة الأرض، أثمر الشجر أو لم يثمر، ولأنه أجرة الأرض فكان على من هي ملكه.
وكره حصاد وجذاذ ليلاً، نصاً^(٢)، خشية ضرر.

(وتصح المزارعة بجزء معلوم مما يخرج من الأرض) كثلث، وربيع، ونحو ذلك (بشرط علم) جنس (بذر) ولو تعدد البذر (و) علم (قدره، و) بشرط (كونه) أي البذر (من رب الأرض) نصاً^(٣). واختاره عامة الأصحاب، وعنه: ما يدل على أنه لا يشترط ذلك، وصححه في «المغني» وغيره، وجزم به في «المختصر»^(٤)، فإن كان في الأرض شجر، فزارعه على الأرض، وساقاه على الشجر، صح، سواء قل بياض الأرض، أو كثر. نص عليه^(٥). وقال: قد دفع النبي ﷺ خير على هذا^(٦).

وإن آجره الأرض وساقاه على الشجر، صح، كجمع بين إجارة وبيع، ما لم يكن حيلة على بيع الثمرة قبل وجودها، أو قبل بدو صلاحها، كأن آجره الأرض بأكثر من أجرتها، وساقاه على الشجر بجزء مثلاً من ألف جزء، فيحرم ذلك، ولم يصح كل من الإجارة، والمساقاة.

= وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة «(٢/١٠٢٧)».

(١) هذا كلام شيخ الإسلام - كما في «الاختيارات» (ص ٢٢٠) وزاد: (وإن وُضِعَتْ مطلقاً فالعادة).

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/٨٠١).

(٣) «الشرح الكبير» (١٤/٢٤١) وينظر ما تقدم (ص ٨٠٥).

(٤) ينظر ما تقدم في (ص ٨٠٥).

(٥) «شرح المنتهى» (٢/٣٤٩).

(٦) البخاري، كتاب المزارعة، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة (٣/٦٨، ٦٩). ومسلم، كتاب المساقاة، (٣/١١٨٥).

وإن شرط رب المال لعامل نصف هذا النوع، أو الجنس من ثمر أو زرع، ورابع الآخر، وجهل قدرهما، بأن جهلاهما، أو جهلهما أحدهما، أو شرط أن سقى العامل سيحاً^(١)، أو زرع شعيراً، فله الربع، وإن سقى بكلفة، أو زرع حنطة، فله النصف، أو قال له: اعمل، ولك الخمسان إن لزمك خسارة، وإلا فلك الربع، أو شرطاً أن يأخذ رب الأرض مثل بذره ويقتسمان الباقي؛ لم يصح، للجهالة.

وإن قال: ساقيتك هذا البستان بالنصف، على أن أساقيك الآخر بالربع، فسدتا، لأنه شرط عقد في عقد، فهو في معنى بيعتين في بيعه المنهي عنه، كما لو شرطاً لأحدهما قفزاناً معلومة، أو دراهم معلومة، أو زرع ناحية معينة، أو ثمر شجر ناحية معينة.

وإذا فسدت المزارعة، فالزرع لرب البذر. أو المساقاة، فالثمرة لرب الشجر، لأنه عين ماله، ينقلب من حال إلى حال، وينمو، كالبيضة تحضن فتصير فرخاً، وعليه الأجرة - أي أجرة مثل العامل - لأنه بذل منفعه بعوض لم يسلم له، فرجع إلى بدله، وهو أجر المثل، وإن كان رب البذر هو العامل، فعليه أجرة مثل الأرض.

(١) ساح الماء يسبح سيحاً وسيحاناً: جرى على وجه الأرض.. والسيح: الماء الجاري الظاهر. «القاموس» (ص ٢٨٨).

فصل

في الإجارة

من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجراً، لأنه تعالى يعوض العبد على الطاعة، أو صبره عن المعصية^(١)، وهي ثابتة بالإجماع^(٢)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَخْوَءَهُنَّ﴾^(٣)، ومن السنة حديث عائشة في خبر الهجرة، قالت: «واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدَّيْل^(٤) هادياً خَرِيْتاً». والخريت: الماهر بالدلالة^(٥). رواه البخاري^(٦).
والحاجة داعية إليها.

(١) «الدر النقي» (٥٣٣/٣) و«شرح المنتهى» (٣٥٠/٢).

(٢) «المغني» (٦/٨) وفيه: وأجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الإجارة، إلا ما يحكى عن عبدالرحمن بن الأصم أنه قال: لا يجوز ذلك، لأنه غرر، يعني أنه يعقد على منافع لم تخلق. وهذا غلط، لا يمنع انعقاد الإجماع الذي سبق في الأعصار وسار في الأمصار... اهـ

وينظر: «الإجماع» لابن النذر (ص ١٤٤).

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) جاء في «صحيح البخاري» كتاب المناقب، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٢٦١/٤): (من بني الدَّيْل، وهو من بني عبد بن عدي) قال في «الفتح» (٢٣٧/٧): أي ابن الدَّيْل بن بكر بن عبد مئة بن كنانة. ويقال: من بني عدي بن خزاعة. وقع في سيرة ابن إسحاق تهذيب ابن هشام اسمه: عبدالله بن أرقدة. وفي رواية الأموي عن ابن إسحاق: ابن أرتعد... اهـ

(٥) الذي في البخاري: (الخَرِيْتُ: الماهر بالهداية). قال الحافظ في «الفتح» (٢٣٨/٧): هو

مدرج في الخبر من كلام الزهري، بينه ابن سعد. اهـ

ينظر: «تهذيب اللغة» في تفسير: الخريت (٢٩٥/٧).

(٦) البخاري، في الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة... (٤٨/٣).

وهي لغة: المجازاة^(١). وشرعاً: عقد على منفعة مباحة معلومة، تؤخذ شيئاً فشيئاً^(٢).

(وتصح الإجارة بثلاثة شروط):

أحدها: (معرفة منفعة) لأنها المعقود عليها، فاشتراط العلم بها كالبيع: إما بعرف كسكنى دار شهراً، وخدمة آدمي سنة، فلا تحتاج إلى ضبط، كالسكنى فيخدمه نهاراً، ومن الليل ما يكون من خدمة أوساط الناس، أو بوصف، كحمل زُبْرَة حديد^(٣) وزنها كذا إلى محل كذا، لأن المنفعة إنما تعرف بذلك، فإن كان كتاباً، فوجد المحمول إليه غائباً، فله الأجرة، لذهابه، ورده. وفي «الرعاية»^(٤): إن وجدته ميتاً، فالمسمى فقط. أو بناء حائط، فيذكر طوله، وعرضه، وسمكه، وآلته، لاختلاف الغرض، فلو بناه، ثم سقط، فله الأجرة، لأنه وفّى بالعمل، إلا إن كان سقوطه بتفريطه.

وتصح إجارة أرض معينة، برؤية، لا وصف، لأن الأرض لا تنضبط به، لزرع، أو غرس، أو بناء معلوم. أو لزرع، أو غرس، أو بناء ما شاء، أو لزرع، أو لغرس، أو لبناء، ويسكت، فله زرع وغرس وبناء ما شاء، كأنه استأجرها لأكثر ذلك ضرراً.

وإن كانت الإجارة لركوب: اشترط مع ذكر الموضع المركوب إليه، معرفة راكب، برؤية، أو صفة، وذكر جنس مركوب كمييع، إن لم يكن مرئياً، لاختلاف المقاصد بالنظر إلى أجناس المركوب، من كونه فرساً، أو

(١) هي مشتقة من الأجر، وهو: العوض، ومنه سمي الثواب أجراً، «المغني» (٧/٨) و«المطلع» (ص ٢٦٤). وينظر: «طلبية الطلبة» (ص ٢٦١) و«المغرب» (ص ٢٠).

(٢) «الروض المربع» (٢٩٣/٥) و«كشف المخدرات» (ص ٢٨١).

(٣) الزبرة: بضم الزاي: القطعة من الحديد. قال تعالى: ﴿آتوني زبر الحديد﴾، «المطلع» (ص ٢٦٤).

(٤) «الرعاية» لابن حمدان. وقد نقله عنه في «الإنصاف» (١٤/٢٦٥).

بعيراً، أو بغلاً، أو حماراً، ومعرفة ما يركب به من سرج أو غيره، ومعرفة كيفية سيره من هملاج^(١) وغيره لا ذكوريته وأنوثته، أو نوعه.

(و) الشرط الثاني: (إباحتها) أي المنفعة، أي كون نفع معقود عليه مباحاً مطلقاً، بلا ضرورة، بخلاف جلد ميتة، وإناء من ذهب أو فضة، لأنه لا يباح إلا عند الضرورة، لعدم غيره، مقصوداً عرفاً، يستوفي من عين مؤجرة، دون استهلاك الأجزاء، بخلاف شمع لشعل وصابون لغسل مقدوراً عليه، بخلاف ديك ليوقظه لصلاة، ولا يصح، نصاً^(٢)، لأنه لا يقف على فعل الديك، ولا يمكن استخراج منه بضرب ولا غيره.

وتجوز إجارة كتاب لنظر، وقراءة ونقل، لا مصحف، فلا تجوز إجارته، لأنه لا يجوز بيعه.

وتصح إجارة حائط لحمل خشب معلوم، وبئر يستقى منها أياماً معلومة، لأن فيها نفعاً مباحاً بمرور الدلو، والماء يؤخذ على أصل الإباحة، وحيوان لصيد، وقد لحراسة.

ولا تصح إجارة كلب، أو خنزير، لأنه لا يصح بيعهما.

ويصح استئجار عَنبرٍ وصَنَدَلٍ ونحوه، لشَمِّ مدة معينة، لأنه نفع مباح، كالثوب للبس.

ولا يصح استئجار ما يسرع فسادَه من الطيب، كالرياحين، لتلفها من قريب، تشبه المطعومات.

ولا تصح إجارة على زنا، أو زمر، أو غناء، أو نوح، ونسخ كتب بدعية، وشعر محرم، ونحوه، لأن المنفعة المحرمة لا تقابل بعوض في بيع، فكذا في إجارة.

(١) الهملاج من البراذين: الحسن السير في سرعة وبختره جمعه: هماليج، «المعجم الوسيط» (٩٩٥/٢).

(٢) «شرح المنتهى» (٣٥٠/٢).

ولا تصح إجارة فحل الضراب، لنهيه ﷺ عن عسب الفحل^(١)، متفق عليه.

ولا تصح إجارة في امرأة ذات زوج بلا إذنه، لتفويت حقه باشتغالها عنه، بما استؤجرت له.

(و) الشرط الثالث: (معرفة أجره) لأنه عوض في عقد معاوضة، فاعتبر علمه، كالثمن، والخبر: «من استأجر أجيراً فليعلمه أجره»^(٢) ويصح أن تكون الأجرة معينة، وأن تكون في الذمة.

ويصح استئجار دارٍ بسكنى دارٍ أخرى، مدة معلومة، للعلم بالعوض. ويصح استئجار حلي للبس، بأجرة من جنسه أو غيره (إلا أجيراً ومرضعاً)^(٣) أمّا أو غيرها (بطعامهما وكسوتهما) فيصح، وإن لم يوصفاً، وكذا لو استأجرهما بدراهم معلومة وشرط معها طعامهما وكسوتهما، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤) فأوجب لهن النفقة والكسوة على الرضاع، ولم يفرق بين المطلقة وغيرها، بل الزوجة تحب نفقتها وكسوتها بالزوجية، وإن لم ترضع، وهما في تنازع في صفة طعام أو

(١) البخاري، في الإجارة، باب عسب الفحل (٥٤/٣) عن ابن عمر.

(٢) أخرجه أحمد (٧١/٣) عن أبي سعيد بلفظ: «نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره...» الحديث.

وأخرجه موقوفاً - النسائي في «السنن» أول كتاب المزارعة (٣١/٧، ٣٢) عن أبي سعيد قال: إذا استأجرت أجيراً فأعلمه أجره. قال أبو حاتم في «العلل» (٣٧٦/١): قال أبو زرعة: الصحيح موقوف على أبي سعيد. اهـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩٧/٤): رواه أحمد. وقد رواه النسائي موقوفاً، ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب. اهـ

(٣) في «أخصر المختصرات» (ص ١٨٦): (وظئراً). والظئر: المرأة تتخذ ولداً ترضعه. «تهذيب اللغة» (٣٩٣/١٤).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

كسوة، أو قدرهما؛ كزوجة، فلهما نفقة، وكسوة مثلهما.

وسن لموسر استرضع أمةً لولده عند فطامه: إعتاقها، وحررة إعطاؤها عبداً أو أمةً، لحديث أبي داود، عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: الغُرَّةُ: العبد أو الأمة^(١). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. قال الشيخ تقي الدين: لعل هذا بالمتبرعة بالرضاع^(٢).

(وإن دخل حَمَاماً، أو) ركب (سفينة، أو أعطى ثوبه خياطاً) ليخطه (ونحوه) كأن أعطى ثوبه صَبَاغاً ليصبغه، أو قصاراً ليقصره، أو أعطى حداداً حديداً ليضربه سيفاً، ونحوه، أو استعمل حَمَالاً، أو حلاقاً، أو دلالاً بلا عقد معه (صح، وله أجره مثل) ولو لم تجر عادة بأخذه أجره، لأنه عمل له بإذنه ما لمثله أجره، ولم يتبرع، وهذا في المنتصب لذلك، وإلا فلا شيء له إلا بعقد، أو شرط، أو تعريض.

وإن أكرى دابة، وقال لمستأجرها: إن رددتها اليوم فبخمسة، وإن رددتها غداً فبعشرة، صح نصاً^(٣).

(وهي) أي الإجارة (ضربان) أحدهما: (إجارة) منفعة (عين وشرط) لها شروط خمسة:

أحدها: (معرفتها) أي العين المؤجرة للعاقدين، برؤية، أو صفة، كالمبيع، لاختلاف الغرض باختلاف العين وصفاتها.

(و) الشرط الثاني: (قدرة) مؤجر (على تسليمها) أي العين المؤجرة

كمبيع، لأنها بيع منافع أشبهت بيع الأعيان، فلا تصح إجارة آبق، ولا

(١) أبو داود، النكاح، باب في الرضخ عند العظام (٢/٥٥٣)، والترمذي، في الرضاع، باب ما يذهب خدمة الرضاع (٣/٤٥٩)، وقال: حسن صحيح. والنسائي، في النكاح، باب حق الرضاع وحرمة (٦/١٠٨).

(٢) نقله في «الإنصاف» (١٤/٢٨٥).

(٣) «الإنصاف» (١٤/٣٠٠).

شارد، ولا مغضوب ممن لا يقدر على أخذه، كما لا يصح بيعه.

(و) الشرط الثالث: (عقد في غير مرضع^(١) على نفعتها) أي العين المؤجرة (دون أجزائها) فلا تصح إجارة الطعام للأكل، ولا الشمع للشعل، ولا الصابون للغسل، كما تقدم^(٢).

ولا تصح إجارة حيوان ليرضعه ولده، أو قنه أو يأخذ لبنه، ولا أن يستأجره ليأخذ صوفه، أو شعره، أو وبره، لأن مورد عقد الإجارة النفع، والمقصود ههنا العين، وهي لا تملك ولا تستحق بإجارة.

ويصح استئجار الأدمية للرضاع، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَكَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(٣) والفرق بينها وبين البهائم أنه يحصل منها عمل من وضع الثدي في فم المرتضع، بخلاف البهيمة، وللضرورة.

(و) الشرط الرابع: (اشتغال العين المؤجرة (على النفع)، فلا تصح إجارة بهيمة زمنية^(٤) للحمل، أو الركوب، ونحو ذلك، ولا لقلع سن سليم، أو قطع يد سليمة، ولا تصح إجارة أرض لا تثبت للزراع.

(و) الشرط الخامس: (كونها) أي المنفعة، مملوكة (ل المؤجر أو مأذوناً له فيها) لأنها بيع المنافع، فاشتراط فيها ذلك، كالبيع. وتصح إجارة مستأجر العين، لمن يقوم مقامه في استيفاء النفع، أو لمن دونه في الضرر، ولا يجوز أن يؤجرها لمن [هو]^(٥) أكثر ضرراً منه، ولا لمن يخالف ضرره ضرره.

وإن كان المأجور حرّاً، فليس لمستأجره أن يؤجره، لأنه لا تثبت يد غيره عليه، وإنما هو يسلم نفسه إن كان كبيراً، أو يسلمه وليه إن كان صغيراً.

(١) في «أخصر المختصرات» (ص ١٨٦): «ظئر».

(٢) (ص ٨١٠).

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) زمنية: مريضة. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٠١).

(٥) ما بين معقوفين ليس في الأصل. والمثبت من «كشف القناع» (٣/ ٥٦٥).

وتصح إجارة العين المؤجرة لمؤجرها بمثل الأجرة، وبزيادة، ولو لم يقبض المستأجر المأجور، ما لم تكن حيلة لعينة بأن أجرها بأجرة حالة، ثم استأجرها بأكثر منه مؤجلاً، فلا يصح، لما سبق، في مسألة العينة^(١)، وليس للمؤجر الأول مطالبة المستأجر الثاني بالأجرة، لأن غريم الغريم ليس بغريم.

وتصح إجارة وقف، فإن مات المؤجر انفسخت، إن كان المؤجر الموقوف عليه ناظراً بأصل الاستحقاق، وإن جعل له الواقف النظر، أو تكلم بكلام يدل عليه، فله النظر بالاستحقاق والشرط، ولا تبطل الإجارة بموته.

(وإجارة العين قسمان) أحدهما: أن تكون (إلى أمد معلوم) كإجارة الدار شهراً، أو الأرض عاماً، أو الآدمي للخدمة، والرعي، والخياطة، أو للنسخ مدة معينة، ويسمى الأجير فيها الخاص^(٢)، وهو من قُدِّر نفعه بالزمن، ويشترط أن يكون الأمد معلوماً (يغلب على الظن بقاؤها) أي العين المؤجرة (فيه) وإن طال، لأن المعتبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالباً، ولا فرق بين الوقف والملك، ولا يشترط أن تلي مدة الإجارة العقد، فتصح إجارة عين لسنة خمس في سنة أربع، ولو كانت العين مؤجرة، أو مرهونة، أو مشغولة بنحو زرع وقت عقد، إن قدر مؤجر على تسليم ما أجره عند وجوبه.

القسم (الثاني): إجارة العين (لعمل معلوم كإجارة دابة) معينة، أو موصوفة (لركوب، أو حمل إلى موضع معين) وله ركوب مؤجرة إلى موضع مثله، في طريق مماثلة للطريق المعقود عليها، مسافة وسهولة، وأمناً.

(الضرب الثاني) من ضربي الإجارة: (عقد على منفعة في الذمة، في

(١) (ص ٦٧٦).

(٢) «معجم المصطلحات والألفاظ» (١/ ٧١).

شيء معين، أو موصوف) بصفات كالسلم (فيشترط تقديرها بعمل، أو مدة، كبناء دار) يذكر الآلة ونحوها كما تقدم^(١) (و) ك(خياطة) ثوب يذكر جنسه، وقدره، وصفة الخياطة (وشُرط معرفة ذلك وضبطه) بما لا يختلف به العمل (و) شُرط (كون أجير فيها) أي الإجارة (آدميًا، جائز التصرف) لأنها معاوضة على عمل في الدمة، ويسمى الأجير فيها مشتركاً^(٢) لتقدير نفعه بالعمل، ولأنه يتقبل أعمالاً لجماعة، فمفئعته مشتركة بينهم، وشُرط: أن لا يجمع بين تقدير مدة وعمل، كقوله: استأجرتك لتخيط هذا الثوب، في يوم. ويلزمه الشروع في العمل عقب العقد، لجواز مطالبتة به إذاً.

(و) شُرط (كون عمل) معقود عليه (لا يختص فاعله، أن يكون من أهل القرية) ككونه مسلماً، ولا يقع ذلك العمل إلا قرية لفاعله، كأذان، وإقامة، وإمامة، وتعليم قرآن، وفقه، وحديث، ونيابة في حج، ويحرم أخذ أجره على ذلك. لحديث عثمان بن أبي العاص: كان آخر ما عهد إلينا النبي ﷺ أن نتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً. قال الترمذي: حديث حسن^(٣). وعن عبادة بن الصامت قال: علّمت أناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة، فأهدى إلي رجل منهم قوساً، قال: قلت: قوس، وليست بمال. قال: قلت: أتقلدها في سبيل الله، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، وقصصت عليه القصة، قال: «إن سرك أن يقلدك الله قوساً من نار

(١) (ص ٧٢٢).

(٢) «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٢٤).

(٣) أخرجه الترمذي، في الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً (٤٠٩/١)، وقال: حسن صحيح. وأخرجه - أيضاً - أبو داود، في الصلاة، باب أخذ الأجر على التأذين (٣٦٣/١)، والنسائي، في الأذان، باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً (٢٣/٢) وابن ماجه، في الأذان، باب السنة في الأذان (٢٣٦/١) وقال الحاكم في «المستدرک» (٢٠١/١): صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي. ينظر: «إرواء الغليل» (٣١٥/٥).

فأقبلها»^(١) ، وعن أبي بن كعب : أنه علّم رجلاً سورة من القرآن ، فأهدى له خميسة أو ثوباً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : «إنك لو لبستها لألبسك الله مكانها ثوباً من نار» رواه الأثرم في سننه^(٢) . ولأن من شرط صحة هذه الأفعال كونها قربة إلى الله ، فلا يصح أخذ الأجرة عليها ، كما لو استأجر إنساناً يصلي خلفه الجمعة أو التراويح .

ولا يحرم أخذ جعالة على ذلك ، لأنها أوسع من الإجارة ، ولهذا جازت مع جهالة العمل والمدة ، ولا على رقية ، نصّاً^(٣) ، لحديث أبي سعيد قال : انطلق نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في سفرة سافروها ، حتى نزلوا

(١) أخرجه أبو داود ، في البيوع والإجازات ، باب في كسب المعلم (٣/٧٠١) ، وابن ماجه ، في التجارات ، باب الأجر على تعليم القرآن (٢/٧٢٩ - ٧٣٠) ، قال ابن المديني - كما نقله البيهقي في «السنن» (٦/١٢٥) عنه : - إسناده كله معروف إلا الأسود بن ثعلبة فإننا لا نحفظ عنه إلا هذا الحديث . اهـ

وقال ابن الجوزي في «العلل» (١/٧٥) : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال أحمد : المغيرة بن زياد - أحد رجال السند - ضعيف الحديث ، يحدث بأحاديث منكبر ، وكل حديث رفعه فهو منكبر . اهـ

وقال الجورقاني «الأباطيل» (٢/١٣١) : حديث باطل . اهـ .
وللحديث شواهد : ينظر : «فتح الباري» (٤/٤٥٢ ، ٤٥٤) و«السلسلة الصحيحة» (١/٥١٥) .

(٢) وأخرج ابن ماجه في التجارات باب الأجر على تعليم القرآن (٢/٧٣٠) عن أبي بن كعب ، قال : علمت رجلاً القرآن فأهدى إلي قوساً ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : «إن أخذتها أخذت قوساً من نار» ، فردتها . قال البيهقي في «السنن» (٦/١٢٦) : منقطع ، اهـ . وقال البوصيري في الزوائد : إسناده مضطرب قاله الذهبي في «الميزان» في ترجمة عبدالرحمن بن سلم . وقال العلاني في «المراسيل» : عطية بن قيس الكلاعي ، عن أبي بن كعب مرسل . اهـ . وقال الجورقاني في «الأباطيل» (٢/١٢٩) : حديث باطل . اهـ وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٥/٣١٦) بشواهده .

(٣) «اختيارات ابن تيمية» (ص ٢٢٣) .

على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبوا أن يُضيّفوهم. فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء. فقال بعضهم: لو أتيتم هذا الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عندهم بعض شيء، فأتوهم، فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ قال بعضهم: إني والله لأرقي، ولكن استصفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطع من الغنم، فانطلق يتفلّ عليه، ويقرأ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة^(١)، فأوفوهم جعّلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقتسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا، حتى نأتي رسول الله ﷺ، فنذكر له الذي كان، فننظر الذي يأمرنا به، فقدموا على رسول الله ﷺ، فذكروا له ذلك، فقال: «وما يدريكم أنها رقية؟»، ثم قال: «أصبتم، اقتسموا، واضربوا لي معكم سهماً» وضحك النبي ﷺ. رواه الجماعة إلا النسائي^(٢). كما لا يحرم أخذ على ذلك بلا شرط، وحديث القوس والجميصة قضيتان في عين.

وأما ما لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية، كتعليم خط، وحساب، وشعر مباح، وبناء مسجد، وقناطر، وذبح هدي، وأضحية، وتفريق صدقة، ونحو ذلك، فيجوز الاستئجار له، وأخذ الأجرة عليه، لأنه يقع تارة قرية، وتارة غير قرية، أشبه غرس الأشجار، وبناء البيوت.

(١) قلبة: داء، وتعب. «القاموس المحيط» (ص ١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري، في الإجارة، باب ما يعطى على الرقية (٥٣/٣) وفي فضائل القرآن، باب فاتحة الكتاب (١٠٣/٦) وفي الطب، باب الرقي بفاتحة الكتاب، وباب النفث في الرقية (٢٢/٧، ٢٤). ومسلم في كتاب السلام، وأبو داود، في البيوع، باب في كسب الأطباء (٧٠٣/٣)، والترمذي، في الطب، باب في أخذ الأجر على التعويد (٣٤٨/٤)، وابن ماجه، في التجارات، باب أجر الراقي (٧٢٩/٢)، وأحمد (٢/٣، ٤٤).

ولا يحرم أخذ رزق^(١) من بيت المال، أو من وقف على متعدد نفعه، كقضاء، وتعليم قرآن، وحديث، وفقه، ونيابة في حج، وتحمل شهادة، وأدائها، وأذان، لأنه من المصالح، فجرى مجرى الوقف على من يقوم بها، وليس بعوض، بل رزق للإعانة على الطاعة، ولا يخرج ذلك عن كونه قرابة، ولا يقدر في الإخلاص، وإلا لما استحققت الغنائم، وسلب المقاتل.

ولا يجوز أخذ رزق على قاصر من القرب على فاعله، كصوم، وصلاة خلفه، ونحوهما، كحجه عن نفسه، واعتكافه، لأنه ليس من المصالح، إذ لا تدعو حاجة بعض الناس إلى بعض من أجله.

وصح استئجار لحجم كفصد، ولا يحرم أجره، لحديث ابن عباس: احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره، ولو علمه حراماً لم يعطه^(٢) متفق عليه. وكره لحر أكل أجرته، وأكل مأخوذ بلا شرط عليه، ويطعمه رقيقاً وبهائم، لحديث: «كسب الحجام خبيث»^(٣) متفق عليه، وقال: «أطعمه ناضحك ورقيقك»^(٤). فدل على أنه ليس بحرام، وقد سمي ﷺ الثوم والبصل خبيثين^(٥) مع عدم تحريمهما، وإنما كرهه للحر تنزيهاً له، لدناءة

(١) الرزق: العطاء. ويشمل ما يفرضه الإمام في بيت المال للمستحقين وغيره، من التبرعات، كالوقف، والهبة، وصدقة التطوع، وغير ذلك مما يدفع بلا مقابل.

ينظر: «الكلليات» (ص ٤٧٢، ٤٧٣) و«معجم اصطلاحات الفقهاء» (١٤٢/٢).

(٢) البخاري، في البيوع، باب ذكر الحجام. وفي الإجارة، باب خراج الحجام (١٦/٣)، ٥٤) ومسلم في المساقاة (١٢٠٥/٣).

(٣) أخرجه مسلم في المساقاة (١١٩٩/٣) عن ابن خديج. ولم يخرج البخاري. ينظر: «المنتقى» (٣٨٤/٢).

(٤) أخرجه أبو داود، في البيوع، باب في كسب الحجام (٧٠٧/٣) والترمذي، في البيوع، باب في كسب الحجام (٥٧٥/٣)، وابن ماجه، في التجارات، باب كسب الحجام (٧٣٢/٢)، عن محبسة بن مسعود وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٥) مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٣٩٥/١).

هذه الصناعة، وكذا أجرة كسح كنيف.

(و) يجب (على مؤجر) مع إطلاق (كل ما جرت به عادة) أ(و عرف، كزمام^(١) مركوب) ليتمكن به من التصرف فيه، ورحله، وحزامه^(٢)، وقتب^(٣) بعير، ولفرس: لجام، وسرج، ولحمار وبغل: برذعة وإكاف^(٤)، لأنه العرف، فيحمل عليه الإطلاق.

(و) على مؤجر (شد، ورفع، وحط) لمحمول عليه، لأنه العرف، وبه يتمكن المكثري من الانتفاع، وعليه لزوم دابة لنزول لحاجة، وواجب كفرض صلاة، وتبريك بعير لامرأة، وشيخ، ومريض، لركوب ونزول، لأنهم لا يتمكنون منه إلا بذلك، وعليه ما يتمكن به مستأجر من نفع كترميم دار بإصلاح منكسر، وإقامة مائل من حائط وسقف، وعمل باب، وتطيين سطح، وتنظيفه، وإصلاح بركة^(٥) دار، وأحواض، وحمام، ومجاري مياهه، وسلاليم الأسطحة، لأن بذلك وشبهه يتمكن مستأجر من النفع المعقود عليه.

(١) الزمام: خيط يشد في البرة، ثم يشد في طرفه المقود. وقد يسمى المقود زمماماً، وهو المراد هنا. «المطلع» (ص ٢٦٦).

(٢) الحزام: ما تحزم به البرذعة ونحوها. يقال: حزم الدابة: إذا شد حزامها. «المطلع» (ص ٢٦٦).

(٣) «الرَّخْلُ الصغير على قدر سنام البعير. ينظر: «تاج العروس» (٣/ ٥١٥، ٥١٦).

(٤) البرذعة هي: البردعة - بالذال المهملة - الحِلْسُ يلقي تحت الرَّخْل. قاله في «القاموس» (ص ٩٠٧) لكن قال في مادة «حلس» (ص ٦٩٤): الحِلْسُ بالكسر: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

وفيه - أيضاً - (ص ١٠٢٤): إكاف الحمار: برذعته. وقال في «المعجم الوسيط» (١/ ٢٢)

و(٤٨) البردعة: ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه، كالسرج للفرس.

وأكفَّ الحمار والبغل: شدَّ عليهما الإكاف. الإكاف: البرذعة. اهـ.

(٥) البركة: مستنقع الماء. «المعجم الوسيط» (١/ ٥٢).

(و) يجب (على مكثر) بمعنى أنه لا يلزم المؤجر، بل إن أراد مكثر فمن ماله (نحو مُحْمِلٍ) قال في «القاموس»^(١) : كمجلس، شقتان^(٢) على البعير يحمل عليهما العَدِيلان^(٣) (ومظلة) بالكسر والفتح: الكبير من الأخبية، قاله في «القاموس»^(٤) ووطاء فوق الرحل ودليل إن جهلا الطريق. وعلى مكثري دار وحمام (و) نحوه (تعزيل نحو بالوعة) وكنيف^(٥) ودار من قمامة، وزبل، ورماد (إن تسلمها فارغة، وعلى مكثر تسليمها فارغة كذلك).

تتمة:

إذا اكتراه للحج ركب إلى عرفة، ثم العود إلى مكة، ثم إلى منى، ثم إلى رمي الجمار، وإن اكترى إلى مكة لم يتجاوزها.

(١) (ص ١٢٧٦).

(٢) في «القاموس»: شِقَّتَان.

(٣) العِدْل: نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير. «القاموس» (ص ١٣٣٢) و«المعجم الوسيط» (٢/ ٥٨٨).

(٤) (ص ١٣٢٩).

(٥) البالوعة: ثقب في وسط الدار. سميت كذلك لأنها تبلغ الماء. والكنيف: الموضع المعد للتخلي من الدار. ينظر: «المطلع» (ص ٢٦٦).

فصل

(وهي) أي الإجارة (عقد لازم) من الطرفين ليس لأحدهما فسخها بلا موجب، لأنها عقد معاوضة كالبيع، (فإن تحول مستأجر) من مؤجرة (في) أثناء المدة بلا عذر، فعليه كل الأجرة) لاقتضاء الإجارة تمليك المؤجر الأجرة، والمستأجر النفع، فإذا تركه مستأجر اختياراً منه لم تنفسخ الإجارة، ولم يزل ملكه عن المنافع، كمن اشترى شيئاً وقبضه فتركه.

ولا يجوز لمؤجر تصرف فيها، فإن فعل ويد مستأجر عليها، كأن سكن الدار، وأجرها لغير مستأجر، فعليه أجرة المثل لمستأجر، وعلى المستأجر الأجرة المعقود عليها له، وإن تصرف قبل تسليمها، أو امتنع منه حتى انقضت المدة انفسخت الإجارة، وإن سلمها له في أثنائها انفسخت فيما مضى، ووجب أجر الباقي بالحصصة (وإن حوله) أي المستأجر (مالك) الدار ونحوها قبل انقضاء مدة الإجارة (فلا شيء له) من الأجرة لما سكن قبل أن يحوله.

وإن امتنع مؤجر دابة من تسليمها في أثناء المدة، أو أثناء المسافة المؤجرة للركوب، أو الحمل إليها، فلا أجرة لركوبه، أو حمله عليها قبل المنع منه، أو امتنع الأجير من تكميل العمل، فلا أجرة له مما عمله قبل، لأن كلاً منهم لم يسلم إلى المستأجر ما وقع عليه عقد الإجارة، فلم يستحق شيئاً.

وإن شردت دابة مؤجرة، أو تعذر باقي استيفاء^(١) النفع بغير فعل أحدهما فعلى المستأجر من الأجرة بقدر ما استوفى من النفع قبل ذلك، لعذر كل منهما، وإن كانت الإجارة على عمل موصوف بذمة، كخياطة ثوب، أو بناء حائط، وحمل إلى محل معلوم، وهرب الأجير استؤجر من ماله من يعمل، كالمسلم إليه إذا هرب، ونحوه، فإن تعذر استئجار من يعمل من

(١) في «شرح المنتهى» (٢/ ٣٧١): أو تعذر استيفاء باقي النفع.

ماله خَيْرُ مستأجر بين فسخ إجارة وبين صبر إلى قدرة عليه، فيطالبه بعمله، لأن ما في ذمته لا يفوت بهربه.

وإن هرب جَمال، ونحوه، أو مات وترك بهائم، وله مال، أنفق عليها منه حاكم، لوجوب نفقتها عليه وهو غائب، والحاكم نائبه، وإلا يكن له مال، فأنفق عليها مكثر بإذن حاكم، أو بنية رجوع، رجع على مالكها بما أنفقه، سواء قدر على استئذان الحاكم أو لا، أشهد عليه بنية الرجوع أو لا، لقيامه عنه بواجب، وإن اختلفا فيما أنفقه، وكان الحاكم قدّره، قبل قول مكثر في ذلك دون ما زاد، وإن لم يقدره قِيلَ قوله في قدر النفقة بالمعروف، فإذا انقضت الإجارة باعها حاكم، ووفاه ما أنفقه على البهائم، لأن عليه حفظ مال الغائب.

(وتنفسخ) الإجارة (بتلف معقود عليه) كدابة، أو عبد مات، ودار انهدمت قبضها المستأجر أو لا، وإن تلف في المدة، وقد مضى منها ماله أجر، انفسخت فيما بقي من المدة.

(و) تنفسخ الإجارة بـ(موت مرتضع) أو امتناعه من الرضاع منها، لتعذر استيفاء المعقود عليه.

(و) تنفسخ بـ(انقلاع ضرر) اكتری لقلعه (أو) اكتری مدة معلومة لـ(برئه) لتعذر استيفاء المعقود عليه كالموت، فإن لم يبرأ، أو امتنع مستأجر من قلعه لم يجبر (ونحوه) أي تنفسخ الإجارة بنحو ما ذكر، كمن استؤجر ليقصص من الآخر، أو يجده، فمات، أو ليداويه، فبرئ.

(ولا يضمن أجير خاص) وهو من قدر نفعه بالزمن (ما جنت يده خطأ) ما لم يتعد أو يفرط (ولا) يضمن (نحو حجام) أو ختّان (وطبيب وبيطار) خاصًا كان أو مشتركاً (عرف حذقهم) أي معرفتهم في صناعتهم، لأنه إذا لم يكن كذلك لم تحل له مباشرة الفعل، فيضمن سرايته، كما لو تعدى. (إن أذن فيه) أي الفعل (مكلف) وقع الفعل به (أو) أذن فيه (ولي

غيره) أي غير المكلف، كصغير ومجنون (ولم تجن أيديهم) فإن جنت أيديهم كأن تجاوزا بالختان إلى الحشفة^(١)، أو بقطع السلعة^(٢) ونحوها محل القطع، أو قطع في وقت لا يصلح فيه القطع، أو بآلة كآلة، أو لم يؤذن له فيه ضمن، لأنه فعل غير مأذون فيه.

(ولا) يضمن (راع ما لم يتعد أو يفرط) بنوم، أو غيبة الماشية عنه، أو إصراف في ضرب، أو سلوكه موضعاً يتعرض لتلفها به، لأنه أمين على حفظها، فإن تعدى أو فرط ضمن كالوديع، فإن اختلفا في تعد أو تفريط، فقول راع، لأنه أمين، وإن فعل فعلاً، واختلفا في أنه تعد، رجع إلى أهل الخبرة، وإن ادعى موتاً، قبل قوله بيمينه، ولو لم يحضر جلدأ ولا غيره منها؛ لأنه أمين، ولأنه مما تتعذر إقامة البينة عليه في الغالب.

(ويضمن) أجير (مشارك ما تلف بفعله) من تخريق قصار لثوب بدقه، أو مده، أو عصره، أو بسطه، وغلط خياط في تفصيل ونحوه، ويضمن جبال ما تلف بقوده وسوقه، وانقطاع جبل شد به حملة، ويضمن حامل ما تلف بزلقه، أو عثرته، وسقوطه عنه كيف كان، ويضمن - أيضاً - ما تلف بخطئه في فعل، كصباغ أمر بصبغ ثوب أصفر فصبغه أسود، وخياط أمر بتفصيله قباء ففصله قميصاً، أو ثوب رجل ففصله قميص امرأة، لأن علياً - رضي الله عنه - كان يضمن الصباغ والصياغ ويقول: لا يصلح الناس إلا ذلك^(٣). ولأن عمل الأجير المشترك مضمون عليه، فما تولد منه يجب أن

(١) الحشفة: القلفة، وهي رأس الذكر. ينظر «القاموس» (ص ٢٧٠).

(٢) السلعة: ورم غليظ غير ملتزق باللحم، يتحرك عند تحريكه. «المعجم الوسيط» (١/ص ٤٤٣) وينظر: «القاموس» (ص ٩٤٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في البيوع، باب ضمان الأجير الذي يعمل بيده (٢١٧/٨) وابن أبي شيبه، كتاب الإجارة، باب ما جاء في تضمين الأجراء (٦/٢٨٥ - ٢٨٦) والبيهقي، في البيوع في القصار والصباغ وغيره (٦/١٢٢) وضعفه حيث قال: وقد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب ضمن الغسال والصباغ، وقال: لا يصلح الناس إلا=

يكون مضموناً عليه، كالعدوان بقطع عضو، فإن تبرع قصار ونحوه بعمله لم يضمن جناية يده، نصاً^(١)، لأنه أمين محض، فإن اختلفا في أنه أجير أو متبرع، فقول قصار ونحوه، لأن الأصل براءته.

و(لا) يضمن أجير ما تلف (من حرزه) أو بسبب غير فعله، إن لم يتعد أو يفطر، نصاً^(٢)، (ولا أجره له) لعمله فيه، سواء عمل فيه في بيت ربه، أو غيره، لأنه لم يسلم عمله إلى المستأجر إذ لا يمكن تسليمه إلا بتسليم المعمول، فلم يستحق عوضه، كمكيل بيع، أو تلف قبل قبضه، وله حبس معمول على أجرته إن أفلس ربه، وإلا فليس له ذلك.

(و) الأجير (الخاص) هو (من قُدِّرَ نفعه بالزمن) كما تقدم^(٣) (و) الأجير (المشترك) من قدر نفعه (بالعمل).

(وتجب) أي تملك (الأجرة) في إجارة عين، أو إجارة على منفعة في ذمة، كحمل معين إلى مكان معين (بالعقد) شرط فيه الحلول، أو أطلق، كما يجب الثمن بعقد البيع، وحديث: «أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه»^(٤) لا يعارض ذلك، لأن الأمر بالإتياء في وقت لا يمنع وجوبه قبله (ما لم تؤجل) الأجرة، فإن شرط تأجيلها عمل به، لأن المؤمنين على شروطهم.

= ذلك، ثم رواه بسنده.

(١) «شرح المنتهى» (٢/٣٧٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٧٩).

(٣) (ص ٨١٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه، في الرهون، باب أجر الأجراء (٢/٨١٧) عن ابن عمر، وفي إسناده ضعف. وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/١٣) عن أبي هريرة وإسناده جيد. ورواه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (٣/١١٢٦) عن عطاء بن يسار مرسلاً. ولا بأس بإسناده. وفي التضمين للصناع: كتاب «كشف القناع عن تضمين الصناع» لأبي علي الحسن بن رَحَّال المعداني.

وتستحق الأجرة كاملة بتسليم عين معينة كانت أو موصوفة أو بذلها،
وتستقر بفراغ عمل وبانتهاء المدة.

(ولا ضمان على مستأجر) تلفت العين تحت يده (إلا بتعد، أو تفريط)
(والقول قوله) بيمينه (في نفيهما)، أي التعدي والتفريط.

فائدة:

من وجب عليه دراهم بعقد بيع أو إجارة أو غيرها، فأعطى عنها
دنانير أو غيرها، بأن عوض عنها عوضاً، ثم انفسخ العقد، رجع
بالدراهم، لأنها عوض العقد، والبائع ونحوه إنما أخذ الدنانير أو نحوها
بعقد آخر، ولم ينفسخ؛ أشبه ما لو قبض الدراهم، ثم صرفها بدنانير، أو
اشترى بها عرضاً منه.

فصل

في المسابقة

من السَّبَق - بسكون الباء - وهو: بلوغ الغاية قبل غيره، والسَّبَق - بفتح الباء - والسبقة: الجُّعل الذي يسابق عليه^(١). وهي: المجارة بين الحيوان ونحوه، كرماح، ومناجق^(٢).

والمناضلة من النضل المسابقة بالرمي^(٣). سميت بذلك لأن السهم التام يسمى نضلاً، فالرمي به عمل بالنضل.

وتجوز المسابقة على أقدام و) بـ(سهام و) في (سفن و) بـ(مزاريق و) وسائل حيوان) كإبل، وخيل، وبغال، وحمير، وفيلة.

وأجمع المسلمون على جوازها في الجملة^(٤)، لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٥) وحديث مسلم: أن سلمة بن الأكوع سابق رجلاً من الأنصار بين يدي رسول الله ﷺ^(٦).

ويكره الرقص، ومجالس الشعر، وكل ما يسمى لعباً؛ إلا ما كان معيناً على قتال العدو. ويستحب اللعب بآلة الحرب، قال جماعة: والثِّقَاف^(٧)، لأنه يعين على قتال العدو، ويتعلم بسيف خشب لا حديد،

(١) «حلية الفقهاء» (ص ٢٠٤) و«الزاهر» (ص ٥٣٦)، «المطلع» (ص ٢٦٧، ٢٦٨).

(٢) «منتهى الإرادات» (٣/١٢٦) و«التوضيح» (٢/٧٥٠).

(٣) «القاموس» (ص ١٣٧٣) و«المصباح المنير» (٢/٨٣٨).

(٤) «مراتب الإجماع» (ص ١٥٧) و«المغني» (١٣/٤٠٤).

(٥) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

(٦) أخرجه مسلم في الجهاد والسير (٣/١٢١٤).

(٧) وهي ما تسوّى به الرماح. «القاموس المحيط» (ص ١٠٢٧).

نَصًّا^(١) ، وليس من اللهو المحرم ولا المكروه تأديب فرسه ، وملاعبة أهله ، ورميه عن قوسه ، لحديث عقبة مرفوعاً : «كل شيء يلهو به ابن آدم فهو باطل»^(٢) ثم استثنى هذه الثلاثة ، رواه أحمد وغيره .

والمراد ما فيه مصلحة شرعية ، ويدخل فيه تعليم الكلب للصيد والحراسة ، وتعليم السباحة ، ومنه ما في الصحيحين : من لعب الحبشة بدرقهم وحراهم ، وتوثبهم بذلك على هيئة الرقص ، في يوم عيد ، في مسجد النبي ﷺ ، وستر النبي ﷺ عائشة وهي تنظر إليهم . ودخل عمر فأهوى إلى الحصى يحصبهم ، فقال النبي ﷺ : «دعهم يا عمر»^(٣) متفق عليه .

وكره لمن تعلم الرمي أن يتركه كراهة شديدة لقوله ﷺ : «من علم الرمي ثم تركه فهي نعمة كفرها»^(٤) ، وتجاوز المصارعة ، لأنه ﷺ صارع ركانة فصرعه^(٥) . رواه أبو داود . ويجوز رفع الأحجار لمعرفة الأشد ، لأنه

(١) «الإنصاف» (٧/١٥) .

(٢) أحمد (٤/١٤٤ ، ١٤٨) والترمذي ، في فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله (٤/١٧٤) ، وابن ماجه ، في الجهاد ، باب الرمي في سبيل الله (٢/٩٤٠) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . اهـ

(٣) البخاري ، في المساجد ، باب أصحاب الخراب في المسجد ، وفي العيدين باب الخراب والدرق يوم العيد (١/١١٧ ، ٣/٢) وفي مواضع أخرى ، ومسلم في العيدين (٢/٦٠٩) عن عائشة .

(٤) أخرجه أبو داود ، في الجهاد ، باب في الرمي (٣/٢٩) ، والنسائي ، في الخيل ، باب تأديب الرجل فرسه (٦/٢٢٣) ، من حديث عقبة بن عامر بلفظ : «من ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها» ، أو قال : كفرها .

وأخرجه مسلم ، في الإمارة (٣/١٥٢٣) بلفظ : «من علم الرمي ثم تركه فليس منا ، أو قد عصى» . ينظر : «رياضة الأبدان» لأبي نعيم .

(٥) أبو داود ، في اللباس ، باب في العمام (٤/٣٤١) ، وأخرجه أيضاً الترمذي ، في اللباس ، باب العمام على القلائس (٤/٢١٧) ، قال الترمذي : غريب ، وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ، ولا ابن ركانة . اهـ وقد حسنه الألباني لشواهد . ينظر : «غاية»

في معنى المصارعة. وأما اللعب بالنرد، والشطرنج^(١)، ونطاح الكباش، ونقار الديوك - قلت: ومثله معاض الحمير - فلا يباح بعوض ولا بغيره، وهي بالعوض أشد حرمة.

ولا تجوز مسابقة (بعوض) أي مال، لمن سبق (إلا على) مسابقة (إبل، وخيل، وسهام) أي نُشَّاب^(٢) ونبل للرجال، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»^(٣) رواه الخمسة، ولم يذكر ابن ماجه: «نصل».

وذكر ابن عبد البر تحريم الرهن في غير الثلاثة إجماعاً^(٤).
(وشروط) لصحتها خمسة شروط:

أحدها: (تعيين المركوبين) في المسافة، وتعيين الرماة في المناضلة برؤية فيهما، سواء كانا اثنين أو جماعتين، لأن القصد في المسابقة معرفة ذات المركوبين المسابق عليهما، ومعرفة عدوهما، وفي المناضلة معرفة حذق الرماة، ولا يحصل ذلك إلا بالتعيين بالرؤية، ولا يشترط تعيين الراكبين،

= المرام» (ص ٢١٦). ورواه البيهقي في «السنن» (كتاب السبق والرمي (١٨/١٠) عن سعيد بن جبير مرسلًا وقال: مرسل جيد. اهـ.

(١) النرد: لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين، تعتمد على الحظ، وتنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به الفص [الزهر] وتعرف عند العامة بالطاولة.

والشطرنج: لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعاً، وتمثل دولتين متحاربتين بأثنين وثلاثين قطعة، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود.

«المعجم الوسيط» (٤٨٢/١) (٩١٢/٢)، وقد ألف في «تحريم النرد والشطرنج»: الآجري. وكتابه مطبوع.

(٢) النُّشَّاب: النبل واحدته: نُشَّابة. «المعجم الوسيط» (٩٢١/٢).

(٣) أبو داود، في الجهاد، باب في السبق (٦٣/٣) والنسائي، في الخيل، باب السبق

(٢٢٦/٦) والترمذي، في الجهاد، باب الرهان والسبق (١٧٨/٤)، وابن ماجه، في الجهاد،

باب السبق والرهان (٩٦٠/٢)، قال الترمذي: حسن.

(٤) الاستذكار (٣١٤/١٤).

ولا القوسين .

(و) الشرط الثاني: (اتحادهما) أي المركوبين بالنوع في المسابقة، أو اتحاد القوسين بالنوع في المناضلة، لأن التفاوت بين النوعين معلوم بحكم العادة، أشبهما الجنسيتين، فلا تصح بين عربي وهجين^(١)، ولا بين قوس عربية وفارسية (و) شرط (تعيين رماة) في المناضلة كما تقدم آنفاً .

(و) الشرط الثالث: (تحديد مسافة) بالابتداء والغاية، وتحديد مدى رمي بما جرت به العادة، أما في المسابقة فلأن الغرض معرفة الأسبق، ولا يحصل إلا بالتساوي في الغاية، لأن من الحيوان ما يقصر في أول عدوه، ويسرع في انتهائه، وبالعكس، فيحتاج إلى غاية تجمع حاله، فإن استبقا بلا غاية لينظر أيهما يقف أولاً، لم يجز، وأما في المناضلة فلأن الإصابة تختلف بالقرب والبعد، فإن قيد بمدى تتعذر فيه الإصابة غالباً؛ لم يصح، لأنه يفوت به الغرض المقصود به الرمي .

(و) الشرط الرابع: (علم عوض) لأنه مال في عقد، فوجب العلم به كسائر العقود، ويعلم بالمشاهدة أو الوصف، ويجوز حالاً ومؤجلاً، وبعضه حالاً وبعضه مؤجل، كالبيع (وإباحته) أي العوض وهو تمليك للسابق بشرط سبقه .

(و) الشرط الخامس: (خروج) بالعوض (عن شبه قمار) - بكسر القاف - يقال: قامره قماراً ومقامرة فقمرة، إذا راهته فغلبه^(٢)، بأن لا يخرج جميعهم العوض، لأنه إذا أخرجهم كل منهم، لم يخل أن يغنم أو يغرم، وهو شبه القمار، فإن كان الجعل من الإمام، أو من غيره، جاز، على أن من سبق فهو له، لما فيه من المصلحة، والقربة، والحث على تعلم الجهاد، ونفع

(١) العربي: منسوب إلى العرب. والهجين: من الخيل: الذي ولدته برذونة من حصان عربي. «المطلع» (ص ٢٦٨) و«المصباح المنير» (٨/ ٨٧٣).

(٢) انظر: «المصباح المنير» (٢/ ٧٠٨).

المسلمين، أو كان الجُعل من أحد المتسابقين، أو من اثنين منهم فأكثر، إذا كثروا، وثُمَّ من لم يُخرج، على أن من سبق أخذه جاز، فإن جاء معاً فلا شيء لهما من الجعل، لأنه لم يسبق أحدهما الآخر، وإن سبق مخرج أحرزهُ ولم يأخذ من صاحبه شيئاً لثلا يكون قماراً، وإن سبق الذي لم يخرج أحرز سبق صاحبه، فيملكه، كسائر ماله، كالعوض في الجعالة إذا وفى بالعمل، وإن أخرجاً معاً لم يجز، إلا بمحلل لا يخرج شيئاً، ولا يجوز كون المحلل أكثر من واحد يكافئ مركوبه مركوبيهما في المسابقة، أو يكافئ رمية رمييهما في المناضلة، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس قماراً، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أَمِن أن يسبق فهو قمار»^(١) رواه أبو داود.

وإن سبق المخرجان المحلل، ولم يسبق أحدهما الآخر، أحرزاً سبقهما، ولا شيء للمحلل، لأنه لم يسبق أحدهما، ولم يأخذاً منه شيئاً، لثلا يكون قماراً، وإن سبق هو أحرز السبقين، أو سبق أحدهما صاحبه والمحلل أحرز السبقين لوجود شرطه، وإن سبق المحلل وأحد المخرجين معاً، أحرز السابق منهما مال نفسه لسبقه، ويكون سبق المسبوق بين السابق والمحلل نصفين، وإن وصلوا الغاية دفعة واحدة أحرز كل واحد منهما سبق نفسه، لأنه لا سابق، ولا شيء للمحلل، لأنه لم يسبق.

والمسابقة جعالة، لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل، ولكل فسخها، ما لم يظهر الفضل لصاحبه، ويبطل سباق بموت أحدهما كسائر العقود الجائزة، أو بموت أحد الركوبين، لتعلق العقد بعينه، ولا يبطل بموت أحد الراكبين، أو تلف أحد القوسين، لأنه غير العقود عليه، كموت أحد المتبايعين.

(١) أبو داود، في الجهاد، باب في المحلل (٣/٦٦، ٦٧)، وابن ماجه، في الجهاد، باب السبق والرهان (٢/٩٦٠) قال الحاكم في «المستدرک» (٢/١١٤): حديث صحيح الإسناد.

ويحصل سبق في خيل متماثلي العنق برأس، وفي خيل مختلفيهما بكتف، وفي إبل بكتف، ويعتبر لمسابقة بعوض إرسال الفرسين، أو البعيرين، دفعة واحدة، وأن يكون عند أول المسافة من يشاهد إرسالهما، وعند الغاية من يضبط السابق منهما، لثلا يختلفا في ذلك. ويحرم أن يجنب أحدهما مع فرسه أو وراءه فرساً لا راكب عليه، يحرضه على العدو، وأن يصيح به في وقت سباقه، لقوله ﷺ: «لا جلب ولا جَنَبَ في الرهان»^(١) رواه أبو داود.

(١) أبو داود، كتاب الجهاد، باب الجلب على الخيل في السباق (٦٧/٣، ٦٨) عن عمران بن حصين بلفظ: «لا جَلَبَ ولا جَنَبَ» قال أبو داود: زاد يحيى [بن خلف] في حديثه: «في الرهان».

وأخرج النسائي، في النكاح، باب الشغار (١١١/٦) والترمذي، في النكاح، باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار (٤٢٢/٣) بلفظ: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام، ومن انتهب نهبة فليس منا».

قال الترمذي: حسن صحيح. اهـ.

قال الخطابي في «معالم السنن» (٤٠٢/٣، ٤٠٣): هذا يفسر على أن الفرس لا يجلب عليه في السباق، ولا يُزجر الزجر الذي يزيد معه شأوه. وإنما يجب أن يركضا فرسيهما بتحريك اللجام، وتعريكهما العنان والاستحثاث بالسوط والمهماز، وما في معناهما، من غير إجلاب بالصوت.

وقد قيل: إن معناه أن يجتمع قوم، فيصطفوا وقوفاً من الجانبين، ويجلبوا، فنهوا عن ذلك. وأما الجنب، فيقال: إنهم كانوا يجنبون الفرس، حتى إذا قاربوا الأمد تحولوا عن المركوب الذي قد كدّه الركوب إلى الفرس الذي لم يركب، فنهى عنه. اهـ.

ينظر: «النهاية» (٣٠٣/١) و«التلخيص الحبير» (١٧٠/٢، ١٧١) «الأجوبة المرضية» للسخاوي (٤١١/١).

فصل في العارية

بتخفيف الياء، وتشديدها، من عار الشيء إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للبطال: عيار، لتردده في بطالته، وأعاره وعاره لغتان كأطاعه وطاعه، أو من العري، وهو: التجرد لتجردها من العوض، أو من التعاور، وهو: التناوب، لجعل المالك للمستعير نوبة في الانتفاع بها^(١).

(والعارية سنة) لأنها من البر والمعروف، ولا تجب لحديث: «إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك»^(٢) رواه ابن المنذر، ولحديث: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٣) ونحوه، فيرد ما خالفه إليه جمعاً بين الأخبار.

وتنعتقد بكل قول أو فعل يدل عليها: كأعرتك هذه الدابة، أو أركبها إلى كذا أو استرح عليها، ونحوه، وكدفعه دابة لرفيقه عند تعبته، وتغطيته بكسائه لبرده، وإذا ركب الدابة، أو استقر الكساء عليه، كان قبولاً (وكل ما ينتفع به) من الأعيان (مع بقاء عينه) كرقيق ودواب ودور ولباس وأوان (نفعاً مباحاً تصح إعارته) بخلاف ما لا ينتفع به، إلا مع تلف عينه، كأطعمة، وأشربة، وبخلاف غير مباح النفع، لأن الإعارة لا تبيح إلا ما

(١) ينظر: «المطلع» (ص ٢٧٢) و«التوقيف» (ص ٤٩٦).

(٢) وأخرجه - أيضاً - الترمذي، في الزكاة، باب إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك (٥، ٤/٣)، وابن ماجه، في الزكاة، باب ما أدى زكاته ليس بكتر (٥٧٠/١) عن أبي هريرة. وقال الترمذي: حسن غريب. وقد روي عن النبي ﷺ من غير وجه أنه ذكر الزكاة. فقال رجل: يا رسول الله هل علي غيرها؟ فقال: لا إلا أن تطوع. اهـ وقال الحافظ في «التلخيص» (١٧٠/٢): إسناده ضعيف.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٥٧٠/١) عن فاطمة بنت قيس. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٦٩/٢): وفيه أبو حمزة ميمون الأعور راويه عن الشعبي عنها، وهو ضعيف. اهـ

أباحه الشرع، فلا تصح إعاره لغناء، أو زمر، ونحوه، ولا إناء من أحد النقيدين، ولا حلي محرم، ولا أمة ليطأها، أو يقبلها، ونحوه (إلا البضع) بضم الباء أي الفرج، فلا تصح إعارته، لأنه لا يباح إلا بملك، أو نكاح (و) إلا (عبدًا مسلمًا لكافر) فتحرم إعارته له للخدمة خاصة، كما تحرم إجارته لها (و) إلا (صيدًا ونحوه) كطيب (لمحرم) فلا تصح إعارته له، لأنه معاون على الإثم والعدوان (و) إلا (أمة وأمرد لغير مأمون) فلا تصح إعارته لخدمة، ولا غيرها، لأنه إعانة على الفاحشة.

(وتضمن) العارية (مطلقاً) فرط أو لم يفرط، لما روى الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»^(١). رواه الخمسة وصححه الحاكم. وعن صفوان أنه - عليه السلام - استعار منه يوم حنين أدراعاً فقال: «أغاصب يا محمد؟ فقال: «بل عارية مضمونة»^(٢) رواه أحمد وأبو داود، ويكون ضمانها (بمثل مثلي) لأنه أقرب إليها من القيمة (و) بـ (قيمة غيره) أي المثلي، وهو المتقوم، لأنه حينئذ يتحقق فوات العارية، فوجب الضمان به، ويلغو شرط عدم ضمانها، كإلغاء شرط ضمان أمانة، لأن مقتضى العقد في العارية الضمان، وفي الأمانة عدمه، فإذا شرط خلافه فسد، لمنافاته مقتضى العقد (يوم تلف) ووقته ليلاً كان أو نهاراً و (لا) تضمن (إن تلفت) بعض أجزائها (باستعمال بمعروف كخمل منشفة) ووطنفسه

(١) أبو داود، في البيوع، باب في تضمين العارية (٨٢٢/٣)، والترمذي، في البيوع، باب العارية مؤداة (٥٥٧/٣) والنسائي في الكبرى، البيوع، باب (٤١١/٣)، قال الترمذي وابن ماجه، في الصدقات، باب العارية (٨٠٢/٢) وأحمد (٨/٥، ١٢، ١٣) قال الترمذي: حسن صحيح. اهـ وقال الحاكم في «المستدرک» (٤٧/٢): صحيح على شرط البخاري، وأقره الذهبي.

(٢) أحمد (٤٠١/٣) وأبو داود، في البيوع، باب في تضمين العارية (٨٢٢/٣ - ٨٢٣) قال الحافظ في «التلخيص» (٦٠/٣): أعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث. قال ابن حزم: إن أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية - يعني الذي رواه أبو داود - اهـ بتصرف.

- بكسرتين - وهي: بساط له خُمْل ونحوهما^(١)، أو تلفت كلها بمرور الزمان، فلا تضمن، لأنه تلف بالإمساك المأذون فيه، أشبه تلفه بالفعل المأذون فيه، ولو جرح ظهر الدابة الحمل وجب الضمان، سواء كان الحمل معتاداً، أو لا، لأنه غير مأذون به.

(ولا) تضمن العارية (إن كانت وقفاً ككتب علم) ونحوها، كأدراع موقوفة على الخزاة (إلا بتفريط) أو تعد (وعليه) أي المستعير (مؤنة ردها) لحديث: «العارية مؤداة»^(٢). وحديث: «وعلى اليد ما أخذت حتى ترده»^(٣). وليس عليها مؤنتها زمن انتفاعه بها، كالمؤجرة، ويقبل قول مستعير يمينه أنه لم يتعد الاستعمال بالمعروف، لأنه منكر.

(وإن أركب) إنسان دابته (منقطعاً، لله) تعالى فتلفت تحته (لم يضمن)ها، لأنها غير مقبوضة، لأنها بيد صاحبها، وراكبها لم ينفرد بحفظها، أشبه ما لو غطى ضيفه بلحاف، فتلف عليه، لم يضمنه. ومن قال لرب دابة: لا أركب بأجرة، فقال ربها: ما آخذ منك أجرة، ثم ركبها فعارية، لأن ربها لم يبدلها إلا كذلك، أو استعمل مودع الوديعة بإذن ربها، فعارية.

ولا يضمن ولد عارية سُلِّم معها بتلفه عند مستعير، ولا زيادة حدث عنده في معار إلا بتعد أو تفريط.

وإن اختلف المالك والقابض، فقال المالك: آجرتك، قال: بل أعرتني قبل مضي مدة لها أجرة، فقول قابض يمينه، وإن كان بعدها، فقول مالك فيما مضى يمينه، ويجب له أجرة المثل، أو قال قابض: أعرتني أو آجرتني، فقال مالك: غصبتني، فقول مالك يمينه، وإن قال مالك: أعرتك، وقال قابض: أودعنتي، فقول مالك، وكذا في عكسها.

(١) «المصباح المنير» (٥١١/٢).

(٢) تقدم (ص ٧٤٢).

(٣) تقدم في الصفحة السابقة.

فصل في الغصب

مصدر غصب يغصب، ويقال: اغتصبه يغتصبه اغتصاباً، والشيء مغصوب وغصب، وهو لغة: أخذ الشيء ظلماً^(١). وشرعاً: استيلاء غير حربي على حق غيره، قهراً، بغير حق^(٢)، ومنه المأخوذ مكسأً^(٣)، ونحوه. (والغصب) محرم إجماعاً بالكتاب والسنة^(٤). وهو (كبيرة) والكبيرة: ما فيه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة^(٥). قال ﷺ: «من ظلم شبراً من أرض طوّقه الله يوم القيامة من سبع أرضين»^(٦) متفق على معناه، وفي لفظ: «من غصب شبراً من الأرض»^(٧) (فمن غصب كلباً يُقتنى) ككلب صيد (أو) خمر ذمي محترمة) أي مستورة لزمه (ردهما) لأنها غير ممنوع من إمساكهما، وكذا لو غصب دهناً متنجساً، لأنه يجوز الاستصباح به في غير مسجد، أو خمر خلّال.

-
- (١) ينظر: «القاموس» (ص ١٥٤) و«المطلع» (ص ٢٧٤) و«المصباح المنير» (٦١٣/٢) و«التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٥٣٨).
- (٢) «المقنع» (١١١/١٥) و«الروض المربع» (٣٧٥/٥، ٣٧٦).
- (٣) «المكس»: الجباية. وقد غلب استعمال المكس فيما يأخذه أعوان السلطان ظلماً عند البيع والشراء. «المصباح المنير» (٧٩٣/٢).
- (٤) «الشرح الكبير» (١١١/١٥).
- (٥) ينظر: «الزواجر» (٥/١) و«تنبيه الغافلين» (ص ١١٩).
- (٦) أخرج البخاري، في المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، وفي بدء الخلق باب ما جاء في سبع أرضين (٣/١٠٠، ٧٣/٤ - ٧٤) من حديث سعيد بن زيد، وعائشة، وابن عمر رضي الله عنهم. وأخرج مسلم في المساقاة من حديث سعيد بن زيد، وأبي هريرة، وعائشة.
- (٧) أخرج الطبراني في الكبير (١٨/٢٢) عن وائل بن حجر بلفظ: «من غصب أرضاً ظلماً لقي الله وهو عليه غضبان».

وإن تخلل خمر في يد غاصب، لزمه رده، فإن تلف ضمنه، و(لا) يلزمه رد (جلد ميتة) غصب، لأنه لا يظهر بدبغ، فلا سبيل إلى إصلاحه.
(وإتلاف الثلاثة) أي الكلب المقتنى، وخمر الذمي، وجلد الميتة (هدر) لأنه ليس لها عوض شرعي، لأنه لا يجوز بيعها، كخنزير، وكخمر غير مستورة، ولو لذمي، وتجب إراقة خمر المسلم غير الخلال، لأنه لا يقر على اقتنائه.

(وإن استولى) إنسان (على حر مسلم) كبيراً كان أو صغيراً، بأن حبسه، ولم يمنعه الطعام والشراب فمات عنده (لم يضمه) لأنه ليس بمال (بل) يضمن (ثياب) حر (صغير وحليته) ولو لم ينزعهما عنه، وعلى من أبعدته عن بيت أهله رده إليه، وعليه مؤنته.

ولا يضمن دابة غصبت وعليها مالها الكبير ومتاعه، لأنها في يد مالها (وإن استعمله) أي الحر (كرهاً) في خدمة أو غيرها (أو حبسه) مدة لها أجرة (فعليه أجرته) مدة حبسه، لأنه فوت منفعته زمن الحبس، وهي مال يجوز أخذ العوض عنه (كـ) منافع الـ(قن) لا إن منع شخصاً العمل من غير حبس؛ فلا أجرة، لأنه في يد نفسه.

(ويلزمه) أي الغاصب (رد مغصوب بزيادته) متصلة كانت أو منفصلة، إلى محله إن قدر عليه، ولو كان رده بأضعاف قيمته، لحديث: «على اليد ما أخذت حتى ترده»^(١). رواه أبو داود وغيره.

وإن قال رب مغصوب مبعود، لغاصب أبعدته: دعه بالبلد الذي هو بها، وأعطني أجرة رده إلى بلد غصبه، لم يلزم الغاصب إجابته إلى ذلك، لأنها معاوضة، وإن أراد مالك من غاصب رده إلى بعض الطريق فقط، لزمه، لأنه يلزمه إلى جميع المسافة، فلزمه إلى بعضها، وكذا إن طلب إبقاءه بمحله، ويجوز ما اتفقا عليه من ذلك.

(وإن نقص) مغصوب عند غاصب (لغير تغير سعر، فعليه أرشه) فيقوم صحيحاً وناقصاً، ويغرم الغاصب ما بينهما، لأنه ضمان مال من غير جنائية، فكان الواجب ما نقص. وإن نقص مغصوب بتغير السعر، بأن نزل السعر لذهاب نحو موسم، لم يضمن الغاصب ما نزل السعر، وإن سمر غاصب بالمسامير باباً، أو غيره، قلعه وجوباً، وردها لربها، للخبر^(١)، ولا أثر لضرره لأنه بتعديه.

وإن زرع الغاصب الأرض، فليس لربها بعد حصد الزرع إلا أجرة المثل، من وضع يده على الأرض إلى ردها، ويخير قبل حصاد بين تركه إليه بأجرته، أو تملكه بنفقته، وهي مثل البذر، وعوض لواحقه من حرث وسقي ونحوهما، لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته»^(٢). رواه أبو داود والترمذي وحسنه، قال أحمد: إنما أذهب إلى هذا الحكم استحساناً على خلاف القياس^(٣).

ولا يجبر غاصب على قلع زرعه، لأنه أمكن رد المغصوب إلى مالكة بلا إتلاف مال الغاصب على قرب من الزمان، فلم يجز إتلافه، كسفينة غصبها وحمل فيها متاعه وأدخلها اللجة، بخلاف الشجر، لأن مدته تطول، ولا يعلم انتهاؤها، وحديث: «ليس لعرق ظالم حق»^(٤) ورَدَ في الغرس،

(١) أي: الخبر السابق.

(٢) أبو داود، في البيوع، باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها (٣/٦٩٣)، والترمذي، في الأحكام، باب فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنه (٣/٦٣٩)، وأخرجه - أيضاً - ابن ماجه، في الرهون، باب من زرع في أرض قوم بغير إذنه (٢/٨٢٤)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب... وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. اهـ

(٣) «الشرح الكبير» (١٥/١٣٨).

(٤) الترمذي، الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات (٣/٦٥٣) وقال: حسن =

وحدیث رافع فی الزرع^(١) ، فَعَمَلُ كل منهما فی موضعه ، أولى من إبطال أحدهما .

(وإن بنی) غاصب أرضاً فیها (أو غرس) فیها (لزمه قلع) بنائه وغرسه ، لحدیث : «ليس لعرقِ ظالم حق»^(٢) رواه الترمذی وحسنه (و) لزمه (أرش نقص ، وتسوية) حفر (أرض) لحصوله بتعديده (و) لزمه (الأجرة) إلى تسليمها ، لتلف منافعها تحت يده العادية ، وكذا لو لم ينتفع بها لزمه أجرتها ، وأرش نقصها إن نقصت بترك زرعها ذلك العام ، كأراضي البصرة ، كما لو نقصت بغيره ، حتى ولو كان الغاصب أحد الشريكين ، أو لم يغصبها ، لكن فعله بغير إذن شريكه ، للتعدي .

ولا يملك رب أرض أخذ غرس أو بناء بقيمته ، لأنه عين مال الغاصب ، أشبه ما لو وضع فيها أثاثاً أو نحوه ، ولأنه معاوضة ، فلا يجبر عليها المالك ، وإن وهبه لمالكها ، لم يجبر على قبوله ، لأن فيه إجباراً على عقد يعتبر فيه الرضى ، ورطوبة ونحوها مما يتكرر حمله ، كقضاء كزرع ، فلربها إذا أدركه قائماً أن يملكه بنفقته ، أو يتركه بأجرته ، لأنه ليس له عرق قوي أشبه الزرع ، وإن أثمر ما غرسه غاصب في مغصوبة فالثمر له .

ومتى كانت آلات البناء من مغصوب ، بأن ضرب من ترابه لبناء ، وبنى به بيتاً فيها ، فعليه أجرتها مبنية ، لأن الأرض والبناء ملك المغصوب منه ، ولا يملك غاصب هدمها ، لأنه لا ملك له فيه ، ولم يأذن له ربه فيه ، فإن نقضه فعليه أرش نقضه .

ومن غصب أرضاً وغراساً منقولاً من واحد ، فغرسه فيها ، لم يملك قلعه ، لأن مالكهما واحد ، ولا يتصرف غيره في ملكه بلا إذنه ، وعليه إن

= غريب . اهـ ينظر : «التلخيص الجبر» (٣/ ٦١) .

(١) تقدم في الصفحة السابقة .

(٢) تقدم في الصفحة السابقة .

فعل تسويتها، وأرش نقص، لتعديه به، أو طَلَبَ القلَعَ ربهما لغرض صحيح، بأن كان لا ينتج مثله في تلك الأرض مثلاً، فعليه تسويتها، وأرش نقصها، وأرش نقص غراس، لتعديه به، فإن لم يكن للمالك غرض صحيح في قلعه، لم يجبر عليه غاصب، لأنه سفه.

وإن غصب أرضاً من واحد، وغرساً من آخر، فغرسه فيها، فكما لو حمل السيل غراساً إلى أرض آخر، فلرب الأرض أخذه بقيمته، أو قلعه مع ضمان نقصه، وكذا لو غصب أرضاً من واحد، وحبّاً من آخر، وزرعه فيها.

وإن غصب خشباً، فرقع به سفينة، قُلِعَ إن كانت في الساحل، أو في لجة البحر لا يخاف عليها من قلعه، لكونه في أعلاها، ودفع إلى ربه بلا إمهال، لوجوبه فوراً، ويمهل مع خوف على سفينة بقلعه بأن يكون في محل يخاف من قلعه دخول الماء إليها، وهي في اللجة حتى ترسي، لئلا يؤدي قلعه إلى إفساد ما في السفينة من المال، مع إمكان رده بدونه في زمن يسير، فإن تعذر الإرساء لبعده البر، فلمالك خشب مغصوب أخذ قيمته، للضرر برد عينه إذن، ومتى رست، واسترجعه، رد القيمة، وعلى الغاصب أجرة الخشب إلى أخذ قيمته إن أخذها، وإلا فيلإى رده، وعليه أرش نقصه.

وإن غصب ما خاط به جرح محترم من آدمي أو غيره، وخيف ضرر آدمي، أو تلف غيره، فقيمه لمالكه، لتأكد حرمة الآدمي، ولهذا جاز له أخذ مال غيره لحفظ حياته.

وحرمة الحيوان أكد من بقية الأموال، ولو ابتلعت شاة شخص جوهره آخر، ولا تخرج إلا بذبحها، وهو أقل ضرراً: ذبحت، وعلى رب الجوهرة ما نقص بالذبح، إن لم يفرض رب الشاة بكون يده عليها، وإن حصل رأسها بإناء، ولم يخرج إلا بذبحها، أو كسره، ولم يفرض، كسر الإناء، وعلى مالِكها أرشه، ومع تفريط رب الشاة، تذبح بلا ضمان، ومع

تفريط رب الإناء، يكسر بلا أرش، ويتعين في غير مأكولة اللحم كسر الإناء، وعلى ربها أرشه إن فرط.

(ولو غصب) إنسان ما - أي شيئاً - (انجر) به، كدنانير ودراهم (أو) غصب ما (صاد) به من جارح، أو شبكة، أو شرك (أو) غصب ما (حصد به) أو قطع به من منجل، أو فأس (فمهما حصل بذلك) من ربح تجارة، أو صيد جارح، ونحوه، أو ما حصل بمنجل، أو قطع بفأس من حشيش، أو خشب (فلما لكه) أي مالك المغصوب لكن الصحيح أن ما حصد بمنجل، أو قطع بفأس؛ فهو لغاصب. قال في «شرح المنتهى»: ولو غصب منجلاً أو فأساً، فقطع به حشيشاً أو خشباً، فلغاصب، لحصول الفعل منه، كما لو غصب سيفاً، فقاتل به وغنم. وفي «التلخيص»: إن غصب كلباً، وصاد به، فهو للغاصب. انتهى^(١).

(وإن خلطه) أي المغصوب غاصب (بما لا يتميز) كزيت بزيت، ونقد بنقد من جنسه، على وجه لا يتميز منه، لزمه مثله، كيلاً، أو وزناً من المختلط، لأنه قدر على رد بعض ماله إليه، مع رد المثل في الباقي، فلم ينقل إلى بدله في الجميع، كمن غصب صاعاً فتلف بعضه، وإن خلط بدونه، أو بجزء منه من جنسه، أو خلطه بغير جنسه على وجه لا يتميز، كزيت بشيرج، ودقيق حنطة بدقيق شعير، ونحوه (أو صبغ الثوب) ولم تنقص قيمة أحدهما (فهما شريكان بقدر ملكيهما) لاجتماع ملكيهما، وهو يقتضي الاشتراك.

(١) «شرح منتهى الإرادات» (٤٠٦/٢).

الصحيح من المذهب: أنه لمالكه. وقيل: هو للغاصب وعليه الأجرة. وهو احتمال «المغني» قال الحارثي: وهو قوي. وجزم به في «التلخيص» في صيد الكلب. وقال ابن تيمية: يتوجه فيما إذا غصب فرساً، وكسب عليه مالاً، وأن يجعل الكسب بين الغاصب ومالك الدابة على قدر نفعهما، بأن تقوم منفعة الراكب ومنفعة الفرس، ثم يقسم الصيد بينهما. اهـ من «الإنصاف» (١٦٤/١٥).

وإن زادت قيمة أحدهما، كأن كانت قيمة الثوب عشرة والصبغ خمسة، وصار مصبوغاً يساوي عشرين بسبب غلو الثوب، أو الصبغ، فالزيادة لصاحب الذي علا سعره، لأنها تبع لأصلها (وإن نقصت القيمة بسبب الخلط، أو الصبغ (ضمن) غاصب النقص، لتعديه بذلك .

فصل

(ومن اشترى أرضاً فغرس، أو بنى فيها ثم) وجدت الأرض (مستحقة^(١)) وقُلْع ذلك أي الغرس أو البناء (رجع) المشتري (على بائع بما غرمه) بسبب ذلك، من ثمن أقبضه، وأجرة غارس، وبانٍ، وثمر مؤن مستهلكة، وأرث نقص بقلع، ونحو ذلك، لأن البائع غر المشتري ببيعه إياها، وأوهمه أنها ملكه، وكان سبباً في غراسه، أو بنائه، فرجع عليه بما غرمه.

ولا يرجع بما أنفق على العبد والحيوان، ولا بخراج الأرض، إذا كانت خراجية، لأنه دخل في الشراء ملتزماً ضمان ذلك.

(وإن أطعمه) أي المغصوب غاصب (لعالم بغصبه، ضمن آكل) لأنه المباشر، ولا غرر، وإن لم يعلم آكل بالغصب، فقرار الضمان على غاصب، لأنه غر الآكل، وإن أطعمه للمالك، أو لعبده، أو دابته، فأكله عالماً أنه له، ولو بلا إذنه، برىء الغاصب، لأن المالك أتلف ماله عالماً من غير تغيير، فلم يكن له رجوع به على أحد.

(ويضمن) مغصوب تلف، أو أتلفه الغاصب، أو غيره (مثلي) وهو المكيل والموزون (بمثله) كالأثمان، ولو نقرة، أو سبيكة، وكالحبوب، وكالأدهان، يضمن (وغيره) أي غير المثلي، وهو: المتقوم كالثوب والعبد والدابة (بقيمتيه) لقوله ﷺ: «من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة العدل»^(٢) متفق عليه. فأمر بالتقويم في حصة الشريك، لأنها متلفة بالعتق،

(١) في «أخصر المختصرات» (ص ١٩١): استُحِقَّتْ.

(٢) البخاري، في الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، وفي العتق باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء (٣/ ١١١، ١١٧) ومسلم في أول العتق (٢/ ١١٣٩).

ولم يأمر بالمثل، لأن هذه الأشياء لا تتساوى أجزاؤها، وتختلف صفاتها، فالقيمة فيها أعدل، وأقرب إليها، فكانت أولى، وتعتبر القيمة يوم تلفه في بلد غصبه من نقده، فإن كان فيه نقود فمن غالبها، ولا قصاص في المال، مثل شق ثوبه ونحوه، بل الضمان بالبدل، أو الأرض.

(وحرّم تصرف غاصب) وغيره ممن علم بالحال (بمغضوب) بما ليس له حكم، من صحة وفساد، كإتلاف، واستعمال، وكذا بما له حكم بأن يوصف بأنه صحيح أو فاسد، ولذا بينه بقوله: (ولا يصح عقد) من بيع، أو إجارة، أو هبة، ونحوها (ولا) تصح (عبادة) لحديث: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١).

فإن اتجر غاصب بعين مغضوب أو عين ثمنه، وظهر ربح، فهو للمالك مغضوب دون غاصبه، لأنه نماء ملكه ونتيجته (والقول في) قيمة مغضوب (تألف) أ(و) في (قدره) أ(و) في (صفته) أو في حدوث عيبه، أو في صناعة فيه (قوله) أي الغاصب، يمينه حيث لا بينة للمالك، لأنه منكر، والأصل براءته من الزائد (و) القول (في رده) أي المغضوب، إلى مالكه أو في (و) جود (عيب فيه) بأن قال الغاصب: كان العبد أعور، أو أعرج، ونحوه (قول ربه) يمينه على نفي ذلك، لأن الأصل عدم الرد أو العيب، وإن اتفقا على أنه كان به عيب، أو قامت به بينة، فقال الغاصب: غصبته وبه العيب، وقال ربه: بل حدث عندك، فقول غاصب يمينه، لأنه غارم.

(ومن بيده غضب، أو غيره) من رهن أو أمانة (وجهل ربه) أو عرف وفقد، وليس له ورثة (فله الصدقة به عنه) أي عن ربه، بلا إذن حاكم لكن (بنية الضمان) لربه إن ظهر، لأن الصدقة عنه بدون ضمان إضاعة له، لا إلى بدل، وهو غير جائز.

(١) أخرجه البخاري، في الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (١٦٧/٣) ومسلم، في الأتضية (١٣٤٤/٣) عن عائشة.

(ويسقط إثم غصب) عن غاصب، وإثم مسروق عن سارق، ونحوه، بالصدقة به، لأنه معذور بعجزه عن الرد، لجهله بالمالك، وثوابها لأربابها، وإن حضروا بعد الصدقة بها، خيروا بين الأجر، والأخذ من المتصدق، فإن أخذوا منه فالثواب له، نصاً^(١).

ومن لم يقدر على مباح يأكله، لم يأكل من حرام ماله غنية عنه، كحلوى، وفواكه، ويأكل عادته.

(ومن أتلّف) من مكلف، أو غيره، إن لم يدفعه له ربه (ولو يسيراً)^(٢) مالا (محترماً) لغيره (ضمنه) أي ما أتلّفه لأنه فوته عليه، فوجب عليه ضمانه، كما لو غصبه فتلف عنده، وإن أكره على إتلاف مال مضمون، فمكرهه يضمنه، ولو مال نفسه، ولا يضمن المال غير المحترم بإتلاف كإتلاف صائل لم يندفع بدونه، ومال حربي، ومال بغاة حال حرب.

وإن فتح قفصاً عن طائر، أو حل قيد قن، أو أسير، أو دفع لأحدهما مبرّداً فبرده، أو حل فرساً ونحوها، أو رباط سفينة، ففات ذلك، أو عقر شيء من ذلك، أو أتلّف شيئاً بسبب إطلاقه؛ ضمنه، أو حلّ وكاء زقّ مائع، أو جامد، وأذابت الشمس، أو بقي بعد حله، فألقت ربح، ونحوها، فاندفق؛ ضمنه.

ولا يضمن دافع مفتاح للصوص ما سرقه^(٣)، وإن ضرب يد آخر وفيها نحو دينار، فضاع، أو ألقى عمامته عن رأسه، أو هزه في خصومة، فسقطت وضاعت، أو تلفت، ضمن.

(وإن ربط) شخص (دابة) له أو لغيره أو أوقفها (بطريق ضيق) أو

(١) «معونة أولي النهى» (٥/٣٥٧).

(٢) في «أخصر المختصرات»: سهواً.

(٣) قال الشيخ عبدالرحمن السعدي في «الفتاوى» (ص ٤٣٢) الصواب يضمن الدافع المفتاح للصوص، لأن هذا من أكبر الأسباب، خصوصاً إذا تعذر تضمين اللص. اهـ.

واسع، نصًّا^(١)، لما ذكره في «الإقناع»^(٢) (ضمن ما أتلفته مطلقاً) لتعديه، لأنه ليس له في الطريق حق، وطبع الدابة الجناية بفمها، أو رجلها، فأيقافها في الطريق كوضع الحجر، ونصب السكين فيه، وكذا لو ترك في الطريق طيناً، أو خشبة، أو عموداً، أو حجراً، أو كيس دراهم، أو أسند خشبة إلى حائط، ضمن ما تلف بسبب ذلك؛ لتعديه، ويضمن ما أخذه ظالم بإغرائه ودلالته، لتسببه فيه.

ومن اقتنى كلباً عقوراً، ولو لصيد وماشية، أو اقتنى كلباً لا يُقتنى، أو أسود بهيماً، أو أسداً، أو غزالاً، أو ذئباً، أو هراً تأكل الطيور، وتقلب القدور عادة، مع علمه، قال المنقح^(٣) : وعلى قياس ذلك الكبش المعلم للنطاح. انتهى. فعقر شيء من ذلك آدمياً، أو دابة، أو خرق ثوب من دخل منزل المقتني بإذنه، إن لم ينبهه عن الكلب، وكذا لو خرق ثوب من هو خارج منزله، أو نفحت دابة بمكان ضيق من ضربها، فتلف بذلك شيء، ضمنه لتسببه فيه، فإن عقر، أو خرق من أدخل منزل ربه بلا إذنه، فلا ضمان.

ويجوز قتل هر يأكل اللحم ونحوه، إن لم يندفع بدونه، كصائل، ومن أجبج ناراً بملكه، أو سقاه، فتعدى ذلك إلى ملك غيره، فأثلفه لا بطيران ريح، ضمنه، إن أفرط أو فرط.

ولا يضمن رب غير ضارية^(٤)، وغير جوارح، ما أتلفته، إن لم تكن يده عليها، لحديث: «العجماء جرحها جبار»^(٥). متفق عليه. يعني:

(١) «التنقيح المشيع» (ص ١٧٣).

(٢) «الإقناع» (٢/٥٩٣، ٥٩٤).

(٣) «التنقيح المشيع» (ص ١٧٣).

(٤) أي غير معروفة بالصَّوْل. «شرح المنتهى» (٢/٤٢٩).

(٥) البخاري، في الزكاة، باب في الركاز الخمس (٢/١٣٧) وفي الديات، باب المعدن جبار

(٨/٤٦) ومسلم، في الحدود (٣/١٣٣٤) عن أبي هريرة.

هدراً^(١).

(وإن كانت الدابة بيد راكب، أو يد (قائد، أو يد (سائق) مالكاً كان، أو مستأجراً، أو مستعيراً، أو موصى له بنفعها، قادر على التصرف فيها (ضمن جناية مقدّمها) من لحمها وحدها (و) ضمن (وطئها برجلها) لحديث النعمان بن بشير مرفوعاً: «من وقف دابة في سابلة من سبل المسلمين، أو في سوق من أسواقهم، فوطئت بيد أو رجل فهو ضامن»^(٢). رواه الدارقطني. ولا يضمن ما نفحت برجلها بلا سبب، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الرجل جبار»^(٣) رواه أبو داود، وخص بالنفح دون الوطء لإمكان من بيده الدابة أن يمنعها وطء ما لا يريد أن تطأه، بتصرفه فيها، بخلاف نفحها، فلا يمكنه منعها منه، ما لم يجذبها باللباس، زيادة على العادة، أو يضرب وجهها، فيضمن ما نفحته برجلها، لأنه السبب في جنايتها.

وإن تعدد راكب ضمن الأول، لأنه المتصرف فيها، أو من خلفه إن انفرد بتدبيرها، لصغر الأول، أو مرضه، أو عماه، وإن اشتركا في تدبيرها، أو لم يكن إلا سائق وقائد، اشتركا في الضمان.

ويضمن رب دابة، ومستأجر، ومستعير، ومودع، ما أفست من

(١) «الزاهر» (ص ٥٠٨).

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الحدود (١٧٩/٣) قال الألباني في «الإرواء» (٥/٣٦١): ضعيف جداً.

(٣) أبو داود، في الديات، باب في الدابة تنضح برجلها (٧١٤/٤).

قال الدارقطني في «السنن» (١٧٩/٣): لم يروه غير سفيان بن حسين، وخالفه الحفاظ عن الزهري، منهم مالك وابن عينة ويونس ومعمّر وابن جريج والزييري وعقيل وليث بن سعد وغيرهم، كلهم روه عن الزهري فقالوا: العجماء جبار، والبشر جبار، والمعدن جبار، ولم يذكروا: الرجل. وهو الصواب. اهـ

زراع، وشجر، وغيرهما ليلاً فقط، نصّاً^(١)، لحديث مالك، عن الزهري، عن حرام بن سعد، عن محيصة: أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم فأفسدت، فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت بالليل فهو مضمون عليهم^(٢). ولأن العادة من أهل المواشي إرسالها نهاراً، وحفظها ليلاً، وعادة أهل الحوائط حفظها نهاراً، فإذا أفسدت شيئاً ليلاً كان من ضمان من هي بيده، إن فرط في حفظها، بأن لم يضمنها، بحيث لا يمكنها الخروج، فإن فعل فأخرجها غيره، أو فتح عليها بابها، فعليه الضمان دون مالكها، لتسبيه، ولا يضمن ما أفسدت نهاراً، للخبر^(٣)، إلا غاصب، فيضمن ما أفسدت نهاراً - أيضاً - لتعديه بإمساكها.

ومن طرد دابة من مزرعته لم يضمن ما أفسدته، إلا أن يدخلها مزرعة غيره، إن لم تتصل المزارع، فإن اتصلت لم يطردها، وصبر، ليرجع على ربها ببديل ما تأكل، حيث لا يمكنه منعها إلا بتسليطها على مال غيره.

ومن قتل صائلاً عليه، ولو آدمياً، صغيراً أو كبيراً، حرّاً أو عبداً، عاقلاً أو مجنوناً، دفعاً عن نفسه، لم يضمّنه، إن لم يندفع إلا بالقتل، أو قتل خنزيراً، أو كلباً عقوراً، لم يضمّنه، أو أتلف مزماراً، أو طنبوراً، أو عوداً، أو طبلاً، أو دقاً بصنوج، أو حلق، أو نرداً، أو شطرنجاً، أو صليياً، أو

(١) «شرح المنتهى» (٢/٤٣٠).

(٢) الموطأ (٢/٧٤٧) وفيه عن حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء... الحديث مرسل. ومن طريق مالك أخرجه - أيضاً - أحمد (٥/٤٣٥).

وأخرجه أبو داود، في البيوع، باب المواشي تفسد زرع قوم (٣/٨٢٩) وابن ماجه، في الأحكام، باب الحكم فيما أفسدت المواشي (٢/٧٨١)، وأحمد (٥/٤٣٦) عن محيصة موصولاً.

وأخرجه أبو داود (٣/٨٢٩ - ٨٣٠) موصولاً عن البراء بن عازب وهو حديث صحيح. ينظر: «إرواء الغليل» (٥/٣٦٢).

(٣) المتقدم قريباً.

كسر إناء فضة أو ذهب، أو حلياً محرماً على ذكر لم يتخذه ماله يصلاح للنساء، أو آلة سحر، أو تنجيم، أو كتب صور خيال، أو أوثاناً، أو كتب مبتدعة مضلة، أو كتب كفر، أو كتباً فيها أحاديث رديئة؛ لم يضمن الجميع.

فصل في الشفعة

بإسكان الفاء، من الشفع، وهو: الزوج، لأن نصيب الشفع كان منفرداً في ملكه، وبالشفعة يضم المبيع إلى ملكه فيشفعه به^(١). وهي شرعاً: استحقاق الشريك انتزاع شقص شريكه ممن انتقل إليه بعوض مالي إن كان المنتقل إليه مثله مسلماً أو كافراً^(٢).

والشفعة ثبتت بالسنة، واتفاق كافة العلماء^(٣)، لحديث جابر: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصُرِّفت الطرق، فلا شفعة^(٤). متفق عليه. ولا تسقط باحتيال على إسقاطها، لأنها إنما شرعت لدفع الضرر، كأن يظهر المتعاقدان في البيع شيئاً لا يؤخذ بالشفعة معه، ويتواطآن في الباطن على خلافه، كإظهار التواهب، أو زيادة الثمن، ونحوه.

(وتثبت الشفعة) للشريك في الشَّقص^(٥) المبيع (فوراً) أي ساعة يعلم بالبيع، إن لم يكن عذر، وإلا بطلت، نصّاً^(٦)، لحديث: «الشفعة كحل

(١) «المطلع» (ص ٢٧٨) و«طلبة الطلبة» (ص ٢٥٤).

(٢) «التنقيح المشيع» (ص ١٧٥) «الروض المربع» (٤٢٦/٥).

(٣) «الشرح الكبير» (٣٥٧/١٥) و«معونة أولي النهى» (٤٠٣/٥).

(٤) البخاري، في البيوع، باب بيع الشريك من شريطه، وباب بيع الأرض والدور والعروض... وفي الشفعة (٣٧/٣، ٤٧) وفي مواضع أخرى. وأخرجه مسلم، في المساقاة، (١٢٢٩/٣) بلفظ: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به.

(٥) الشقص: الطائفة من الشيء، والجمع أشقاص. «المصباح المنير» (٤٣٥/١).

(٦) «معونة أولي النهى» (٤١٨/٥).

العقال»^(١) رواه ابن ماجه، وفي لفظ: «الشفعة كنشطة العقال إن قيدت ثبتت وإن تركت فاللوم على من تركها» فإن آخر طلب الشفعة لشدة جوع، أو عطش، حتى يأكل أو يشرب، أو لطهارة، أو لإغلاق باب، أو ليخرج من حمام، أو ليؤذن ويقيم، أو ليشهد الصلاة في جماعة يخاف فوتها، أو من علم ليلاً حتى يصبح، مع غيبة مشتر في جميع هذه الصور، أو لصلاة وستنها ولو مع حضوره؛ لم تسقط، لأن العادة تقديم هذه الحوائج ونحوها على غيرها، أو آخر الطلب جهلاً بأن التأخير مسقط للشفعة، ومثله يجهله، لم تسقط، بخلاف ما لو تركها جهلاً باستحقاقه لها، أو نسياناً للطلب، أو البيع، فإن لم يكن مثله يجهله، سقطت شفيعته، وإن أشهد بطلبه غائب، أو محبوس، أو مريض؛ لم تسقط، فإن لم يشهد سقطت، أو سار في طلبها بلا إشهاد سقطت - أيضاً - .

وإنما تثبت الشفعة (لمسلم) فلا شفعة لكافر على مسلم، بخلاف عكسها، كما تقدم^(٢) (قام الملك) فلا تثبت الشفعة للمالك بملك غير تام،

= قال الشيخ عبدالرحمن السعدي في «الفتاوى» (ص ٤٣٨): ذكر الأصحاب من شروط الشفعة أن يطالب بها على الفور. والصحيح أن حق الشفعة كسائر الحقوق، لا يسقط إلا بما يدل على السقوط. اهـ

(١) ابن ماجه، الشفعة، باب طلب الشفعة (٢/ ٨٣٥)، وفي سننه محمد بن الحارث بن زياد الحارثي، عن محمد بن عبدالرحمن البيلماني.

قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٨٩) وكل ما روي عن ابن البيلماني، فالبلاء فيه من ابن البيلماني، وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث، فجميعاً ضعيفان، محمد بن الحارث، وابن البيلماني، والضعف على حديثهما يتبين.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٧٩): عن أبي زرعة: هذا حديث منكر. اهـ وقال البيهقي (٦/ ١٠٨): منكر. اهـ وقال ابن حجر في التلخيص (٣/ ٦٥): إسناده ضعيف جداً.

وأما اللفظ الثاني فلم أجد من خرجه، وذكره ابن حجر في التلخيص، وقال: ذكره القاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، والماوردي، هكذا بلا إسناد... إلخ (٢) في الصفحة السابقة.

كشركة وقف، ولو على معين، فلا يأخذ موقوف عليه بالشفعة، لقصور ملكه عليه، فتثبت له (في حصة شريكه المنتقلة) عنه (لغيره، بعوض مالي) إما بالبيع، أو ما في معناه، كما تقدم^(١) (بما استقر عليه العقد) متعلق وما قبله بتثبت فخرج بقوله: في حصة شريكه: الجار، والموصى له بنفع دار، إذا باعها، أو بعضها وارث، لأن الموصى له ليس بمالك لشيء من الدار، وقوله: بعوض، مخرج للموروث والموصى به، والموهوب بلا عوض، ونحوه، وقوله: مالي مخرج للمجعول عوضاً عن مهر، أو خلع، أو دم عمد صلحاً، ونحوه، وقوله: بما استقر عليه العقد: أي عقد البيع أو ما في معناه، لحديث جابر مرفوعاً: «هو أحق به بالثمن»^(٢). رواه الجوزجاني^(٣) في «المترجم»، ولأن الشفيع إنما استحق الشقص بالبيع، فكان مستحقاً له بالثمن كالمشتري، ويدفع لمشتري مثل ثمن مثلي، وقيمة ثمن متقوم، فإن تعذر مثل مثلي فقيمه، أو تعذرت معرفة المتقوم، فقيمة شقص مشفوع، وإن جهل الثمن كصبرة تلفت، أو اختلطت بما لا تتميز منه، ولم يكن ثمن حيلة على إسقاطها؛ سقطت، لأنها لا تستحق بغير بدل، فإن اتهمه شفيع أنه فعله حيلة حلفه.

(وشُرط) لثبوت الشفعة (تقدّم ملك شفيع) لجزء من رقبة ما منه الشقص المبيع، بأن يملكه قبل البيع، لأن الشفعة ثبتت لدفع الضرر عن

(١) (ص ٨٤٩).

(٢) وأخرجه أيضاً أحد (٣/ ٣١٠، ٣٨٢) بلفظ: «أيما قوم كانت بينهم ربيعة أو دار فأراد أحدهم أن يبيع نصيبه فليعرضه على شركائه فإن أخذوه فهم أحق به بالثمن» قال في «الإرواء» (٥/ ٣٧٤): ضعيف بهذا اللفظ. اهـ

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني. صاحب كتاب «أحوال الرجال» - مطبوع - كان أحمد يكتبه ويكرمه إكراماً شديداً. توفي بدمشق يوم الجمعة، أول ذي القعدة، سنة (٢٥٩هـ) أو (٢٥٦هـ).

«طبقات الحنابلة» (١/ ٩٨، ٩٩) و«تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤٤).

الشريك، فإذا لم يكن له ملك سابق، فلا ضرر عليه.

(و) شرط (كون شقص) مبيع (مشاعاً) أي غير مفرز (من أرض تجب قسمتها) إخباراً بطلب من له فيها جزء، لحديث جابر مرفوعاً: «الشفعة فيما لم ينقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة»^(١) رواه الشافعي - رحمه الله تعالى - ولحديثه - أيضاً -: «إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»^(٢) رواه أبو داود.

(ويدخل غراس وبناء) في الشفعة (تبعاً) لأرض، لحديث قضائه ﷺ بالشفعة في كل مشترك لم يقسم ربعة أو حائطاً^(٣)، وهذا يدخل فيه البناء والأشجار، و(لا) تدخل (ثمرة) ظاهرة (و) لا (زرع) في شفعة، لا تبعاً، ولا مفرداً، لأنه لا يدخل في البيع تبعاً، فلا يدخل في الشفعة، كقماش للدار.

(و) شرط (أخذ جميع) شقص (مبيع) دفعاً لضرر المشتري، بتبعض الصفقة في حقه، بأخذ بعض المبيع (فإن أراد) الشريك (أخذ البعض) من المبيع، مع بقاء الكل، سقطت شفعته، وإن تلف بعضه، كانهدام بيت من دار بيع بعضها بأمر سماوي، أو بفعل آدمي مشتري، أو غيره، أخذ الشفيع باقيه إن شاء بحصته من ثمنه، فلو اشترى شقصاً من دار بألف تساوي ألفين، فباع بابها، أو هدمها، فبقيت بألف، أخذها الشفيع بخمسائة بالحصصة من الثمن نصاً^(٤) (أو) إن (عجز عن بعض الثمن) أو عجز عنه كله (بعد إنظاره ثلاثاً) إن طلب الإنظار سقطت شفعته (أو قال لمشتري: يعني) ما اشتريت (أو صالحني) عليه، وأكرنيه، أو هبته لي، أو اشتريت رخيصة،

(١) ترتيب مسند الشافعي (٢/ ١٦٥) وأخرجه - أيضاً - البخاري كما تقدم تخريجه (ص ٨٤٩).

(٢) أبو داود، في البيوع، باب في الشفعة (٣/ ٧٨٤) عن جابر.

(٣) تقدم (ص ٨٤٩).

(٤) «معونة أولي النهى» (٥/ ٤٣٤).

سقطت شفעתه، لأن هذا وشبهه دليل رضاه بشرائه، وتركه للشفعة (أو أخبره) إنسان (عدل) بالبيع (فكذبه) أي كذب مخبراً له ولو واحداً، لأنه خبر عدل يجب قبوله في الرواية والفتيا والأخبار الدينية، أشبه ما لو أخبره أكثر من عدل (ونحوه) أي نحو ما تقدم، مما يدل على رضاه بشرائه (سقطت) شفעתه.

(فإن عفا بعضهم) أي الشركاء وترك شفעתه، سقطت و(أخذ باقيهم الكل، أو تركه) قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على هذا^(١)، لأن في أخذ البعض إضراراً بالمشتري، بتبعيض الصفقة عليه، والضرر لا يزال بالضرر، وكما لو كان بعضهم غائباً، فإنه ليس للحاضر إلا أخذ الكل أو تركه، فإن أخذه، فلصاحبه الخيار إذا حضر بين أخذ قدر سهمه من الشفعة وبين الترك، فإن امتنع من حضر من الشركاء من الشفعة حتى يحضر صاحبه، بطل حقه من الشفعة، لأن في تأخير إضراراً بالمشتري.

(وإن مات شفيع قبل طلب) مع قدرة، أو إسهاد مع عذر (بطلت) أي سقطت شفעתه، لأنه نوع خيار، شرع للتمليك، أشبه الإيجاب قبل القبول، ولأنه لا يُعلم بقاؤه على الشفعة، لاحتمال رغبته عنها، ولا ينتقل إلى الورثة ما يشك في ثبوته (وإن كان الثمن مؤجلاً أخذ) شفيع (مليء) أي قادر على الوفاء (به) أي بالثمن المؤجل (وغيره) أي غير المليء، يأخذه (بكفيل مليء) نصاً^(٢)، لأنه تابع للمشتري في الثمن وصفته، والتأجيل من صفاته، ويعتد في قدر ثمن بما زيد فيه أو حط منه زمن خيار، لأنه كحالة العقد.

(ولو أقر بائع بالبيع، وأنكر مشتر) الشراء (ثبتت) الشفعة، لثبوت موجبها.

(١) «الإجماع» (ص ١٣٦).

(٢) «معونة أولي النهى» (٥/٤٥٨).

فصل في الوديعة

من ودَّعَ الشيء إذا تركه، لتركها عند المودَّع^(١) ، وأجمعوا على جواز الإيداع^(٢) ، لقوله تعالى: ﴿فَلْيُودِ الَّذِي آوْتُمْنَ أَمْنَتَهُ﴾^(٣) ، وحديث أبي هريرة مرفوعاً «أدَّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»^(٤) رواه أبو داود وغيره، ولحاجة الناس إليها.

والوديعة شرعاً: المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض^(٥) ، ويعتبر لها أركانٌ وكالة، من كون كل منهما جائز التصرف، وتعيين وديع ونحوه، وتبطل بما يبطلها، إلا إذا عزله ولم يعلم، وإن عزل نفسه فهي أمانة بيده، كثوب أطارته الريح إلى داره، يجب رده إلى مالكه.

(ويسن قبول وديعة لمن يعلم من نفسه الأمانة) أي أنه ثقة قادر على حفظها، لقوله ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(٦) ، قال في «المبدع»^(٧) : ويكره لغيره إلا برضى ربها، قال في «شرح الإقناع»^(٨) :

(١) «القاموس» (ص ٩٩٤) و«الزاهر» (ص ٣٨٠).

(٢) «الشرح الكبير» (٥/١٦).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٤) أبو داود، في البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (٣/٨٠٥)، والترمذي، في البيوع، (٣/٥٥٥).

قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم في «المستدرک» (٢/٤٦): صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٥) «الإقناع» (٥/٣) و«التنقيح المشيع» (ص ١٧٧) و«كشف القناع» (٤/١٦٦) ..

(٦) أخرجه مسلم، في الذكر، (٤/٢٠٧٤) من حديث أبي هريرة.

(٧) المبدع (٥/٢٣٣).

(٨) (٤/١٦٧).

قلت : ولعل المراد بعد إعلامه بذلك إن كان لا يعلمه لا يغره .

وهي عقد جائز من الطرفين ، فإن أذن ربها للمدفوع إليه في التصرف ففعل صارت عارية مضمونة كالرهن إذا أذن ربه للمرتهن في استعماله .

(ويلزم) الوديع (حفظها) أي الوديعة (في حرز مثلها) عرفاً ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾^(١) ، ولا يمكن أداؤها بدون حفظها (وإن عينه) أي الحرز (ربها) أي : الوديعة ، بأن قال احفظها بهذا البيت . (فأحرزها) (بدونه) أي دون المعين رتبة ، ضمن ، لمخالفته ، وإن أحرزها بمثله ، أو فوقه ، كما لو أودعه خاتماً ، وقال : البسه في خنصرك قلبسه في بنصره^(٢) ، ولو لغير حاجة ، فلا يضمن الوديعة إن تلفت ، لأن تعيين الحرز يقتضي الإذن في مثله ، وإن نهاه عن إخراجها ، فأخرجها ، لغشيان شيء الغالب منه الهلاك ، كحريق ، ونهب ، فتلفت ، لم يضمن ، وإن تركها إذن ، فتلفت ، ضمن لتفريطه ، ويحرم ، أو قال : لا تخرجها ، فإن أخرجها لغير خوف ، فتلفت ، ضمن ، وإن خفت عليها ، فحصل خوف ، وأخرجها ، أو لا ، فتلفت ، لم يضمنها (أو تعدى) وديع (أو فرط) أي قصر في حفظها ، ضمنها ، لأن المتعدي متلف لمال غيره ، فيضمنه ، كما لو أتلفه من غير إيداع ، والمفرط متسبب بترك ما وجب عليه من حفظها .

(أو قطع) وديع (علف دابة عنها) أو سقيها (بغير قول) من مالك : لا تعلفها ، أو لا تسقها ، حتى ماتت (ضمنها) ، لأن علفها وسقيها من تمام الحفظ الذي استلزمه بالاستيداع ، ولا يضمن إن نهاه مالك عن علفها ، وسقيها ، فتركه ، حتى ماتت ، كما لو أمره بقتلها فقتلها ، ويحرم ترك علفها ، وسقيها مطلقاً ، لحرمتها في نفسها ، فيجب إحيائها ، لحق الله تعالى .

(١) سورة النساء ، الآية : ٥٨ .

(٢) الخنصر : الإصبع الصغير وقد يطلق على الوسطى .

والبنصر : الإصبع التي بين الوسطى والخنصر . «تاج العروس» (٢٥٢/١٠) (٢٢٩/١١) .

وإن دفع الوديعة مستودع إلى من يحفظ ماله عادة، كزوجته، وعبدته، وخازنه، فتلفت؛ لم يضمن، لأنه مأذون فيه عادة، أشبه ما لو سلم الماشية إلى الراعي، أو دفعها لعذر كمن حضره الموت، أو أراد سفراً إلى أجنبي ثقة، أو إلى حاكم، فتلفت، لم يضمن، وإلا يكن له عذر، ضمن لتعديده، لأنه ليس له أن يودع بلا عذر، ولمالك مطالبة الأجنبي - أيضاً - ببدل الوديعة، لأنه قبض ما ليس له قبضه، أشبه المودع من الغاصب، وعليه قرار الضمان، إن علم الحال، لتعديده، فإن لم يعلم فعلى وديع أول، لأنه غره . ومن أراد سفراً، أو خاف على الوديعة عنده ردها إلى مالكها، أو إلى من يحفظ ماله عادة، أو إلى وكيله في قبضها، إن كان، لأن فيه تخلصاً له من دركها، وإيضالاً للحق إلى مستحقه، فإن لم يجده، ولا وكيله، حملها معه إن كان أحفظ لها، ولم ينهه مالكها عنه، لأنه موضع حاجة، فإن تلفت لم يضمن .

(ويقبل قول مودع في ردها) أي الوديعة (إلى ربها) أو إلى من يحفظ ماله بيمينه، لأنه لا منفعة له في قبضها، أشبه الوكيل بلا جعل (أو) ردها إلى (غيره بإذنه) أي : ويقبل قول مودع في رد الوديعة إلى غير ربها بإذنه، بيمينه، نصاً^(١) ، لأنه ادعى دفعاً يبرأ به من رد الوديعة، أشبه ما لو ادعى الرد إلى مالكها، ولا يلزم المدعى عليه للمالك غير اليمين، ما لم يقر بالقبض، و(لا) يقبل قول مودع في ردها إلى (وارثه) أي المالك إلا ببينة، لأنهم لم يأتئوه، وإن ادعى ردّاً بعد مطله بلا عذر، أو بعد منعه منها، لم يقبل إلا ببينة، لأنه صار ضامناً، كالغاصب، أو ادعى ورثة مودع ردّاً منهم، أو من مورثهم، ولو للمالك؛ لم يقبل ذلك إلا ببينة، لأنهم غير مؤتمنين عليها من قبل مالكها، وكذا لو ادعى ملتقط، أو من أطارت الريح إلى داره ثوباً ونحوه، فلا يقبل إلا ببينة .

(١) «معونة أولي النهى» (٥/٥٠٨) .

(و) يقبل قول مودع (في تلفها) أي الوديعة، بسبب خفي، كسرقة، لتعذر إقامة البينة عليه، ولئلا يمتنع الناس من قبول الأمانات مع الحاجة إليه، وكذا إن لم يذكر سبباً، ولا يقبل دعواه التلف بسبب ظاهر، كحريق، ونهب، إلا ببينة تشهد بوجوده، ثم يحلف أنها ضاعت به، ويصدق يمينه في عدم خيانة (و) في (عدم تفريط وتعذُّ) فيها، لأنه أمين، والأصل براءته (وفي الإذن) في دفعها إلى غير ربها، كما تقدم^(١). وفيه تكرار.

(وإن أودع اثنان) واحداً (مكيلاً أو موزوناً يُقَسَّم) إجباراً (فطلب أحدهما نصيبه لغيبة شريك أو) مع حضوره، و(امتناعه) من أخذ نصيبه، أو من الإذن لشريكه في أخذ نصيبه (سلم إليه) أي الطالب، نصيبه وجوباً، لأنه حق مشترك يمكن فيه تمييز نصيب أحد الشريكين من نصيب الآخر، بغير غبن ولا ضرر، أشبه ما لو كان متميزاً، فإن كان المشترك غير مكيل وموزون، أو كان كذلك، لكن لا ينقسم لصناعة فيه، كآنية نحاس، ونحوها، وحلي مباح، أو مختلف الأجزاء ونحوه، لم يسلم إليه، إلا بإذن شريكه، أو حاكم، لأن قسمته لا يؤمن عليها الحيف، لافتقارها إلى التقويم، وهو ظن وتخمين (ولمودع ومضارب ومرتهن ومستأجر) قال الشيخ منصور - رحمه الله -: قلت ومثلهم العدل بيده الرهن، والأجير على حفظ عين والوكيل فيه، والمستعير، والمجاعل على عملها^(٢)، انتهى (إن غصبت العين) المودعة، وما عطف عليها (المطالبة بها) من غاصبها، لأنها من جملة حفظها المأمور به، ولا يضمن مودع أكره على دفع الوديعة إلى غير ربها، كما لو أخذها منه قهراً، لأن الإكراه عذر يبيح له دفعها، فإن طلب يمينه أن لا وديعة لفلان عنده، ولم يجد بداً من الحلف، لتغلب الطالب عليه بسلطنة، أو تلصص، ولا يمكنه الخلاص منه إلا بالحلف، حلف متأولاً، ولم يحنث،

(١) في الصفحة السابقة.

(٢) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/٤٥٨).

فإن لم يحلف حتى أخذت منه، ضمنها، لتفريطه بترك الحلف، ويأثم إن حلف ولم يتأول لكذبه، وإثم حلفه بدون تأويل دون إثمه بإقراره بها، لأن حفظ مال الغير عن الضياع أكد من بر اليمين، ويكفر كفارة يمين وجوباً، إن حلف ولم يتأول، وإن أكره على اليمين بالطلاق، فقال أبو الخطاب: لا تنعقد، كما لو أكره على إيقاع الطلاق^(١).

ومن مات وعنده وديعة، وجهلت في ماله، فربها يكون غريماً بها، كسائر الديون.

(١) نقله في «الإنصاف» (١٦/٧١).

فصل في إحياء الموات

والموات هو: الأرض الخراب الدارسة، وتسمى ميتة ومواتاً وموتاً بفتح الميم والواو^(١). (ومن أحياء أرضاً منفكة عن الاختصاصات و) عن (ملك معصوم) من مسلم، أو ذمي، أو مستأمن (ملكها) أي الأرض. جواب مَنْ، بما فيها من معدن جامد باطن، كذهب، وفضة، وحديد، ونحاس، وورصاص، ومن معدن جامد ظاهر، كجص، وكحل، وكبريت، وزرنيخ^(٢)، لأنه من أجزاء الأرض، فيتبعها في الملك، كما لو اشتراها، بخلاف الركاز، لأنه مودع للنقل، وليس من أجزائها، وهذا في المعدن الظاهر إذا ظهر بإظهاره وحفره، وأما ما كان ظاهراً فيها قبل إحيائها، فلا يملك، لأنه قطع لنفع كان واصلاً للمسلمين، بخلاف ما ظهر بإظهاره. وإن ظهر فيما أحياء عين ماء، أو معدن جار كنفط، وقار، أو كلاً، فهو أحق به، ولا يملك، لحديث: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلاء والنار»^(٣) رواه الخلال، وابن ماجه.

ويجب بذل ما فضل من الماء عن حاجته، وحاجة عياله، وماشيته، وزرعه؛ لبهائم غيره، وزرعه، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء»^(٤) متفق عليه. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً: «من منع فضل مائه، أو فضل كئله منعه الله فضله يوم

(١) «المصباح المنير» (٢/٨٠٣) و«الدر النقي» (٣/٥٤٤).

(٢) الزرنيخ: بالكسر، حجر معروف، فارسي معرب. «قصد السبيل» (٢/٨٦، ٨٧).

(٣) تقدم (ص ٦٥٠).

(٤) البخاري، في الشرب والمساقاة، باب من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي... (٣/٧٥) ومسلم في المساقاة (٣/١١٩٨).

القيامة»^(١) رواه أحمد، ولا يتوعد على ما يحل، فإن آذاه بالدخول، أو تضرر ببذله، فله منعه، أو كان له فيه ماء السماء، فيخاف عطشاً، أو حازه في إناء، لم يلزمه بذله.

ولا يملك بالإحياء موات الحرم، وعرفات، لما فيه من التضييق على الحاج، واختصاصه بما يستوي فيه الناس، ولا ما أحياء مسلم من أرض كفار صولحوا على أنها لهم، ولنا الخراج عنها، ولا ما قرب من العامر عرفاً، وتعلق بمصالحه، كطرقه، وفنائه، ومسيل مائه، ومرعاه، ومحتطبه، وحريمه، ومدفن موتاه، ومطرح ترابه، ولا ما جرى عليه ملك لأحد، أو وجد فيه أثر عمارة، وإن ملكه من له حرمة من مسلم أو ذمي أو مستأمن، أو شك فيه، بأن وجد مالكة، أو وجد أحد من ورثته، لم يملك بإحياء، حكاه ابن عبد البر إجماعاً^(٢)، وكذا إن جهل مالكة، بأن لم تعلم عينه، مع العلم بجريان الملك عليه لذي حرمة، فلا يملك بالإحياء، نصاً^(٣)، لمفهوم حديث عائشة: «من أحيأ أرضاً ليست لأحد»^(٤) ولأنه مملوك فلا يملك بالإحياء، كما لو كان مالكة معيناً، وإن علم ولم يعقب أقطعه الإمام لمن شاء، لأنه فيء، وإن ملك بإحياء، ثم ترك حتى دثر، وعاد مواتاً، لم يملك بإحياء إن كان لمعصوم، لمفهوم حديث: «من أحيأ أرضاً ميتة ليست

(١) أحمد (١٨٣/٢) عن سليمان بن موسى، أن عبد الله بن عمرو كتب إلى عامل له على أرض له أن لا تمنع فضل مالك، فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلأ منعه الله يوم القيامة فضله».

(٢) «فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر» (١٢/٤٧٤).

(٣) «شرح المنتهى» (٢/٤٥٩).

(٤) أخرجه أبو عبيد، في الأموال، باب إحياء الأرضين... (٢٦٤)، وأخرجه البخاري في الحرت والمزارعة باب من أحيأ أرضاً مواتاً (٣/٧٠) بلفظ: «من أعرأ أرضاً ليست لأحد فهو أحق».

لأحد»^(١) وهو مقيد بحديث: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»^(٢)، ولأن ملك المحيي أولاً لم يزل عنها بالترك، كسائر الأملاك.

(ويحصل) إحياء الأرض (بحوزها بحائط منيع) بحيث يمنع ما وراءه، لقوله ﷺ: «من أحاط حائطاً على الأرض فهي له»^(٣) رواه أحمد، ويكون مما جرت عادة أهل البلد به، من لبن، أو حجر، أو قصب، أو خشب، ونحوه، ولا يعتبر في ذلك تسقيف، ولا نصب باب (أو إجراء ماء) لها (لا تزرع إلا به) أي بالماء المسوق إليها (أو قطع ماء) عنها (لا تزرع معه) كأرض البطائح التي يفسدها غرقها بالماء، لكثرة، فإحيائها بسده عنها (أو حفر بئر) أو نهر، نصاً^(٤)، ويصل إلى ماء البئر، فإذا خرج الماء استقر ملكه، إلا أن يحتاج إلى طي^(٥)، فتمام الإحياء بطيها (أو غرس شجر فيها) أي الأرض، بأن كانت لا تصلح لغرس، لكثرة أحجارها، ونحوها، فينقيها، ويغرسها.

ولا يحصل الإحياء بحرث، وزرع، وبحفر بئر بموات يملك حريمها، وهو من كل جانب في قديمة - وتسمى العادية -^(٦) خمسون

(١) تقدم في الحاشية السابقة.

(٢) تقدم (ص ٨٣٧) ولفظه: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق».

(٣) أحمد (١٢/٥، ٢١) عن سمرة. وأخرجه - أيضاً - أبو داود، في الخراج، باب في إحياء الموات (٣/٤٥٦)، وأخرجه أحمد (٣/٣٨١) - أيضاً - عن جابر.

(٤) «معونة أولي النهى» (٥/٥٥٢).

(٥) «طوى فلان البئر وغيرها بالحجارة ونحوها: بناها أو عرشها. «المعجم الوسيط» (٢/٥٧٢).

(٦) بتشديد الياء، نسبة إلى عاد، ولم يرد عاداً بعينها، لكن لما كانت عاد في الزمن الأول، وكانت لها آثار في الأرض نسب إليها كل قديم.

وعند الشيخ تقي الدين: أن العادية هي التي أعيدت. والأول هو المنصوص عن أحمد...
اهـ من «معونة أولي النهى» (٥/٥٥٣).

ذراعاً، وفي غير القديمة خمسة وعشرون ذراعاً، نصّاً^(١)، لحديث أبي عبيدة في «الأموال» عن سعيد بن المسيب: السنة في حريم القليب العادي خمسون ذراعاً والبدي خمسة وعشرون ذراعاً^(٢). رواه الخلال، والدارقطني نحوه مرفوعاً^(٣).

والبئر التي لها ماء ينتفع به ليس لأحد احتجاره، كالمعادن الظاهرة، وحريم عين وقناة حفرتا بموات: خمسمائة ذراع، وحريم نهر بموات من جانبيه ما يحتاج إليه لطراح كرايته^(٤)، وطريق شاويه - أي قيمه - قال في «شرح المنتهى» لمصنفه: والكراية والشاوي لم أجد لهما أصلاً في اللغة بهذا المعنى، ولعلهما مولدتان من قبل أهل الشام^(٥). انتهى.

وحريم شجرة غرست بموات قدر مد أغصانها حواليتها، لحديث أبي داود، عن أبي سعيد قال: اختصم إلى النبي ﷺ في حريم نخلة، فأمر بجريدة من جرائدها، فذرعت، فكانت سبعة أذرع أو خمسة أذرع، فقضى بذلك^(٦). وحريم أرض تزرع ما تحتاج إليه لسقيها، وربط دوابها، وطرح سبخها، ومصرف مائها عند الاستغناء عنه، وحريم دار من موات حولها

(١) «معونة أولي النهى» (٥/٥٥٤).

(٢) اللفظ الذي ذكره المؤلف في «الأموال» (ص ٢٦٩) لكن عن يحيى بن سعيد. وأما عن سعيد بن المسيب ففيه (ص ٢٦٩) فبلفظ: حريم البئر البديء خمس وعشرون ذراعاً من نواحيها كلها، وحريم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع من نواحيها كلها، وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً من نواحيها كلها.

وأثر سعيد بن المسيب أخرجه - أيضاً - أبو داود في المراسيل (ص ٢٠٥).

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الأقضية والأحكام (٤/٢٢٠) وقال: الصحيح أنه مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم.

(٤) كرايته، هو: ما يلقي منه طلباً لسرعة جريه. «معونة أولي النهى» (٥/٥٥٥).

(٥) «معونة أولي النهى» (٥/٥٥٥، ٥٥٦).

(٦) أبو داود، في الأقضية، أبواب من القضاء (٤/٥٣، ٥٤).

مطرح تراب، وكناسة، وماء ميزاب وممر لباب، ولا حريم لدار محفوفة بملك لغيره، ويتصرف كل من أرباب الأملاك المتلاصقة بحسب عادة.

وإن وقع في قدر الطريق نزاع وقت الإحياء، فلها سبعة أذرع، للخبر^(١). ولا تغير بعد وضعها، ومن تحجر مواتاً، بأن أدار حوله أحجاراً، أو تراباً، أو شوكاً، أو حائطاً غير منيع، أو حفر بئراً لم يصل مأوها، أو شقّى شجراً مباحاً، كالزيتون والخرنوب^(٢)، أي قطع الأغصان الرديئة لتخلفها أغصان جيدة، أو أصلحه ولم يركبه، أو أقطعه الإمام مواتاً ليحييه، لم يملكه بذلك، وهو أحق به من غيره، وكذا وارثه من بعده، وكذا من ينقله المتحجر، والمقطع إليه.

وكذا من نزل عن أرض خراجية بيده لغيره، أو عن وظيفة لأهل، فالمتزول له أحق بها من غيره، وليس لمن قلنا إنه أحق بشيء من ذلك بيعه، لأنه لم يملكه، كحق الشفعة قبل الأخذ، لكن النزول عنه بعوض لا على وجه البيع جائز، كما ذكره ابن نصر الله^(٣)، قياساً على الخلع.

(ومن سبق إلى طريق واسع) أو رحبة مسجد غير محوطة، ولم يضيق على الناس (فهو أحق بالجلوس فيه ما بقي متاعه، ما لم يضر)، لحديث: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به»^(٤) وإن سبق اثنان فأكثر إلى ما

(١) أخرج مسلم في المساقاة، (٣/١٢٣٢) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع».

(٢) شجرة دائمة الخضرة، لا تتطلب الكثير من العناية. ينظر: «معجم الأعشاب والنباتات الطبية» (ص ٣٤٤).

(٣) نقله عنه في «شرح المنتهى» (٢/٤٦٤).

(٤) أخرجه أبو داود، في الخراج، باب في إقطاع الأرضين (٣/٤٥٣) عن أسمر بن مضرس بلفظ: «... فهو له» قال الحافظ في «التلخيص» (٣/٧٢): قال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث. صححه الضياء في المختارة. اهـ.

ذكر، أو إلى خان مسبل^(١)، أو رباط، أو مدرسة، أو خانكاه^(٢)، ولم يتوقف الانتفاع فيها إلى تقرير ناظر، وضاق المكان عن انتفاع جميعهم، أقرع.

والسابق إلى معدن أحق بما يناله عنه، والسابق إلى مباح، كصيد، وعنبر، وحطب، ومنبوذ رغبة عنه، وما يتركه حصاد، ونحوه من زرع، وثمر، رغبة عنه، أحق به، فيملكه بأخذه، مسلماً كان، أو ذميّاً، ويقسم بين عدد أخذوه دفعة واحدة بالسوية، ولا يجوز لأحد أن يأخذ من أرباب الدواب عوض مرعى موات، أو حمى، لأنه ﷺ شرك الناس فيه^(٣).

تتمة:

ولمن في أعلى ماء غير مملوك، كالأمطار، والأنهار الصغار، أن يسقي ويحبسه حتى يصل إلى كعبه، ثم يرسله إلى من يليه أولاً، ثم هو كذلك، مرتباً الأعلى فالأعلى، إلى انتهاء الأراضي، إن فضل شيء، وإلا فلا شيء للباقى.

ولو استوى اثنان فأكثر في قرب من أول نهر، قسم الماء بينهم على قدر الأرض، إن أمكن، وإلا أقرع، ولو أحيا سابق مواتاً في أسفل النهر، ثم أحيا آخر فوقه، ثم أحيا ثالث فوق ثان، سقى المحيى أولاً، ثم ثان، ثم ثالث، اعتباراً بالسبق إلى الإحياء، لا إلى أول النهر، كما تقدم، لأنه إذا

(١) تقدم الكلام على معنى: الخان (ص ٦٢٥) وقال في «القاموس» (ص ١١٨٧): الفندق: الخان السبيل. اهـ

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة...﴾ قال محمد بن الحنفية وقتادة ومجاهد: هي الفنادق التي في طرق السابلة.. ذكره القرطبي في «الجامع» (٢٢١/١٢).

(٢) في «المعجم الوسيط» (١/٢٦٠): الخانِقاهُ: رباط الصوفية.

(٣) حيث قال ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث...» تقدم (ص ٦٦٢).

ملك الأرض ملكها بحقوقها ومرافقها.

والماء الجاري المملوك وغيره، لكل أحد أن يأخذ منه لشربه، ووضوئه، وغسله، وغسل ثيابه، والانتفاع به في أشباه ذلك، مما لا يؤثر فيه، بلا إذن مالكة، إن لم يدخل إليه في مكان محوط عليه، ولا يحل لصاحبه المنع منه، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب إليم: رجل كان بفضل مائه بالطريق، فمنعه ابن السبيل»^(١) رواه البخاري. بخلاف ما يؤثر فيه، كسقي ماشية كثيرة، ونحوه، فإن فضل شيء من الماء عن حاجته لزمه بذله لذلك، وإلا فلا.

(١) البخاري، في المساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء، وباب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه (٣/٧٦، ٧٨) وأخرجه - أيضاً - مسلم في الإيمان (١/١٠٣).

فصل في الجعالة

بتثليث الجيم - كما ذكره ابن مالك^(١) -^(٢) مشتقة من الجعل، بمعنى التسمية. لأن الجاعل يسمى الجعل للعامل. أو من الجعل، بمعنى الإيجاب. يقال: جعلت له كذا أي: أوجبت^(٣). ويدل لمشروعيتها قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حُمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾^(٤)، وحديث اللديغ^(٥). ولدعاء الحاجة إليه.

وهي شرعاً: جعل مال معلوم لمن يعمل له عملاً، ولو مجهولاً^(٦) فلذلك قال: (ويجوز جعل شيء معلوم) فلا يصح: من رد عبدي فله نصفه، ونحوه، لا إن كان من مال حربي، فيصح مجهولاً (لمن يعمل) متعلق بجعل (عملاً) مباحاً، بخلاف نحو زمر، وزناً (ولو) كان العمل (مجهولاً) كمن خاط لي ثوباً، ونحوه، فله كذا، أو لمن يعمل له مدة ولو مجهولة، كمن حرس زرعِي، أو أذن في هذا المسجد، فله في كل شهر كذا و(كرد عبد، ولقطة، وبناء حائط) كقوله: من رد عبدي الآبق فله كذا، أو رد لقطني، أو

(١) جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني. حجة العرب، العلامة. ولد سنة (٦٠٠هـ) أو (٦٠١هـ) حجة في اللسان، ألف «تسهيل الفوائد» و«الكافية الشافية» و«الألفية» وغيرها. توفي بدمشق، في شعبان سنة (٦٧٢هـ) ينظر: «العبر» (٣٠٠/٥) و«طبقات الشافعية» (٦٧/٨، ٦٨) و«شذرات الذهب» (٥٩٠/٧).

(٢) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام».

(٣) «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٠٦) و«المصباح المنير» (١/١٤١) و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (١/٥٣١).

(٤) سورة يوسف، الآية: ٧٢.

(٥) حديث اللديغ تقدم تخريجه (ص ٨١٧).

(٦) «معونة أولي النهى» (٥/٥٩٠).

بنى حائطي، فله كذا (فمن فعله) أي العمل المسمى عليه الجعل (بعد علمه) أي بعد أن بلغه الجعل (استحقه) كدين، لأن العقد استقر بتمام العمل، فاستحق ما جعل له، ومن بلغه الجعل في أثناء العمل، استحق من الجعل حصة تمامه، إن أتمه بنية الجعل، ومن بلغه بعد تمامه لم يستحقه، ولا شيء منه، لما سبق، وحرم عليه أخذه، إلا إن تبرع له به ربه، بعد إعلامه بالحال. (ولكل) من المجاعل والعامل (فسخها) لأنها من العقود الجائزة، (ف) إن وقع الفسخ (من عامل فلا شيء له) لإسقاطه حق نفسه، حيث لم يوف ما شرط عليه (و) إن وقع (من جاعل فلعامل أجرة) مثل (عمله) لأنه عمل بعوض لم يسلم له، ولا شيء لما يعمل به بعد الفسخ، لأنه غير مأذون فيه، وإن زاد جاعل في جعل، أو نقص منه قبل شروع في عمله، جاز، وعمل به، لأنه عقد جائز، كالمضاربة (وإن عمل) شخص (غير معد لأخذ أجرة لغيره عملاً بلا جعل) فلا شيء له، لأنه بذل منفعته من غير عوض، فلم يستحقه (أو) عمل معد لأخذ أجرة لغيره عملاً (بلا إذن فلا شيء له) لتبرعه بعمله، حيث بذله بلا عوض (إلا في تحصيل) أي تخليص (متاع) غيره، ولو قنًا (من بحر أو فلاة) أو فم سبع، يظن هلاكه في تركه (فله أجر مثله) لأنه يخشى هلاكه، وتلفه على مالكه، بخلاف اللقطة، وفيه حث وترغيب في إنقاذ الأموال من الهلكة (وفي) رد (رقيق دينار أو اثنا عشر درهماً) ولو جعل دون ذلك، وسواء كان يساويها، أو لا لئلا يلتحق بدار الحرب، ويشتغل بالفساد.

روي عن عمر وعلي^(١) وعن عمرو بن دينار، وابن أبي مليكة مرسلًا: أن النبي ﷺ جعل في رد الآبق إذا جاء به خارجاً من الحرم

(١) أثر عمر وعلي أخرجهما ابن أبي شيبه في البيوع والأقضية، جعل الآبق (٦/٥٤١) فروى عن سعيد بن المسيب أن عمر جعل في جعل الآبق ديناراً، أو اثني عشر درهماً. وعن الحارث عن علي مثله.

ديناراً^(١) . وإن اختلفا في أصل جعل ، فالقول قول من ينفيه منهما ، لأن الأصل عدمه ، وإن اختلفا في قدره ، أو قدر مسافة ، فقول جاعل ، لأنه منكر .

تتمة:

متى كان العمل في مال الغير إنقاذاً له من التلف المشرف عليه ، كان جائزاً بغير إذن مالكة ، لأنه إحسان إليه ، كذبح الحيوان المأكول إذا خيف موته ، ولا يضمن ما نقص بذبحه ، لأنه محسن به .

(١) المصدر السابق . ولفظه : « . . . ديناراً أو عشرة دراهم » .

فصل في اللقطة

وهي محرّكة، وكحُزْمَة وهُمَزَة وثمّامة: ما التقط. قاله في «القاموس»^(١). وهي عرفاً: مال كنقد، أو متاع، أو مختص، كخمر خلّال، ضائع، أو في معناه، كمترك قصداً لمعنى يقتضيه، ومدفون منسي لغير حربي^(٢).

والأصل في الالتقاط : حديث زيد بن خالد الجهني قال : سئل رسول الله ﷺ عن لقطة الذهب والورق^(٣) ؟ فقال : «اعرف وكاءها وعفاصها»^(٤) ، ثم عرّفها سنة ، فإن لم تعرف فاستنفقها ، ولتكن وديعة عندك ، فإذا جاء طالبها يوماً من الدهر ، فادفعها إليه» . وسأله عن ضالة الإبل ؟ فقال : «مالك ولها ؟ فإن معها حذاءها وسقاءها ، ترد الماء ، وتأكل الشجر ، حتى يجدها ربّها» . وسأله عن الشاة ؟ فقال : «خذها فإنما هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب»^(٥) . متفق عليه .

(واللقطة ثلاثة أقسام) بالاستقراء: الأول: (ما لا تتبعه همة أو ساط الناس) أي: يهتمون في طلبه (كرغيف وشسع) - بتقديم المعجزة - أحد

(١) «القاموس المحيط» (ص ٨٨٦).

(٢) «معونة أولى النهى» (٥/٦٠٥).

(٣) الورق: المال من الدراهم. ويطلق على الفضة. ينظر: «المصباح المنير» (٢/٩٠٣).

(٤) وكاءها: الخيط الذي تشد به الصرة والكيس ونحوهما.

عفاصها: وعاءها من كيس ونحوه. «الدر النقي» (٣/٥٥٩، ٥٦٠).

(٥) البخاري، في العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم... (٣١/١) وفي اللقطة، باب

ضالة الإبل، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة... وباب إذا جاء صاحب اللقطة (٩٢/٣)،

٩٣، ٩٥) وفي مواضع أخرى. ومسلم في اللقطة (٣/١٣٤٦، ١٣٤٩).

سيور النعل الذي يدخل بين الأصبعين^(١)، وكرغيف، وتمرّة، وكل ما لا خطر له، (فيملك) بأخذ ويباح الانتفاع به، نصّاً^(٢)، لحديث جابر: رخص النبي ﷺ في العصا، والسوط، والحبل يلتقطه الرجل، ينتفع به^(٣). رواه أبو داود (بلا تعريف) لأنه من قبيل المباحات، ولا يلزمه بدله إن وجد ربه، لملك ملتقطه له بأخذه، وظاهره: إن بقي بعينه، لزمه رده لربه كما ذكره في «الإقناع»^(٤).

وكذا لو لقي كناس ومن في معناه قطعاً صغاراً متفرقة من فضة، ملكها بأخذها، ولا يلزمه تعريفها، ولا بدّلها إن وجد ربه، ولو كثرت بضمها، لأن وجودها متفرقة، يدل على تعدد أربابها.

ومن ترك دابة بمهلكة، أو فلاة، لانقطاعها، أو عجزه عن علفها، ملكها أخذها، لحديث الشعبي مرفوعاً: «من وجد دابة قد عجز عنها أهلها فسيبوها، فأخذها، فأحيّاها، فهي له». قال عبد الله^(٥) بن محمد بن حميد بن عبد الرحمن: فقلت - يعني للشعبي - من حدثك بهذا؟ قال: غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ^(٦) رواه أبو داود والدارقطني. وكذا ما يلقي من

(١) «المصباح المنير» (١/٤٢٥).

(٢) «الإنصاف» (١٦/١٩١).

(٣) أبو داود، في اللقطة، (٢/٣٣٩)، قال البيهقي (٦/١٩٥): في رفع هذا الحديث شك، وفي إسناده ضعف. اهـ

(٤) «الإقناع» (٣/٤١).

(٥) كذا في الأصل و«شرح المنتهى» (٢/٤٧٢) وصواب اسمه: عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري، البصري. ذكره ابن حباب في «الثقات» (٧/١٤٤). ينظر: «تهذيب الكمال» (١٩/٢٨، ٢٩).

(٦) أبو داود، في البيوع، باب فيمن أحصى حسيراً (٣/٧٩٤)، وعنه الدارقطني، في البيوع (٣/٦٨). قال البيهقي: هذا حديث مختلف في رفعه، وهو عن النبي ﷺ منقطع. اهـ
وتعقبه ابن التركماني بقوله: قلت: قد قدمنا في باب فضل المحدث أن مثل هذا ليس =

سفينة، خوف غرق، فيملكه أخذه، لإلقاء صاحبه له اختياراً، فيما يتلف بتركه، أشبه ما لو ألقاه رغبة عنه.

القسم (الثاني: الضوال) جمع ضالة، اسم للحيوان خاصة، دون سائر اللقطة، ويقال لها: الهوامي، والهوافي، والهوامل^(١) (التي تمتنع من صغار السباع) كذئب، وأسد صغير، وابن آوى، وامتناعها إما لكبر جثتها (كخيل وإبل وبقر) وبغال، وحمير، وإما لسرعة عدوها، كظباء، وإما بطيرانها، كطير، وإما بناها، كفهد، ونحوه (فيحرم التقاطها) لقوله ﷺ: «مالك ولها، دعها فإن معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يجدها ربها»^(٢). ولحديث: «لا يؤوي الضالة إلا ضال»^(٣). رواه أحمد وغيره.

(ولا تملك) ما حرم التقاطها (بتعريفها) لعدوانه، لعدم إذن المالك والشارع فيه، أشبه الغاصب، وإمام ونائبه أخذه، ليحفظه لربه، لا على أنه لقطة، ولا يلزمه تعريفه، لأن عمر لم يكن يعرف الضوال^(٤). ولا يؤخذ منه بوصف، لأنها كانت ظاهرة للناس حين كانت بيد ربها، فلا يختص بمعرفة صفاتها، ويمكنه إقامة البيئة عليها.

ويجوز التقاط صيود متوحشة، لو تركت رجعت إلى الصحراء، بشرط

= بمنقطع، بل هو موصول، وأن الصحابة كلهم عدول، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك. اهـ وقد حسن الحديث الألباني في «إرواء الغليل» (١٧/٦).
(١) ينظر: «الزاهر» (ص ٣٦٦).

(٢) جزء من حديث زيد بن خالد الجهني تقدم تخريجه (ص ٨٦٩).

(٣) أحمد (٣٦٠/٤) وأبو داود، في اللقطة (٢/٣٤٠)، وابن ماجه، في اللقطة، (٢/٨٣٦) وهو ضعيف. ينظر: «إرواء الغليل» (١٧/٦).

وأخرج مسلم، كتاب اللقطة (٣/١٣٥١) عن زيد بن خالد الجهني: من آوى ضالة فهو ضال، ما لم يعرفها.

(٤) أخرجه مالك، في الأفضية، باب القضاء في الضوال (٢/٥٧٩).

عجز ربه عنها، ولا يملكها أخذها بالتعريف، لأنه يحفظها لربها، فهو كالوديع.

ولا يجوز التقاط أحجار طواحين، وقدر ضخمة، وأخشاب كبيرة، ونحوها مما ينحفظ بنفسه، لأنها لا تبرح من مكانها.

وما حرم التقاطه، ضمنه أخذه إن تلف، أو نقص، كغاصب، ولا يضمن كلباً مع تحريم التقاطه، لأنه ليس بمال، ومن التقط ما لا يجوز التقاطه، وكتمه عن ربه، فتلف، فعليه قيمته مرتين، نصاً^(١)، لحديث: «في الضالة المكتومة غرامتها ومثلها معها»^(٢). ويزول ضمان ما حرم التقاطه بدفعه إلى الإمام، أو نائبه، أو رده إلى مكانه، بأمره، أو بأمر نائبه، لقول عمر لرجل وجد بغيراً: «أرسله حيث وجدته»^(٣). رواه الأثرم، فإن رده بغير أمره، فتلف، ضمن، كالمسروق، والمغصوب.

القسم الثالث: (باقي الأموال) ما عدا القسمين السابقين (كثمن) أي نقد (ومتاع) كثياب، وكتب، وفرش، ونحوها (وغنم وفُصْلان) بضم الفاء وكسرهما، جمع فُصيل، ولد الناقة إذا فُصل عن أمه (وعجاجيل) جمع عجل، ولد البقرة، وأفلاء - بالمد - جمع فُلُو، وهو المهر والجحش إذا فطم أو بلغا السنة، وقن صغير، ومريض كبار إبل ونحوها، ونحو ذلك، كخشبة صغيرة، وقطعة حديد، وزق دهن أو عسل، وغرارة^(٤) نحو بر (فلمن أمن نفسه عليها) وقوي على تعريفها (أخذها) للخبر في النقيدين والشاة^(٥)، وقيس على ذلك غيره، والإمام وغيره في ذلك سواء، فإن لم يأمن نفسه عليها، أو عجز عن تعريفها، فليس له أخذها، لما فيه من تضييعها على

(١) «الإنصاف» (١٦/١٩٧).

(٢) أخرجه أبو داود في اللقطة (٢/٣٣٩) عن أبي هريرة.

(٣) وأخرجه - أيضاً - مالك، في الأفضية، باب القضاء في الضوال (٢/٧٥٩).

(٤) الغرارة: بالكسر، شبه العذل، والجمع غرائر. «المصباح المنير» (٢/٦٠٩).

(٥) حديث زيد بن خالد، المتقدم (ص ٨٦٩).

ربها، ويضمنها به إن تلفت، فرط أو لم يفرط، لأنه غير مأذون فيه أشبه الغاصب، ولم يملكها، ولو عرفها، والأفضل لمن أمن نفسه عليها، وقوي على تعريفها؛ تركها، روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر^(١)، ومن أخذها ثم ردها إلى موضعها، أو فرط فيها، فتلفت، ضمنها، إلا أن يأمره إمام، أو نائبه، فيبرأ به، فإن تلفت منه في حول التعريف بلا تفريط؛ لم يضمنها.

تتمة:

ما أبيح التقاطه، ولم يملك به، ثلاثة أضرب:
أحدها: حيوان مأكول، كشاة، ودجاجة، فيلزمه فعل الأصلح من أكله بقيمته في الحال، لحديث: «هي لك أو لأخيك أو للذئب»^(٢). أو بيعه، وحفظ ثمنه. أو حفظه، وينفق عليه من ماله، وله الرجوع بما أنفق بنيته، فإن استوت الثلاثة خير.

الضرب الثاني: ما يخشى فساد، بإبقائه، كخضروات، ونحوها، فيلزمه فعل الأحظ من بيعه، وحفظ ثمنه، أو أكله بقيمته، أو تجفيف ما يجفف، كعنب، ورطب، فإن استوت الثلاثة خير.

الضرب الثالث: باقي المال المباح التقاطه، من أثمان، ومتاع، ونحو

(١) روى عبدالرزاق، كتاب اللقطة، (١٠/١٣٨) وابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأفضية، من كره أخذ اللقطة (٦/٤٦٢، ٤٦٣)، عن ابن عباس كان يقول: لا ترفع اللقطة، لست منها في شيء، زاد عبدالرزاق: تركها خير من أخذها.

وروى عبدالرزاق (١٠/١٣٧) عن سالم قال: وجد رجل ورقاً، فأتى بها ابن عمر، فقال له: عرفها، فقال: قد عرفتها، فلم أجد أحداً يعترفها، أفادفعها إلى الأمير؟ قال: إذا يقبلها، قال: أفأتصدق بها؟ قال: وإن جاء صاحبها غرمتها، قال: فكيف أصنع؟ قال: قد كنت ترى مكانها أن لا تأخذها.

وروى ابن أبي شيبة (٦/٤٥٥) عن نافع، عن ابن عمر، قال في اللقطة: عرفها، لا أمرك أن تأكلها، لو شئت لم تأخذها.

(٢) تقدم (ص ٨٦٩).

ذلك (ويجب) على ملتقط (حفظها) جميعها (و) يجب عليه (تعريفها) أي اللقطة، لأنه ﷺ أمر به زيد بن خالد، وأبي بن كعب^(١). ولأن حفظها لربها إنما يفيد بإيصالها إليه، وطريقة التعريف فوراً، لأنه مقتضى الأمر، ولأن صاحبها يطلبها عقب ضياعها (في مجامع الناس) كالأسواق، وأبواب المساجد، وأوقات الصلوات، لأن المقصود إشاعة ذكرها، ويكثر منه في موضع وجدانها، وإن كان في صحراء عرفها في أقرب البلاد إليها نهاراً، لأنه يجمع الناس، وملتقاهم أول كل يوم، قبل اشتغال الناس بمعاشهم، أسبوعاً، لأن الطلب فيه أكثر، ثم يعرفها كعادة الناس في ذلك، وقيل: يعرفها في كل يوم أسبوعاً، ثم في كل أسبوع مرة شهراً، ثم في كل شهر مرة في (غير المساجد) وأما فيها فيكره، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل: لا أداها الله إليك. فإن المساجد لم تبين لهذا»^(٢). واختار جماعة (حولاً كاملاً) من التقاطه، روي عن عمر، وعلي، وابن عباس^(٣)، لحديث زيد بن خالد: فإنه ﷺ أمره بعام

(١) حديث زيد بن خالد تقدم تخريجه ص ٨٦٩.

وأما حديث أبي بن كعب: فأخرجه البخاري، في اللقطة، باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه، وباب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع... (٣/٩٢، ٩٥). ومسلم، في اللقطة (٣/١٣٥٠) قال: إني وجدت صرة فيها مائة دينار على عهد رسول الله ﷺ فأتيته بها رسول الله ﷺ فقال: «عرفها حولاً»، قال فعرفتها، فلم أجد من يعرفها، ثم أتيتها، فقال: «عرفها حولاً»، فعرفتها، فلم أجد من يعرفها، ثم أتيتها فقال: «عرفها حولاً»، فعرفتها، فلم أجد من يعرفها، فقال: «احفظ عددها ووعاءها ووكاءها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها»، فاستمتعت بها. فلقيته بعد ذلك بمكة، فقال: لا أدري بثلاثة أحوال أو حول واحد. لفظ مسلم.

(٢) أخرجه مسلم، في المساجد (١/٣٩٧).

(٣) أثر عمر أخرجه عبد الرزاق، كتاب اللقطة (١٠/١٣٥) وابن أبي شيبة، في البيوع والأفضية (٦/٤٥٢، ٤٥٣) وأثر علي أخرجه ابن أبي شيبة (٦/٤٥١ - ٤٥٢). وأثر ابن عباس أخرجه - أيضاً - ابن أبي شيبة (٦/٤٤٩).

واحد^(١) فينادي: من ضاع منه شيء، أو نفقه، ولا يصفها، لأنه لا يؤمن أن يدعيها بعض من سمع صفتها، فتضيع على مالکها (وتملك بعده) أي: بعد تعريفها حولاً كاملاً، ولم تعرف فيه، وهي مما يجوز التقاطه (حكماً) كالميراث، نصاً^(٢)، فلا يقف على اختياره، لحديث «ولا فهي كسييل مالك»^(٣). ولو كانت عرضاً، أو لقطة الحرم، فتملك بالتعريف، كلقطة الحل، روي عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة^(٤)، لعموم الأحاديث، وكحرم المدينة، وحديث: «لا تحل ساقطتها إلا لمنشد»^(٥) يحتمل أن يراد به إلا لمن عرّفها عاماً، وتخصيصها بذلك لتأكيدها، كحديث: «ضالة المسلم حرق النار»^(٦) وإن أخرج التعريف الحول كله، أو بعضه، لغير عذر، أثم، ولم يملكها بالتعريف بعد الحول، لأن شرط الملك التعريف فيه، ولم يوجد.

(ويحرم تصرفه) أي الملتقط (فيها) أي اللقطة (قبل معرفة وعائنها) وهو كيسها ونحوه، كخرقة شدت فيها، أو زق فيه مائع، ولفافة على ثوب (و) قبل معرفة (وكائنها) وهو ما يشد به الكيس، أو الزق (و) قبل معرفة (عفاصها) بكسر العين المهملة، وهو صفة الشد^(٧)، فيعرف الربط، هل هو

(١) تقدم (ص ٨٦٩).

(٢) «المغني» (٨/٣٠٠).

(٣) جزء من حديث أبي بن كعب: تقدم في الصفحة السابقة.

(٤) ذكرها في «المغني» (٨/٣٠٥).

(٥) البخاري، في اللقطة، باب كيف نعرف لقطة أهل مكة (٣/٩٤) ومسلم، في الحج (٢/٩٨٨) عن أبي هريرة.

(٦) ابن ماجه، كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل والبقر والغنم (٢/٨٣٦).

(٧) قال الأزهرى في «الزاهر» (ص ٣٦٥): العفاص: هو الوعاء الذي تكون فيه النفقة. ولهذا سمي الجلد الذي يلبس رأس القارورة: عفاصاً، لأنه كالوعاء لها، وليست بالصمام لها، وإنما الصمام: الذي يسد به فم القارورة من خشبة كانت أو من خرقة مجموعة. والوكاء: الخيط الذي يشد به العفاص يقال: عفصتها عفصاً: إذا شددت العفاص عليها، =

عقدة، أو عقدتان، وأنشودة، أو غيرها (و) قبل معرفة (قدرها) بكيل، أو وزن، أو عد، أو ذرع (وجنسها وصفتها) أي نوعها، ولونها، لحديث أبي بن كعب أنه قال: وجدت مائة دينار فأتيت بها النبي ﷺ فقال: «عرّفها حولاً». فعرفتها حولاً، فلم تعرف، فرجعت إليه، فقال: «اعرف عدتها ووعاءها ووكاءها، واخبطها بمالك، فإن جاء ربها فأدها إليه»^(١).

وسن معرفة ما ذكر عند وجدانها، وإشهاد عدلين عليها، لحديث: «من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل»^(٢). ولم يأمر به في خبر زيد بن خالد، وأبي بن كعب، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فتعين حملة على النذب، وكالوديعة (ومتى جاء ربها فوصفها لزم دفعها إليه) بنمائها المتصل مطلقاً. والمنفصل في حول التعريف، لأنه تابع له، ولا يشترط في ذلك بينة تشهد بالملك له، ولا أنها ضاعت منه، ولا يمينه على ذلك، ولا أن يغلب على ظن الملتقط صدقه، للأخبار، فإن دفعها بلا بينة ولا وصف، ضمن إن جاء آخر فوصفها، وله تضمين أيهما شاء، وقرار الضمان على الآخذ، وإن لم يأت أحد فللملتقط مطالبة أخذها بها، لأنها أمانة بيده، ولا يأمن مجيء صاحبها، فيلزمه بها.

ومع رُقٍ ملتقط، وإنكار سيده أنها لقطة، فلا بد من بينة تشهد بأنه التقطها، لأن إقرار القن بالمال لا يصح.

= وأعفصتها إعفاصاً: إذا جعلت لها عفاصاً. اهـ وقال ابن فارس في «مجل اللغة» (ص ١٥٤): فالعفاص: ما يشدُّ فيه. اهـ

(١) تقدم تخريج حديث أبي بن كعب (ص ٨٧٤)، وهو في الصحيحين. ولفظ: «واخبطها بمالك» لم يرد في حديث أبي بن كعب لا في الصحيحين ولا في غيرهما ممن خرجوا حديثه، وإنما وقع هذا اللفظ في حديث زيد بن خالد عند البخاري، في الطلاق، باب حكم المفتود في أهله وماله (٦/ ١٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود، في اللقطة (٢/ ٣٣٥)، وابن ماجه، في اللقطة، باب اللقطة (٢/ ٨٣٧) عن عياض بن حمار.

وإن تلفت اللقطة، أو نقصت قبل الحول بيد ملتقط، ولم يفرط، لم يضمناها، وبعده يضمناها مطلقاً، لدخولها في ملكه، وتعتبر القيمة يوم عرف ربها، وإن وصف اللقطة ثان قبل دفعها للأول، أقرع بينهما، ودفعت إلى قارع يمينه، نصّاً^(١)، وبعده لا شيء لثان، لأن الأول استحقها بوصفها، وعدم المنازع له فيها حين أخذها، وإن أقام آخر بينة أنها له، أخذها من واصل، ولو أدركها ربها بعد الحول والتعريف مبيعة أو موهوبة، فليس له إلا البدل.

ويفسخ العقد إن أدركها ربها زمن خيار لهما، أو لبائع، ومن استيقظ فوجد في ثوبه، أو كيسه مالاً، لا يدري من صره؛ فهو له، ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً، إلا بتسليمه له بعد انتباهه، لتعديه.

ومن وجد في حيوان ذبحه نقداً، أو درة، فلقطة، وإن وجد درة غير مثقوبة في سمكة فهي لصياد، ولو باعها، نصّاً^(٢).

ومن ادعى ما بيد لص، أو ناهب، أو قاطع طريق، ووصفه، فهو له، ولا يكلف بينة، لأنه بيد من لم يدع ملكه، وربه مجهول، بخلاف من ادعى وديعة، أو عارية، أو رهناً، فلا يكفي الوصف، بل لابد من بينة أو يقرعان، فمن قرع، حلف وأخذها، وإن وجدها صغير، أو سفيه، أو مجنون، قام وليه بتعريفها تأدية للواجب عليه، فإن تلفت بيد أحدهم بتفريط، ضمن، كاتلافه، وإن كان بتفريط الولي، فضمامها عليه.

(ومن أخذ نعلُه ونحوه) كمداسه، أو أخذ متاعه، كثياب في حمام (ووجد غيره مكانه، فلقطة) لا يملكه بذلك، لأن سارق ذلك لم يجز بينه وبين مالكة معاوضة، تقتضي زوال ملكه عنه، فإذا أخذه فقد أخذ مال غيره، ولا يعرف صاحبه، فيعرفه كاللقطة، ويأخذ حقه منه بعد تعريفه.

(١) «معونة أولي النهى» (٦٦٢/٥).

(٢) المصدر السابق (٦٦٩/٥).

(واللقيط)^(١) فعيل بمعنى مفعول، كجريح وطريح^(٢) . وشرعاً^(٣) :
 (طفل لا يُعرَفُ نسبُهُ، ولا رقه، نبذ) بالبناء للمفعول - أي طرح - في شارع،
 أو غيره (أو ضل) الطريق ما بين ولادته (إلى) سن (التمييز) فقط على
 الصحيح، قاله في «الإنصاف»^(٤)، (والتقاطه فرض كفاية) لقوله تعالى:
 ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالتَّقْوَى﴾^(٥)، ولأن فيه إحياء نفسه، فكان واجباً،
 كإطعامه إذا اضطر.

فإن تركه جميع من رآه أثموا، فإن كان معه شيء أنفق عليه منه،
 لوجوب نفقته في ماله، وما معه فهو ماله (وإن لم يكن معه شيء) أنفق عليه
 من بيت المال، لما روى سعيد، عن سُنين أبي جميلة قال: وجدت ملقوياً
 فأتيت به عمر، فقال عريفي: يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح، فقال عمر:
 أكذلك هو؟ قال: نعم. قال: فاذهب فهو حر، ولك ولاؤه، وعلينا
 نفقته^(٦)، وفي لفظ: وعلينا رضاعه^(٧) (وإن (تعذر)ت النفقة عليه من
 (بيت المال) لكون البلد ليس به بيت مال، أو به ولا مال به، ونحوه،
 اقترض عليه حاكم، ووفى من بيت المال إن حصل به شيء، فإن تعذر
 الاقتراض عليه، أو الأخذ منه (أنفق عليه عالم به بلا رجوع) بما أنفق،
 لوجوبه عليه، فالنفقة على من علم به فرض كفاية.

(١) هذا بداية الحديث عن أحكام اللقيط. وعلماء المذهب يجعلون له باباً مستقلاً. ينظر:

«المغني» (٨/ ٣٥٠)، «معونة أولي النهى» (٥/ ٦٨١).

(٢) «الدر النقي» (٣/ ٥٦٢).

(٣) «الإقناع» (٣/ ٥٣) و«معونة أولي النهى» (٥/ ٦٨١).

(٤) «الإنصاف مع الشرح الكبير» (١٦/ ٢٨٠).

(٥) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٦) أخرجه مالك، في الموطأ، الأقضية، باب القضاء في المنبود (٢/ ٢٠١). وأخرجه .

البخاري، معلقاً، في الشهادات، باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه (٣/ ١٥٨).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة، في البيوع والأقضية (٦/ ٥٢٨).

(وهو مسلم) حكماً (إن وجد في بلد يكثر فيه المسلمون) لظاهر البلد، وتغليباً للإسلام، لأنه يعلو ولا يُعلَى عليه، ويحكم بحرّيته، لأنه الأصل في الآدميين، إلا إن وجد في بلد أهل حرب، ولا مسلم فيه، أو فيه مسلم، كتاجر، وأسير، فهو كافر رقيق، وإن كان بها مسلم يمكن كونه منه، فمسلم، وما وجد معه من مال أو متاع، فهو له، كما تقدم.

والأولى بحضانتة: واجده، إن كان أميناً عدلاً، لما تقدم عن عمر^(١)، ولسبقه إليه، فكان أولى به، ولو كانت عدالته ظاهراً، كولاية النكاح، والشهادة فيه، وأكثر الأحكام، وكان حرّاً تام الحرية، لأن منافع القن، والمدير، والمعلق عتقه بصفة، وأم الولد، مستحقة لسيده، فلا يذهبها في غير نفعه إلا بإذنه مكلفاً، لأن غير المكلف لا يلي أمر نفسه، فغيره أولى.

وميراث اللقيط وديته إن قُتل لبيت المال، إن لم يكن له وارث، فإن كان له زوجة، فلها الربع، والباقي لبيت المال، وإن كان له وارث غير الزوجة؛ أخذ الجميع.

(وإن أقر به) أي اللقيط (من يمكن كونه منه) ولو كان المقر كافراً، أو رقيقاً، أو أنثى ذات زوج، أو ذات نسب معروف (ألق) اللقيط (به) ولو كان اللقيط ميتاً، لأن الإقرار بالنسب مصلحة محضة للقيط، لاتصال نسبه، ولا مضرة على غيره فيه، فقبل كما لو أقر له بمال.

ولأن الأنثى أحد الأبوين فثبت النسب بدعواها، كالأب، ولأنه لا يمكن أن يكون منها كما يمكن كونه من الرجل بل أكثر، لأنها تأتي به من زوج، ومن وطء شبهة، ويلحقها ولدها من الزنا دون الرجل، ولا يلحق بزوجة امرأة مقرة، لأنه لم يولد على فراشه، ولم يقربه، وكما لو ادعى الرجل نسبه لم يلحق بزوجته، ولا يتبع رقيقاً ادعى نسبه في رق، ولا يتبع كافراً في دينه، إلا أن يقيم بيّنة أنه ولد على فراشه، فيلحقه في دينه، لثبوت أنه ولد ذمي.

صحيح . وقال جابر: لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذا مقدرة إلا وقف^(١) .

وهو شرعاً: تحبب مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته بشيء من التصرفات يصرف ريعه إلى جهة بر تقريباً إلى الله تعالى، قال في «شرح المنتهى» «كالإقناع»^(٢) : وهذا الحد لصاحب «المطلع»^(٣) ، وتبعه المنقح عليه^(٤) ، وتابعهما المصنف^(٥) ، واستظهر في «شرحه»^(٦) أن قوله: تقريباً إلى الله تعالى إنما هو في وقف يترتب عليه الثواب، فإن الإنسان قد يقف على غيره تودداً أو على ولده خشية بيعه بعد موته وإتلاف ثمنه، أو خشية أن يحجر عليه ويباع في دينه، أو رياء ونحوه، وهو وقف لازم لا ثواب فيه؛ لأنه لم يتبع به وجه الله تعالى . انتهى .

(ويصح) الوقف (بقول) ويأتي صريحه وكنايته (و) يصح الوقف أيضاً بـ (فعل) مع (دال عليه) أي الوقف (عرفاً) كالقول؛ لاشتراكهما في الدلالة عليه، وذلك (كمن بنى أرضه مسجداً) أي على هيئة مسجد (أو) جعل أرضه (مقبرة وأذن للناس أن يصلوا فيه) أي المسجد إذناً عاماً، لأن الإذن

= ما جاء في الصدقة عن الميت (٣/ ٣٠٠) حديث ٢٨٨٠، والنسائي في الوصايا، باب فضل الصدقة (٦/ ٢٥١) وأحمد (٢/ ٣٧٢) عن أبي هريرة .

(١) لم أجد من خرجه بهذا السياق وهو في المغني (٥/ ٥٩٧، ٥٩٨) .

(٢) «شرح المنتهى» (٢/ ٤٩٠) و«كشف القناع» (٤/ ٢٤١) و«الإقناع» (٣/ ٦٣) .

(٣) (ص ٢٨٥) .

(٤) «التفقيح المشبع» (ص ١٨٥) .

(٥) أي مصنف: منتهى الإرادات . وهو الفتاوى . ينظر: «منتهى الإرادات» (٣/ ٣٣٠) مع حاشية النجدي) .

(٦) «معونة أولي النهي» (٥/ ٧٣٨) .

الخاص قد يقع على غير الموقوف فلا يفيد دلالة الوقف (و) أذن للناس أن (يدفنوا فيها) أي المقبرة إذناً عاماً لما تقدم، أو يبني بيتاً لقضاء حاجة الإنسان والتطهير ويشعره^(١) لهم، أو يملأ خابية^(٢) أو نحوها ماء في المسجد أو على الطريق.

ولو جعل سفلى بيته مسجداً وانتفع بعلوه أو عكسه أو وسطه ولو لم يذكر استطرافاً صح، ويستطرق كما لو باع أو أجر بيتاً من داره ولم يذكر له استطرافاً، فإنه يصح البيع والإجارة ويستطرق إليه على العادة، (وصريحه) أي القول (وقفت وحبست وسبّلت) ويكفي أحدها (وكنايته: تصدقت وحرمت وأبدت) لعدم خلوص كل منها عن الاشتراك، فالصدقة تستعمل في الزكاة وهي ظاهرة في صدقة التطوع، والتحريم صريح في الظهار، والتأبيد يستعمل في كل ما يراد تأبيده من وقف وغيره، ولا يصح الوقف بها إلا بنية فمن أتى بكناية واعترف أنه نوى بها الوقف لزمه حكماً، لأنها بالنية صارت ظاهرة فيه. وإن قال: ما أردت الوقف قبل قوله، لأن نيته لا يطلع عليها غيره، أو قرنها بأحد الألفاظ الخمسة وهي الصرائح الثلاث والكنائتان كقوله: تصدقت صدقة موقوفة أو محرمة ونحو ذلك، أو يقرن الكناية بحكم الوقف كقوله: تصدقت به صدقة لا تباع، أو صدقة لا توهب أو لا تورث، أو على قبيلة أو طائفة كذا؛ لأن ذلك كله لا يستعمل في غير الوقف فانتفت الشركة، وكذا تصدقت بأرضي أو داري على زيد والنظر لي أيام حياتي، ثم من بعد زيد على عمرو ونحو ذلك.

(١) أي يفتح بابه إلى الطريق. اهـ من «شرح المنتهى» (٢/٤٩٠) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٣/٢٦٢): الشين والراء والعين أصل واحد، وهو: شيء يفتح في امتداد يكون فيه. اهـ

(٢) هي: وعاء الماء الذي يحفظ فيه.

(وشروطه) أي الوقف (خمس):

أحدها: (كونه في عين معلومة يصح بيعها) بخلاف نحو أم ولد (غير مصحف) فيصح وقفه وإن لم يصح بيعه كما تقدم^(١) (ويستفاد بها) دائماً (مع بقائها) عرفاً كإجارة واستغلال ثمرة ونحو ذلك؛ لأن الوقف يراد للدوام ليكون صدقة جارية ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه، عقاراً كان الموقوف كأرض أو شجر أو منقولاً كالحیوان والأثاث والسلاح والمصحف وكتب العلم ونحو ذلك.

ويصح وقف المشاع؛ لحديث ابن عمر: أن عمر قال: المائة سهم التي بخير لم أصب مالا قط أعجب إليّ منها، فأردت أن أتصدق بها فقال ﷺ: احبس أصلها وسبّل ثمرتها^(٢). رواه النسائي وابن ماجه.

ويعتبر أن يقول: كذا سهماً من كذا سهماً^(٣) قاله أحمد^(٤). ويصح وقف الحلي للبس وعارية، ولو أطلق وقفه لم يصح، ولا يصح الوقف في الذمة كوقفت عبداً أو داراً، ولا وقف مبهم كأحد هذين العبدین، ولا يصح وقف مطعم ومشروب غير الماء، ولا وقف شمع ورياحين لما تقدم، ولو تصدق بدهن على مسجد ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف قاله الشيخ^(٥).

(و) الشرط الثاني: (كونه) أي الوقف (على برّ) مسلماً كان الواقف أو

(١) (ص ٦٥٨).

(٢) النسائي، كتاب الأحباس، باب حبس المشاع (٢٣٢/٦) وابن ماجه، كتاب الصدقات، باب من وقف (٨٠١/٢).

(٣) كذا في الأصل، و«شرح المنتهى» (٢/٤٩٠) و«الفروع» (٤/٥٨٢). وقوله: «سهماً» الأخيرة على التمييز كعشرين سهماً.

(٤) ينظر: «الفروع» (٤/٥٨٢).

(٥) في «الاختيارات» (ص ٢٤٧).

ذميًا، نصًّا^(١)، كالوقف على المساكين والمساجد والقناطر والأقارب؛ لأنه شرع لتحصيل الثواب، فإذا لم يكن على بر لم يحصل مقصوده الذي شرع لأجله، فلا يصح على طائفة الأغنياء، ولا على طائفة أهل الذمة ولا على صنف منهم (ويصح من مسلم على ذمي) معين؛ لما روي أن صفية بنت حيي رضي الله عنها زوج النبي ﷺ وقفت على أخ لها يهودي^(٢). ولأنه موضع للقربة لجواز الصدقة عليه (وعكسه) أي يصح من ذمي على مسلم معين أو طائفة كالفقراء والمساكين.

(و) الشرط الثالث: (كونه) أي الوقف (في غير مسجد) معين (ونحوه) كمدرسة ورباط معينين (على معين) من جهة أو شخص (يملك) ملكاً ثابتاً كزيد أو مسجد كذا؛ لأن الوقف تمليك فلا يصح على غير معين كعلى رجل أو مبهم كأحد هذين الرجلين أو المسجدين، ولا على ما لا يملك كقن وأم ولد ومملك - بفتح اللام - وبهيمة، وأما الوقف على المساجد ونحوها فعلى المسلمين إلا أنه عين في نفع خاص لهم.

ولا يصح الوقف على حمل أصالة كعلى من سيولد لي أو لفلان، بل تبعاً كعلى أولادي ثم أولادهم أو على أولاد فلان ثم أولادهم وفيهم حمل فيستحق بوضع.

وكل حمل من أهل وقف من ثمر وزرع ما يستحقه مشتر، وكذا من قدم إلى مكان موقوف عليه فيه أو خرج منه إلى مثله، إلا أن يشترط لكل

(١) ينظر: «الفروع» (٤/٥٨٦).

(٢) لم أجده بلفظ الوقف، وأخرج عبدالرزاق (٦/٣٣) عن ابن عمر أن صفية أوصت لابن أخ لها يهودي، ورواه في موضع آخر (١٠/٣٥٣، ٣٥٤) أنها أوصت لنسيب لها نصراني، وفي لفظ له وللدارمي (٢/٤٢٧) لنسيب لها يهودي.

وروى عبدالرزاق أيضاً (٦/٣٣) عن عكرمة قال: باعت صفية زوج النبي ﷺ داراً لها من معاوية بمائة ألف، فقالت لذي قرابة لها من اليهود: أسلم فإنك إن أسلمت ورثتني، فأبى، فأوصت له، قال بعضهم بثلاثين ألفاً. ورواه أيضاً بنحوه البيهقي (٦/٢٨١).

زمن قدر معين فيكون له بقسطه، وقياسه من نزل في مدرسة ونحوها.
وقال ابن عبد القوي^(١) : ولقائل أن يقول: ليس كذلك؛ لأن واقف المدرسة ونحوها جعل ريع الوقف في السنة كالجعل على اشتغال من هو في المدرسة عاماً، فينبغي أن يستحق بقدر عمله من السنة من ريع الوقف في السنة، لئلا يفضي إلى أن يحضر الإنسان شهراً فيأخذ جميع الوقف ويحضره غيره باقي السنة بعد ظهور الثمرة فلا يستحق شيئاً، وهذا يأباه مقتضى الوقوف ومقاصدها، انتهى^(٢). وكذا قال الشيخ تقي الدين: يستحق بحصته من مغله ومن جعله كالولد فقد أخطأ^(٣)، انتهى. أو يملك لا ثابتاً كمكاتب؛ فلا يصح الوقف عليه؛ لأن ملكه غير مستقر، ويصح وقفه فإن أدى عتق وبطل الوقف.

(و) الشرط الرابع: (كون واقف نافذ التصرف) وهو المكلف الرشيد، فلا يصح من صغير أو سفیه كسائر تصرفاته.

(و) الشرط الخامس: (وقفه ناجزاً) أي غير معلق ولا مؤقت ولا مشروط فيه خيار إلا إن علق بموت كقول واقف: هو وقف بعد موتي، فيصح لأنه تبرع مشروط بالموت أشبه ما لو قال: قفوا داري على جهة كذا بعد موتي، واحتج أحمد^(٤) بأن عمر رضي الله عنه وصى فكان في وصيته: هذا ما وصى به عبدالله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث الموت أن ثمغاً صدقة. وذكر بقية الخبر، وروى نحوه أبو داود^(٥)، قال في «القاموس»:

(١) محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي، ولد سنة (٦٠٣هـ) وتوفي سنة (٦٩٩هـ) له تصانيف منها: القصيدة الدالية في الفقه، وجمع البحرين. ولم يتمه. «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٣٤٢).

(٢) ينظر: «معونة أولي النهى» (٥/٧٦٩).

(٣) «الاختيارات» (ص ٢٥٩).

(٤) ينظر: «الشرح الكبير» (١٦/٣٩٨).

(٥) أبو داود، في الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف (٣/٢٩٩).

وتمنع بالفتح - أي فتح الميم - مال بالمدينة لعمر وقفه^(١) .
ويلزم الوقف المعلق بالموت من حينه، ويكون من ثلثه، فإن كان قدر
الثلث فأقل لزم، وإن زاد لزم في الثلث ووقف الباقي على الإجازة، وشرط
بيعه أو هبته متى شاء أو خيار فيه أو تحويله مبطل للوقف لمنافاته لمقتضاه،
ولا يشترط للزومه إخراجه عن يده، نصاً^(٢)، لحديث عمر، فإنه روي أن
وقفه كان بيده إلى أن مات^(٣)، ولا يشترط فيما وقف على شخص معين
قبوله، لأنه إزالة ملك يمنع البيع والهبة والميراث أشبه العتق، ولا يبطل
برده .

ويتعين صرف الوقف إلى الجهة المعينة له؛ لأن تعيينه لها صرف له عما
سواها، فلو سبّل ماءً للشرب لم يجز الوضوء به ولا الغسل ونحوه، وكذا
عكسه لأنه لو لم يجب اتباع تعيينه لم يكن له فائدة .

(ويجب العمل بشرط واقف إن وافق الشرع) كقوله: شرطت لزيد
كذا، أو لعمر و كذا لأن عمر شرط في وقفه شروطاً^(٤)، ولو لم يجب اتباع
شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة، ولأن الوقف متلقى من جهته فاتبع شرطه،
ونصه كنص الشارع^(٥)، ويجب العمل بشرطه في عدم إيجار الوقف أو قدر
مدته وفي قسمته، قال الشيخ تقي الدين: والشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٠٠٨) .

(٢) ينظر: «الإنصاف» (٤١٨/١٦) .

(٣) ذكره الشافعي في «الأم» (٤/ ٥٥)، وقد ترجم البخاري في الوصايا باب إذا وقف شيئاً
قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز . ينظر: شرح «فتح الباري» لابن حجر (٣٨٤/ ٥) .

(٤) تقدم (ص ٨٧٢) .

(٥) قال شيخ الإسلام في «الاختيارات» (ص ٢٥٥): وقول الفقهاء: «نصوص الواقف
كنصوص الشارع» يعني في الفهم والدلالة، لا في وجوب العمل، مع أن التحقيق أن لفظ
الواقف والموصي والناذر والخالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولغته التي
يتكلم بها، وافق لغة العرب أو لغة الشارع أو لا . اهـ

يفض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي^(١).

ويجب العمل بشرطه في تقديم بعض أهل الوقف كقوله: وقفت على زيد وعمرو وبكر. ويبدأ بالدفع إلى زيد وعكس ذلك، وفي ترتيب كجعل استحقاق بطن مرتباً على آخر، وفي ناظر لأن عمر جعل وقفه إلى بنته حفصة ثم يليه ذو الرأي من أهلها^(٢)، وفي سائر أحواله.

وإن خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة أو إمامتها أو إمامة مسجد بأهل مذهب أو أهل بلد أو قبيلة تخصصت بهم عملاً بشرطه، لا المصلين بها فلا يصح تخصيصهم بذي مذهب ولغيرهم الصلاة فيها لعدم التراحم، ولو وقع فهو أفضل لأن الجماعة تراد له. ولا تخصيص الإمامة بذي مذهب مخالف لظاهر السنة، ولو جهل شرط الواقف بأن قامت بينة بالوقف دون شرطه عُمِلَ بعادة جارية ثم عرف، فإن لم يكن عادة ولا عرف ببلد الواقف كمن ببادية فيسوى فيه بين المستحقين لثبوت الشركة دون التفضيل، ولذلك قال الشيخ: (ومع إطلاق يستوي غني وفقير وذكر وأنثى) لعدم ما يقتضي التفضيل.

(والنظر عند عدم الشرط) من واقف لوقفه أو عند شرطه لمعين فمات (لموقوف عليه إن كان محصوراً) فينظر كل منهم على حصته عدلاً أو فاسقاً؛ لأنه ملكه، وغلته له، وإن كان محجوراً عليه لحظه فوليه يقوم مقامه

(١) «شرح المنتهى» (٥٠١/٢) وينظر: «الفتاوى» (٤٧/٣١).

(٢) في سنن أبي داود الوصايا باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف (٢٩٩/٣) تليه حفصة ما عاشت، ثم يليه ذو الرأي من أهلها. . . وفي السنن الكبرى للبيهقي (١٦٠/٦) عن يحيى بن سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب قال: نسخها لي عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في ثمغ أنه إلى حفصة ما عاشت.

وفي رواية له (١٦١/٦). . . ثم أوصى به إلى حفصة بنت عمر رضي الله عنهما ثم إلى الأكابر من آل عمر.

وتقدم^(١) (وإلا) يكن الموقوف عليه محصوراً (ف) النظر (لحاكم) بلد الموقوف (كما لو كان على مسجد ونحوه) كالفقراء؛ لأنه ليس له مالك معين ويتعلق به حق الموجودين ومن يأتي بعدهم .
ولو فوضه حاكم لإنسان لم يكن لحاكم آخر نقضه؛ لأنه كنقض حكمه .

وشرط في ناظر إسلام إن كان الوقف على مسلم أو جهة من جهات الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢) ،
وشرط فيه تكليف؛ لأن غير المكلف لا ينظر في ملكه المطلق ففي الوقف أولى، وشرط فيه كفاية للتصرف وخبرة به وقوة عليه، لأن مراعاة حفظ الوقف مطلوبة شرعاً، وإذا لم يكن الناظر متصفاً بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف، ويُضْمُّ لضعيف تعين كونه ناظراً بشرط واقف أو كون الوقف عليه قوي أمين؛ ليحصل المقصود .

وشرط في ناظر أجنبي ولأه حاكم، أو ناظر جعل له ذلك عدالة؛ لأنه ولاية على مال فاشترط له العدالة، فإن فسق بعد عزل .

ولناظر بأصالة كموقوف عليه وحاكم نصب وعزل، ولا نظر لحاكم مع ناظر خاص، لكن له النظر العام فيعرض عليه إن فعل ما لا يسوغ فعله لعموم ولايته، وللناظر الاستدانة على الوقف بلا إذن حاكم لمصلحة .

ووظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعه ومخاصمة فيه وتحصيل ريعه من أجرة أو زرع أو ثمر، والاجتهاد في تنميته وصرفه في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء مستحق ونحوه، وله وضع يده على الوقف والتقرير في وظائفه، ومن قرر في وظيفة على وفق الشرع حرم صرفه بلا موجب شرعي، ولو أجر ناظر الوقف بأنقص من أجر مثله صح وضمن

(١) في الحجر (ص ٧٧١) .

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤١ .

النقص الذي لا يتغابن به عادة .

(وإن وقف على ولده) ثم المساكين (أو) وقف على (ولد غيره) كعلی ولد زيد ثم المساكين (فهو) أي الوقف (لذكر وأنثى) وخنثى الموجود منهم ، لأن اللفظ يشملهم (بالسوية) لأنه شرك بينهم وإطلاق الشريك يقتضي التسوية ، كما لو أقر لهم بشيء ، وكولد الأم في الميراث (ثم) هو (لولد بنیه) مطلقاً ، سواء وجدوا حالة الوقف أو لا كوصية ، ويستحقونه مرتباً بطناً بعد بطن فيحجب أعلامهم أسفلهم ما لم يكونوا قبيلة ، أو يأتي بما يقتضي الشريك كعلی أولادي وأولادهم فلا ترتيب .

ولا يدخل ولد البنات في الوقف على الولد ؛ لأنهم لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم ، قال تعالى : ﴿ اَدْعُوهُمْ لَابْآئِهِمْ ﴾^(١) ، قال الشاعر :

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد^(٢)

وأما قوله ﷺ : «إن ابني هذا سيد»^(٣) ونحوه فمن خصائصه انتساب أولاد فاطمة إليه .

وإن (ؤ)قف (على بنیه أو) على (بني فلان ، فلذكور فقط) لأن لفظ البنين وضع لذلك حقيقة لقوله تعالى : ﴿ اصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾^(٤) . وكره تفضيل بعض أولاده على بعض في الوقف لغير سبب شرعي ، لأنه يؤدي إلى التقاطع ، والسنة أن لا يزداد ذكر على أنثى ، واختار الموفق

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٥ .

(٢) أورده التبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (٢/٤١) ، وذكر صاحب «خزانة الأدب» (٢١٣/١) أنه ينسب للفرزدق .

(٣) أخرجه البخاري ، في الصلح ، باب قول النبي ﷺ للحسين بن علي رضي الله عنهما ابني هذا سيد . . . (٣/١٦٩ - ١٧٠) وفي مواضع أخرى .

(٤) سورة الصافات ، الآية : ١٥٣ .

وغيره^(١) يستحب أن يقسمه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب قسمة الله تعالى في الميراث كالعطية، والذكر في مظنة الحاجة غالباً بوجوب حقوق ترتب عليه بخلاف الأنثى.

وإن وقف على عقبه أو نسله أو ولد ولده أو ذريته لم يدخل فيهم ولد بنات، كما لو وقف على من ينتسب إليه إلا بقريضة كقوله: من مات عن ولد فنصيبه لولده فيستحق كل ولد بعد أبيه نصيبه الأصلي والعائد، سواء بقي من البطن الأول أحد أم لا، فلو كان الموقوف عليهم ثلاثة ومات أحدهم عن غير ولد فنصيبه لأخويه، فإذا مات أحدهما عن ولد كان النصف لولده، فإذا مات الثاني عن ولدين فأكثر فنصيبه لهما.

(وإن كانوا) أي بنو فلان (قبيلة) كبنى هاشم وتميم^(٢) (دخل النساء) لأن اسم القبيلة يشمل ذكرها وأنثاها (دون أولادهن) أي نساء تلك القبيلة (من) رجال (غيرهم) لأنهم إنما ينسبون لأبائهم كما تقدم.

(وإن وقف) على قرابته أو أهل بيته أو قومه) أو آله أو أهله (دخل ذكر وأنثى) وصغير وكبير (من أولاده وأولاد أبيه) وهم إخوته وأخواته (و) أولاد (جده) وهم أبوه وأعمامه وعماته (و) أولاد (جد أبيه) وهم جده وأعمام أبيه وعماته أربعة آباء فقط، لأن النبي ﷺ لم يجاوز بني هاشم بسهم ذي القربى، فلم يعط لمن هو أبعد كبنى عبد شمس وبني نوفل^(٣) شيئاً، ولا

(١) «المغني» (٢٠٦/٨) و«الشرح الكبير» (٤٨٤/١٦).

(٢) بنو هاشم تقدم ذكرهم في الزكاة (ص ٦٥٩). وبنو تميم هم: أبناء تميم بن مر بن أد بن ابخة. قبيلة مشهورة جداً.

ينظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (٤٩٨١/١٢) و«تحفة الألباب في شرح الأنساب» للمجلسي (٣٨٩/١) و«سبائك الذهب» للسويدي (ص ٨٦).

(٣) بنو شمس هم: أبناء عبد شمس سبن عبد مناف بن قصي. ينظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (١٨٥١/٥) وبنو نوفل هم: أبناء نوفل بن عبد مناف بن قصي. ينظر «أنساب الأشراف» للبلاذري (٤٠١١/٩).

يقال هما كبني المطلب ، فإنه ﷺ علل الفرق بينهم وبين من سواهم في القرب بأنهم لم يفارقوا في جاهلية ولا إسلام^(١) .

و(لا) يدخل الوقف في القرابة على (مخالف دينه) لدين الواقف ، فإن كان الواقف مسلماً لم يدخل في قرابته كافرهم ، وإن كان كافراً لم يدخل المسلم في قرابته إلا بقرينة .

ولا يدخل في الوقف على قرابته أمه ولا قرابته من قبلها ، لأنه ﷺ لم يعط من سهم ذوي القربى قرابته من جهة أمه شيئاً^(٢) ، إلا أن يكون في لفظ الواقف ما يدل على ذلك كقوله : ويفضل قرابتي من جهة أبي على قرابتي من جهة أُمِّي ونحو ذلك .

والعُترة : العشيرة وهي قبيلة الرجل^(٣) ، وذوا رحمه قرابته من جهة أبويه وأولاده وأولادهم وإن نزلوا ، لأن الرحم يشملهم ولو جاوزوا أربعة آباء .

(وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم) كبنيه أو إخوته أو بني فلان

(١) أخرج البخاري في كتاب فرض الخمس ، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام . . . (٥٧/٤) عن جبير بن مطعم قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة . فقال رسول الله ﷺ : إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد . قال الليث : حدثني يونس وزاد : قال جبير : ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبدشمس ولا لبني نوفل . وأخرج النسائي في كتاب قسم الفيء (١٣١/٧) بلفظ : «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام» .

(٢) إذ ذلك لم ينقل فدل على أنه ﷺ لم يعطهم شيئاً . ينظر : «الشرح الكبير» (٤٩٠/١٦) .

(٣) قال في «المصباح» (٥٣٤/٢) : العترة : نسل الإنسان . قال الأزهري : وروى ثعلب عن ابن الأعرابي أن العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه .

ولا تعرف العرب من العترة غير ذلك . ويقال : رهطه الأذنون . ويقال : أقرباؤه . . قال ابن السكيت : العترة والرهط بمعنى ، ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون . اهـ بتصرف . ينظر : «تهذيب اللغة» للأزهري (٢٦٤/٢) و«التوقيف» (ص ٥٠٢) .

وليسوا قبيلة (وجب تعميمهم) بالوقف (والتسوية بينهم) فيه لاقتضاء اللفظ ذلك كما لو أقر لهم بشيء، ويوضحه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾^(١).

(وإلا) يكن الوقف على جماعة يمكن حصرهم: كقريش^(٢) أو بني تميم أو المساكين لم يجب تعميمهم لتعذرهم، وجاز التفضيل بينهم لأنه إذا جاز حرمان بعضهم (جاز تفضيل) غيره عليه (و) جاز (الاقتصار على واحد) منهم، لأن مقصود الواقف عدم مجاوزة الجنس، ويحصل ذلك بالدفع لواحد منهم، وكالزكاة إن كان ابتداءه على جمع لا يمكن حصرهم بخلاف ما لو أمكن حصرهم ابتداء، ثم تعذر كمن وقف على أولاده فصاروا قبيلة فيعم من أمكن ويسوى بينهم.

وإن وقف على الفقراء أو على المساكين تناول الآخر؛ لأنه إنما يفرق بينهما في المعنى إذا اجتماعا في الذكر، وإن وقف على القراء فللحفاظ للقرآن، وعلى أهل الحديث فلمن عرفه ولو حفظ أربعين حديثاً لا بمجرد السماع، وعلى العلماء فلحملة الشرع ولو أغناء.

ولو وقف على سبيل الخير فلمن أخذ من زكاة حاجة، ووصيته كوقف في جميع ذلك، لأنه يرجع فيها إلى لفظ الموصي كما يرجع في الوقف إلى لفظ واقفه.

والوقف عقد لازم لا يفسخ بإقالة ولا غيرها، ولا يباع إلا أن تتعطل منافعه المقصودة بخراب، ولم يوجد في ريع الوقف ما يعمر به، أو بغير

(١) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٢) قريش: قبيلة عظيمة معروفة. وهم أبناء النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. على خلاف في ذلك.

ينظر: «الأنساب» للسماعي (١٧/١) و«نسب قريش» لأبي عبد الله الزبيرى، كله، و«معجم قبائل العرب» لكحالة (٣/٩٤٨).

الخراب^(١) ، ولو كان الوقف مسجداً وتعطل نفعه المقصود بضيقه عن أهله ولم تمكن توسعته في موضعه، أو بخراب محلته، فيباع، ولو شرط واقفه عدم بيعه، ويصرف ثمنه في مثله إن أمكن أو في بعض مثله.

ويصح بيع بعضه لإصلاح باقيه إن اتحد الواقف والجهة، فإن اختلفا أو أحدهما لم يجز إن كان الوقف عينين كدارين خربتا، فيباع أحدهما لتعمر به الأخرى، أو كان عيناً واحدة ولم تنقص القيمة بالتشقيص^(٢) وإلا بيع الكل.

ولا يعمر وقف من آخر، ويجوز نقض منارة مسجد، وجعلها في حائطه لتحسينه، ويجوز اختصار آنية موقوفة إذا تعطلت وإنفاق الفاضل منها على الإصلاح.

وحيث جاز بيع الوقف فيبيعه حاكم إن كان على سبيل الخيرات، وإن كان على شخص أو جماعة معينين أو من يؤم أو يؤذن أو يقيم بهذا المسجد فيبيعه ناظر خاص إن كان، والأحوط إذن حاكم، وبمجرد شراء البدل يصير وقفاً كبديل أضحية ورهن أتلف، والاحتياط وقفه لئلا ينقضه بعد ذلك من لا يرى وقفه بمجرد الشراء^(٣).

(١) كخشب تشعث وخيف سقوطه. «شرح المنتهى» (٢/٥١٤).

(٢) الشَّقْصُ: الطائفة من الشيء. «التوقيف» (ص ٤٣٤).

(٣) ذكر ابن رجب - رحمه الله تعالى - في «القواعد» أن بعض الأصحاب حكى في ذلك وجهين: أحدهما: يصير وقفاً بمجرد الشراء. قال المرداوي في «الإنصاف»: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب هنا.

قال ابن قندس في حواشيه على «المحرر»: الذي يظهر أنه متى وقع الشراء لجهة الوقف على الوجه الشرعي ولزم العقد أنه يصير وقفاً، لأنه كالوكيل في الشراء، والوكيل يقع شراؤه للموكل، فكذا هذا يقع شراؤه للجهة المشتري لها، ولا يكون ذلك إلا وقفاً. اهـ قال المرداوي: وهو الصواب.

ومن وقف على ثغر^(١) فاختل صرف في ثغر مثله، وعلى قياسه مسجد ورباط ونحوهما، وما فضل عن حاجة الموقوف عليه يجوز صرفه في مثله وإلى فقير نصاً^(٢).

ويحرم حفر بئر وغرس شجر بمسجد، فإن فعل طمت البئر وقلعت الشجرة، فإن لم تقلع فثمرتها لمساكينه، قال الحارثي^(٣) : والأقرب حله لغيرهم من المساكين.

= والوجه الثاني: لا بد من تجديد الوقفية. وهو ظاهر كلام الخرقي. وقال ابن حارثي. واحتج بأن الشراء لا يصلح سبباً لإفادة الوقف، فلا بد للوقف من سبب يفيد. اهـ
ينظر: «شرح الزركشي» (٢٨٩/٤) و«قواعد ابن رجب» (٢٨٥/١) و«الإنصاف» (٥٣٤/١٦).

(١) الثغر من البلاد: الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو. «التوقيف» (ص ٢٢٠).
(٢) «الإنصاف» (٥٣٧/١٦).

(٣) هو: مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي البغدادي. فقيه محدث حافظ، له شرح على «المقنع» من العارية إلى آخر الوصايا. وشرح على بعض سنن أبي داود. ولد سنة ٦٥٢هـ وتوفي يوم الأربعاء ١٤/١٢/٧١١هـ بالقاهرة. والحارثي نسبه إلى الحارثية قرية من قرى بغداد غربيها. ينظر: «المنهج الأحمد» (٣٨٦/٤) و«معجم الشيوخ» للذهبي (٣٣٩/٢).

فصل

في الهبة

وأصلها: من هبوب الريح أي مروره^(١) ، والانتهاب: قبول الهبة، والاستيهاب: سؤالها. وتواهبوا: وهب بعضهم لبعض^(٢) ، وهي شرعاً: تمليك جائز التصرف مالا معلوماً أو مجهولاً تعذر علمه موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض، بما يعد هبة عرفاً من قول أو فعل بالمعاطاة^(٣). والهبة والصدقة والهدية والعطية معانيها متقاربة، وكلها تمليك في الحياة بلا عوض.

(والهبة مستحبة) فمن قصد بإعطاء لغيره ثواب الآخرة فقط، فصدقة. وإكراماً وتودداً فهدية، وإلا يقصد شيئاً فهبة وعطية ونحلة، وجميع ذلك مندوب إليه ومحث عليه، لقوله ﷺ: «تهادوا تحابوا»^(٤)، وما ورد في فضل الصدقة أشهر من أن يذكر.

ومن أهدى ليهدى له أكثر فلا بأس به لغير النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٥) ولما فيه من الحرص والضئنة^(٦)، ووعاء هدية كهي مع عرف كقوصرة^(٧) التمر ونحوها، فإن لم يكن عرف رده.

(١) ينظر: «تاج العروس» (٤/٣٧٢).

(٢) «المطلع» (ص ٢٩١).

(٣) انظر: «منتهى الإرادات» (٣/٣٨٩، ٣٩٠) و«طلبة الطلبة» (ص ٢٣٢).

(٤) البخاري في «الأدب المفرد» باب قبول الهدية (٢/٥٠) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/٧٠): إسناده حسن. اهـ.

(٥) سورة المدثر، الآية: ٦. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: لا تعط العطية تلتمس أكثر منها. ينظر: «تفسير ابن كثير» (٨/٢٦٤).

(٦) في الأصل: والظنة. والصواب ما أثبتته. والضنين: البخيل. قاله في «القاموس» (ص ١٥٦٤) وفي «شرح المنتهى» (٢/٥١٨): والمنة: بدل: الضئنة.

(٧) القَوْصَرَةُ بتشديد الراء، هي: التي يكتز فيها التمر من البوادي - وهي الحُصْرُ المنسوجة =

ويكره رد هبة وإن قلَّت؛ لحديث أحمد عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا تردوا الهدية»^(١)، ويكافيء المهدى له أو يدعوه له، وحكى أحمد في رواية مثني^(٢) عن وهب^(٣) قال: ترك المكافأة من التطفيف^(٤). وقاله مقاتل^(٥). وإن شرط فيها عوض معلوم صح وصارت بيعاً بلفظ الهبة، وإن شرط ثواب^(٦) مجهول لم تصح كالبيع بثمن مجهول، وحكمها كالبيع الفاسد فترد بزيادتها المتصلة والمنفصلة، وإن اختلفا في شرط عوض في الهبة فقول منكر بيمينه، وفي وهبتي ما بيدي، فقال: بل بعته. ولا بينة، يخلف كل منهما على ما أنكر، ولا هبة ولا بيع؛ لعدم ثبوت أحدهما.

(وتصح هبة مصحف) وإن لم يصح بيعه (و) تصح هبة (كل ما يصح بيعه) من الأعيان؛ لأنها تمليك في الحياة فتصح فيما يصح فيه البيع وما لا يصح بيعه لا تصح هبته كألم الولد، ولا تصح هبة مجهول لم يتعذر علمه

= قاله في «غوامض الصحاح» (ص ١٣٥).

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤٠٤/١)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/١٤٦): رواه أحمد وأبو يعلى (٩/٢٨٤) ورجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) مثني بن جامع أبو الحسن الأنباري: نقل عن الإمام أحمد مسائل. ثقة صالح دين. ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/١٧٣) و«المنهج الأحمد» (٢/١٥٨).

(٣) وهب بن منه بن كامل أبو عبدالله. عُلِّم مشهور ثقة. توفي سنة ١١٠ هـ. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/١٤٠).

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٦/١٦٥) عن عبد الرزاق عن أبيه عن بكار بن عبدالله... به.

وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٣٣٧) عن المثني عن أحمد... به.

والتطفيف هو: التقليل. ومنه قيل: طَقَّف الميزان والمكيال تطقيفاً، ولا يستعمل إلا في الإيجاب، فلا يقال: ما طَقَّفْتُ. اهـ من «التوقيف» (ص ١٨٢).

(٥) هو ابن سليمان بن بشير الأزدي الخرساني أبو الحسن البلخي. صاحب التفسير. توفي سنة ١٥٠ هـ ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٣٤) ولم أقف على قوله هذا.

(٦) هبة ثواب. «شرح منتهى الإرادات» (٢/٥١٩).

نَصًّا^(١) ، لأنه كحمل في بطن ونحوه، لأنها تمليك فلا تصح في المجهول كالبيع، فإن تعذر علمه صحت هبته كالصلح عنه للحاجة .

ولا تصح هبة ما في ذمة مدين لغيره؛ لأنه غير مقدور على تسليمه، ولا تصح هبة ما لا يقدر على تسليمه كمغصوب لغير غاصبه أو قادر على أخذه منه كبيع، ولا يصح تعليقها على شرط غير موت الواهب فيصح وتكون وصية، ولا يصح اشتراط ما ينافيها كأن لا يبيعها أو يهبها ونحوهما، وتصح هي مع فساد الشرط كالبيع بشرط أن لا ينخرس .

ولا تصح مؤقتة إلا في العُمري^(٢) فتصح مع التوقيت بالعمر لأنه شرط رجوعها هنا على غير الموهوب له وهو وارثه، بخلاف التوقيت بزمان معلوم . سُميت عُمري لتقيدها بالعمر كأعمرتكَ أو أرقبتكَ هذه الدار أو هذه الفرس أو هذه الأمة، يقال : أَعَمَّرْتُهُ وَعَمَّرْتُهُ مُشَدِّدًا، جعلت له الدار مدة عمره، ونص أحمد في من عَمَّرَ أُمَّةً لَا يَطُوهَا^(٣) ، وحمله القاضي^(٤) على الورع^(٥) ، أو يقول : جعلتها لك عمركَ أو حياتكَ أو عمري، أو رقبى^(٦) أو ما بقيت، أو أعطيتكها عمركَ أو حياتكَ أو عمري أو رقبى أو ما بقيت، فتصح لحديث جابر مرفوعاً : «العُمري جائزة

(١) «شرح منتهى الإرادات» (٢/٥٢٢).

(٢) العُمري بضم العين، نوع من الهبة مأخوذ من العُمُر وهي أن يقول : هذه الدار لك عُمري أو عُمرك، فإن مت قبلي رَجَعْتُ إِلَيَّ وإن مت قبلك فهي لك . ينظر : «المطلع» (ص ٢٩١) و«الزاهر» (ص ٣٦٢).

(٣) «كتاب الوقوف» للخلال (١/٣٦٧).

(٤) شيخ المذهب وإمامه في عصره العالم القاضي : محمد بن الحسين ابن الفراء . المشهور بالقاضي أبي يعلى . ولد سنة (٣٨٠هـ) ألف : أحكام القرآن . والأحكام السلطانية، وشرح الخرقى . توفي ليلة الإثنين ١٩/٩/٤٥٨هـ . ينظر : «طبقات الحنابلة» (٢/١٩٣).

(٥) ينظر : «المغني» (٨/٢٨٧).

(٦) الرقبى : هبة ترجع إلى الرقب إن مات المرقب . ينظر : «المطلع» (ص ٢٩٢).

لأهلها»^(١) رواه أبو داود والترمذي وحسنه، وتكون للمُعطي ولورثته بعده إن كانوا وإلا فليت المال. نصاً^(٢).

(وتنقذ) هبة (بما يدل عليها عرفاً) من قول أو فعل، ويصح تصرف موهوب له في الهبة بعده^(٣) قبل قبض على المذهب، نص عليه، والنماء للمتهب قاله في «الإنصاف»^(٤) ولأنه ﷺ كان يهدي ويهدي إليه ويُعطي ويُعطى^(٥). وأصحابه يفعلون ذلك، ولم ينقل عنهم في ذلك لفظ إيجاب ولا قبول، ولا أمر به ولا بتعليمه لأحد، ولو وقع لنقل نقلاً مشهوراً، وكان ابن عمر على بعير لعمر فقال النبي ﷺ لعمر: «بعنيه». فقال: هو لك يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «هو لك يا عبدالله بن عمر من النبي ﷺ، فاصنع به ما شئت»^(٦). ولم ينقل قبول النبي ﷺ ولا قبول ابن عمر من النبي ﷺ. ولأن دلالة الرضى بنقل الملك تقوم مقام الإيجاب والقبول. فتجهيز بنته بجهاز إلى بيت زوجها تمليك لوجود المعاطاة بالفعل.

(وتلزم) الهبة (بقبض بإذن واهب) فيه لأنه قبض غير مستحق على واهب فلم يصح بغير إذنه كأصل العقد، وكالرهن، فالقبض معتبر للزومها واستمرارها لا لانعقادها، ولو اهب الرجوع في هبة وفي إذن في قبضها قبل

(١) أبو داود في البيوع باب في الرقبي (٣/٨٢١)، والترمذي في الأحكام باب ما جاء في الرقبي (٣/٦٣٣ - ٦٣٤) وقال: حسن، وأخرجه أيضاً النسائي في العمري (٦/٢٧٤)، وابن ماجه في الهبات باب الرقبي (٢/٧٩٧).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» (٢/٥٢٣).

(٣) أي بعد عقد الهبة. «شرح المنتهى» (٢/٥١٩).

(٤) الشرح الكبير مع الإنصاف (١٧/١٩).

(٥) أخرج البخاري في الهبة باب المكافأة في الهبة (٣/١٣٣) وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويشيب عليها.

(٦) أخرج البخاري في البيوع باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته، وفي الهبة باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق (٣/١٩، ١٤٠).

القبض ، ولو بعد تصرف متهب مع الكراهة ، كما يأتي^(١) .
 (ومن أبرأ غريمه) من دينه أو وهبه له أو أحله منه أو أسقطه عنه أو تركه له أو ملكه له أو تصدق به عليه أو عفا عنه صح ذلك كله و(بريء) من الدين (ولو لم يقبل) الإبراء ، لأنه لا يفتقر إلى القبول كالعتق والطلاق ، بخلاف هبة العين ، لأنه تمليك ، ولو جهل رب الدين قدره وصفته لا إن علمه مدين فقط فكتمه خوفاً من أنه إن علمه لم يبرئه منه ، فلا يصح الإبراء ، لأنه هضم للحق وهو إذاً كالمكره ؛ لأنه غير متمكن من المطالبة والخصومة فيه .

(ويجب) على معط (تعديل في عطية وارث) له بقرابة من ولد وغيره غير شيء تافه نصاً^(٢) حتى لو زوج بعض بناته وجهازها أو بعض بنيه وأعطى عنه الصداق . والتعديل الواجب (بأن يعطي كلاً) من ورثته (بقدر إرثه) نصاً^(٣) ، لحديث جابر : قال قالت امرأة لبشير : أعط ابني غلاماً وأشهد لي رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ فقال : إن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلامي ، فقال : «أله إخوة؟ قال : نعم . قال : «وكلهم أعطيت مثل ما أعطيته» قال : لا . قال : «فليس يصلح هذا ، أو إني لا أشهد إلا على حق»^(٤) رواه أحمد . ومسلم وأبو داود ، ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير ، وقال فيه : «لا تشهدني على جور ، إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم»^(٥) ، وفي لفظ لمسلم : «اتقوا الله واعدلووا في

(١) ينظر : (ص ٩٠١) .

(٢) «الإنصاف» (١٧/٦٢) .

(٣) «الإنصاف» (١٧/٥٩) .

(٤) مسلم في الهبات باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (٣/١٢٤٤) ، وأبو داود في البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل (٣/٨١٥) .

(٥) أحمد (٤/٢٦٩) ولفظه : فلا تشهدني إذاً . إني لا أشهد على جور . . . الحديث . ورواه مسلم في الهبات (٣/١٢٤٣) مختصراً أن رسول الله ﷺ قال لأبيه : «لا تشهدني على جور» . =

أولادكم»^(١) ولأحمد وأبي داود والنسائي: «اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم»^(٢).

فأمر بالعدل بينهم، وسمى تخصيص بعضهم جوراً والجور حرام، وقيس على الأولاد باقي الأقارب، بخلاف الزوج والزوجة والموالي إلا في النفقة، فتجب الكفاية دون التعديل نصاً^(٣)، لأنها لدفع الحاجة، وله التخصيص لبعض ورثته بإذن الباقي منهم^(٤)، لانفتاء العداوة والقطيعة إذن التي هي علة المنع، (فإن فضل) بعضهم بلا إذن الباقي (سوى) بينهم (برجوع) إن أمكن، [أو أعطى الباقي حتى يُسَوَّأَ بمن خصه أو فضله نصاً،]^(٥) ولو في مرض موته لأنه تدارك للواجب، (وإن مات) معط (قبله) أي: التعديل وليست في مرض موته (ثبت تفضيله) لآخذ فلا رجوع لبقية الورثة عليه نصاً^(٦) لخبر الصديق^(٧) وكما لو كان أجنبيّاً أو انفرد.

= ورواه البخاري أيضاً في الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور (١٥١/٣) بلفظ: «لا تشهدني على جور» دون قوله: «إن لبنك عليك من الحق».

(١) صحيح مسلم في الهبات (١٢٤٣/٣) حديث ١٣، وأخرجه البخاري في الهبة باب الإشهاد في الهبة (١٣٤/٣) بلفظ: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم».

(٢) أحمد (٢٧٨/٤، ٢٧٥) وأبو داود البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل (٨١٥/٣)، والنسائي في النحل (٢٦٢/٦).

(٣) «شرح المنتهى» (٥٢٤/٢).

(٤) أي من الأقارب. «شرح المنتهى» (٥٢٤/٢).

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل، والمثبت من «شرح منتهى الإرادات» (٥٢٤/٢).

(٦) «شرح المنتهى» (٥٢٤/٢).

(٧) أخرج مالك في الموطأ الأفضية باب ما لا يجوز من النحل (٧٥٢/٢) عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاداً عشرين وسقاً من ماله بالغابة. فلما

حضرته الوفاة، قال: والله، يا بنية ما من الناس أحد أحب إلي غنى بعدي منك، ولا أعز علي فقراً بعدي منك، وإنني كنت نحلكت جاد عشرين وسقاً، فلو كنت جدديته واحتزتيه كان

لك، وإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هو أخواك، وأختاك، فاقسموه على كتاب الله. =

وتحرم الشهادة على تخصيص أو تفضيل تحملاً وأداء إن علم الشاهد به؛ لحديث: «لا تشهدني على جور»^(١)، وكذا كل عقد فاسد عند الشاهد، وتباح قسمة ماله بين وارثه على فرائض الله تعالى لعدم الجور فيها، ويعطى وارث حادث حصته مما قسم وجوباً ليحصل التعديل، ويصح وقف ثلثه في مرضه المخوف على بعض ورثته، واحتج أحمد بحديث عمر^(٢)، وبأن الوقف لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة.

ولا ينفذ وقف مريض ولو على أجنبي بزائد على الثلث كسائر تبرعاته، بل يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة. (ويحرم على واهب)، ولا يصح (أن يرجع في هبته بعد قبض) ولو تطوعاً أو حمولة في نحو عرس؛ لحديث ابن عباس مرفوعاً: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»^(٣). متفق عليه، وسواء عوض عنها أو لم يعوض؛ لأن الهبة المطلقة لا تقتضي ثواباً، إلا من زوجة وهبت زوجها شيئاً بمسألته إياها صداقاً أو غيره ثم ضرها بطلاق أو غيره كتزويج عليها فلها الرجوع فيه، لأنه لا تهب إلا مخافة غضبه أو إضراره بأن يتزوج عليها، وإن لم يكن سألها وتبرعت به فلا رجوع.

(وكره) رجوع واهب في هبته (قبله). أي قبل القبض خروجاً من

= قالت عائشة: فقلت: يا أبت، والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟ فقال أبو بكر: ذو بطن بنت خارجة، أراها جارية.

الجاذ: النخل الذي يجذ من ثمرته مقدار معلوم، والمراد أنه أعطاهما نخلاً يقطع من ثمرته عشرون وسقاً.

والجذ: اجتناء ثمر النخل. اهـ من «جامع الأصول» (١١/٦٢١).

(١) تقدم (٨٩٩).

(٢) ينظر: «المغني» (٨/٢١٦) و«الإنصاف» (١٧/٧٦) وحديث عمر تقدم (ص ٨٩٨).

(٣) البخاري في الهبة باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته (٣/١٤٢) ومسلم في الهبات باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة... (٣/١٢٤١).

خلاف من قال إن الهبة تلزم بالعقد^(١) (إلا الأب) فله أن يرجع في عطيته قبله وبعده بلا كراهة، لحديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس مرفوعاً: «ليس لأحد أن يعطي عطية ويرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده»^(٢). رواه الترمذي وحسنه.

وسواء أراد التسوية بين أولاده بالرجوع أو لا، إلا إذا وهبه سرية^(٣) للإعفاف فلا رجوع له فيها، ولو لم تصر أم ولد لأنها ملحقة بالزوجة، وإلا إذا أسقط حقه من الرجوع، خلافاً لما في «الإقناع»^(٤) لأن الرجوع مجرد حقه وقد أسقطه، وإلا إذا حملت الأمة الموهوبة للولد وولدت عنده فيمتنع الرجوع في الأم لتحريم التفريق بين الوالدة وولدها^(٥)، وإلا إذا زادت

(١) هذا مذهب مالك - رحمه الله تعالى - استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾. وقوله ﷺ: «الراجع في هبته كالكلب يعود في قيئه» ولم يفرّق، ولأن عقد الهبة من العقود فلم يفتقر انعقاده إلى قبض المعقود عليه كسائر العقود.

وعن الإمام أحمد رواية: أن القبض معتبر فيما يكال ويوزن من الهبة دون غيره. والرواية المعتمدة وهي المذهب: لا تتم هبة إلا مقبوضة. وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي. وهو الصحيح لحديث عائشة في نحلة أبي بكر الصديق لها فهو مقيد لعموم أدلة المالكية. والله أعلم.

ينظر: «رد المحتار» (٤٨٩/٨) و«الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبدالوهاب (٦٧٣/٢، ٦٧٤) و«مغني المحتاج» (٤٠٠/٢) و«الإرشاد» لابن أبي موسى (ص ٢٢٩). (٢) الترمذي في الولاء والهبة باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة (٣٨٤/٤) ولفظه: «لا يحل للرجل أن يعطي عطية ثم يرجع فيها...» وقال: حسن صحيح.

وأخرجه أيضاً أبو داود في البيوع باب الرجوع في الهبة (٨٠٨/٣) حديث، والنسائي في الهبة (٢٦٥/٦) وابن ماجه في الهبات باب من أعطى ولده ثم رجع فيه (٧٩٥/٢).

(٣) هي الأمة التي اتخذها مولاها للفراش وحصنها وطلب ولدها. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ١٣٩) و«الزاهر» (ص ٤١١).

(٤) (١١٠/٣).

(٥) أخرج الترمذي في أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين أو بين =

العطية زيادة متصلة كسمن، وكبر وحمل وتعلم صنعة، لأن الزيادة للموهوب له، لأنها نماء ملكه ولم تنقل إليه [من جهة] أبيه، فلم يملك الرجوع فيها كالمفصلة، وإذا امتنع الرجوع [فيها امتنع في الأصل، ويصدق] (١) الأب في عدمها، لأنه منكر لها، والأصل عدمها، وإلا أن يرهنه الابن رهناً لازماً أو يهبه أو يبيعه فلا رجوع إلا أن يرجع إليه.

(وله) أي: للأب الحر (أن يملك بقبض مع قول أو نية من مال ولده) بعلمه وبغير علمه صغيراً كان الولد أو كبيراً ذكراً أو أنثى راضياً أو ساخطاً، لحديث: «أنت ومالك لأبيك» (٢)، (وأما سرية) (٣) الابن التي وطئها فليس للأب تملكها وإن لم تكن أم ولد لأنها ملحقة بالزوجة نصاً (٤)، (ما لم يضره) أي يضر الأب ولده بما يملكه منه، فإن ضره بأن تتعلق حاجة الولد به كآلة حرفته ونحوها لم يملكه، لأن حاجة الإنسان مقدمة على دينه فلأن تقدم على أبيه أولى (أو) ما لم يملكه الأب (ليعطيه لولد آخر) فليس له ذلك نصاً (٥)، لأنه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه، فلأن يمنع من تخصيصه من مال ولده الآخر أولى (أو) ما لم (يكن بمرض موت أحدهما) المخوف، فلا يصح لانعقاد سبب الإرث.

وليس للأُم ولا للجد التملك من ماله كغيرهما من الأقارب (أو) ما لم

= الوالدة وولدها في البيع (١٣٠١) عن أبي أيوب سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فرّق بين

الوالدة وولدها فرّق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة». قال الترمذي: حسن غريب. اهـ

(١) ما بين المعقوفين خرم في الأصل، والمثبت من «شرح منتهى الإرادات» (٢/٥٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في التجارات باب ما للرجل من مال ولده (٢/٧٦٩) عن جابر وقال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري، وقد روي من طرق أخرى.

(٣) في «أخصر المختصرات» (ص ٢٠١): غير سرية.

(٤) «الإنصاف» (١٧/١١٠).

(٥) «شرح المنتهى» (٢/٥٢٧).

(يكن) الأب (كافراً والابن مسلماً) فليس له أن يملك من ماله شيئاً، قال الشيخ تقي الدين: وليس للأب الكافر أن يملك من مال ولده المسلم لاسيما إذا كان الولد كافراً ثم أسلم^(١)، انتهى. وقال في «الإنصاف»: الأشبه أن الأب المسلم ليس له أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً^(٢). ولا يملك الأب إبراء نفسه من دين ولده ولا إبراء غريمه منه ولا قبضه منه لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه.

وإن أولد جارية ولده صارت أم ولد له، لأن إحباله لها يوجب نقل ملكها إليه، فإن لم تحبل منه فهي باقية على ملك الولد ولا حد على الأب بوطء أمة ولده لشبهة الملك، لحديث: «أنت ومالك لأبيك»^(٣) ويعزر الأب لوطئه المحرم وعليه قيمتها لولده إن أحبلها لأنه أتلّفها عليه، ولا ينتقل الملك فيها إن كان الابن قد وطئها ولو لم يستولدها، لأنها ملحقّة بالزوجة كما تقدم^(٤)، فليست محلاً لتملكه فلا تصير أم ولد للأب إن حملت منه نصّاً^(٥).

ومن استولد أمة أخذ والديه، لم تصر أم ولد له وولده قن^(٦)، وإن علم التحريم حد (وليس لولد ولا لورثته) أي الولد (مطالبة أبيه بدين) كقرض وضمن مبيع أو قيمة متلف (ونحوه) كأجرة أرض زرعها ودار سكنها (بل) له مطالبته (بنفقة واجبة) عليه لفقر الولد وعجزه عن التكسب، وله مطالبة أبيه بعين مال له بيده، ويثبت له في ذمته الدين، ولا يسقط بموته

(١) «الاختيارات» (ص ٢٧٠).

(٢) «الشرح الكبير مع الإنصاف» (١٧/١٠٣).

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) (ص ٧٩١).

(٥) «الإنصاف» (١٧/١١٠).

(٦) هو الرقيق «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٠٤).

كسائر الديون عليه (بل) يسقط [أرش جنايته]^(١) على ولده فلا يرجع في تركته. وإن وجد الولد عين ماله الذي أقرضه أو باعه لأبيه بعد موته فله أخذه إن لم يكن انتقد ثمنه من أبيه.

(ومن مرضه غير مخوف) كصداع أو^(٢) وجع رأس أو ضرس ونحو ذلك، ولو صار مخوفاً فمات به فـ(تصرفه) كتصرف صحيح يصح في جميع ماله، لأن مثل هذه لا يخاف منها في العادة، (أو) مرضه (مخوف كبرسام) بكسر الموحدة، وهو بخار يرتقي إلى الرأس يؤثر في الدماغ فيختل به العقل، وقال عياض^(٣) : هو ورم في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان ويهذي^(٤) ، (وإسهال متدارك) وهو الذي لا يستمسك وإن كان ساعة، لأن من لحقه ذلك أسرع في هلاكه، وكذا إسهال معه دم لأنه يضعف القوة، وذات الجنب وهو قرح بباطن الجنب، والرعاف الدائم لأنه يصفى الدم فتذهب القوة، والفالج في ابتدائه، والسل - بكسر السين - داء معروف في انتهائه (وما قال طبيبان مسلمان عدلان عند إشكاله) أي المرض هل هو مخوف أم لا (أنه مخوف) كوجع الرئة والقولنج وهي^(٥) مع الحمى أشد خوفاً، وكذا الطاعون

(١) ما بين معقوفين طمس بالأصل. وعبارة «شرح المنتهى»: بل تسقط جنايته أي الأب على ولده أي أرشها.

(٢) في «شرح المنتهى» (٥٢٩/٢): أي وجع رأس وكوجع ضرس ونحوهما.

(٣) أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي. عالم كبير محدث فقيه لغوي، مالكي المذهب. ولد سنة ٤٧٦ هـ له مؤلفات كثيرة محررة منها: «إكمال المنعم بنوائد صحيح مسلم» و«الإلماع» و«الشفاء» توفي سنة ٥٤٤ هـ. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١٣/٢٠).

(٤) «مشارك الأنوار». (١١٤/١).

ينظر: «لسان العرب» (٤٦/١٢) مادة برسم، و«المعرب من الكلام الأعجمي» للجواليقي (ص ١٣٠) و«المصباح المنير» (٥٨/١).

(٥) في «شرح المنتهى» (٥٢٩/٢): (وهو مع الحمى...) إلخ.

وهيجان الصفرء والبلغم ف(لا يلزم تبرعه لو ارث بشيء ولا بما فوق الثلث لغيره) أي غير الوارث (إلا بإجازة الورثة) ولو كان تبرعه عتقاً لبعض أرقائه، وكذا عفوّه عن جنائية توجب المال أو محاباة كبيع وإجارة.

(ومن امتد مرضه بجذام ونحوه) كسل لا في حالة انتهائه والفالج في دوامه (ولم يقطعه بفراش) أي لم يصّر صاحبه صاحب فراش، لأن صاحب الفراش يخشى تلفه أشبه صاحب المرض المخوف فتصرفه (ك) تصرف (صحيح) ينفذ في جميع ماله، وكمرريض مرض الموت المخوف مَنْ بين الصّفين وقت حرب، وكل من الطائفتين مكافئ للآخرى. ومن باللّجة عند الهيجان - أي ثوران البحر - بريح عاصف، أو وقع الطاعون ببلده، أو قُدّم لقتل، أو حبس له، وأسيرٌ عند من عادته القتل، وجريح جرحاً موحياً مع بقاء عقله؛ لأنّ عمر لما جرح سقاه الطبيب لبناً فخرج من جرحه، فقال له الطبيب: اعهد إلى الناس. فعهد إليهم ووصى^(١)، وعليّ بعد ضرب ابن ملجم أوصى وأمر ونهى^(٢)، فإن لم يثبت عقله فلا حكم لعطيته، بل ولا لكلامه، وحامل عند مخاض مع ألم حتى تنجو، وكميت من ذبح أو أبيت حشوته، فلا يعتد بكلامه، ولو علق صحيح عتق قنّه على شرط فوجد في مرض موته المخوف فمن ثلثه.

وتقدم عطية اجتمعت مع وصية وضاق الثلث عنهما مع عدم الإجازة، ولا يقدم عتق على غيره من التبرعات (ويعتبر عند الموت) أي موت المتبرع (كونه) أي المعطى (وارثاً أو لا) فلو أعطاه وهو غير وارث ثم صار وارثاً بعد لم يمنع من ذلك.

(١) أخرج البخاري في المناقب، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان (٤/ ٢٠٤، ٢٠٥) عن عمرو بن ميمون الأودي، وفيه: (فأتى بنيذ فشربه فخرج من جوفه ثم أتى بلبن فشربه فخرج من جرحه فعلموا أنه ميت...) الحديث.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٥٩، ٦٠).

(و) تفارق العطية الوصية في أربعة أحكام :

أحدها أنه (يُبدأ بالأول فالأول في العطية).

(و) الثاني أنه (لا يصح الرجوع فيها) بعد لزومها بالقبض .

(و) الثالث أنه (يعتبر قبولها عند وجودها) لأنها تصرف في الحال ،

فاعتبرت شروطه وقت وجوده .

(و) الرابع أنه (يثبت الملك فيها) أي العطية (من حينها) أي حين

وجودها ، بشروطها مراعى ، فإذا خرجت من ثلثه عند موت تيينا أن الملك

كان ثابتاً من حيث العطية (والوصية بخلاف ذلك كله) فلا تملك قبل الموت ،

لأنها تملك بعده فلا تتقدمه .

وإذا ملك المريض من يعتق عليه بهبة أو وصية أو أقر أنه أعتق ابن عمه

في صحته عتق من رأس المال ، وورث لأنه حر حين موت مورثه لا مانع به ،

ولا يكون عتقهم وصية ، ولو دَبَّرَ^(١) ابن عمه عتق ولم يرث ، وإن قال : أنت

حر آخر حياتي عتق وورث .

وما لزم المريض في مرضه من حق لا يمكنه دفعه وإسقاطه كأرث

جنايته أو جناية رقيقه ، وما عاوض عليه بثمن المثل وما يتغابن بمثله فمن

رأس ماله ، وكذا النكاح بمهر المثل وشراء جارية يستمتع بها ولو كثيرة

الثمن بثمن مثلها ، والأطعمة التي لا يأكل مثله مثلها فيجوز ويصح . والله

تعالى أعلم .

(١) المدبّر من العبيد والإماء : مأخوذ من : الدبّر ، لأن السيد أعتقه بعد مماته . والممات دبّر

الحياة ، ومنه يقال : أعتقه عن دبّر ، أي بعد الموت . والتدبير لفظ خُصَّ به العتق بعد الموت .

قاله في «الزاهر» (ص ٥٦١) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث الشريفة
- فهرس الآثار
- فهرس الأشعار
- فهرس الأعلام
- فهرس القبائل والجماعات
- فهرس الأماكن
- فهرس الكتب والرسائل الواردة في صلب الكتاب
- المراجع
- فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الآيات

الفاحة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ الحمد لله رب العالمين }	٢	٨١٧، ١٧٥

البقرة

{ والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله }	١١٥	١٥٦
{ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى }	١٢٥	٥٨٥
{ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره }	١٤٤	١٥٤ و ١٥٥
{ إن الله مع الصابرين }	١٥٣	٦٤٦
{ إن الصفا والمروة من شعائر الله }	١٥٨	٥٨٧
{ فعدة من أيام أخر }	١٨٤	٤٩٩
{ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين }	١٨٤	٤٨٩
{ ولتكبروا الله على ما هداكم }	١٨٥	٣٦٣
{ ولتكمّلوا العدة }	١٨٥	٣٦٣
{ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر }	١٨٥	٤٨٩
{ فمن شهد منكم الشهر فليصمه }	١٨٥	٤٨٤
{ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان }	١٨٦	٣٧٢
{ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد }	١٨٧	٥١٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ}	١٨٧	٥٥١
{لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ}	١٨٩	٢٧٩
{يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ}	١٨٩	٥٣٥
{وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ}	١٩٠	٦٤٠
{فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ}	١٩٦	٥٤٩ و ٥٤٠ و ٥٥٩
{فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ}	١٩٦	٥٦٠ و ٥٢٨
{وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ}	١٩٦	
{وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ لِلَّهِ}	١٩٦	٥١٥
{فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ}	١٩٦	٦٢١
{وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ}	١٩٦	٦٠٤
{فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ}	١٩٦	٥٦٦
{فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ}	١٩٦	٥٦٢
{فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ}	١٩٦	٥٦١
{وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ لِلَّهِ}	١٩٦	٥٥٢
{الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ}	١٩٧	٥٣٥
{فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ}	١٩٧	٥٥١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ فإذا أفضتم من عرفات }	١٩٨	٥٩٦
{ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم }	١٩٨	٥٥٧
{ يا أيها الذين ءامنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى }	٢١٤	٤٨٣
{ كتب عليكم القتال }	٢١٦	٦٤٠
{ فاعتزلوا النساء في المحيض }	٢٢٢	١٠١
{ ووقموا لله قانتين }	٢٣٨	٢٢٨
{ فإن خفتن فرجالاً أو ركبانا }	٢٣٩	٣٣٣
{ أنفقوا من طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض }	٢٦٧	٤٤٤
{ ولا تيمموا الخيث منه تنفقون }	٢٦٧	٧٧ و ٤٤١ و ٤٦٧
{ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم }	٢٧١	٤٧٨ و ٤٨١
{ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله }	٢٧٣	٤٧٤
{ وحرم الربا }	٢٧٥	٧٠٣
{ وأحل الله البيع وحرم الربا }	٢٧٥	٦٥٥
{ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة }	٢٨٠	٧٦٩
{ فليؤد الذي أؤتمن أمانته }	٢٨٣	٨٥٤
{ فرهان مقبوضة }	٢٨٣	٧٣٥ و ٧٣٦
{ ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به }	٢٨٦	٣٧٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها }	٢٨٦	٦٥١ و ٥٦٥
{ وءاتوا الزكاة }	٤٣	٤٦٩
{ واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة }	٤٥	٤٢٢
{ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة }	٦٧	٦٣١

آل عمران

{ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم }	١٣٥	٢٧٥
{ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون }	١٦٩	٣٩٢
{ حسبنا الله ونعم الوكيل }	١٧٣	٧٧٩
{ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا }	٢٠٠	٦٤٦
{ والله على الناس حج البيت }	٩٧	٥١٦ و ٥١٤

النساء

{ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة }	١٠١	٣٢٤
{ ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم }	١٠٢	٣٣٣
{ وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم }	١٠٢	٣٣٢
{ ولتأتني طائفة أخرى لم يصلوا معك فليصلوا معك }	١٠٢	٣٣١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك}	١٠٢	٢٩٥
{فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث}	١٢	٨٩٢
{فهم شركاء في الثلث}	١٢	٧٨٩
{والصلح خير}	١٢٨	٧٥٢
{ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا}	١٤١	٦٧٣ و ٨٨٨
{أو لامستم النساء}	٤٣	٦٢
{وأيدكم}	٤٣	٨١
{فامسحوا بوجوهكم}	٤٣	٨١
{فتمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم}	٤٣	٧٨
{فتمموا صعيدا طيبا}	٤٣	٧٧
{ولا جنبا إلا عابري سبيل}	٤٣	٦٦
{ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما}	٥	٧٧١
{إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها}	٥٨	٨٥٥
{أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم}	٥٩	٦٤٦
{وابتلوا اليتامى}	٦	٦٥٧ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٧
{ومن كان غنيا فليستعفف}	٦	٧٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف}	٦	٧٧٦
{فإن آنستم منهم رشداً}	٦	٧٧٢
{أو لامستم النساء}	٦	٦٢
{ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله}	٦٤	٦١٣
{لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر}	٩٥	٦٤٢
{إن الذين توفاهم الملائكة}	٩٧	٦٤٤
{إلا المستضعفين من الرجال}	٩٨	٦٤٥

المائدة

وتعاونوا على البر والتقوى}	٢	٨٧٨
{ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}	٢	٦٧٣
{وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم}	٥	٢٧
{إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم}	٦	٥٣
{إنما الخمر والميسر}	٩٠	٩٠
{لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم}	٩٥	٥٤٦
{يحكم به ذوا عدل منكم}	٩٥	٥٦٩
{هدياً بالغ الكعبة}	٩٥	٥٦٤
{فجزاء مثل ما قتل من النعم}	٩٥	٥٥٥ و ٥٦٠ و ٥٦٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{أحل لكم صيد البحر}	٩٦	٥٤٩
{وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً}	٩٦	٥٤٦

الأنعام

{وأتوا حقه يوم حصاده}	١٤١	٤٣١ و ٤٤٤
{ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن}	١٥٢	٧٧٤
{ولا تزر وازرة وزر أخرى}	١٦٤	٣١١
{جعل لكم النجوم لتهتدوا بها}	٩٧	١٥٩

الأعراف

{ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك}	١٢	٤٦٩
{يعكفون على أصنام لهم}	١٣٨	٥١٠
{وإذا قرء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون}	٢٠٤	٢٨٩ و ٣٠١ و ٣٥٢
{بالغدو والآصال}	٢٠٥	٢٧٨
{خذوا زينتكم عند كل مسجد}	٣١	١٣٩
{ولو أن أهل القرى ءامنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض}	٩٦	٣٦٨

الأنفال

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار}	١٥	٦٤١
{استحيوا لله وللرسول إذا دعاكم}	٢٤	٤٦٩
{قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف}	٣٨	٤٢٨
{إذا لقيتم فئة فاثبتوا}	٤٥	٦٤١
{وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة}	٦٠	٨٢٦

التوبة

{خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم}	١٠٣	٤٧٠
{وصل عليهم}	١٠٣	١١١
{إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة}	١١١	٦٤٢
{وما كان المؤمنون لينفروا كافة}	١٢٢	٦٤٠
{رب العرش العظيم}	١٢٩	٢٧٩
{إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا}	٢٨	٦٥٢
{حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون}	٢٩	٦٥١
{قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر}	٢٩	٦٥٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله}	٣٤	٤٤٤
{مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثأقلتم إلى الأرض}	٣٨	٦٤١
{فأقتلوا المشركين}	٥	٦٥٤
{وفي سبيل الله}	٦٠	٤٧٦
{وفي الرقاب}	٦٠	٤٧٥
{والعاملين عليها}	٦٠	٤٧٤
{إنما الصدقات للفقراء والمساكين}	٦٠	٤٧٣
{ولا تقم على قبره}	٨٤	٤١٨
{ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج}	٩١	٦٤١

هود

{ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه}	٥٢	٣٧٠
---------------------------------------	----	-----

يوسف

{ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم}	٧٢	٧٤٣ و ٧٤١ ٨٦٦ و
-------------------------------------	----	--------------------

إبراهيم

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ويفعل الله ما يشاء}	٢٧	٢٧٩

الحجر

{ادخلوها بسلام ءامين}	٤٦	٢١٥
{نسبى عبادي اني انا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم}	٤٩ و ٥٠	٢٥٠

النحل

{فيه تسيمون}	١٠	٤٣٤
{وبالنجم هم يهتدون}	١٦	١٥٩
{وهم لا يستكبرون}	٤٩	٢٧٩
{ويفعلون ما يؤمرون}	٥٠	٢٧٨

الإسراء

{إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا}	١٠٧	٢٧٦
{أقم الصلاة لدلوك الشمس}	٧٨	١٢٩

الكهف

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا}	٦٢	٣٧٨
{أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر}	٧٩	٤٧٣

مريم

{إني نذرت للرحمن صوما}	٢٦	٤٨٤
{أخروا سجدا وبكيا}	٥٨	٢٧٩
{يا يحيى خذ الكتاب بقوة}	٧	٥١٣

طه

{منها خلقناكم}	٥٥	٤١٠
----------------	----	-----

الحج

{وأذن في الناس بالحج}	٢٧	١١٧
{وليطوفوا بالبيت العتيق}	٢٩	٥٨٤ و ٦٠٥ ٦١٩ و
{ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب}	٣٢	٦٢٨
{ثم محلها إلى البيت العتيق}	٣٣	٥٦٤
{فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر}	٣٦	٦٣٣
{فإذا وجبت جنوبها}	٣٦	٦٣١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها}	٣٦	١٩
{يا أيها الذين ءامنوا اركعوا}	٧٧	٢٢٩

المؤمنون

{الذين هم في صلاتهم خاشعون}	٢	
-----------------------------	---	--

النور

{الله نور السموات والأرض}	٣٥	٩٩
{وإذا بلغ الأطفال منكُم الحلم}	٥٩	٧٧٢
{ليس على الأعمى حرج}	٦١	٦٤١

الفرقان

{وزادهم نفورا}	٦٠	٢٧٩
----------------	----	-----

القصص

{إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء}	٥٦	٢٥٢
---	----	-----

الروم

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ فطرة الله التي فطر الناس عليها }	٣٠	٤٦٤

السجدة

{ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا }	١٥	٢٧٧
{ أقمنا كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون }	١٨	٣٠٧

الأحزاب

{ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة }	٢١	٣٣٠
{ ادعوهم لآبائهم }	٥	٨٨٩
{ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما }	٥٦	٩

سبا

{ وقدر في السرد }	١١	٤٨٧
-------------------	----	-----

الصفات

{ أصطفى البنات على البنين }	١٥٣	٨٨٩
-----------------------------	-----	-----

الزمر

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين}	٦٥	٦١

غافر

{ادعوني أستجب لكم}	٦٠	٣٧٢
{وقال ربكم ادعوني استجب لكم}	٦٠	١٥

فصلت

{وهم لا يسأمون}	٣٨	٢٧٩
-----------------	----	-----

الشورى

{إنك لتهدي إلى صراط مستقيم}	٥٢	٢٥١
-----------------------------	----	-----

الفتح

{مخلقين رؤوسكم ومقصرين}	٢٧	٦٠١
-------------------------	----	-----

الحجرات

{إن أكرمكم عند الله أتقاكم}	١٣	٣٠٧
-----------------------------	----	-----

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي }	٢	٦١٤

النجم

{ والنجم }	١	٢٧٦
------------	---	-----

الرحمن

{ مدهامتان }	٦٤	٣٤٢
--------------	----	-----

الواقعة

{ فسيح باسم ربك العظيم }	٧٤	١٨٤
{ لا يمسسه إلا المطهرون }	٧٩	٦٣

الحشر

{ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول }	٧	٦٤٩
{ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة }	٩	٤٨٣

الجمعة

{ فاسعوا إلى ذكر الله }	٩	٣٤١
-------------------------	---	-----

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله}	٩	٣٣٥
{إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع}	٩	٦٧٢

الطلاق

{فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن}	٦	٨٠٨ و ٨١٣
{ومن قدر عليه رزقه}	٧	٤٨٧

القلم

{إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة}	١٧	٤٣٣
-------------------------------------	----	-----

نوح

{استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا}	١٠	٣٧٠
--	----	-----

المائدة

{ثم نظر}	٢١	٣٤٢
{كل نفس بما كسبت رهينة}	٣٨	٧٣٥
{وثيابك فطهر والرجز فاهجر}	٤ و ٥	١٤٦

القيامة

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢١٨	٤٠	{أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى}

المرسلات

٤٠٨	٢٥ و ٢٦	{ألم يجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا}
-----	------------	--------------------------------------

عبس

٤٠٨	٢١	{ثم أماته فأقبره}
-----	----	-------------------

الانشقاق

٢٧٩	٢١	{لا يسجدون}
-----	----	-------------

الطارق

٧٧٣	٥	{فلينظر الإنسان مم خلق}
-----	---	-------------------------

الأعلى

٣٦٠ و ١٨٥	١	{سبح اسم ربك الأعلى}
٤٦٤	١٤	{قد أفلح من تزكى}

الغاشية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{هل أتاك حديث الغاشية}	١	٣٦٠

البلد

{أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة}	١٤ و ١٥	٤٨٢
--	---------	-----

الشرح

{فإذا فرغت فانصب}	٧	٢٠٥ و ٢٠٦
-------------------	---	-----------

التين

{أليس الله بأحكم الحاكمين}	٨	٢١٨
----------------------------	---	-----

البينة

{وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين}	٥	١٦٢
--	---	-----

الكوثر

{فصل لربك وانحر}	٢	٦٢٤
------------------	---	-----

الكافرون

{قل يا أيها الكافرون}	١	٢٤٧ و ٥٨٥
-----------------------	---	-----------

الإخلاص

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٤٧ و ٢٠١ و ٣٥٤	١	{قل هو الله أحد}

الفلق

٢٠١	١	{قل أعوذ برب الفلق}
-----	---	---------------------

الناس

٢٠٢	١	{قل أعوذ برب الناس}
-----	---	---------------------

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٥	أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في البادية فصلى في الصحراء..
٥٣٣	أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال..
٣٢٦	أتم النبي صلى الله عليه وسلم وقصر.
٥٥٣	أتما حجكما ثم ارجعا..
٢٩٥	أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر..
٣٧٨	أجدي مغموماً أجدي مكروباً.
٥٠٢	أحب أن يُعرض عملي وأنا صائم.
٥٤٢	إحرام الرجل في رأسه..
٢٩٩	أحسنتم.
٤٧٢	أخبرهم أن عليهم صدقة..
٦٥٠	أخذ الجزية من مجوس هجر.
٨٥٤	أد الأمانة إلى من ائتمنك..
٣٨٧	إذا توفيت المرأة فأرادوا غسلها..
٣٩	إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها..
٢٩٣	إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر..
٨٣٢	إذا أدبت زكاة مالك..
٤٧٠	إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها..
٧٣٣	إذا أقرض أحدكم فأهدى إليه..

الصفحة	طرف الحديث
٣١٥	إذا أمّ الرجل القوم فلا يقوم في مكان عال..
٣٢١ و ٣٢٣	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
٨٠ و ١٤٥ و ١٥٦ و ١٨٩	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم.
٥٢٢	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم..
١٧٧	إذا أمّن الإمام فأمّنوا..
٧٧٨	إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها..
٧٠٣	إذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم..
٧٠٤	إذا اختلفت هذه الأشياء..
٦٤١	إذا استنفرتم فأنفروا.
٢١	إذا استيقظ أحدكم من نومه..
١٣١	إذا اشتد الحر فأبردوا بالظھر..
٣٤	إذا انتقل أحدكم فليبدأ باليمنى..
٢٠٣	إذا انصرف من صلاة المغرب فقل: اللهم أجرني من النار..
٣٥	إذا بال أحدكم فليرتد لبوله.
٦٨٧	إذا بايعت فقل لا خلافة
٧٠٠	إذا بعث فكل..
٤٣٤	إذا بلغت خمساً ففيها شاة.
٤٠٨	إذا تبعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع.
٢٢٠	إذا تشاء أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع..
٤٢	إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات.

الصفحة	طرف الحديث
٣٥٤	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب..
٣٠٦	إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم..
١١٨	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم..
٣٨١	إذا حضرت الميت فأغضبوا البصر..
٦٣٤	إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي..
١١١	إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب..
١٨٧	إذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك..
١٨٦	إذا ركع أحدكم فليقل..
٦٠٣	إذا رميت وحلقت..
٢٤٩	إذا سألتكم الله فاسألوه يبطون أكفكم..
١٢١	إذا سافرتما فأذنا وأقيما..
٢١٣	إذا سجد أحدكم فليعتدل..
١٩٩	إذا سجدتما فضمما بعض اللحم إلى بعض..
١٦٦	إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة..
١٢٦	إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن..
٢٤١	إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب..
٢٤٠	إذا شك أحدكم في صلاته..
٢٢٣	إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها..
٣٠٢	إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف..
٢٠٩	إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه..

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٤	إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً..
٤٠١	إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء.
٢٩١	إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتي الفجر.
١٩٤	إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير..
١٨٨	إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده.
٢٣٢	إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده..
١٢٥	إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر..
٢٣٩	إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستم قائماً فليجلس..
٢٦٦	إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركتين خفيفتين.
٢٢٥	إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره مثل آخره الرحل..
٢٠٦	إذا قام الإمام في محرابه..
٢٣١	إذا قعد أحدكم في صلاته فليقل: التحيات لله..
٣٥٢	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة..
١٥٥	إذا قمت إلى الصلاة فأنسب الوضوء ثم استقبل القبلة.
٢٢٩	إذا قمت إلى الصلاة فاعدلوا الصفوف..
٢١٧	إذا كان أحدكم يصلي إلى سترة من الناس..
٣٧٨	إذا كان الشكر قبل الشكوى فليس بشاك.
٤٩٧	إذا كان يوم صوم أحدكم...
٤٣٤	إذا كانت سائمة الرجل ناقصة..
٧٣	إذا كنت حائضاً خذي ماءك..

الصفحة	طرف الحديث
٤١٢	إذا مات أحدكم فسويتم عليه التراب..
٨٨٠	إذا مات ابن آدم انقطع عمله..
٣٩١	إذا ماتت المرأة مع الرجال..
٣٢١	إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل..
٢٢٠	إذا تابكم شيء في صلاتكم فلتسبح الرجال..
٢٢٢	إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل..
٤١٠	إذا وضعت موتاكم في القبر..
٨٥	إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً..
٦٠٩	أذن للعباس أن يبيت بمكة ليلي منى..
٥٢	الأذنان من الرأس..
٧١٨	أرأيت إذا منع الله الثمرة..
٥٠١	أرأيت لو كان على أملك دينٌ...
٤٨	أربع من سنة المرسلين..
٥٩٥	أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر سلمة ليلة..
١٥٠	الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة..
٣٧٧	أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك..
٤٠٦	أسرعوا بالجنائز..
١٣٦	أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر..
١٤١	أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة..
٤٢٨	الإسلام يجب ما قبله..

الصفحة	طرف الحديث
٣٦٢	أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد.
٥٦٦	أصحابي كالنجوم..
٨١٨	أطعمه ناضحك ورقيقك.
٨٧٦	أعرف عدتها ووعاءها ووكاءها..
٨٦٩	أعرف وكاءها وعفاصها..
١٧٦	أعظم سورة في القرآن هي السبع المثاني..
٤٢٦	أعلمهم أن عليهم صدقة..
٣٦١	أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم.
٦٠٥	أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر.
٥٩٧	أفاض قبل أن تطلع الشمس.
١٦٤	أفتان أنت يا معاذ؟
٤٢٠	أفشوا السلام.
٢٦٦	أفضل الصلاة صلاة داود..
٥٩٢	أفضل الدعاء يوم عرفة..
٤٨٢	أفضل الصدقة الصدقة على الرحم الكاشع.
٢٦٥	أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل.
٥٠٣	أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل...
٤٩٣	أفطر الحاجم والمحجوم.
٣٢٦	أقام بتبوك عشرين يوماً..

الصفحة	طرف الحديث
٣٢٦	أقام بمكة حين فتحها تسعة عشر يوماً..
٢٧٢	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
١٨٥	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
٣٤٨	أكثرُوا الصلاة على ليلة الجمعة..
٣٧٥	أكثرُوا من ذكر هادم اللذات.
٢٧	ألا أخذوا أهاهما..
٥٧١	إلا الإذخر.
١٠	ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء.
٤٠٧	ألا تستحيون؟..
٣١٢	ألا رجل يتصدق على هذا ..
١٢٣	ألقيه على بلال..
٤٦٩	ألم يقل الله {استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم}
٩٧	أليست إحداكن إذا حاضت لم تصم ولم تصل؟
٤١٦	أما أبوك فلو أقر بالتوحيد..
١٩٦	أما السجود فأكثرُوا فيه الدعاء.
٧٢٦	أما من حائط بني فلان فلا..
١١٨	الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن..
٥٩٩	أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جمرَةَ العقبة قبل الفجر..
٣٢٨	أمر ابن عمر مناديه في ليلة باردة..
١٤٧ و ٨٤	أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه.

الصفحة	طرف الحديث
٣٩٣	أمر بقتلى أحد أن يُترع عنهم الحديد والجلود..
١١٩	أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة.
٢٤٣	أمر بمنبر فوضع له ووعد الناس يوماً..
٧٢٠	أمر بوضع الجوائح.
٥٤٨	أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحرم..
٣٢٣	أمرت أن أسجد على سبعة أعظم.
٦٥١	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.
٤٤٠	أمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن..
٣٤	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتكىء على اليسرى..
٦٣١	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن..
٥٦٦	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل..
٢٩	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي الإناء..
١٧٦	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة.
٤٣٨	أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثني إلى اليمن ..
٧٠	أمره أن يغتسل بماء وسدر. (قاله لمن أسلم)
١٢٣	أمناء الناس على صلاتهم وسجودهم المؤذنون.
١٦٧	آمنت بالله اعتصمت بالله توكلت على الله..
٥٧٥	إن إبراهيم حرم مكة..
١٥	إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر.

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٢	إن أعمال الناس تُعرض يوم الاثنين والخميس.
٨٨٩	إن ابني هذا سيد.
٥٩٧	إن البر ليس بإيجاف الخيل..
٣٦٥	إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله..
٤٧٩	إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد..
٣٧٥	إن الله أنزل الداء والدواء..
٥٥٧	إن الله تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفة..
٢٤٥	إن الله قد أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم..
٦٧٧	إن الله هو المسعر القابض الباسط..
٣٢٦	إن الله يحب أن تُؤتى رخصه..
٥٧	إن الله يحب أن يؤخذ برخصه..
٣٧٣	إن الله يحب الملحّين في الدعاء.
٢٤٩	إن الله يستحي أن ييسط العبد يديه..
١٢٤	أن المشركين يوم الخندق شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات..
٣٨١	إن الملائكة يؤمنون على ما تقولون.
٦٤٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفرس العربي سهمين..
٢٦٥	أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة حتى نخرج أو نتكلم.
٤٤٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرص العنب زيباً..

الصفحة	طرف الحديث
٥٨٠	أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده.
٧٣٥	أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً..
٣٢٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى مضيق هو وأصحابه..
٤٠٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ما شيئاً..
٤٧٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين.
٣٢٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة.
٣٢٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر.
٣٨٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم حين تُوفي سُجى بثوب حبرة.
٥٧٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتفاع الضحى..
٤١٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ماء..
٦٠٠	أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة من هذا المكان..
٥٧٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطجعاً.
٦١٦	أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل من غزو..
٣٥٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد ثني عشرة تكبيرة..
٣٥٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم أن عجل الأضحى..
٥٨٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلاً عليه..
٥٧٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمروا من الجعرانة..
٦٣١	أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى..

الصفحة	طرف الحديث
١٢٣	إن بلالاً يؤذن بليل..
١٤٨	إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً.
٧٦٥	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ..
٦٤٨	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم..
٢١٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة..
٥٣٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تليته..
٥٨٣	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر الأسود..
٢٤٧	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بمن في وتره. (يعني الأعلى والكافرون والإخلاص)
٨١٥	إن سرك أن يقلدك الله قوساً..
٨٨٠	إن شئت حبست أصلها..
٣٩٨	إن صاحبكم النجاشي قد مات..
١٩٧	إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس..
٣٣٢	أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو..
٣٤٥	إن طول الصلاة للرجل وقصر خطبته مئة فقهه..
٣٤٨	إن في الجمعة ساعة..
٨٧	إن كان مائعا فلا تقربوه.
١٧٨	إن كان معك قرآن فاقرأه..

الصفحة	طرف الحديث
١٩٢	إن لله هو السلام..
٢٦٠	إن من قام مع الإمام حتى ينصرف..
٥٧٠	إن هذا البلد حرمه الله..
٢٣٦	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس..
١٥	أنا أغنى الشركاء عن الشرك..
٦٤٥	أنا بريء من مسلم بين مشركين..
٣٧٨	أنا عند ظن عبدي بي..
٤٨٠	إنا لا تحل لنا الصدقة..
٥٤٧	إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم..
٣٦١	إنا نخطب فمن أحب أن يجلس فليجلس..
٩٠٣	أنت ومالك لأبيك..
٩٠٤ و	
٤٢٨	إنك تأتي قومًا أهل كتاب..
٨١٦	إنك لو لبستها..
٣٥٣	إنك مع من أحببت..
٦٣٧	إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم..
٥٨٤ و ٥٨٨ و ٦١٩ و ٦٢٩	إنما الأعمال بالنيات..
٤٧١	إنما الأعمال بالنيات..
٥٣ و ١٢٢ و ١٦٢ و ٣٤٢	إنما الأعمال بالنيات..
٥٢٥	إنما الأعمال بالنيات..

الصفحة	طرق الحديث
٤٨٧	إنما الشهر تسع وعشرون ..
٢٣٣ ٢٣٩ و	إنما جعل الإمام ليؤتم به.
٣١٠ و ٣٠١ و ٢٨٠	إنما جعل الإمام ليؤتم به.
٢٥٨	إنما جعل الإمام ليؤتم به.
٨٥٢	إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم ..
٥٨٨	إنما جعل رمي الجمار والسعي ..
١٠٣	إنما ذلك دم عرق وليس بالحیضة ..
٥٩	إنما كان يكفيه أن يتيمم .. ٤
٤٩٢	إنما لكل امرئ ما نوى.
٨٥	إنما يغسل من بول الأنثى ..
٨١	إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا.
١٨٣	أنه صلى الله عليه وسلم كرر سورة الزلزلة في ركعتين.
٢٦٦	أنه نام حتى انتصف الليل ..
٥٨٠	إنه نزل من الجنة أشد بياضاً من اللبن ..
٤٩	إنه نور الإسلام.
٥٠٨	إنها ليلة صافية بلجة ..
٦٤٧	إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ..
٢٥٩	إني خشيت أن تفرض عليكم ..

الصفحة	طرف الحديث
٦١٢	إني دخلت الكعبة..
٤٧٥	إني فعلت ذلك لأتألفهم.
٥٠٣	إني لأحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله.
٥٠٣	إني لأحتسب على الله تعالى أن يكفر السنة التي قبله...
٥٠٦	إني لست مثلكم..
٥٢٥	أهلّ صلى الله عليه وسلم في دبر صلاة.
٥٣٠	أهلي بالحج.
٢٤٥	أوتروا قبل أن تصبحوا..
١١٤	أول ما تفقدون من دينكم الأمانة..
٣٤٨	أولى الناس بي يوم القيامة..
٤٠	إياكم والتعري..
٥٠٧	أيام مني أيام أكل وشرب.
٦٠٦	آية ما بيننا وبين المنافقين..
٧٦٧	أيما رجل باع متاعه..
٥٩٨	أيها الناس إياكم والغلو في الدين..
٥٩٤	أيها الناس السكينة السكينة.
٤٢٧	ابتغوا في أموال اليتامى..
٤٦٥	ابدأ بنفسك..
٣٨٨	ابدأن بميامنها وموضع الوضوء منها.
٦٣١	ابعثها قائمة مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم.

الصفحة	طرف الحديث
٤٥٩	اتخذ خاتماً من ورق.
٨٩٩	اتقوا الله واعدلوا في أولادكم .
٤٠	اتقوا الملاعن الثلاثة..
٢٩٦	الاثنان فما فوقهما جماعة.
٧٠٣	اجتنبوا السبع الموبقات.
٢٦٠	اجعلوا آخر صلاحكم في الليل وترا.
١٨٤	اجعلوها في ركوعكم.
١٨٥	اجعلوها في سجودكم.
٣٥١	اجلس فقد آذيت.
٨٨٣	احبس أصلها..
٨١٨	احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحمام أجره.
٤١٤	احفروا وأوسعوا وأحسنوا..
٤١٠	احفروا ووسعوا..
١٤٠	احفظ عورتك إلا من زوجتك..
٥٥٩	احلق رأسك وصم ثلاثة أيام..
٤٩	احلقه كله أو دعه كله.
٦٣٦	احلقي رأسه وتصدقي بوزن شعره فضة..
٥٠	اخفضي ولا تنهكي..
٥٦٣	اخلع عنك هذه الجبة..
٤١٥	ادفنوا القتلى في مصارعهم.

الصفحة	طرف الحديث
٦٠٤	اذبح ولا حرج.
٣٣٤	اذهب فاقتله.
٦٠٤	ارم ولا حرج.
٨٠٨	استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا..
٢٢٣	استتروا في الصلاة ولو بسهم.
٤١٣	استغفروا لأخيكم..
٧٥٤	استهما وتوخيا الحق..
٦١٩	اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي.
٦٣٧	اشتد غضب الله على رجل يسمى ملك الأملاك..
١٠١	اصنعوا كل شيء إلا النكاح.
٤٢٣	اصنعوا لآل جعفر طعاما..
٩٠٠	اعدلوا بين أبنائكم..
٧٢	اغتسل صلى الله عليه وسلم للإغماء.
٧٠	اغسلنها.
٦٠٤	افعلوا ولا حرج.
٥٨٤	افعلي ما يفعل الحاج..
٥٦٦	اقتدوا بالذين من بعدي..
٢٨٢	اقرأ القرآن في كل سبع..
٢٨٢	اقرأه في ثلاث.
٣٨٠	اقرأوا على موتاكم يس.

الصفحة	طرف الحديث
١٤٧	أقرصيه وصلي فيه.
١٠٥	امكنني قدر ما كانت تحبسك حيضتك..
٧٣	انقضي شعرك وامتشطي.
٦٨٤	البائع والمبتاع بالخيار..
٣٧٧	بسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك..
١٦٧	بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله..
٥٨١	بسم الله والله أكبر، اللهم إيماناً بك..
٢٢١	البصاق في المسجد خطيئة..
٨٩٨	بعنيه.
٨٣٣	بل عارية مضمونة.
٤٨٤	بني الإسلام على خمس..
٤٢٥	بني الإسلام على خمس..
٦٨٣	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا.
٦٥٥	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا.
١١٤	بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة.
٥٢٥	تجرد صلى الله عليه وسلم لإهلاله.
٢٣١	تحريمها التكبير وتحليلها التسليم.
٢٧٩	تحريمها التكبير وتحليلها التسليم.
١٠٤ و ٩٥	تحيزني في علم الله ستة أيام..
٥٥٠	تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم.

الصفحة	طرف الحديث
٤٩٧	تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم...
١٢١	تنحوا عن هذا المكان.
١٤٦	تترهوا من البول..
٨٩٥	ثمادوا تحابوا.
٢٩٢	ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن..
٦٢٤	ثلاث كتبت علي وهن لكم تطوع...
٣٧٦	ثلاثة لا يعادون.
٨٦٥	ثلاثة لا ينظر الله إليهم..
٢٣٠	ثم ارفع حتى تطمئن جالسا.
٢٤٧	ثم توضأ ثم صلى سبعا أو خمسا أو ترهين..
٢١٢	ثوب بالصلاة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت إلى الشعب.
٥٩١	جعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات.
٢٩٧	جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا.
٣٣٦	الجمعة حق واجب على كل مسلم..
٦١٨	حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة..
٥٣٦	الحج عرفة.
٦٢٠ و ٦١٩	الحج عرفة.
٥٢٣	حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة.
٥٢٠	حجي عنه.

الصفحة	طرف الحديث
٥٢٥	حجني واشترطي..
٢٦١	حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات في بيته..
٣٣	الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني.
٥٧٩	حين قدم مكة توضأ...
٦٠٨ و ٥٩٩ و ٥٨٨ و ٥٨٥ و ٥٨١	خذوا عني مناسككم.
٦٤٦	الخراج بالضمان.
٧٠٢ و ٦٩٢	الخراج بالضمان.
٣٦٥	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فقام وكبر..
٣٦٢	خرج يوم الفطر فصلى ركعتين ولم يصل قبلهما ولا بعدهما.
٣٦٩	خرجت أخبركم بليلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت.
٦٠٥	خطب الناس يوم النحر.
٣٧٦	خمس تحب للمسلم على أخيه..
٢٤٤	خمس صلوات في اليوم واللييلة.
٢٨٥	خير المجالس ما استقبل به القبلة.
٣٢٨	خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.
٧٣٣	خيركم أحسنكم قضاء.
٣٩٩	دخل الناس على النبي صلى الله عليه وسلم أرسالا يصلون عليه.. (ابن عباس)
٥١٦	دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة.
٢٣	دع ما يريك إلى ما لا يريك.

الصفحة	طرف الحديث
١٢٧	الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة.
٨٢٧	دعهم يا عمر.
٥٨	دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين..
٦٢٨	دم عفراء أزكى عند الله...
٤٣٠	دين الله أحق أن يقضى.
٦٣٢	ذبح يوم العيد كبشين.
٧٠٤ و ٧٠٣	الذهب بالذهب والفضة بالفضة..
١٦٣	ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم..
٢٥	الذي يشرب في آنية الذهب والفضة..
٣١٣	رأى رجلا يصلي خلف الصف فأمره أن يعيد الصلاة.
٥٣	رأى رجلا يصلي وفي ظهره قدمه لمعة..
٣٨٤	رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون..
١٨٨	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه..
٦٠٧	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى يوم النحر..
٥٩٩	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى..
٤٠٨	رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقمنا..
٦٠٩	رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بين أواسط أيام التشريق..

الصفحة	طرف الحديث
٤٠٧	الراكب خلف الجنائزة.
٦٤٤	رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه..
٨٤٦	الرجل جبار.
٨٧٠	رخص النبي صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط..
٦٠٩	رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الإبل..
٧٠٦	رخص في العرايا..
٦٤١	رفع القلم عن ثلاثة.
٥٩٠	ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منى..
٥٨٢	رمل النبي صلى الله عليه وسلم في عمره كلها..
٧٣٩	الرهن يركب بنفقته إذا كان مرهونا..
٥١٦	الزاد والراحلة.
٢٤٥	زادني ربي صلاة وهي الوتر..
٧٤٥ و ٧٤١	الزعيم غارم.
٢٩٠	زينوا القرآن بأصواتكم.
١٥١	سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة..
٣١	ستر ما بين الجن وعورات بني آدم..
٤٠٣	السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه..
٤١٩	السلام عليكم دار قوم مؤمنين..
٢٣٦	سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر..
٤٣	السواك مطهرة للفم مرضاة للرب.

الصفحة	طرف الحديث
١٧٥	سورة هي ثلاثون آية..
٨٥٢	الشفعة فيما لم ينقسم..
٨٤٩	الشفعة كحل العقال.
٦٤٢	شهاد البر يغفر له كل شيء إلا الدين..
٣٦٩	الصائم دعوته لا ترد.
٣٢٤	صدقة تصدق الله بها عليكم..
٤٧٩	صدقتك على ذي القرابة صدقة وصلة.
٢٩٤	صل الصلاة فإن أقيمت وأنت في المسجد فصل..
٣٢٠	صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا..
٢٢٨	صل قائما..
٥٩٤	الصلاة أمامك.
٢٧٤	صلاة الأوابين حين ترمض الفصال.
٢٩٦	صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ..
٢٥٩ و ٢٦٨	صلاة الليل مثنى مثنى.
٢٦٨	صلاة الليل والنهار مثنى.
٥١١	صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة..
٧٥٢	الصلح جائز بين المسلمين..
٢٦٢	صلوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل.
٣٩٨	صلوا على صاحبكم.
٣٩٨	صلوا على من قال لا إله إلا الله.

الصفحة	طرف الحديث
١٥٠	صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في مبارك الإبل.
١٩٨ و ٢٣١ و ٢٣٢	صلوا كما رأيتموني أصلي
٣٤٧	صلوا كما رأيتموني أصلي
١٣٨ و ١٧٦	صلوا كما رأيتموني أصلي.
٢١٧	صلى (صلى الله عليه وسلم) بمكة والناس يمرون بين يديه..
٣٦٨	صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلي في العيدين.
٣٦٧	صلى ست ركعات بأربع سجعات.
٢٦٩ و ٢٧٤	صلى يوم الفتح الضحى ثمان ركعات..
٥٠٥	صم يوما وأفطر يوما..
٥٠٤	صوم يوم التروية كفارة سنة.
٤٨٥	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.
٨٧٥	ضالة المسلم حرق النار.
٦٢٤	ضحى بكبشين أملحين..
٦٣٢	ضحى بكبشين أملحين..
٦٢٩	ضحى بكبشين موءنين..
٥٨١	طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير..
٥٨٣	طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير..
٦١	الطهور شطر الإيمان.
٦٥	الطواف بالبيت صلاة..
٥٨٤	الطواف بالبيت صلاة..

الصفحة	طرف الحديث
٩٠١	العائد في هبته كالكلب يقيء..
٨٣٤	العارية مؤداة.
٨٠٣	عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير بشر ما يخرج منها..
٨٤٥	العجماء جرحها جبار.
٨٧٦	عرفها حولاً.
٢٣٩	عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان.
٥٦٣	عفي لأمتي عن الخطأ..
٢٥٣	علمني النبي صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر..
٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٦	على اليد ما أخذت حتى تؤديه.
٢٦٤	عليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.
٤٠٦	عليكم بالقصد في جنائزكم.
٢٦٥	عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم..
٢٠٢	عليكن بالتهليل والتسبيح والتقديس..
٦٤٠	عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة.
٦١٧	العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما..
٦١٨	عمرة في رمضان تعدل حجة.
٨٩٧	العمري جائزة لأهلها.
٦٣٥	عن الغلام شاتان متكافتان..
١١٤	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة..
٨١٢	الغرة: العبد أو الأمة.

الصفحة	طرف الحديث
٧١	غسل الجمعة واجب على كل محتلم.
٦٢٥	غسل الجمعة واجب على كل محتلم.
٣٢	غفرانك.
٦٣٥	الغلام مرهق بعقيقته.
٥٠	غيروهما وجنبوهما السواد.
٢٢٠	فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره..
٤٢٠	فإذا عطس أحدكم فحمد الله..
٢٥٥	فإذا فرغت فامسح بهما وجهك.
١٩٣	فإذا كان في الرابعة أفضى إلى الأرض بوركته اليسرى..
٢٣٢	فإذا كبر الإمام وركع فكبروا واركعوا..
٣٥٦	فأمر الناس أن يفطروا من يومهم..
١٦٦	فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة.
٤٣٥	فإن لم يكن فيها بنت مخاض..
١٩٢	فإنكم إذا قلتموها أصابت كل عبد صالح لله..
٥٣١	فأهل وامكث حراما.
٤١١	فحشى عليه من قبل رأسه..
٤٤٩	فخذوا ودعوا الثلث..
٤٦٤	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر.
٣٦٦	فصلوا وادعوا..
٤٩	الفطرة خمس..

الصفحة	طرف الحديث
٦٢١	فطر كم يوم تفطرون..
٦٤٣	ففيهما فجاهد.
٨٩٩	فليس يصلح هذا..
٦٠٣	فليقصر ثم ليحلل.
٣٠١	فما أدركتم فصلوا..
٨٧٢	في الضالة المكتومة غرامتها..
٥٦٨	في الظي شاة.
٤٤٣	في كل إبل سائمة..
٥٧٥	القائمتان والوسادة والعارضة..
٢٧٤	قال الله - سبحانه - ابن آدم اركع أربع ركعات.
١٧٥	قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين..
٤٠٨	قام صلى الله عليه وسلم ثم قعد.
٤١١	قبلتكم أحياء وأمواتا.
٦١٨	قد حللت من حجك وعمرتك.
٣٠٦	قدموا قريشا ولا تقدموها.
١٧٤	قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدھا آية.
٢٧٦	قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم (والنجم)..
١١	القرآن جبل الله المتين.
٤٩	قصوا سبالاتكم..
٤٩٩	قضاء رمضان إن شاء فرق وإن شاء تابع.

الصفحة	طرف الحديث
٨٤٧	قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالنهار..
٨٤٩	قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة..
٥٩٨	القط لي حصي.
١٩٥	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا..
٢٣١	قولوا: التحيات لله..
١٩٤	قولوا: اللهم صل على محمد..
٣١٣	قوموا لأصلي لكم.
٨١٥	كان آخر ما عهد إلينا النبي صلى الله عليه وسلم أن نتخذ مؤذنا..
٢٨١	كان إذا أتاه أمر يسر به..
٢٦٢	كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين.
٣٤	كان إذا أراد البراز انطلق..
٣٧	كان إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض.
١٠١	كان إذا أراد من الحائض شيئا..
٤٩٨	كان إذا أفطر قال: ذهب الظمأ..
١٧٠	كان إذا استفتح الصلاة استقبل القبلة..
	كان إذا تشهد قال: الحمد لله.
٣٤٥	كان إذا خطب يوم الجمعة دعا وأشار بإصبعيه..
٣٦	كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه.
٣٣	كان إذا دخل المرفق لبس حذاءه..

الصفحة	طرف الحديث
٤٤	كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك..
٢٥٥	كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطهما حتى يمسح بهما وجهه.
٦٠١	كان إذا رمى جمرة العقبة انصرف ولم يقف.
١٨٩	كان إذا سجد يحنج في سجوده..
٣٤٣	كان إذا صعد المنبر سلم.
٢٦٣	كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع.
٣١٧	كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه.
١٧٨	كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: آمين.
٤٥	كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك.
٥٩٢	كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة..
٣٦٣	كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة..
٣٦٣	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح من غداة عرفة..
٣٧٠	كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه..
٤٤٨	كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبدالله بن رواحة إلى يهود..
٣٤٤	كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس إذا صعد المنبر..
٢٧٦	كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة..
٥٣٣	كان النبي صلى الله عليه وسلم يلي في حجته إذا لقي راکباً..
٢٢٣	كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين السترة ممر الشاة.
٥٩٤	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق..
٢٧٤	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور

الصفحة	طرف الحديث
	كلها..
٥٨٢	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني..
٤٩٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلي..
٣٢٧	كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر..
٦٥	كان لا يحجبه - يحجزه - عن القرآن شيء ليس بالجناية.
٣٥٨	كان لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر..
٣٥٨	كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات.
٣٦	كان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم: محمد رسول الله.
٦١٥	كان يأتيه - يعني مسجد قباء - راكباً وماشيًا..
٦١٥	كان يأتيه كل سبت راكباً وماشيًا.
١٧١	كان يؤمنا فيأخذ شماله يمينه.
٧٤	كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع.
٧٧٨	كان يجيب دعوة المملوك.
٦٠٢	كان يحب التيامن في شأنه كله.
٣٥٨	كان يخرج في الفطر والأضحى إلى المصلى.
٣٤١	كان يخطب خطبتين وهو قائم..
٣٥٩	كان يرفع يديه مع التكبير.
٦٠٧	كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس..

الصفحة	طرف الحديث
١٩٨	كان يسلم عن يمينه..
٢٧٣	كان يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها.
	كان يصلي الظهر بالهاجرة.
١٣١	كان يصلي المهجر التي يدعوها الأولى..
٢٤٦	كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة..
٣٤٧	كان يصلي بعد الجمعة ركعتين.
١٥٧	كان يصلي على ظهر راحلته حيث كان وجهه..
٢١٧	كان يصلي في حجرة أم سلمة..
٢٥٨	كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة.
٢٦٨	كان يصلي قبل الظهر أربعاً..
٢٢٩	كان يصلي ليلاً طويلاً قاعداً..
٧١	كان يغتسل يوم الفطر والأضحى.
٣٤٢	كان يقرأ الآيات ويذكر الناس.
١٨٤	كان يقرأ سورة البقرة في ركعتين.
٣٠٣	كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب..
٣٦٠	كان يقرأ في العيدين ب(سبح اسم ربك الأعلى) و (هل أتاك حديث الغاشية)
٢٤٨	كان يقنت في الوتر قبل الركوع.
٣٠٤	كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر..
٤٧	كان يكتحل بالإثمد كل ليلة..

الصفحة	طرف الحديث
٢١٢	كان يلتفت يمينا وشمالا..
٣١٨	كان ينادي مناديه في الليلة الباردة..
٢٤٧	كان يوتر بسبع وبخمس..
٤٦٠	كانت قبيلة سيف النبي صلى الله عليه وسلم فضة.
٨١٨	كسب الحجام نجيب.
٤١٦	كسر عظم الميت ككسر عظم الحي.
٣٦٦	كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم شديد الحر..
٥١٧	كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت.
٤٨٣	كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت.
٦	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه..
٨٢٧	كل شيء يلهو به ابن آدم..
٥٩١	كل عرفة موقف..
٦٣٦	كل غلام رهين بعقيقته..
٥٦٤	كل فجاج مكة طريق ومنحر.
٣٤٢	كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم.
٩٠	كل مسكر خمر وكل خمر حرام.
٧٧٦	كل من مال يتيمك غير مسرف.
٢٢٥	الكلب الأسود شيطان..
٢٤٦	كنا نعد له سواكه وطهوره..

الصفحة	طرف الحديث
٥١٠	كنت أجاور هذا العشر..
١٩٧	كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره..
٦٣٤	كنت نهيتكم عن ادخار لحم الأضاحي..
٤١٧	كنت نهيتكم عن زيارة القبور..
٦٥٣	لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب..
٥٠٣	لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع والعاشر.
٢١٨	لأن يقف أحدكم مائة عام..
٣٧٣	لأنه حديث عهد بربه.
٧٣٢	لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس..
٤١٤	لا تؤذوا صاحب القبر.
٣١٠ و ٣٠٨	لا تؤمن امرأة رجلاً..
٦٥٢	لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام..
٣٨٦	لا تبرز فخذك..
٦٦٠	لا تبع ما ليس عندك.
١٤٩	لا تتخذوا القبور مساجد..
٣١١	لا تجاوز صلاتهم آذانهم..
٨٧٥	لا تحل ساقطتها إلا لمنشد.
٥٤٥	لا تحنطوه.
٣٨١	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب.
٨٩٦	لا تردوا الهدية.

الصفحة	طرف الحديث
٦٠٠	لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس.
٥٢١	لا تسافر امرأة إلا مع محرم..
٤١	لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام..
٤٤٨	لا تشتريه ولا تعد في صدقتك..
٢٥	لا تشربوا في آنية الذهب والفضة..
٨٩٩ و ٩٠١	لا تشهدني على جور..
٦٨٨	لا تصروا الإبل والغنم..
١٥٤	لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها.
٥٠٥	لا تصوموا يوم السبت..
٦٢٧	لا تعط في جزارتها شيئاً منها.
٣٩٢	لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة.
٧١١	لا تفعل. بع التمر بالدراهم..
٢١٤	لا تقعقع أصابعك..
٥٤٥	لا تمسوه بطيب.
٣٠٤	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله.
٨٥٩	لا تمنعوا فضل الماء..
٩٢	لا توطأ حامل حتى تضع..
٨٣١	لا جلب ولا جنب في الرهان.
٤٣١	لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول.
٨٢٨	لا سبق إلا في نصل..

الصفحة	طرف الحديث
٢١٥	لا صلاة بحضرة طعام..
٢٩١	لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.
٣١٤	لا صلاة لفرد خلف الصف.
٥٤	لا صلاة لمن لا وضوء له..
١٧٦	لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب.
٥١٣	لا صمات يوم إلى الليل.
٧٦٣ و ٧٦٤	لا ضرر ولا ضرار.
٤٢٤	لا عقر في الإسلام.
٧٤٧	لا كفالة في حد..
٢٦١	لا وتران في ليلة.
٣٠٧	لا يؤمن الرجل في بيته.
٨٧١	لا يؤوي الضالة إلا ضال.
٥٠٦	لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم..
٦٤٧	لا يتم بعد احتلام.
٣٧٩	لا يتمنى أحدكم الموت من ضر أصابه..
٤٤٣	لا يجمع بين مفترق..
٥٧١	لا يحتلى شوكتها.
٥١٧	لا يركب البحر إلا حاجا..
٣١٦	لا يصل الإمام في مقامه..
١٤٢	لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء.

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٥	لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة..
٣٤٩	لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر..
٧٣٨	لا يغلق الرهن.
١٢٩ و ٦٤	لا يقبل الله صلاة بغير طهور..
١٣٩	لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار.
٧٧٣	لا يقبل الله صلاة حائض..
٥٧١	لا يقطع شجرها.
٣٨	لا يمس أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول..
٦٣	لا يمس القرآن إلا طاهر.
٧٦٢	لا يمنعن جار جاره أن يضع خشبه على جداره.
٣٨٣	لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس..
٦٢	لا ينصرف حتى يسمع صوتا..
٥٥١ و ٥٤٩	لا ينكح المحرم ولا ينكح.
٢٤٤	لا، إلا أن تطوع.
٦١	لا. (سئل أتوضأ من لحوم الغنم)
٦٦١	لا تباع رباعها..
٦٨٨	لا تلقوا الجلب..
٦٧٣	لا يبيع حاضر لباد..
٦٧٣	لا يسم الرجل على سوم أخيه.
٥٣٢	لبيك عمرة وحجا.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٨	اللهم إنك عفو تحب العفو..
٤٠٢	اللهم إنه عبدك وابن أمتك..
٢٥٤	اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك..
١٦٨	اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده.
٣٢	اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث.
١٩٥	اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر..
١٩٦	اللهم ابخ الوليد بن الوليد..
٤٠٣	اللهم اجعله ذخرا لوالديه..
٤٠١	اللهم اغفر لحينا وميتنا..
٦١٧	اللهم اغفر للحاج.
٤٠٢	اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه..
٢٥٣	اللهم اهديني فيمن هديت..
٣٧٨	اللهم رب الناس أذهب البأس..
١٢٦	اللهم رب هذه الدعوة التامة..
٤٧١	اللهم صل على آل أبي أوفى.
٤٧١	اللهم صل على آل فلان.
٤٧	اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي..
٤٠١	اللهم لا تحرمنا أجره..
٤٩٨	اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت..
١٢٧	اللهم هذا إقبال ليلك..

الصفحة	طرف الحديث
٣٤٩	لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا.
٥٢٦	لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت هديا..
٢١٨	لو يعلم المار بين يدي المصلي..
١٦٩	لو يعلم الناس ما في النداء..
١٣٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء..
٤٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة.
٤٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء.
٤٤	لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك.
٣٠٥	ليؤذن لكم خياركم..
٢٤٢	ليس على من خلف الإمام سهو..
٤٥٦	ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب..
٤٦١	ليس في الحلبي زكاة.
٤٤٥	ليس في الخضراوات الصدقة.
٨٣٢	ليس في المال حق سوى الزكاة.
٤٢٨	ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق.
٤٥٧	ليس فيما دون خمس أواق صدقة.
٤٣٤	ليس فيما دون خمس ذود صدقة.
٤٤٤ و ٤٤٦	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.
٩٠٢	ليس لأحد أن يعطي عطية ويرجع فيها..
٨٣٧ و ٨٣٨	ليس لعرق ظالم حق.

الصفحة	طرف الحديث
٤٨٩	ليس من البر الصيام في السفر.
٩٣	ليطلقها طاهرا أو حاملا.
٥٠٨	ليلة القدر ليلة سبع وعشرين.
٧٩٩	المؤمنون عند شروطهم.
٦٧٨	المؤمنون عند شروطهم.
٣٥٧	ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا.
٦٣٢	ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل.
١٥٨	ما بين المشرق والمغرب قبله.
٥٧٦	ما بين لايتها حرام.
٣٧٧	ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به..
٢٧١	ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعا
٤٩٦	ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حتى يفطر..
٢٦٤	ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط إلا صلى أربع ركعات..
٢٦٧	ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح.
٦٢٦	ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب إلى الله من إراقة الدم..
٦١٢	ما من أحد يسلم علي عند قبري..
٥٠٣	ما من أيام العمل الصالح..
١١٨	ما من ثلاثة لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان.

الصفحة	طرف الحديث
٢٧٥	ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيطهر..
٤٢٢	ما من مؤمن يعزي أخاه..
٥٣٢	ما من مسلم يضحى لله..
٧٣٠	ما من مسلم يقرض مسلماً..
٥٦	ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء..
٦٠٦	ماء زمزم لما شرب له.
٧٥٨	ما زال جبريل يوصيني بالجار..
٢٥٦	ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر..
٥٧٦	المدينة حرمها ما بين عير إلى ثور..
١٤٤	المرأة عورة. ٢
٣١٨	مروا أبا بكر فليصل بالناس..
١١٣	مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين..
٦٨٩	المسلم أخو المسلم..
٦٨٥	المسلمون على شروطهم.
٧١٦	المسلمون عند شروطهم.
٦٦٢	المسلمون شركاء في ثلاث..
٧٤٩	مطل الغني ظلم..
٤٥٣	المعدن جبار..
٦٠٧	مكث بها ليالي أيام التشريق..
٧٠٨	المكيال مكيال المدينة..

الصفحة	طرف الحديث
٨٦١	من أحاط حائطا على الأرض..
٢٤٥	من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل..
٣٧٨	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه..
٥٣٠	من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد..
٨٦٠	من أحيا أرضا ليست لأحد..
٤٦٦	من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة..
٨٣٠	من أدخل فرسا بين فرسين..
٣٤١	من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة.
٥٩٣	من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج.
٧٣١	من أدرك متاعه بعينه..
١١٩	من أذن سبع سنين محتسبا كتبت له براءة من النار.
٦٢٤	من أراد أ، يضحى فدخل العشر..
٧٢٤	من أسلم في شيء فليسلف في كيل معلوم..
٤٨٨	من أشرط الساعة أن يزوا الهلال يقولون: ابن ليلتين.
٦٤٦	من أطاعني فقد أطاع الله..
٨٤٢	من أعتق شركا له في عبد..
٧٠٢	من أقال مسلما..
٧٦٩	من أنظر معسرا..
٧٠٠	من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه.
٧١٧	من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر..

الصفحة	طرف الحديث
٨١١	من استأجر أجيرا فليعلمه أجره.
٤٢	من استحمر فليوتر..
٣٠	من استنجى من ريح فليس منا.
٦٦٣	من اشترى ما لم يره..
٦٨٩	من اشترى مصراة فهو بالخيار..
٦٢٨	من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة..
٧٢١	من باع عبدا وله مال..
٦٨٩	من باع عيبا لم يبينه..
٣٤	من بدأ برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الخلاء ابتلي بالفقر.
٧٧٠ ^٤	من ترك حقا أو مالا فلورثته.
٥٤٠	من ترك نسكا فعليه دم.
٧١	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت..
٣٥٠	من جاء في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة..
٦١٢	من حج فزار قبري بعد وفاتي..
٤١٩	من حج فزارني..
٥٥٨	من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.
٥١٢	من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.
٢٤٥	من خاف ألا يقوم في آخر الليل فليوتر من أوله..
٦١٢	من زار قبري وجبت له شفاعتي.
٨٣٧	من زرع في أرض قوم بغير إذنهم..

الصفحة	طرف الحديث
٨٦٣	من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم..
٨٧٤	من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد..
٤٠٥	من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله قيراط..
٥٠٢	من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال..
٢٦٤	من صلى بعد المغرب ست ركعات ..
١٠	من صلى علي في كتاب..
٣٩٩	من صلى عليه ثلاثة صفوف..
٢٧١	من صلى قائما فهو أفضل..
٨٣٥	من ظلم شيئا من أرض..
٤٢٢	من عزى مصابا فله كمثله أجره.
٨٢٧	من علم الرمي ثم تركه..
٨٤٣	من عمل عملا ليس أمرنا فهو رد.
٣٥٠	من غسل واغتسل..
٦٨٩	من غشنا فليس منا.
٨٣٥	من غصب شيئا من الأرض.
٦٢٠	من فاتته عرفات فقد فاتته الحج..
٤٨٢	من فطر صائما كان له مثل أجره.
٢٠٤	من قال في دبر صلاة الصبح وهو ثان رجله قبل أن يتكلم..
٣٥١	من قام من مجلسه ثم عاد إليه فهو أحق به.
٣٩٢	من قتل دون دينه فهو شهيد..

الصفحة	طرف الحديث
٦٠٤	من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج.
٣٥٤	من قرأ إذا سلم الإمام يوم الجمعة..
٢٠٤	من قرأ آية الكرسي وقل هو الله أحد دبر كل صلاة مكتوبة..
٣٠٥	من قرأ القرآن فأعربه..
٣٤٨	من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور..
٣٤٨	من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلة الجمعة..
٣٨٠	من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة.
٢٧٥	من كان له حاجة إلى الله عز وجل أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ..
٥٣٠	من كان معه هدي فإنه لا يحل من شيء..
٥٨٩	من كان معه هدي فإنه لا يحل من شيء..
٥٥٨	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً..
٤٩١	من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له.
٥٤٣	من لم يجد نعلين فليلبس الخفين..
٦١	من مس فرجه فليتوضأ.
٨٥٩	من منع فضل مائه..
٢٩٣	من نام عن صلاة أو نسيها..
٢٦٦	من نام ونيته أن يقوم كتب له ما نوى..
٨٧٠	من وجد دابة قد عجز عنها أهلها..
٨٧٦	من وجد لقطة فليشهد ذا عدل..
٥٥١	من وقف بعرفة فقد تم حجه.

الصفحة	طرف الحديث
٨٤٦	من وقف دابة في سابلة..
٧٧٥	من ولي يتيما له مال..
٤٧٨	من يأخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع..
٦٤٢	من يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله.
٧	من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين.
٤١٧	موت الفجاءة راحة للمؤمن..
٨٥٩	الناس شركاء في ثلاث..
٥٨	نعم إذا أدخلها وهما طاهرتان.
٧٥	نعم إذا تروضا أحدكم فليرقد.
٤٩٧	نعم سحور المؤمن التمر.
٥١٥	نعم عليهن جهاد لا قتال فيه..
٧٥	نعم وإن كنت على نهر جار.
١٤٠	نعم وازرره ولو بشوكة.
٥٢٢	نعم، حجي عنها..
٥١٨	نعم، ولك أجر.
٦١	نعم. (سئل أنتروضا من لحوم الإبل)
٣٨٤	نفس المؤمن معلقة بدينه..
٧٤٢	نفس المؤمن معلقة بدينه..
٣٧	نهي أن يبال في الجحر.
٤١٣	نهي أن يبنى على القبر أو يزداد عليه.

الصفحة	طرف الحديث
٤٦	نهى أن يتمشط أحدهم كل يوم.
١٨	نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة.
٤١٤	نهى أن يخصص القبر..
٦٧٧	نهى أن يحتكر الطعام.
٢١٣	نهى أن يصلي الرجل مختصراً.
٦٣٠	نهى أن يضحى بأعضب الأذن والقرن.
١٤٣	نهى أن يغطي الرجل فاه..
٣٥١	نهى أن يقيم الرجل أخاه من مقعده..
٦٧٤	نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تتلقى الركبان..
٦٥٩	نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السفر بالمصحف لأرض العدو..
٧٨٩	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مشاركة اليهودي والنصراني..
٤٦	نهى عن الترجل إلا غياً.
٦٦٨	نهى عن الثنيا إلا أن تعلم.
٢٩٤	نهى عن الصلاة نصف النهار..
٧٠٦	نهى عن المزبنة.
٦٦٦	نهى عن الملامسة والمنابذة.
٧١٨	نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها..
٧٢٠	نهى عن بيع الثمر حتى يطيب.
٦٦٧	نهى عن بيع الحصة.
٦٦٢	نهى عن بيع الفرر.

الصفحة	طرف الحديث
٧١٠	فهي عن بيع الكالء بالكالء.
٦٦٥	فهي عن بيع المضامين..
٧١٨	فهي عن بيع النخل حتى ترهق..
٦٧٠	فهي عن بيعتين في بيعة.
٥٠٧	فهي عن صوم يومين..
٥٠٤	فهي عن صيام يوم عرفة بعرفة.
٨١١	فهي عن عسب الفحل.
٤٩	فهي عن تنف الشيب.
٥٣	هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به.
١٥٨	هذه القبلة.
٦١٠	هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل.
٢٩٥	هل تسمع النداء؟
١٣٨	هل علم أحد منكم أني صليت العصر؟
٤٩٢	هل عندكم من شيء؟
٢١٧	هن أغلب.
٨٥١	هو أحق بالثمن.
٢١١	هو اختلاس يختلسه الشيطان..
٨٩٨	هو لك يا عبدالله بن عمر..
٥٨٤	هو من البيت.
٤٨٩	هي رخصة من الله فمن أخذها فهو حسن..

الصفحة	طرف الحديث
٨٧٣	هي لك أو لأخيك..
٣٧٩	وإذا أردت بعبادك فتنة..
١٨٩	وإذا سجد فرج بين فخذه..
١١٦	وإذا قتلتم فأحسنوا القتلة.
٥٤٢	وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة..
٤٣٨	وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبعا..
٤٣٩	وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا آخذ فيما بين ذلك سنا..
٤٨٢	وأنت صحيح.
٧٢٩	وإنما لكل امرئ ما نوى.
٦٣٢	واحضروها إذا ذبحتم..
٧٨١	واغد يا أنيس إلى امرأة هذا..
٣٩١	والسقط يصلى عليه.
٥٧٣	والله إنك لخير أرض الله..
٨٥٤	والله في عون العبد..
٤٤١	والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها..
٣٠٤	وبيوتهم خير لهم..
١٠٦	وتتوضأ عند كل صلاة.
٢٤٤	الوتر حق.
٢٤٥	الوتر ركعة من آخر الليل.

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٢	وجدت في مساوئ أعمالنا..
٦٣٢	وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض..
٤٥٥	وفي الركاز الخمس.
٤٣٤	وفي الغنم في سائمتها..
٤٤٠	وفي الغنم من أربعين شاة شاة..
١٣٣	وقت المغرب ما لم يغب الشفق.
١٣٤	الوقت فيما بين هذين.
٥٨٣	وكل به - يعني الركن اليماني - سبعون ألف ملك..
٥٤١	ولا تخمروا رأسه..
٣١٨	ولا تعجلن حتى تفرغ منه.
٥٥٦	ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين.
٥٤٥	ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران.
٥٧١	ولا يحش حشيشها.
٥٧١	ولا يعضد شجرها.
٤٩٧	ولو أن يجرع أحدكم شربة من ماء.
٢٩٧	وليؤمكما أكبركما.
٥٢٤	وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين.
٨١٧	وما يدريكم أنها رقية؟
٧٤٩	ومن أحيل بحقه على ملء..
٣١١ و ٣٠٦	يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله..

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٢	يا أبا ذر إذا صمت من الشهر..
٥٧٦	يا أبا عمير ما فعل النغير؟
٣٢٤	يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد..
٣١٥	يا أيها الناس إنما فعلت ذلك لتأتموا بي..
٥١٨	يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا..
٤٨٦	يا بلال أذن في الناس..
٢٧٦	يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام..
٢٩٣	يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت..
٥٨٠	يا عمر هاهنا تسكب العبرات.
١٣٠	يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك.
٩٨	يتصدق بدينار أو نصف دينار.
٦٢٨	يجزىء الجذع من الضأن أضحية.
٤٨١	اليد العليا خير من اليد السفلى..
٥٣٥	يستمتع أحدكم بحله ما استطاع..
١٤٦	يصلون جلوسا..
٣٢٠	يصلي المريض قائما إن استطاع..
١٢٠	يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للحبل..
٤٢	يفسل ذكره ثم يتوضأ.
٧٨٩	يقول الله تعالى: أنا ثالث الشريكين..
٤٩٦	يقول الله: إن أحب عبادي إلي..

الصفحة	طرف الحديث
٢٦٥	يتزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا..
٦٥٢	يهديكم الله ويصلح بالكم.
٥٣٥	يوم النحر يوم الحج الأكبر.
٦٢١	يوم عرفة الذي يعرف الناس فيه.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الآثار

ما من دعاء إلا بينه وبين السماء حجاب حتى يصلي على محمد صلى الله عليه وسلم..	٣٧٢	(علي بن أبي طالب)
الاستسقاء سنة كالعيدين..	٣٦٨	(ابن عباس)
كان إذا غدا يوم الفطر ويوم الأضحى جهر بالتكبير..	٣٦٣	
والله لا تنصبه إلا على ظهري..	٧٥٩	(عمر بن الخطاب)
يرده وما نقص.	٦٩٣	(عثمان بن عفان)
تحلف أنك لم تعلم بهذا العيب؟	٦٨١	(عثمان بن عفان)
بئس ما اشتريت وبئس ما شريت..	٦٧٥	(عائشة)
ليست بمنسوخة هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم.	٤٨٩	(ابن عباس)
أعطوهم وإن راحت عليهم من الإبل كذا وكذا.	٤٧٤	(عمر بن الخطاب)
لم أبعثك جايئاً ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس..	٤٧٢	(عمر بن الخطاب)
إن أصحابي سلكوا طريقاً..	٤٦٧	(ابن عمر)
خذ هذه الدنانير فهي لك.	٤٥٥	(عمر بن الخطاب)
إياكم والربا ألا وهي القبالات..	٤٥٢	(ابن عباس)
إن أدبتم صدقتها من كل عشرة أفرق فرقاً حميناها لكم.	٤٥١	(عمر بن الخطاب)

ولا الأكلولة.	٤٤١	(عمر بن الخطاب)
عد عليهم الصغار والكبار.	٤٣٢	(علي بن أبي طالب)
اعتد عليهم بالسخللة ولا تأخذها منهم.	٤٣٢	(عمر بن الخطاب)
من كان عليه دين فليقض دينه..	٤٣٠	(عثمان بن عفان)
هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده..	٤٣٠	(عثمان بن عفان)
كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام..	٤٢٣	(جرير)
بلغني أن الموتى يعلمون من زارهم يوم الجمعة..	٤٢١	(محمد بن واسع)
من زار قبراً يوم السبت..	٤٢١	(الضحاك)
لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً.	٤١١	(أبو موسى)
إذا أنا مت فأفضوا بخدي إلى الأرض.	٤١١	(عمر بن الخطاب)
لا غفر الله لك.	٤٠٨	(ابن عمر - سعيد بن جبير)
إن اتبع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربع..	٤٠٥	(ابن مسعود)
إن الميت يؤزر ويقمص ويلف بالثالثة.	٣٩٦	(عمرو بن العاص)
إذا أدخلتم الميت اللحد فحلوا العقد.	٣٩٦	(ابن مسعود)
يغسل رأس الميتة..	٣٩٠	(أم عطية)
ضفرنا شعرها ثلاثة قرون.	٣٨٩	(أم عطية)
علام تنصون ميتكم.	٣٨٩	(عائشة)
ترك المكافأة من التطفيف.	٨٩٦	(وهب بن منبه)

هذا ما وصى به عبدالله عمر..	٨٨٥	(عمر بن الخطاب)
فاذهب فهو حر ولك ولاؤه..	٨٧٨	(عمر بن الخطاب)
أرسله حيث وجدته.	٨٧٢	(عمر بن الخطاب)
انكسر قدح النبي صلى الله عليه وسلم..	٢٦	(أنس بن مالك)
سألت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد؟	٣٦٠	(عقبة بن عامر)
قصرت الصلاة من أجل الخطبة.		(عمر - عائشة)
إذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه.		(عمر بن الخطاب)
أول من صلى بنا الجمعة في تقيع الخضمان..	٣٤٠	(كعب بن مالك)
فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالاً..	٣٣٣	(عبدالله بن عمر)
كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.	٣١٦	(عمر بن الخطاب)
ليس عليه من وزر أبويه شيء..		(عائشة)
كنا نقرأ في الظهر والعصر..	٣٠٢	(جابر بن عبدالله)
لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق..	٢٩٥	(ابن مسعود)
كانت عائشة تقرأ في المصحف فإذا انتهت إلى السجدة قامت فسجدت.	٢٨٠	
إنما السجدة على من سمعها.	٢٧٨	(ابن عمر)
كان الناس في زمن عمر بن الخطاب يتزوجون في رمضان..	٢٥٩	(يزيد بن رومان)
كان يقنت في الوتر..	٢٤٩	(ابن مسعود)

كان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة..	٢١٥	
تلك صلاة المغضوب عليهم.	٢١٤	(ابن عمر)
حذف السلام سنة.	١٩٨	(أبو هريرة)
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد..	١٩٢	(ابن مسعود)
صليت وراء أبي هريرة نقرأ بسم الله الرحمن الرحيم..	١٧٤	(نعيم الجمر)
هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة؟	١٥٤	(ابن عمر)
كنا نصلي المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا..	١٣٣	(رافع بن خديج)
كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نرجع نتبع الفيء..	١٣٢	(سلمة بن الأكوع)
كنا نحض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم..	٩٨	(عائشة)
كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم..	٦٢	(عائشة)
فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش	٦٢	(عائشة)
كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الأخيرة..	٦٠	(أنس بن مالك)
مرن أزواجكن أن يتبعوا الحجارة الماء..	٤٠	(عائشة)

لو سمعته قتلته إنا لم نعط الأمان على هذا.	٦٥٣	(عمر بن الخطاب)
من فر من اثنين فقد فر.	٦٤٣	(ابن عباس)
يأكل الثلث ويعطي من أراد الثلث ويتصدق بالثلث على المساكين.	٦٣٣	(ابن مسعود)
تعظيمها استسمانها.	٦٢٨	(ابن عباس)
يغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج..	٦١٦	(عمر بن الخطاب)
من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد..	٦٠٩	(عمر بن الخطاب)
مكة حرام بيع رباعها حرام إحارثها.	٦٦١	(بجاهد)
التيمن لكل صلاة	٨٢	(علي)
ما زاد على خمسة عشر استحاضة..	٩٥	(علي)
إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة.	٩٤	(عائشة)
لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد الخمسين.	٩٤	(عائشة)
إذا بلغت المرأة خمسين سنة..	٩٤	(عائشة)
من ترك نسكاً أو نسيه فإنه يهرق دماً..	٦٠٨	(ابن عباس)
اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً.	٦٠٧	(عمر - ابن مسعود)
من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرمي حتى تزول الشمس من الغد.	٦٠٠	(ابن عمر)
رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الأعز الأكرم.	٥٨٨	(ابن مسعود)
رب قني شح نفسي.	٥٨٣	(عبدالرحمن بن عوف)
في الدوحة بقرة..	٥٧٢	(ابن عباس)

احكم يا أبا أربد فيه.	٥٧٠	(عمر بن الخطاب)
الهدى والإطعام بمكة.	٥٦٣ و ٥٦٤	(ابن عباس)
تجب الفدية على قاتل الصيد متعمداً بالكتاب وعلى المخطيء بالسنة.	٥٦٣	(الزهري)
كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية..	٥٥٧	(ابن عباس)
فإذا أدركت قابلاً حج واهد.	٥٥٢	(ابن عمر)
إني لست كهيتكم إنما صيد لأجلي.	٥٤٧	(عثمان بن عفان)
أوثق عليك نفقتك.	٥٤٤	(عائشة)
لا تعقد عليك شيئاً.	٥٤٣	(ابن عمر)
إن هذا المجنون.	٥٣٣	(ابن عباس)
إذا اعتمر في الحج ثم أقام فهو متمتع..	٥٢٨	(ابن عمر)
إذا جامع المعتكف بطل اعتكافه..	٥١٢	(ابن عباس)
ضعوا على بطنه حديدة.	٣٨٣	(أنس بن مالك)
الدعاء موقوف بين السماء والأرض..	٣٧٢	(عمر بن الخطاب)
الاستسقاء سنة كالعيدين.	٣٦٨	(ابن عباس)
صلاة الجمعة ركعتان من غير قصر..	٣٤٦	(عمر بن الخطاب)
قصرت الصلاة من أجل الخطبة.	٣٤١	(عمر - عائشة)
إذا اشتد الزمام فليسجد على ظهر أخيه.	٣٤١	(عمر بن الخطاب)
أول من صلى بنا الجمعة في نقيع الخضعات..	٣٤٠	(كعب بن مالك)

شهدت الجمعة مع أبي بكر..	٣٣٩	(عبدالله بن سيدان)
لا تحبس الجمعة عن سفر.	٣٣٨	(عمر بن الخطاب)
أقام أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	٣٢٦	(أنس بن مالك)
كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم برامهرمز.	٣١٦	(عمر بن الخطاب)
إعراب القرآن أحب إلينا..	٣٠٥	(أبو بكر وعمر)
لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلى منافق معلوم النفاق..	٢٩٥	(ابن مسعود)
من قرأ القرآن ثم دعا أمّن على دعائه أربعة آلاف ملك.	٢٨٧	(حميد الأعرج)
أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الختم أول الليل..	٢٨٦	(طلحة بن مصرف)
ينبغي لحامل القرآن ألا تكون له حاجة إلى أحد..	٢٨٥	(الفضيل بن عياض)
ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليته إذا الناس نائمون..	٢٨٤	(ابن مسعود)
يا معشر القراء ارفعوا رؤوسكم..	٢٨٤	(عمر بن الخطاب)
كنت أقرأ على أبي موسى وهو يمشي في الطريق.	٢٨١	(إبراهيم التيمي)
إنما السجدة على من سمعها.	٢٧٨	(ابن عمر)
ما جلسنا لها.	٢٧٧	(ابن مسعود - عمران ابن الحصين)

إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ.	٢٧٧	(عثمان بن عفان)
إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرَضْ عَلَيْنَا السَّجْدَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ..	٢٧٧	(عمر بن الخطاب)
يَا أَيُّهَا إِنَّا نَمُرُّ بِالسَّجْدِ فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ..	٢٧٧	(عمر بن الخطاب)
ذَٰكَ الَّذِي يَلْعَبُ بَوْتَرِهِ.	٢٦١	(عائشة)
إِنَّ الْقَنُوتَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بَدْعٌ.	٢٥٦	(ابن عباس)
اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْنِيكَ وَنَسْتَغْنِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ..	٢٥٠	(عمر بن الخطاب)
أَيُّ بُنْي مُّحَدَّثٍ.	٢٥٦	
الدُّعَاءُ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ..	٢٥٥	(عمر بن الخطاب)
مَنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ فَقَدْ تَكَلَّمَ.	٢٣٧	(ابن عباس)
السَّلَامُ حِزْمٌ وَالتَّكْبِيرُ حِزْمٌ.	١٩٩	(إبراهيم النخعي)
كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَثَمَةَ ابْنَ الزَّبِيرِ وَمَنْ بَعْدَهُ يَقُولُونَ آمِينَ.	١٧٧	(عطاء)
تَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَعْرِفُونَ بِهِ الْقِبْلَةَ وَالطَّرِيقَ.	١٥٩	(عمر بن الخطاب)
مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ.	١٣٢	(سهل بن سعد)
كَانُوا يُؤْخِرُونَ الظُّهْرَ وَيَعْجَلُونَ الْعَصْرَ فِي الْيَوْمِ الْمَغِيمِ.	١٣٢	(إبراهيم النخعي)
الصَّلَاةُ لَهَا وَقْتُ شَرَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ.	١٣٠	(عمر بن الخطاب)
دَلُّوكَهَا إِذَا فَاءَ الْفِيءِ.	١٢٩	(ابن عباس)
لَوْلَا الْخَلِيفَةُ لَأَذْنَتْ.	١١٩	(عمر بن الخطاب)
لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُونَ شَيْئاً مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كَفَرَ غَيْرَ الصَّلَاةِ.	١١٥	(عبدالله بن شقيق)

من لم يصل فهو كافر.	١١٥	(علي)
لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة.	١١٥	(عمر بن الخطاب)
لا تقريبي.	١٠٩	(عثمان بن أبي العاص)
المستحاضة لا يغشاها زوجها.	١٠٦	(عائشة)
اعتزلوا نكاح فروجهن.	١٠١	(ابن عباس)
إن جاءت بيعة من بطانة أهلها.	٩٦	(شريح)
أقل الحيض يوم وليلة.	٩٥	(علي)
رأيت رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد وهم محبون.	٦٦	(عطاء بن يسار)
كان أحدنا يمر في المسجد جنباً مجتازاً.	٦٦	(جابر)
خير الكلام ما قل ودل.	١٤	(علي)
كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً..	٦٦٨	(ابن عمر)
كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً..	٦٦٨	(ابن عمر)
نهى أن يباع على ظهر..	٦٦٤	(ابن عباس)
كنتُ فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضعفه أهله..	٥٩٥	(ابن عباس)
كأنني أنظر إلى ويبص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم.	٥٢٤	(عائشة)
كنتُ أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه..	٥٢٤	(عائشة)
ألحدوا لي لحداً..	٤٠٩	(سعد بن أبي وقاص)

إن اتبع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربع..	٤٠٥	(ابن مسعود)
رأيت عبدالله بن عمر لا يرح من مصلاه..	٤٠٤	(بجاهد)
نُهينا عن زيارة القبور..	٤١٩	(أم عطية)
السنة للمعتكف ألا يخرج إلا لما لا بد منه.	٥١١	(عائشة)
ضعوا على بطنه حديدة.	٣٨٣	(أنس بن مالك)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الأشعار

الصفحة	الشعر
٢٠	لا يسألون أحاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا
٣٧	نحن قتلنا سيد الـ خزرج سعد بن عبادة
١٠٠	لا تنكروا ضربي له من دونه مثلاً شروداً في الندى والباس
٢٥٣	وقل إذا كنت في ذكر القنوت ولا يعز يارب من عاديت مكسورا
٥٩٧	إليك تعدو قلقاً وضينها مخالفاً دين النصارى دينها
٨٨٩	بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الأعلام

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم بن عثمان العبسي	٢٥٨
إبراهيم بن يزيد النخعي	١٩٩
إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق	٨٥١
أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبدالله بن عبيد	٦٧٥
أبو الشيخ = عبدالله بن محمد بن جعفر	٥٠٤
أبو المعالي = أسعد بن المنجي	١٦٠
أبو بكر بن العربي	٨
أبو بكر بن سليمان بن الأشعث	٢٨٦
أبو تمام	٩٩
أبو داود	٢٩
أبو شيبة = إبراهيم بن عثمان العبسي	٢٥٨
أبو عبدالرحمن السلمي = محمد بن الحسين بن محمد	٢٨٣
أبو عثمان المغربي = سعيد بن سلام	٢٨٣
أبو عمرو بن العلاء	١٨١
أبو مجلز = لاحق بن حميد	٤٦٧
أبو يعلى = محمد بن الحسين بن الفراء	٨٩٧
أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي بن المثنى	٥٣٥
الأثرم	٦٣
الآجري = محمد بن الحسين بن عبدالله	٢٠٩

العلم	رقم الصفحة
أحمد بن شعيب	١٨
أحمد بن علي بن المثنى	٥٣٥
أحمد بن علي بن ثابت	٢٤٩
أحمد بن محمد بن الحجاج	٣٨٧
أحمد بن محمد بن الحجاج	٢٣٧
أحمد بن يحيى بن يسار	٢٥١
أسعد بن المنجى	١٦٠
إسماعيل بن سعيد الشالبخي	١٧٦
ابن أبي داود = أبو بكر بن سليمان بن الأشعث	٢٨٦
ابن إسحاق = محمد بن إسحاق بن يسار	٤٠١
ابن الأنباري = محمد بن القاسم	١٩١
ابن الكاتب = الحسين بن أحمد	٢٨٤
ابن النجار = محمد بن محمود بن حسن	٥٠٤
ابن تميم = محمد بن تميم الحراني	١٣٧
ابن تيمية	٦٧
ابن جرير	١٠١
ابن سيده = علي بن إسماعيل	١٥٩
ابن سيرين	٢٥١
ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد	١٣٥
ابن عبد القوي = محمد بن عبد القوي بن بدران	٨٨٥

العلم	رقم الصفحة
ابن عقيل = علي بن عقيل	١٠٧ و ٤٠٢
ابن ماجه = محمد بن يزيد	١٨
ابن هبيرة = يحيى بن محمد بن هبيرة	٥١٣
البيهقي	٣٤
الترمذي	٣١
تمام بن محمد بن عبدالله	٣٩١
ثعلب = أحمد بن يحيى بن يسار	٢٥١
الجوزجاني = إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق	٨٥١
الحارث بن مسلم بن الحارث	٢٠٣
الحارثي = مسعود بن أحمد بن مسعود	٨٩٤
الحاكم	٥١
حبيب بن صالح	٣٣
الحجاوي = موسى بن أحمد بن موسى	٣٣١
حرب بن إسماعيل	٢٣٨ و ٣٦٠
الحكيم الترمذي	٣٣
حمد بن محمد البستي	٣٢٤
حمزة بن حبيب بن عمارة	١٧٩
الحميدي	٥٨
الخرقي = عمر بن الحسين بن عبدالله	٤٠٢
الخطابي = حمد بن محمد البستي	٣٢٤

العلم	رقم الصفحة
الدارقطني	٦٣
الدارمي = عبدالله بن عبدالرحمن	٢٨٦
سعيد بن منصور	٦٦
سفيان بن عيينة	١٨٠
سليم بن عزر	٢٨٣
السيوطي = عبدالرحمن بن الكمال	٢٢٢
الشافعي	٤٣
الشالبيحي = إسماعيل بن سعيد	١٧٦
شعبة بن الحجاج	٦٧٥
الطبراني	٣٠
العالية بنت أيفع	٦٧٥
عبد بن حميد	١٠١
عبدالرحمن بن الكمال بن محمد	٢٢٢
عبدالرحمن بن حسان	٢٠٣
عبدالرحمن بن محمد بن قدامة	٢٢٦
عبدالسلام بن عبدالله	١٤٣
عبدالعزیز بن جعفر بن أحمد	٧٣٢
عبدالقادر بن أبي صالح	٢٠٥
عبدالكريم بن هوازن	٣٠٧
عبدالله بن محمد بن جعفر	٥٠٤

العلم	رقم الصفحة
عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي	٤٢٥
علي بن إسماعيل	١٥٩
علي بن حمزة بن عبدالله	١٨٠
علي بن عقيل	١٠٧ و ٤٠٢
عمر بن الحسين بن عبدالله	٤٠٢
عمرو بن عبدالله بن عبيد	٦٧٥
عياض بن موسى بن عياض اليحصبي	٩٠٥
غندر = محمد بن جعفر	٦٧٥
القشيري = عبدالكريم بن هوازن	٣٠٧
الكسائي = علي بن حمزة بن عبدالله	١٨٠
لاحق بن حميد	٤٦٧
مالك بن أنس	٥٦٤
مثنى بن جامع	٨٩٦
مجاهد بن جبر	٤٠٤
المجد = عبدالسلام بن عبدالله	١٤٣ و ٤٠٢
محمد البلباني الحلبي	٥
محمد بن أحمد الفتوحى	٩٠
محمد بن إسحاق بن يسار	٤٠١
محمد بن إسماعيل	٢١
محمد بن الحسين بن القراء	٨٩٧

العلم	رقم الصفحة
محمد بن الحسين بن عبدالله	٢٠٩
محمد بن الحسين بن محمد	٢٨٣
محمد بن القاسم بن بشار	١٩١
محمد بن تميم الخراي	١٣٧
محمد بن جعفر	٦٧٥
محمد بن عبد القوي بن بدران	٨٨٥
محمد بن عبدالله بن فيروز	٦٠ و ٩٩
محمد بن محمود بن حسن	٥٠٤
محمد بن يزيد	١٨
المردوي = أحمد بن محمد بن الحجاج	٣٨٧
المروزي = أحمد بن محمد بن الحجاج	٢٣٧ و ٣٨٧
مسعود بن أحمد بن مسعود الحارث	٨٩٤
مسلم بن الحجاج	٢١
مقاتل بن سليمان	٨٩٦
موسى بن أحمد بن موسى	٣٣١
موسى بن أحمد بن موسى	١٦٤
النسائي = أحمد بن شعيب	١٨
النوري = يحيى بن شرف	٨
وهب بن منبه	٨٩٦
يحيى بن شرف بن مري	٨

العلم	رقم الصفحة
يحيى بن محمد بن صاعد	١٩٨
يحيى بن محمد بن هبيرة	٥١٣
يزيد بن حبيب	١٩٩
يزيد بن هارون	١٨١
يوسف بن عبدالله بن محمد	١٣٥

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القبائل والجماعات

القبائل/الجماعات	رقم الصفحة
آل محمد صلى الله عليه وسلم	٤٧٩
آل أبي لهب	٤٧٩
آل الحارث بن عبد المطلب	٤٧٩
آل جعفر	٤٧٩
آل عباس بن عبد المطلب	٤٧٩
آل عقيل بن أبي طالب	٤٧٩
آل علي	٤٧٩
بنو تغلب	٦٥٠
بنو عبد المطلب	٦٤٧ و ٨٩١
بنو عبد شمس	٨٩٠
بنو عبد مناف	٦٤٧
بنو نوفل	٨٩٠
بنو هاشم	٤٧٩ و ٦٤٧ و ٤٨٠ و ٨٩٠
الحرورية	٩٧
الروافض	١٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَع

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الأماكن

المكان	رقم الصفحة
أبو قبيس	١٥٨
أثل الغابة	٣٤٢
أليس	٦٦٠
بانقيا	٦٦٠
بحيري	٧٢٣
البصرة	٦٦١ و ٧٢٦
بطن عرنة	٥٩١
البقيع	٦١٦
بنو صلوبا	٦٦٠
التنعيم	٥٣٨
التنعيم	٥٣٨
ثور	٥٧٦
الجحفة	٥٣٧
جمع	٥٩٨
الحجاز	٦٤٣ و ٧٩٣
الحيرة	٦٦٠
خراسان	٥٣٤ و ٥٣٨ و ٦٤٣ و ٦٤٤
خخير	٨٨٠
ذات الرقاع	٣٢٠

المكان	رقم الصفحة
ذات عرق	٥٣٨
ذو الحليفة	٥٣٧
ذو المجاز	٥٥٧
رامهرمز	٣٢٦
الشام	٦٤٣
الصفاء	٥٨٧ و ٥٨٨ و ٦١٩
طابة	٥٧٤
طيبة	٥٧٤
العراق	١٦٠ و ٦٤٤
عرفات	٥٩٣ و ٦٢٠
عرفة	٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ ٥٩٥ و ٦٠٥ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١
عسفان	٣٢٤
عسفان	٥٤٠
عكاظ	٥٥٧
عير	٥٧٦
قُدِير	٥٣٩
قرن المنازل	٥٣٧
كداء	٥٧٧
كدى	٥٧٧

المكان	رقم الصفحة
كرمان	٥٣٤
الكوفة	٦٦١
المازمان	٥٩٣
محنة	٥٥٧
المدينة	٥٣٣ و ٥٧٤ و ٦٤٣ و ٧٣٥
المروة	٥٨٧ و ٥٨٨ و ٦١٩
مزدلفة	٥٩١ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٦٢٠
المشعر الحرام	٥٩٦
مصر	٦٤٣
مكة	٣٢٤
منى	٥٩٠ و ٥٩٥ و ٥٩٧ و ٥٩٩ و ٦٠٥ ٦٠٨ و ٦٠٩
مهيعة	٥٣٧
نقيع الخضعات	٣٤٠
نمرة	٥٩٠
وادي محسر	٥٩٤
يلملم	٥٣٧

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتب والرسائل الواردة في صلب الكتاب

الكتب / الرسائل	رقم الصفحة
مسند مسرد	٦٦١
الأذكار	٢٠١
الأذكار	٢٠٥
أصول ابن حامد	٣٧٤
الإقناع	٥ و ١٦٤ و ٢٣٧ و ٢٧١ و ٣٢٩ و ٣٤١ و ٣٨٤ ٤١٢ و ٤٢٠ و ٤٧١ و ٤٩٢ و ٥٧٥ و ٦١٣ ٦٤٦ و ٧٠٨ و ٧٥٥ و ٨٤٥ و ٨٧٠ و ٨٨١
الأموال	٤٣٧ و ٨٦٢
الإنصاف	٩٩ و ٣٣٥ و ٥٦٧ و ٧٥٥
البلغة	٢٢٨
تاريخ ابن جرير	٤٢٥
التاريخ الكبير	٢٧٤
البيان في آداب حملة القرآن	٢٨٤
التلخيص	٣٤٤ و ٧٥٥ و ٨٤٠
التنبه	٤٩٥
التنقيح	٦٥٧ و ٧٥٥
الجامع	٢٨٨
حاشية التنقيح	٣٣١
رسالة القشيري	٣٠٧

الكتب / الرسائل	رقم الصفحة
الرعاية	١٥٥ و ٨٠٩
الروضة	٦٣
الشافى	٢٥٨ و ٤١٢ و ٧٣٢
شرح الإقناع	٨٥٤
شرح العملة	١٦٧
الشرح الكبير	٣٨٤ و ٤٦٧ و ٥٣٥ و ٥٩٨ و ٦١٣
شرح المنتهى	٣٩ و ٩٠ و ٢٢٦ و ٢٦٤ و ٣٣١ و ٤٢٤ و ٦١٣ ٦٢٢ و ٦٩٠ و ٧٩٤ و ٨٤٠ و ٨٦٢ و ٨٨١
الصحاح	٥٦٧
الغنية	٢٠٦ و ٤٢١
الفروع	٢١٩ و ٣٤٥ و ٣٧٧ و ٤٢٢ و ٤٢٥ و ٤٨٣ ٥٠٨ و ٥١٣ و ٧٥٥ و ٧٧٩ و ٧٨٢
الفنون	٤١٧
القاموس المحيط	٥٦٧ و ٨٨٥
المبدع	٦٦ و ٣١٢ و ٣٣٦ و ٤٦٧ و ٨٥٤
المحرر	٤٢٥
مختصر التحرير	٢٠
مسائل حرب	٣٤٥
مسند الشافعى	٣٣٨ و ٤٢٧
المطلع	٨٨١

الكتب / الرسائل	رقم الصفحة
المغني	٤٢٥ و ٤٣٦ و ٦٥٧ و ٧٣٤ و ٧٩٤
المقنع	٢٢٨
المنتهى	٥ و ٣٢٩ و ٣٨٤ و ٧٩٤
النصيحة	٣٧٩
النهاية	٢٣٥
النوادر	٣٧٦
الهدى النبوي	٢٠٨
الوجيز	٢٢٨

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

المراجع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

- الإجماع، لابن المنذر، ط ١ و ٢، مكتبة الفرقان، عجمان، ومكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، تحقيق: د. صغير أحمد ضيف، ١٤٢٠هـ.
- إجماعات ابن عبد البر في العبادات، جمع ودراسة: عبدالله بن مبارك البوصي، ط ١، دار طيبة، ١٤٢٠هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان ط مؤسسة الرسالة. تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، ١٤١٢هـ.
- أحكام الجنائز، للألباني، ط المكتب الإسلامي، ١٣.
- أحكام القرآن. لابن العربي. ط دار الباز ١٤١٦هـ. تحقيق محمد عبدالقادر عطا.
- الأحكام الوسطى. لعبدالحق الأشبيلي.
- الإحكام في أصول الأحكام. للأمدى. ط ١ الرياض. ١٣٧٨هـ. تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي.
- أخبار أصبهان. لأبي نعيم. ط ١ ليدن.
- أخبار قضاة مصر.
- أخصر المختصرات. لابن بلبان الدمشقي، ط ١، دار البشائر الإسلامية، تحقيق: محمد ناصر العجمي، ١٤١٦هـ.
- أخلاق أهل القرآن. للأجري. ط دار الإفتاء بالرياض.
- الإخنائية. لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط ١ دار الخرز، تحقيق: أحمد العنزي، ١٤٢٠هـ.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية. لابن مفلح. ط ١ مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ. تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام.

- أدب الخطيب . لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار الدمشقي ، ط ١ دار الغرب الإسلامي ، تحقيق محمد السليمان ، ١٩٩٦ م .
- الأدب المفرد . للبخاري . مع شرحه : فضل الله الصمد ، ط ٢ السلفية بمصر .
- إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير . لأحمد الزعبي . ط ١ دار الإمام مسلم ١٤٠٩ هـ .
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد . لابن الأكفاني . ط مكتبة لبنان ناشرون .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . للألباني . ط ١ المكتب الإسلامي .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للألباني ، ط ١ ، تحقيق محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- أسماء رسول الله ومعانيها . ابن فارس اللغوي . تحقيق ماجد الذهبي ونشرت في مجلة الكتب « العدد ٣٣٤ . محرم ١٤٠٨ هـ » .
- الأشباه والنظائر . لابن نجيم . ط ١ تحقيق محمد مطيع الحافظ ١٤٠٣ هـ .
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف . أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم ، ١٤٢٠ هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة . لابن حجر ، ط ١ مكتبة الكليات الأزهرية ، تحقيق : د . طه الزيني ، ١٣٩٠ هـ .
- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن ، للشنقيطي ، ط مطبعة المدني .
- إعلام الساجد بأحكام المساجد . للزركشي .
- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان . لابن القيم . ط ١ محمد حامد الفقي .
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع . لشمس الدين محمد الشربيني ، مكتبة الحلبي ، ١٣٥٩ هـ .

- الإقناع لطالب الانتفاع. لشرف الدين الحجاوي، ط ١ دار هجر، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٨هـ.
- إكمال الأعلام بثلاث الكلام. لابن مالك. ط جامعة أم القرى. تحقيق د. سعد الغامدي.
- الأم. للشافعي، ط ١ دار الفكر، ١٤٠٠هـ.
- الأنساب. للسمعاني. ط ١ الهند.
- أنساب الأشراف. للبلاذري. ط ١ الباز.
- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف. لابن عبدالبر. ط ١، أضواء السلف. تحقيق: عبداللطيف المغربي، ١٤١٧هـ.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. لعلاء الدين المرداوي، ط ١، هجر، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٥هـ.
- أنيس الفقهاء. لقاسم القونوي. ط ١ دار الوفاء للنشر والتوزيع، تحقيق: د. أحمد الكبسي، ١٤٠٦هـ.
- الأوسط. لابن المنذر، ط ١ دار طيبة، ١٤٢٠هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام. ط دار الجيل. تحقيق محي الدين عبدالحميد.
- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه. لمكي بن أبي طالب.
- اجتماع الجيوش الإسلامية.
- اختصار علوم الحديث. لابن كثير. ط دار العاصمة بالرياض ١٤١٥هـ مع شرحه للشيخ أحمد شاکر: «الباعث الحثيث» وتعليق الألباني. تحقيق علي حسن عبدالحميد.
- الاختيار لتعليل المختار. عبدالله بن محمود بن مودود، ط ٢ المكتبة الإسلامية، إستانبول، ١٣٧٠هـ.

- الاختيارات الفقهية. لشيخ الإسلام ابن تيمية، للبعلبي، ط ١ دار العاصمة، تحقيق: أحمد محمد الخليل، ١٤١٨هـ.
- الاختيارات الفقهية. ط ١ السعيدية.
- الاستذكار. لابن عبد البر. ط قلعجي.
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار. للحازمي، ط ١، الهند.
- الاعتقاد. لليهقي. ط دار الآفاق الجديدة. بيروت. تحقيق أحمد عصام الكاتب.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. لابن تيمية. ط ٢، دار المسلم، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ١٤١٥هـ.
- امتنان العلي بعدم زكاة الحلي، للشيخ فريح الهلال، ط ١، دار العاصمة، ١٤١١هـ.
- الانتصار في المسائل الكبار. لأبي الخطاب الكلوذاني. ط ١ العبيكان.
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار. للبزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زيد الله، ط ١ مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ط ١ الكويت. تحقيق د. عبد الستار أبو غدة.
- البحر المحيط. لأبي حيان. تصوير دار إحياء التراث العربي بيروت.
- بدائع الفوائد. لابن القيم. ط ١ المنيرية.
- بداية العابد وكفاية الزاهد في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.
- لعبد الرحمن بن عبد الله البعلبي. ط ١، دار البشائر، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، ١٤١٧هـ.
- بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، ط محمد علي صبيح بمصر.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ط دار الكتب الحديثة.

- البداية والنهاية. لابن كثير. ط ١ السعادة.
- بذل الماعون في فضل الطاعون. لابن حجر. ط دار العاصمة بالرياض.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس. للضبي. ط ١ دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م.
- بغية النساك في أحكام السواك. للسفاريني. تحقيق عبدالعزيز الدخيل. ط ١ دار الصميعي ١٤٢٠ هـ.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام. لابن حجر، ط المكتبة التجارية الكبرى، عني به محمد حامد الفقي.
- بنو خالد وعلاقتهم بنجد. لعبد الكريم بن عبدالله المنيف. ط ١ دار ثقيف للنشر والتأليف.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. لابن القطان. ط ١ دار طيبة. تحقيق الدكتور الحسين سعيد.
- تاج العروس. محمد مرتضى الزبيدي، ط الكويت، ١٣٨٥ هـ.
- التأريخ الكبير. للبخاري، المكتبة الإسلامية، طبع الهند.
- تاريخ بغداد. للخطيب. مصورة دار الكتاب العربي. لبنان.
- التاريخ الصغير. للبخاري. تحقيق محمد إبراهيم زايد. ط ١ دار الوعي بحلب ١٣٩٧ هـ.
- تاريخ مدينة دمشق. لابن عساكر. ط ١ دار الفكر، تحقيق: العمروي، ١٤١٨ هـ.
- تاريخ ولاية مصر. لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي، ط ١ مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧ هـ.
- التبصرة في القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. ط الدار السلفية بالهند. اعتنى به محمد غوث.

- التبيان في آداب حملة القرآن. للنووي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ط ١ دار البيان.
- تحرير ألفاظ التنبيه. للنووي، ط ١ دار القلم، تحقيق: عبدالغني الدقر، ١٤٠٨هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. للمزي. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. ط ١ الهند.
- تحفة الألباب في شرح الأنساب. للمجلسي الموريتاني. ط ١ قطر.
- تحفة الذاكرين. للشوكاني. ط الحلبي.
- تحفة الفقهاء. لعلاء الدين السمرقندي، ط ٢ إدارة إحياء التراث الإسلامي.
- تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد. لمحمد بن عبدالله آل عبدالقادر. ط ٢ مكتبة المعارف بالرياض. ومكتبة الأحساء الأهلية بالأحساء.
- تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم، ط ١، عناية بسام الجابي، ١٤٠٩هـ.
- التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية. لمحمد بن خليفة النبهاني. ط ٢ دار إحياء العلوم. بيروت. المكتبة الوطنية. البحرين.
- التحقيق في مسائل الخلاف. لابن الجوزي. ط ١ قلعجي. ١٤١٩هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للسيوطي. ط دار الكتب الحديثة بمصر. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف.
- التذكار في أفضل الأذكار. للقرطبي. ط ١ دار البيان. دمشق. تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط وإبراهيم الأرناؤوط.
- تذكرة الحفاظ. للذهبي. ط ٣ الهند.
- الترغيب والترهيب. للمنذري. ط ابن كثير.

- تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك . للشيخ مبارك بن علي بن حمد الأحسائي . ط ١ مكتبة الإمام الشافعي . تحقيق الدكتور عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك .
- التعريفات للجرجاني . تصوير مكتبة لبنان
- التعليق المغني على الدارقطني . تأليف ابن الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، المطبوع مع مسند الدارقطني ، انظر مسند الدارقطني .
- تفسير القرآن العظيم . لابن كثير ، تحقيق : سامي السلامة ، ط ١ دار طيبة ، ١٤١٨ هـ .
- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين . لابن أبي حاتم ، تحقيق : أسعد محمد الطيب ، ط ١ ، مكتبة الباز ، ١٤١٧ هـ .
- تفسير عبدالرزاق ، تحقيق : مصطفى مسلم محمد ، ط ١ مكتبة الرشد ، ١٤١٠ هـ .
- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل . لمعالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . ط ١ دار العاصمة ، ١٤١٧ هـ .
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . لابن حجر ، تحقيق : د . شعبان محمد إسماعيل ، ط مكتبة الكليات ، ١٣٩٩ هـ .
- تلخيص المستدرك . للذهبي . مطبوع مع المستدرك للحاكم . ينظر : المستدرك .
- التلقين في الفقه المالكي للقاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي ، تحقيق محمد ثالث الغاني ، مكتبة الباز .
- التمهيد . لابن عبد البر . ط المغرب .
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشفعية والموضوعة . لابن عراق . ط ١ مكتبة القاهرة . تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق .

- تنقيح التحقيق . لابن عبد الهادي .
- تنقيح التحقيق . للذهبي . مطبوع مع «التحقيق في مسائل الخلاف» لابن الجوزي .
- التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع في فقه الإمام أحمد . للمرداوي ، ط المطبعة السلفية .
- تهذيب السنن . لابن القيم ، المطبوع مع مختصر السنن .
- تهذيب الكمال . للمزي ، ط ٤ مؤسسة الرسالة ، تحقيق : د . بشار عوَّاد ، ١٤٠٦هـ .
- تهذيب اللغة . للأزهري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ١٣٨٤هـ .
- التوضيح في الجمع بين المقنع ، لأحمد الشويكي ، ط ١ المكتبة المكية ، دراسة وتحقيق ناصر الميمان ، ١٤١٨هـ .
- جامع البيان عند تأويل آي القرآن ، للطبري ، ط ٣ ، الحلبي ، ١٣٨٨هـ .
- الجامع الصغير . للسيوطي . ضمن شرحه «فتح القدير» . للمناوي .
- الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي ، ط دار الكتب المصرية ، ١٣٥٦هـ .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . للخطيب . ط ١ المعارف بالرياض ١٤٠٣هـ تحقيق الدكتور الطحان .
- الجامع لشعب الإيمان . للبيهقي . ط ١ الدار السلفية ، تحقيق : د . عبد العلي عبد الحميد حامد ، ١٤٠٧هـ .
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام . لابن القيم ، ط دار ابن الجوزي ، تحقيق : مشهور بن حسن آل سلمان ، ١٤١٧هـ .
- الجمان في تشبيهات القرآن . لابن نايقا . ط ١ ١٤٠٧هـ ، تحقيق الدكتور محمود الشيباني .

- الجمعة ومكانتها في الدين. أحمد بن حجر آل بوطامي، من مطبوعات إدارة إحياء التراث بقطر، ١٤٠٣هـ.
- الجهاد، لابن أبي عاصم. ط ١ دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ.
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي. لابن القيم. ط ٣ ملتزم النشر أبو السمع عبدالظاهر إمام الحرم.
- الجوهر النقي. لابن التركماني. مطبوع بهامش سنن البيهقي.
- حاشية ابن عابدين. ينظر: رد المحتار.
- حاشية الجمل على شرح المنهج. للجمل، ط الحلبي.
- حاشية الروض المربع. عبدالرحمن بن قاسم، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- حاشية العنقري على الروض. ط مكتبة الرياض الحديثة.
- حاشية عثمان النجدي على منتهى الإرادات. مطبوع مع «منتهى الإرادات» ينظر: منتهى الإرادات.
- حاشيته على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح. لأحمد بن محمد الطحاوي، ط ٢، مكتبة الحلبي، ١٣٨٩هـ.
- الحاوي الكبير، للإمام علي بن محمد الماوردي، تحقيق: د. محمود مطرجي، د دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. للسيوطي. ط ١ الحلبي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٨٧هـ.
- الحكيم الترمذي ومنهجه الحديثي في نواذر الأصول. د. رجاء مصطفى حزين. ط ١ دار الآفاق العربية، القاهرة ١٤١٩هـ.
- الحلية. لأبي نعيم. ط ١ السعادة بمصر.
- حلية الفقهاء. لأبي الحسين بن فارس، ط ١ تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤٠٣هـ.
- خبيئة الأكوان. لصديق حسن خان.

- خزانة الأدب.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. للمجى. تصوير دار صادر. بيروت.
- خلاصة البدر المنير. لابن الملقن. ط الرشد. تحقيق حمدي السلفي.
- دائرة معارف القرن العشرين. محمد فريد.
- الدارس في تاريخ المدارس. للنعمي. ط ١ دار الجيل الجديد ١٤٠١هـ. تحقيق جعفر الحسني.
- الدر المنثور في التفسير المأثور. للسيوطي، ط ١ دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
- الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد. لعبدالله بن حميد. ط ١ دار البشائر الإسلامية ١٤١٠هـ. تحقيق جاسم بن سليمان الفهيد.
- الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد للعلمي. ط ١ مكتبة التوبة ١٤١٢هـ. تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين.
- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى. لابن المبرد، ط ١، دار المجتمع، إعداد د: رضوان مختار، ١٤١١هـ.
- درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم. لابن الجوزي، ط ١، دار البشائر، تحقيق: جاسم الفهيد الدوسري. ١٤١٥هـ.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية. لابن حجر، ط ١ الفجالة الجديدة بمصر، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليمني، ١٣٨٤هـ.
- دليل الطالب لنيل الطالب، لمرعي بن يوسف الكرمي، ط ١ مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ، عني به سلطان بن عبدالرحمن العيد.
- ديوان عبدالجليل ياسين. ط ١ السلفية بمصر. على نفقة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني.
- ديوان علي بن معرّب العيوني. ط ١ المكتب الإسلامي.

- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق د: محمد حجي ط ١ دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٣هـ.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. (حاشية ابن عابدين) ط دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للألوسي. تصوير دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الروض البسام بترتيب وتخراج فوائد تمام. لجاسم الفهيد الدوسري. ط دار البشائر الإسلامية ١٤١٠هـ.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع للحجاوي. المطبوع مع حاشية الروض المربع لابن قاسم.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع. للحجاوي. تحقيق الدكتور عبدالله الطيار ومشاركه. ط ١. دار الوطن.
- الروض المعطار.
- الروض الندي شرح كافي المبتدي. لأحمد البعلي، المطبعة السلفية.
- روضة الطالبين، للنووي، المكتب الإسلامي.
- روضة الناظر في أصول الفقه. لابن قدامة. ط مكتبة الرشد. تحقيق د. عبدالكريم النملة.
- روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين. للقاضي. ط ٣ الحلبي. ١٤١٠هـ.
- زاد المحتاج. عبدالله بن حسن الكوهجي، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، ط ١ الشؤون الدينية بقطر.

- زاد المحتاج بشرح المنهاج. لعبدالله بن حسن الكوهجي، ط ١ الشؤون الدينية بقطر. عني به عبدالله بن إبراهيم الأنصاري.
- زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن القيم. ط مؤسسة الرسالة. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط.
- زاد المستقنع. لشرف الدين الحجاوي، ط ٣ المطبعة السلفية، ١٣٤٨هـ.
- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي. لأبي منصور الأزهري ط دار البشائر ١٤١٩هـ.
- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي. للأزهري. مطبوع في آخر الحاوي الكبير. للماوردي. ط الباز. والاعتماد على هذه النسخة في أبواب الطهارة وأول الصلاة.
- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب. للسويدي. ط دار الكتب العلمية. بيروت.
- سبائك العسجد في أخبار نجل رزق الأسعد. عثمان بن سند. ط ١ الهند ١٣٠٣هـ.
- السبيل الهادي إلى تخريج أحاديث كتاب الجهاد. للدكتور مساعد بن سليمان الراشد الحميد. مطبوع مع الجهاد لابن أبي عاصم. انظر: الجهاد.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة. لمحمد بن حميد، ط ١ مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٦هـ.
- السلسيل في معرفة الدليل، للشيخ صالح البليهي، مكتبة المعارف، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة. للألباني، ط مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ.
- السنة. لعبد الله بن الإمام أحمد. ط دار ابن القيم. تحقيق الدكتور محمد القحطاني.

- سنن أبي داود. ط ١ حمص. تحقيق عزت عبيد الدعاس. ١٣٨٨هـ.
- سنن ابن ماجه. ط الحلبي. تحقيق فؤاد عبد الباقي.
- سنن الترمذي. ط ٢ الحلبي. تحقيق أحمد شاكر. ١٣٩٨هـ.
- سنن الدارمي. ط السيد عبدالله هاشم المدني ١٣٨٦هـ.
- سنن النسائي. مصورة عن الطبعة المصرية. عناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.
- سواطع القمرين في تخريج أحاديث أحكام العيدين. للدكتور الشيخ مساعد بن سليمان الراشد الحميد. ط ١ مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٦هـ، مطبوع مع كتاب «أحكام العيدين» للفرابي.
- سير أعلام النبلاء. للذهبي، ط مؤسسة الرسالة.
- شذرات الذهب، لابن العماد. ط ١ دار ابن كثير، تحقيق: محمود الأرناؤوط، عبدالقادر الأرناؤوط.
- شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة. لناظمها: العراقي. ط ١ المطبعة الجديدة بالمغرب ١٣٥٤هـ.
- شرح التسهيل. لابن مالك.
- شرح التصريح على التوضيح. للأزهري. تصوير دار الفكر.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين الزركشي، ط ١ مكتبة العبيكان، ١٤١٢هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز الحنفي. ط ٣ المكتب الإسلامي. تحقيق الألباني.
- شرح العمدة. لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط ١ دار العاصمة، ١٤١٨هـ، اعتنى بإخراجه خالد بن علي المشيقح. إلى آخر أداب المشي إلى الصلاة. واعتنى زايد النشيري بكتاب الصيام منه. طبع في دار الأنصاري. واعتنى د. سعود العطيشان بكتاب الطهارة منه. طبع في العبيكان.

- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. ط جامعة أم القرى. تحقيق د. عبدالمنعم هريدي.
- الشرح الكبير، لشمس الدين عبدالرحمن بن محمد ابن قدامة، المطبوع مع الإنصاف، تحقيق: د. عبدالله التركي.
- شرح الكرمانى على البخارى. للكرمانى، ط ١ البهية بمصر، ١٣٥٦هـ.
- شرح الكوكب المنير. للفتوحى. ط جامعة الملك عبدالعزيز.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير. لابن النجار الفتوحى، ط ١ جامعة الملك عبدالعزيز، تحقيق: الدكتور محمد الرجيلي، والدكتور نزيه حماد، ١٤٠٠هـ.
- شرح النسائي. للسيوطي. مطبوع مع سنن النسائي.
- شرح النووي على صحيح مسلم. ط ١ الحلبي.
- شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة العراقية، لأبي عبدالله محمد الأنصاري الرصاع، تحقيق محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري، ط دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
- شرح ديوان الحماسة. للتبريزي.
- شرح فتح القدير، لابن الهمام، ط ١ الحلبي، ١٣٨٩هـ.
- شرح معاني الآثار للطحاوي، مطبعة الأنوار المحمدية.
- شرح منتهى الإرادات. لمنصور البهوتي، ط ١ مكتبة الرياض الحديثة.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى. للقاضي عياض. ط الحلبي. تحقيق علي محمد البجاوي.
- الشمائل. للترمذي. مكتبة مدينة العلم بمكة.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تيمية. ط ١، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، تحقيق محمد الحلواني ومحمد كبير شودري، ١٤١٧هـ.

- الصارم المنكي في الرد على السبكي . لمحمد بن عبدالهادي ، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، ١٤٠٣ هـ .
- الصحاح . إسماعيل الجوهري ، دار العلم للملايين ، ط الثانية ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، ١٣٩٩ هـ .
- صحيح البخاري . ط المكتبة الإسلامية - استانبول - تركيا .
- صحيح مسلم . ط ١ الحلبي . تحقيق فؤاد عبدالباقي . ١٣٧٤ هـ .
- الصلاة . لأبي نعيم الفضل بن دكين . ط ١ ، مكتبة الغرباء الأثرية . تحقيق : صلاح الشلاحي ، ١٤١٧ هـ .
- الصلاة والتهجد . لعبدالحق الإشيلي . تحقيق عادل أبو المعاطي . ط ١ الوفاء بمصر .
- الصلة : ابن بشكوال . ط ١ الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ م .
- الضعفاء الكبير للعقيلي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، تحقيق د . عبدالمعطي أمين قلعجي ، ١٤٠٤ هـ .
- طبقات الحنابلة . لابن أبي يعلى . ط ١ أنصار السنة المحمدية . تحقيق محمد حامد الفقي .
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، ط ١ ، مطبعة الحلبي ١٣٨٣ هـ .
- طبقات الشعراني الكبرى . تصوير الطبعة الأولى .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار بيروت ، ١٤٠٠ هـ .
- طبية النشر في القراءات العشر . لابن الجزري . ط ١ الحلبي ١٣٦٩ هـ . تحقيق الشيخ علي محمد الضباع .
- الظروف الزمانية في القرآن الكريم . لبشير محمد زقلان .
- عارضة الأحوزي بشرح الترمذي . لابن العربي . تصوير دار الكتب العلمية . بيروت .
- العبر في خبر من غبر . للذهبي . ط الكويت .

- العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة. لصديق حسن خان. ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد السعيد زغلول، ١٤٠٥هـ.
- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة. لابن شاس، ط ١ المجمع الفقهي، ١٤١٥هـ.
- علماء نجد خلال ستة قرون. للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن البسام، ط ٢ دار العاصمة، ١٤١٩هـ.
- عمل اليوم والليلة. لابن السني، ط ١ مكتبة التراث الإسلامي، تحقيق عبدالله حجاج.
- عنوان المجد في تاريخ نجد. لابن بشر. ط وزارة المعارف ١٣٩٤هـ تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ.
- غاية السؤل في خصائص الرسول. لابن الملقن. تحقيق عبدالله بحر الدين. ط ١ دار البشائر الإسلامية ١٤١٤هـ.
- الفتاوى السعدية. للشيخ عبدالرحمن السعدي. ط ١ السعيدية.
- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ. جمع محمد بن عبدالرحمن القاسم. ط ١ الحكومة.
- فتاوى العز بن عبدالسلام. الرسالة.
- الفتاوى الهندية. تصوير دار إحياء التراث العربي.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر، ط ١ السلفية.
- الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني. لأحمد بن عبدالمنعم الدمنهوري ط ١ دار العاصمة ١٤١٥هـ، تحقيق: د. عبدالله الطيار، د. عبدالعزيز بن محمد الحجيلان.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. للشوكاني، ط ١ دار الوفاء، حققه د: عبدالرحمن عميرة، ١٤١٥هـ.

- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد. للشيخ عبدالرحمن بن حسن. ط ١ دار الصميعي. تحقيق الدكتور الوليد الفريان.
- الفتوحات الربانية شرح الأذكار النواوية. لابن علان. مصورة دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الفروسية. لابن القيم. ط دار ابن عفان. تحقيق مشهور حسن سلمان.
- الفروع. لابن مفلح، ط ١ المنار، ١٣٣٩هـ. من أول الكتاب إلى أول الجنائز.
- الفروع. لابن مفلح. تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- فضائل القرآن. لابن كثير.
- فضل الصلاة على النبي ﷺ. لإسماعيل بن إسحاق. تحقيق الألبانيز ط المكتب الإسلامي.
- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد. لفضل الله الجيلاني، ط ٢ السلفية بمصر.
- الفقه الإسلامي وأدلته. د. وهبه الزحيلي، ط ٣، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
- فقه الزكاة. للدكتور يوسف القرضاوي. ط ٣ مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ.
- فقه زكاة الحلي، للدكتور إبراهيم بن محمد الصبيحي، ط ١٤١٢هـ.
- فيض القدير بشرح الجامع الصغير. لعبدالرؤوف المناوي، دار المعرفة، ١٣٩١هـ.
- قاعدة في الوسيلة. لابن تيمية. ط ١ دار العاصمة، تحقيق: علي بن عبدالعزيز الشبل، ١٤٢٠هـ.
- قاموس الغذاء والتداوي بالنبات. أحمد قدامة ط ٦ دار النفائس، ١٤١٠هـ.

- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، تأليف سعدي أبو حبيب، ط ٢، دار الفكر، ١٤٠٨هـ.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط ٢، طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- القراءة خلف الإمام. للبيهقي، ط ١، دار الباز. تحقيق: محمد السعيد زغلول، ١٤٠٥هـ.
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للمحبي، ط ١، مكتبة التوبة، تحقيق: عثمان الصيني، ١٤١٥هـ.
- القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر. للدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي. ط ١، ١٤٢٠هـ.
- قليوين وعميره، مطبعة الحلبي.
- القواعد. لابن رجب. ط ١، دار ابن عفان. تحقيق مشهور حسن سلمان.
- قوت القلوب في معاملة علام الغيوب. لابن طالب المكي. ط دار صادر، بيروت، تحقيق: سعيد نسيب مكارم، ١٩٩٥م.
- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع. للشخاوي. ط ٢ النمكاني. عام ١٣٩٧هـ.
- القول الجلي في زكاة الحلي، للشيخ عبدالله البسام، ط ١، ١٤١٠هـ.
- الكافي، لعبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، ط ١، دار هجر، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٧هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، ط ١، دار الفكر، تحقيق لجنة من المختصين، ١٤٠٤هـ.
- كشف القناع عن متن الإقناع. للبهوتي. ط مكتبة النصر الحديثة.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل. للزمخشري، ط الأخيرة، مطبعة الحلبي، ١٣٩٢هـ.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس .
للعجلوني . ط مؤسسة الرسالة . صححه أحمد القلاش .
- كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر . لابن حجر . تحقيق هادي المري . ط دار ابن حزم ١٤١٤هـ .
- كشف الستر عن فرضية الوتر ، لعبد الغني النابلسي ، ط ١ ، السعادة بمصر . علق عليه محمد زاهد الكوثري . ١٣٧٠هـ .
- كشف الظنون .
- كشف المخدرات والرياض المزهرات ، شرح أخصر المختصرات .
لعبد الرحمن بن عبدالله البعلي . ط ١ السلفية بمصر .
- الكلام في بيع الفضولي . لصلاح الدين العلائي ، ط ١ دار عالم الكتب ،
تحقيق الدكتور : محمد السعودي .
- الكواكب السائر بأعيان المائة العاشرة . للغزي . تصوير دار الفكر .
- لسان العرب . لابن منظور : ١ - دار صادر . ٢ - دار بيروت للطباعة
والنشر ، ١٣٨٨هـ .
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف . لابن رجب . تحقيق
ياسين الواس . ط دار ابن كثير ١٤١٣هـ .
- المبدع في شرح المقنع . لابن مفلح ، ط ١ المكتب الإسلامي .
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر . عبد الرحمن بن شيخ زاده ، ط دار
سعادت ، ١٣٢٧هـ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للهيثمي . تصوير : دار الكتاب العربي ،
١٤٠٢هـ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للهيثمي ، تحقيق حسين سليم الداراني ، ط ١
دار المأمون ، ١٤١٢هـ ط دار الكتاب العربي ، ١٤٠٢هـ . الجزء ان الأول
والثاني .

- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار. محمد طاهر الصديقي الهندي الفتني الكجرائي، ط ٣ دار الإيمان ١٤١٥ هـ.
- المجموع شرح المذهب. للنووي، ط دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع ابن قاسم، الشئون الإسلامية بمجمع الملك فهد، ١٤١٦ هـ.
- المحلى. لابن حزم. ط حسن زيدان طلبة، ١٣٨٨ هـ.
- المحلى، لابن حزم، مكتبة الجمهورية العربية، إشراف زيدان أبو المكارم، ١٣٨٧ هـ.
- مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب وزيادات. لابن بلبان، تحقيق: محمد العجمي، ط ١ دار البشائر، ١٤١٩ هـ.
- مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح الإشيلي، تحقيق: د. إبراهيم الخضيرى، ط مكتبة الرشد، ١٤١٧ هـ.
- مختصر زائد مسند البزار. لابن حجر. ط مؤسسة الكتب الثقافية. تحقيق صبري أبو ذر.
- مختصر سنن أبي داود. للمنزري، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، تصوير المكتبة الأثرية، ١٣٩٩ هـ.
- مختصر قيام الليل. للمقرئزي.
- مراتب الإجماع. لابن حزم، دار الكتب العلمية.
- المراسيل. لأبي داود. ط ١ الرسالة ١٤٠٨ هـ. تحقيق شعيب الأرناؤوط.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. لأبي شامة. ط ١ مكتبة الإمام الذهبي بالكويت ١٤١٤ هـ. تحقيق الدكتور وليد بن مساعد الطبطبائي.
- مسائل الإمام أحمد. رواية ابنه صالح، ط ١ الدار العلمية، تحقيق ودراسة: د. فضل الرحمندين محمد، ١٤٠٨ هـ.

- مسائل الإمام أحمد. رواية ابنه صالح، ط ١ دار الوطن، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، ١٤٢٠هـ.
- مسائل الإمام أحمد. رواية ابنه عبدالله ط ١. مكتبة الدار، تحقيق: د. علي سليمان المهنا، ١٤٠٦هـ.
- المسائل والرسائل.
- مستدرک الحاکم. تصویر عن الطبعة الهندية. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- المستوعب للسامري ط دار خضر. د. عبدالملك الدهيش ١٤٢٠هـ.
- المستوعب، للسامري. ط ١ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. تحقيق: د. مساعد بن قاسم الفالح، ١٤١٣هـ من أوله إلى آخر المناسك.
- مسند أبي يعلى الموصلي. للحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد، ط ١ دار المأمون، ١٤١٦هـ.
- مسند الدارقطني. ط ١ المدني، ١٣٨٦هـ.
- مسند الفاروق عمر بن الخطاب. لابن كثير. ط ١ الوفاء بمصر.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار. للثقاضي عياض، ط ١ دار الفكر، ١٤١٨هـ.
- مشكاة المصابيح. للتبريزي. تحقيق الألباني. ط المكتب الإسلامي.
- المصاحف. لابن أبي داود. ط ١ مؤسسة قرطبة بمصر.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لأحمد للفيومي. تصوير دار القلم، بيروت.
- مصنف ابن أبي شيبة. ط الهند.
- المصنف. لعبدالرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ١ المجلس العلمي.
- المطلع على أبواب المقنع للبعلي ط المكتب الإسلامي، ١٣٨٥هـ.

- معالم السنن . للخطابي، المطبوع مع مختصر السنن .
- معجم الأعشاب والنباتات الطبية . إعداد الدكتور حسان قبيسي . ط ٣ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨ هـ .
- المعجم الأوسط . للطبراني، ط ١ مكتبة المعارف، تحقيق: د. محمود الطحان، ١٤١٥ هـ .
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، طبعة دار صادر، دار بيروت، ١٤٠٤ هـ .
- المعجم الصغير . للطبراني . ط السلفية بالمدينة المنورة .
- المعجم الكبير . للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، ط ١ مطبعة الوطن العربي ببغداد، ١٤٠٠ هـ .
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، للدكتور محمود عبدالرحمن عبدالمنعم، ط ١، دار الفضيلة .
- معجم مصطلحات الصوفية . للدكتور أنور فؤاد أبو خزام . ط ١ مكتبة لبنان ناشرون .
- المعجم الوسيط . مجموعة مؤلفين، ط دار الدعوة، ١٩٨٩ م .
- معجم قبائل العرب . لعمر رضا كحالة . ط ٥ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .
- معجم مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكريا، ط مطبعة الحلبي، ط الثانية، ١٣٨٩ هـ . تحقيق عبدالسلام هارون .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم . للجواليقي، ط دار القلم، ١٤١٠ هـ .
- معرفة السنن والآثار . للبيهقي، ط ١ جامعة الدراسات الإسلامية ... وغيرها، ١٤١٢ هـ .
- المعرفة والتاريخ . للفسوي، ط ٢ مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ١٤٠١ هـ .

- المعونة على مذهب عالم المدينة. للقاضي عبدالوهاب البغدادي، تحقيق حميش عبدالحق، دار الباز.
- معونة أولي النهى شرح المنتهى. لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الشهير بابن النجار، دراسة وتحقيق: د. عبدالمكك بن دهيش، ط ١ دار خضر، ١٤١٥هـ.
- المغرب في ترتيب المعرب. لأبي الفتح المطرزي. ط دار الكتاب العربى، بيروت.
- المغنى. لابن قدامة. ط ١ هجر تحقيق: د. عبدالله التركى، ود. عبدالفتاح الحلو.
- المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. للعراقي. ط ضمن «إحياء علوم الدين» ط دار المعرفة. بيروت.
- مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. محمد الشربيني الخطيب، ط مطبعة الحلبي، ١٣٧٧هـ.
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان. لابن طولون.
- مفردات القرآن. للراغب الأصبهاني. ط ١ مؤسسة الرسالة.
- مقالات الإسلاميين. للأشعري. ط مكتبة النهضة المصرية. تحقيق محي الدين عبدالحميد.
- مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي. للشيخ علي الهندي.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح، ط ١، مكتبة الرشد، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ١٤١٠هـ.
- المقنع في شرح مختصر الخرقى، للحسن بن أحمد البناء، ط ١، مكتبة الرشد، تحقيق د. عبدالعزيز البعيمي، ١٤١٤هـ.

- المقنع. لموفق الدين محمد بن عبدالله ابن قدامة، المطبوع مع الإنصاف، تحقيق: د. عبدالله التركي.
- الملل والنحل. للشهرستاني. ط الحلبي. ١٣٨٧هـ. تحقيق محمد سيد كيلاني.
- الممتع في شرح المقنع. لزين الدين التنوخي، ط ١ دار خضر، دراسة وتحقيق: د. عبدالملك بن دهيش، ١٤١٨هـ.
- من أحكام الديانة. لأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري. ط ١ دار ابن حزم بالرياض ١٤١٨هـ.
- مناقب الشافعي. للرازي.
- مناقب الشافعي. لليهقي. ط ١ دار التراث ١٣٩١هـ. تحقيق السيد أحمد صقر.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. لابن الجوزي، ط ١ دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، ١٤١٢هـ.
- منتهى الإرادات. لتقي الدين الفتوحي، ط ١ مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٩هـ.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي، ط ١، مكتبة الرشد، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ١٩٩٧م.
- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان. للهيثمي، تحقيق حسين سليم الداراني، وعبدالله علي كوشك، ط دار الثقافة العربية، ١٤١٢هـ.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. محمد بن محمد المغربي، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٦هـ.
- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. لسعدي أبو حبيب، ط ٢ دار الفكر، ١٤٠٤هـ.
- الموسوعة العربية الميسرة.

- موسوعة صحة العائلة . بعناية مجموعة من الأطباء . أشرف عليها الدكتور «طوني سمث» . ط دار العلم للملايين .
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق . للخطيب . تصحيح الشيخ عبدالرحمن المعلمي . ط ٢ دار الفكر الإسلامي ١٤٠٥ هـ .
- الموضوعات . لابن الجوزي . ط المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٦ هـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للذهبي . ط ١ الحلبي ١٣٨٢ هـ . تحقيق علي محمد البجاوي .
- الناسخ والمنسوخ . للنحاس .
- النبوات : ابن تيمية . ط دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٢ هـ .
- النحو الوافي . لعباس حسن . ط ٨ دار المعارف بمصر .
- نسب قريش . لأبي عبدالله الزيري . ط ١ دار المعارف بمصر .
- النشر في القراءات العشر .
- نصب الراية تخريج أحاديث الهداية . للزيلعي . ط ١ مكتبة عباس أحمد الباز ١٤١٦ هـ .
- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب . لابن بطال الركي . ط المكتبة التجارية . مكة ١٤٠٨ هـ . تحقيق د . مصطفى عبدالحفيظ سالم .
- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل . للغزي . ط ١ دار الفكر ١٤٠٢ هـ .
- نواد الفقهاء . للجوهري ، ط ١ دار القلم ، الدار الشامية ، تحقيق : د . محمد فضل المراد ، ١٤١٤ هـ .
- نواذر مخطوطات علامة الكويت عبدالله الخلف الدحيان . للشيخ محمد بن ناصر العجمي . ط ١ وزارة الأوقاف بالكويت . ١٤١٦ هـ .

- نواسخ القرآن. لابن الجوزي. تحقيق محمد أشرف الملباري. ط ١ الجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ.
- النونية. للإمام عبدالله بن محمد المالكي القحطاني. ط ضمن مجموعة ابن يوسف المسماة: «أربح البضاعة في معتقد أهل السنة والجماعة» ط ٢ مطابع الجزيرة بالرياض ١٣٩٣هـ طبع على نفقة صالح عبدالعزيز الراجحي.
- هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك. لابن جماعة الكفائي. ط دار البشائر. تحقيق د/ نور الدين عتر. ١٤١٤هـ.
- هدية العارفين. البغدادي.
- الوفا بأحوال المصطفى. لابن الجوزي. ط دار الكتب الحديثة بمصر. ١٣٨٦هـ. تحقيق مصطفى عبدالواحد.
- الوقوف من مسائل الإمام أحمد. لأحمد بن هارون الخلال، ط ١، مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ.

فهرس الموضوعات

مقدمة المحقق.....	ج
مقدمة المؤلف.....	٥
فصل في الحجز بين شيئين.....	٢٥
فصل في الاستتجاء.....	٣٠
فصل في السواك.....	٤٣
فصل في فروض الوضوء.....	٥٢
فصل في المسح على الخف ونحوه.....	٥٧
فصل في نواقض الوضوء.....	٦٠
فصل في أحكام الغسل.....	٦٨
فصل في التيمم.....	٧٧
فصل في إزالة النجاسة الحكمية.....	٨٤
فصل في الحيض.....	٩٢
كتاب الصلاة.....	١١١
فصل في الأذان.....	١١٧
فصل في شروط الصلاة.....	١٢٩
فصل في الأماكن التي لا تصح فيها الصلاة.....	١٤٩
باب صفة الصلاة وأركانها وواجباتها.....	١٦٦
فصل في أقوال الصلاة وأفعالها.....	٢٢٨
فصل.....	٢٣٥
فصل في صلاة التطوع.....	٢٤٣
فصل في أوقات النهي.....	٢٩١
فصل في صلاة الجماعة وأحكامها.....	٢٩٥
فصل في الإمامة ومعرفة الأولى بها.....	٣٠٥

٣١٨.....	فصل في صلاة أهل الأعذار.....
٣٢٠.....	فصل في صلاة المريض.....
٣٢٤.....	فصل في القصر.....
٣٢٧.....	فصل في الجمع.....
٣٣٠.....	فصل في صلاة الخوف.....
٣٣٥.....	فصل في صلاة الجمعة.....
٣٥٦.....	فصل في صلاة العيدين وأحكامها.....
٣٦٥.....	فصل في صلاة الكسوف.....
٣٦٨.....	فصل في صلاة الاستسقاء.....
٣٧٥.....	كتاب الجنائز.....
٣٨٦.....	فصل في غسل الميت.....
٣٩٥.....	فصل في تكفين الميت.....
٣٩٨.....	فصل في الصلاة على الميت.....
٤٢٥.....	كتاب الزكاة.....
٤٤٤.....	فصل في زكاة الخارج من الأرض.....
٤٥٦.....	فصل في زكاة الأثمان.....
٤٦٤.....	فصل في زكاة الفطر.....
٤٦٩.....	فصل.....
٤٨٤.....	كتاب الصيام.....
٤٩٣.....	فصل فيما يفسد الصوم وما يتعلق بذلك.....
٥٠٢.....	فصل في صوم التطوع.....
٥١٠.....	فصل في الاعتكاف.....
٥١٤.....	كتاب الحج.....
٥٣٧.....	فصل في المواقيت.....
٥٥٩.....	فصل في الفدية وبيان أقسامها وأحكامها.....

باب آداب دخول مكة	٥٧٧
فصل في صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك	٥٩٠
فصل (أركان الحج أربعة)	٦١٩
فصل في الهدى والأضاحي والعقيقة	٦٢٤
كتاب الجهاد	٦٤٠
فصل في عقد الذمة	٦٥٠
كتاب البيع	٦٥٥
فصل في الشروط في البيع	٦٧٨
فصل في الخيار في البيع والتصرف في المبيع قبل قبضه	٦٨٣
فصل في التصرف في البيع	٧٠٠
فصل في الربا والصرف	٧٠٣
فصل في بيع الأصول والثمار وما يتعلق بها	٧١٥
فصل في السلم	٧٢٢
فصل في القرض	٧٣٠
فصل في الرهن	٧٣٥
فصل في الضمان	٧٤١
فصل في الصلح وأحكام الجوار	٧٥٢
فصل في حكم الجوار	٧٥٨
فصل في الحجر على المفلس وغيره	٧٦٥
فصل في الحجر لحظ نفس المحجور عليه	٧٧١
فصل في الوكالة	٧٧٩
فصل في الشركة	٧٨٩
فصل في المساقاة	٨٠٣
فصل في الإجارة	٨٠٨
فصل	٨٢١

٨٢٦.....	فصل في المسابقة
٨٣٢.....	فصل في العارية
٨٣٥.....	فصل في الغضب
٨٤٢.....	فصل.....
٨٤٩.....	فصل في الشفعة
٨٥٤.....	فصل في الوديعة
٨٥٩.....	فصل في إحياء الموات
٨٦٦.....	فصل في الجعالة
٨٦٩.....	فصل في اللقطة
٨٨٠.....	فصل في الوقف
٨٩٥.....	فصل في الهبة
٩٠٩.....	الفهارس
٩١١.....	فهرس الآيات
٩٣١.....	فهرس الأحاديث
٩٨٣.....	فهرس الآثار
٩٩٣.....	فهرس الأشعار
٩٩٥.....	فهرس الأعلام
١٠٠٣.....	فهرس القبائل والجماعات
١٠٠٥.....	فهرس الأماكن
١٠٠٩.....	فهرس الكتب والرسائل الواردة في صلب الكتاب
١٠١٣.....	المراجع
١٠٣٩.....	فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس